



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

رجالُ الصحيحين الذين تكلمَ فيهم ابنُ حبانَ في كتابه المجروحين "دراسةٌ تطبيقيةٌ"

إعدادُ الباحثِ
حمادة يعقوب أحمد فروانة

إشرافُ الأستاذ الدكتور
نافذ حسين حماد
حفظه الله ورعاه

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الحديث

الشريف وعلومه من كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة

1431 هـ - 2010 م



L / . - , +*) (M

(البقرة: ١٢٧)

"رَبِّيسِرْ وَأَعْنِ يَا كَرِيمِ"

الإهداء

إلى رُوح والدي الطاهرة أسكنها اللهُ فسيحَ جناتِهِ.
إلى أرواح شهداءِ قافلةِ الحريةِ الذين قضوا أوفياءً.
إلى والدي رمزُ المحبةِ والعطاءِ.
إلى زوجتي وأبنائي نبراسُ الأملِ والرجاءِ.
إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي منبعُ الإخلاصِ والوفاءِ.

عرفاناً بالجميلِ .. ومن أجلِ عطاءِ كُمِ الجزيلِ .. هاكُمُ الثمرَ قد أينعَ ...
وقد حانَ القِطَافُ .. وما أهديتُكُمُ إلا القليلِ.

أُهدي إليكمُ جهدي المتواضعَ ،،،

الشكر والتقدير

قال تعالى ﴿ ٩ م > = < ; : @ ? A B C D E

(1) L U I H G F

الحمد لله إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين سيدنا محمد الداعي إلى الله بإذنه، والهادي إلى صراط مستقيم، وبعد...
اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك على تعدد نعمك و تتابع آلائك، ولك الشكر بما أوليتني من روادف إحسانك وفضلك، وأنعمت به عليّ من إتمام هذا العمل، واجعله قربةً إليك.
واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، فإني أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم فضيلة الأستاذ الدكتور: نافذ حسين حمّاد على تفضله بالإشراف على رسالتي، وما لقيتُ منه من حُسن توجيه ورعاية، حيث غمرني بفضله وبشاشته وتشجيعه، وشمّلني برعايته، وأحاطني بتوجيهاته، فاستقيتُ من بحار علمه، واستفدتُ من حُسن خُلقه وسعة صدره، بما يعجزُ عنه كلُّ لسان، فكلّمتُ الشكر تعجزُ عن وصفِ وقفاتِه معي، كان دائماً يشدُّ من أزري، ويرفعُ من شأنِي، ويقوي عزمِي، فله مني كلُّ شكرٍ وتقديرٍ وعرفانٍ، فأسألُ الله العظيم ربَّ العرشِ الكريم أن يُباركَ له في وقته وعمره وماله وبنيه، وأن يُسهّلَ له بعلمه طريقاً إلى الجنّة، وأن يرفعه بتواضعه أعلى الجنان، وأن يُنفعَ الله به الإسلامَ والمسلمينَ، وأسألُ الله أن يمتعه بالصحة، وأن يجزيه خيرَ الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الكريمين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة :

فضيلة الأستاذ الدكتور / إسماعيل سعيد رضوان.

وفضيلة الدكتور / محمد رضوان أبو شعبان.

على ما بذلاه من جهدٍ في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بالتوجيهات النافعة، والإرشادات الصائبة، وأحسنا إلى بعلمهما وتوجيهاتهما، فجزاهما الله عني خيرَ الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصّرح العلميّ الشامخ الجامعة الإسلامية بغزة ممثلةً برئيسها الأستاذ الدكتور / كمالين شعث، وعميد الدراسات العليا الدكتور / زياد مقداد، وعميد كلية

أصول الدين الدكتور / محمد بخيت، ومشرف الدراسات العليا الدكتور / زكريا الزميلي، وأعضاء
الهيئة التدريسية في قسم الحديث الشريف وعلومه، على ما بذلوه لرفعة الجامعة وارتقاءها.
كما أتقدم بالشكر إلى المكتبة المركزية بالجامعة، وخاصة الأخوة في قاعة التخريج وأخص
بالذكر الأستاذ / إبراهيم الكُرد "أبو عامر".

كما أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم لكل من وقف بجانبني وساعدني وأخص بالذكر
أمي الغالية الحبيبة التي لم تأل جهداً في إعانتني وتشجيعي منذ نعومة أظفاري، والدعاء لي بالتوفيق
والسداد، ثم زوجتي التي شاركتني أفراحي وأتراحي، وساعدتني في جميع أمري، وهيأت لي كل
أسباب الراحة، فكانت نعم السند والمعين، وأتوجه بالشكر إلى أختي الحبيبة أم علي التي كان دعاؤها
حافزاً لتجاوز كل صعب، وهدايا ينير لي الدرب .

والشكر موصولاً لزملائي مدرءاء ومعلمين، وأخص بالذكر الأستاذ: محمد غالب العسولي
والأستاذ: أسامة حسين أبو صبحه، والأستاذ: جمال موسى الداودي، والأستاذ: سالم سليمان أبو
عزيز، والأستاذ: إيهاب عبدالمعطي الأغا، والأستاذ محروس صبحي فروانة، والدكتور محمد يونس
العمور، الذين لم يتخلفوا لحظة عن تقديم كل عونٍ ودعمٍ من أجل الوصول إلى ما أنا فيه اليوم.
وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم أو نصح أو أرشد أو دعا لي في إخراج هذا العمل إلى
النور.

إلى كل من ذكرت، ومن لم أذكر، أسأل الله العظيم أن يجزيهم عني خير الجزاء، فإنه خير
مسئول وأكرم مأمول، ولهم جميعاً صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير،،،

سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع إلى ما يحبّه ويرضاه.

والله ولي التوفيق،،،

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد

فبين يدي القارئ رسالة مقدمة لكلية أصول الدين، قسم الحديث الشريف، لنيل درجة الماجستير، والموسومة ب: **رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين "دراسة تطبيقية"** وهدفت الرسالة إلى بيان وجه الحق، والقول الفصل في رواية الشيخين في صحيحهما لرواية متكلم فيهم، وذلك بدراسة هؤلاء الرواة، وإيراد ما ورد بشأنهم من عبارات الجرح والتعديل، وبيان وجه الحق فيهم، ودراسة مروياتهم في الصحيحين أو شيء منها، كدراسة تطبيقية. وقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس. أما المقدمة فقد تناولت فيها: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته وأهدافه، والدراسات السابقة، والأسلوب الذي اتبعته في الدراسة، وخطة البحث.

وتعرضت في التمهيد للتعريف بالإمام ابن حبان، وبيان منهجه في كتابه المجروحين، ومن ثم التعريف بالشيخين، وبيان شروطهما في صحيحهما. وتحدثت في الفصل الأول عن الرواة الذين تكلم فيهم ابن حبان، واتفق الشيخان في الرواية لهم في الصحيحين.

وتناولت في الفصل الثاني الرواة الذين انفرد الإمام البخاري بالرواية لهم، وتكلم فيهم ابن حبان. وتطرق في الفصل الثالث إلى الرواة الذين انفرد الإمام مسلم بالرواية لهم، وتكلم فيهم ابن حبان. وختمت الرسالة بخاتمة اشتملت على النتائج، موثقة بالأرقام، من حيث عدد الرواة ومروياتهم والروايات التي قمت بدراستها، وتفصيل حال هؤلاء الرواة، والكيفية التي أخرج لهم الشيخان بها. ومن ثم استنتجت منهجية الإمامين؛ البخاري ومسلم في الرواية لرواية متكلم فيهم. وقد عزوت الآيات إلى موضعها من القرآن الكريم، وأرجعت الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة المطهرة، وخرجتها، وترجمت لمن رأيت للترجمة له ضرورة، وشرحت معاني الكلمات الغريبة من معاجم اللغة وغريب الحديث.

ثم ذيلت الرسالة بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والرواة، والأعلام المترجم لهم، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعله عملاً صالحاً مقبولاً، والله ولي التوفيق،،،

ABSTRACT

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon the Prophet of guidance and mercy, Muhammad Ibn Abdullah, and his family and companions .

Between the hands of the reader a master introduced to the Faculty of Theology, Department of Hadith, to obtain the master degree, and entitled with **Men of Al Sahehain whom Ibn Hibbaan spoke about in his Book Al Majroheen** 'An Empirical Study '

The aim of the study is to show the truth and the final say in the narration of Al Shaikhain in the Sahih of the narrators were talked about, by examining these narrators, and to cite the statement about the words of wound and the amendment, the statement of the right to them, and study the reports make the correct or any of them, such as studying practical

The study included the front , pave , three chapters and a conclusion and indexes.

In the introduction I talked about: the reasons for choosing a theme, and its importance and its objectives, and previous studies, and the method followed in the study, and research plan.

And was in the boot of the definition of Imam Ibn Hibbaan, and the statement of his approach in his book, AlMajroheen, and then profile of AlShaikhain, and show their conditions

Also, I talked in the first chapter about the narrators whom Ibn Hibbaan spoke about and AlShaikhain agreed sheikhs in the narration to them in Al Sahehain.

In the second chapter I dealt with the narrators whom Imam Bukhari himself narrated to them, and Ibn Hibbaan spoke about them.

In the third chapter I dealt with the narrators whom Imam Muslim himself narrated about them, and Ibn Hibbaan spoke about them.

In conclusion, the Study included a conclusion on the results, documented in numbers, in terms of the number of narrators and their reports make and the sayings you have studied, and detailed case these narrators, and the way of how the Shaikhain included them

Then, I concluded that the methodology of the two Imams; Bukhari and Muslim in the narration of narrators who were spoken about them.

The verses distributed to the place from the Koran, hadiths were attributed to their sources of the books of disinfectant Sunnah then I translated for whom I saw that translation is necessary to them and explained the meanings of strong words from dictionaries and strange hadiths.

Then , I appended the Study of Quranic verses and hadith, and the narrators, the toppers translated for them, and a list of sources and references, and an index of topics.

I ask Allah to make this receptive to a good work and God the Source of strength.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، بَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، فَصَلَوَاتُ رَبِّي وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ أَمَا بَعْدُ:

(1) L ? > = < ; : 9 8 7 6 5 4 M

7 0 / . - , + *) (' & % \$ # " ! M

(2) L > = < ; : 8 7 6 5 4 3

~ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ } | { z y x w v u M

(3) L فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا

وبعد،

فإنَّ من أسباب الفوز في الدنيا والآخرة أن يُسهلَ المولى عز وجل للإنسان طريقًا يلتمس فيه علمًا نافعًا، يسمو به في الدنيا والآخرة، ومن أشرف هذه العلوم وأجلها، العلوم التي تُؤتي ثمارها في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وعلى مر الأيام قيض الله تعالى لهذا الدين من يقوم على حفظه والدفاع عن حياضه، وأخذت سنة النبي ^أ اهتمامًا كبيرًا، من حيث الحفظ والتدوين، ودراسة المتون والأسانيد.

لقد عرفت الأمة الإسلامية بأنها أمة الإسناد، وتميزت بذلك عن غيرها من الأمم الأخرى، وما كان ذلك إلا لكثرة اهتمامها وعنايتها به حتى اعتبرته أصلًا ثابتًا من أصول منهجها القويم، معبرة بذلك عن صدق وأمانة وتواضع نقلة هذا الدين، لأن الإسناد يدل على مصدر المعلومات، فلا يترك

(1) سورة آل عمران (١٠٢)

(2) سورة النساء (١)

(3) سورة الأحزاب (٧٠-٧١)

لأحد أن يدعيها أو ينسبها لنفسه دون وجه حق، ويُعتبر معياراً أساسياً لتقدير غير مباشر لمكانة الأقدمين من علماء المسلمين وإبداعهم.

ولقد أدى الاهتمام بالإسناد، إلى ظهور علم الرجال الذي يدرُس تراجم الرواة، ويبيِّن أحوالهم، ويصحبهم في حلهم وترحالهم، ويتبع شيوخ الراوي وتلاميذه، مما يُقدِّم صورة واضحة عن حياة الرواة، يسهل من خلالها الكشف عن عدالتهم ومدى أهليتهم للنقل والرواية؛ مما يعتبر طريقاً للوصول إلى تمييز الصحيح من السقيم من الروايات المنقولة إلينا.

فإنَّ علم الجرح والتعديل، وتاريخ الرجال والرواة، علمٌ تفرَّد به المسلمون دون غيرهم، ولا يوجد له نظيرٌ عند سواهم في ماضي الزمان وحاضره، ويروم هذا العلم حفظ الكلمة الإلهية الهادية التي أودعها الله سبحانه وتعالى قرآنه الكريم. وهذا الذي دفع الإمام ابنُ المديني لكي يقول: معرفة الرجال نصفُ العلم⁽¹⁾.

ومع اتساع الفتوحات، وظهور الخلافات والانقسامات السياسية والمذهبية، قيض الله عز وجل لهذه الأمة جيلاً تلو الآخر، أناساً جردوا أنفسهم لخدمة السنة النبوية، ووقفوا أعمارهم في التنقيب عن أحوال الرجال، امتشقوا الرغبة في حفظ حياض السنة النبوية، وتجردوا من الأغراض والمطامع والأهواء، وأمعنوا في التأليف والكتابة.

ولقد تمكن الإمام ابنُ حبان من خلال رحلاته المتتابعة، ومذاكراته المتتالية، وعلمه الواسع من الوقوف على أحوال عددٍ كبيرٍ من الرواة على اختلاف أوطانهم، فعدَّ من أئمة النقد الذين تكلموا في سائر الرواة، وكشف عن سبب جرح المجروحين منهم، وظهرت عصارَةُ جهده، في جرحه للرواة في كتابه المجروحين، والذي هو محلُّ دراستنا، حيثُ سيقومُ الباحثُ بتسبع الرواة الذين ذكروهم ابنُ حبانٍ فيه بأي لفظٍ من ألفاظ الجرح المختلفة، وكان الإمامان البخاري ومسلم أو أحدهما قد أخرج لهم في صحيحهما.

فكانت هذه الدراسة، بعنوان:

رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابنُ حبانٍ في كتابه المجروحين "دراسة تطبيقية"

وتتضمن هذه الدراسة:

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (381/4).

أولاً : أسباب اختيار الموضوع:

1. تلبية لرغبة شَيْخِي، وأستاذِي الأستاذ الدكتور " نافذ حَمَّاد " حفظه الله ورعاَهُ، ونفعَ الله به الإسلامَ والمسلمين، عندما حثَّ على ضرورة الاهتمامِ بعلمِ الرجالِ، وشجعَ على العملِ به، وصادفَ ذلكَ رغبةً مني في الكتابةِ في علمِ الجرحِ والتعديلِ، وقد تَلَقَى الفكرةَ بالقَبولِ والاستحسانِ كُلُّ من عرضتها عليه من مشايخي وأساتذتي الكرامِ حفظهمُ اللهُ جميعاً
2. الرغبةُ في أن أكونَ ممن شُرِّفوا بالدفاعِ عن الصحيحين، ورفعِ اللومِ عن الشيخين رَحِمَهُمَا اللهُ في الروايةِ لهؤلاءِ الرواةِ الذين تَكَلَّمَ فيهم الإمامُ ابنُ حِبَّانَ، وبيانَ مَنهجِهِمَا في الروايةِ لأولئكِ الرواةِ.

3. إنَّ هذا الموضوعَ بهذه الصورةِ لم يُكْتَبَ فيه من قبلُ في حدودِ علمي، والله أعلم.

ثانياً: أهمية الموضوع وأهدافه :

وتكمنُ أهميةُ هذا الموضوعِ وشرفُهُ، في أهميةِ وشرفِ المعلومِ، وهو صحيحا الإمامين البخاري ومسلم رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى، فصحيحُ الإمامِ البخاري الذي هو أصحُّ كتابٍ بعدَ كتابِ اللهِ تعالى، وصحيحُ الإمامِ مسلمٍ الذي جعلَهُ جهابذةُ أهلِ العلمِ تالياً لصحيحِ البخاري، إذ إنَّ هذا الموضوعَ يدرسُ بعضَ رجالِ الصحيحين ممن تَكَلَّمَ فيهم ابنُ حِبَّانَ، وبيانُ وجهِ الحقِّ فيهم.

ويهدف الباحث من هذه الدراسة إلى:

1. التوصلِ إلى منهجيةِ كُلِّ من الإمامِ البخاري والإمامِ مسلمٍ في صحيحَيْهِمَا في روايتِهِمَا أحاديثَ لرواةٍ تَكَلَّمَ فيهم الإمامُ ابنُ حِبَّانَ بعدَ ذلكِ.
2. الوقوفِ على الأسبابِ التي دفعتَ الشيخين رَحِمَهُمَا اللهُ إلى الروايةِ عن أمثالِ هؤلاءِ الرواةِ الذين تَكَلَّمَ فيهم الإمامُ ابنُ حِبَّانَ.
3. جمعِ الرواةِ الذين تَكَلَّمَ فيهم الإمامُ ابنُ حِبَّانَ تضعيفاً، وأخرجُ لهمُ الشيخانُ في صحيحَيْهِمَا، وذلكَ في مُصَنَّفٍ واحدٍ متكاملٍ، و التوصلِ إلى خلاصةِ القولِ في كُلِّ واحدٍ من هؤلاءِ الرواةِ، وبيانِ مرتبَتِهِمْ على حسبِ النتائجِ التي يتوصلُ إليها الباحثُ من خلالِ هذا البحثِ.
4. إثراءِ المكتبةِ الحديثيةِ بمثلِ هذه الدراساتِ الجديدةِ الفريدةِ.

ثالثاً : الدراسات السابقة:

بعد البحثِ والتنقيبِ عن الكتابةِ في هذا الموضوعِ، ومن خلالِ المراسلةِ مع مراكزِ البحوثِ العلميةِ - عبر الإنترنت والفاكس - وكذا سؤَالَ أهلِ العلمِ والتخصصِ من مشايخنا، فقد تبَيَّنَ للباحثِ

بأنه لم يكتب في هذا الموضوع من قبل بهذه الصورة، والتي تشمل جميع رواة الصحيحين الذين تكلم فيهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين. والله أعلى وأعلم .

وأنا لا أدعي أنني اجترحتُ معجزةً، فقد سبقني غيري، فأنازوا سبيلي، ومهدوا طريقي، فكانوا لي أساتذةً وروادًا، فقد سخر الله من العلماء الأفاضل من حمل لواء الدفاع عن رجال الصحيحين ومنهم ابن حجرٍ رحمه الله تعالى، وقام بعضُ الباحثين بدراسة بعض من هؤلاء الرواة من خلال أبحاثٍ ورسائلٍ أخرى، أذكرُ منها على سبيل المثال لا الحصر، ما قام به الأستاذ الدكتور (نافذ حسين حماد) من خلال بحثٍ بعنوان: (رأب الصدع لأحاديث المتهمين بالوضع) ضمَّته كتابه القيم "قرة العيون بتوثيق الأسانيد و المتون" تناول فيه بعضًا من الرواة محل الدراسة في بحثي هذا، وكذلك في البحث المنشور له في مجلة جامعة الشارقة، والموسوم بـ "الموصوفون بالجهالة من غير الصحابة في رجال صحيح الإمام البخاري - دراسة توثيقية" وكذلك دراسة بعنوان: "رواية المبتدع بين القبول والرد دراسة تطبيقية على الصحيحين" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الباحث الدكتور (محمد رضوان أبو شعبان)، وله أيضًا دراسة بعنوان: "منهج البخاري ومسلم في الرواية عن المدلسين دراسة تطبيقية على الصحيحين" وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، وكذلك دراسة بعنوان: "الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه - دراسة تطبيقية" وهي دراسة مقدمة من الباحث (محمد المظلوم) لنيل درجة الماجستير، وكذلك دراسة بعنوان: "رجال صحيح مسلم الذين تكلم فيهم أبو حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل - دراسة تطبيقية" مقدمة من الباحث (محمد السرحي) للحصول على درجة الماجستير.

رابعاً : منهج الباحث في البحث:

1. منهج الباحث في حصر الرواة :

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في حصر الرواة الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين، وروى لهم الشيخان في صحيحيهما ، فإن الباحث توصل إلى أن ابن حبان قد تكلم في سبعة وستين راوٍ من رواة البخاري ومسلم ، وبلغت مروياتهم في الصحيحين خمسا وستين وثلاثمائة رواية . وقد اتبع الباحث المنهج الآتي :

1. قام الباحثُ بحصرِ الرواةِ من خلالِ تصفحِ كتابِ تهذيبِ الكمالِ للمزي، وفرزَ كلَّ من تكلمَ فيهم ابنُ حبانَ، وروى لهم الشيخان أو أحدهما في الصحيحين ممن ذكروا في هذا الكتابِ وتمييزُهُم عن غيرِهِم من خلالِ الرموزِ التي وضعَهَا المزيُّ في أولِ كلِّ ترجمةٍ.

2. حصرَ الباحثُ هؤلاءِ الرواةِ من كتابِ المجروحين لابنِ حبانَ، وذلك من خلالِ تصفحِ تراجمِ الرواةِ الذين ذكروا في الكتابِ، وفرزَ كلَّ من تكلمَ فيهم ابنُ حبانَ في المجروحين، ومن ثمَّ فرزَ رِوَاةَ الصحيحين عن غيرِهِم ممن تكلمَ فيهم ابنُ حبانَ، وذلك بالرجوعِ إلى الكتبِ التي اختصت بذكرِ رِوَاةِ الصحيحين .

3. استكملَ الباحثُ الحصرَ من الحاسوبِ، وذلك من خلالِ بعضِ الأعمالِ المحوسبةِ الخاصةِ في رِوَاةِ الحديثِ.

2. منهج الباحث في دراسته لهؤلاء الرواة:

قامَ الباحثُ بتقسيمِ البحثِ إلى ثلاثةِ فصولٍ، وكلُّ فصلٍ إلى مباحثٍ، وكلُّ مبحثٍ يتألفُ من مطلبين، مع العنونةِ لكلِّ مبحثٍ بالقولِ مبحث: " من قال فيه ابنُ حبانَ كذا ". وكانت الدراسةُ للرواةِ على النحو الآتي:

1. جعلَ العبارةَ التي أطلقها الإمامُ ابنُ حبانَ، و صف بها الراوي، عنواناً للمبحث.
2. الترجمةُ للراوي والتعرُّفُ عليه.
3. إيرادُ أقوالِ العلماءِ في الرواةِ جرحٌ وتعديلٌ، مع ذكرِ أسبابِ التجريحِ إن وُجِدَت.
4. مُناقشةُ أقوالِ العلماءِ التي ذُكرت في الراوي، جرحاً وتعديلاً، بحيثُ يتوصلُ الباحثُ إلى نتيجةٍ نهائيةٍ في مرتبةِ الراوي من حيثُ القوةُ أو الضعفِ.
5. ذكْرُ عددِ الرواياتِ التي توجدُ في الصحيحين أو في أحدهما لكلِّ راوٍ من هؤلاءِ الرواةِ.
6. القيامُ بتخريجِ الأحاديثِ من الصحيحين، وإذا اقتضتِ الضرورةُ التوسعُ في التخريجِ من الكتبِ الستةِ وغيرها من كتبِ الحديثِ الأصليةِ.
7. ذكْرُ المسوغاتِ التي جعلت الشيخين يرويا لهذا الراوي المجروحِ في صحيحيهما، فإن كان مُعدَّلاً فيكون هذا التعديلُ سبباً كافياً لأن يروي له الشيخان في صحيحيهما.

3. منهج الباحث في دراسة الحديث:

سيقومُ الباحثُ بعرضِ الحديثِ سنداً و متنأً، ودراسةِ سندِ الحديثِ و متنه، و ذلك على النحو

التالي:

1. دراسةُ الرواةِ المتكلمُ فيهم و الوصولُ إلى خلاصةِ القولِ فيهم .
2. الترجمةُ للصحابي غير المشهورِ أو المُختلَفِ في صحبته.
3. الترجمةُ لرواةِ الحديثِ، مكثفٍ بها أوردَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في التقريبِ، و التوسعِ في الترجمةِ للرواةِ المُختلَفِ فيهم.
4. القيامُ بضبطِ الأسماءِ المُشكَلَةِ من الأعلامِ و الرواةِ من كتبِ التخصصِ.
5. بيانُ الأنسابِ، بالرجوعِ إلى الكتبِ التي تناولت ذلك.
6. بيانُ الغريبِ، و ذلك بالرجوعِ إلى كتبِ غريبِ الحديثِ و المعاجم.
7. التعريفُ بالأماكنِ الواردِ ذكرُها في الأحاديثِ.
8. في الحاشيةِ سيكتفي الباحثُ بذكرِ اسمِ الكتابِ و اسمِ المؤلفِ، و الجزءِ و الصفحةِ و رقمِ الحديثِ إن وُجدَ، و أما بالنسبةِ للتحقيقِ و الطبعةِ و سنةِ النشرِ، فيكتفي الباحثُ بذكرها في قائمةِ المصادرِ و المراجعِ و ذلك للاختصارِ.

خامساً - خطة البحث:

يشتملُ هذا البحثُ على مقدمةٍ و تمهيدٍ و ثلاثةِ فصولٍ و خاتمةٍ و فهرسٍ.

المقدمة: تشتملُ على أسبابِ اختيارِ الموضوعِ، و أهميته، و الدراساتِ السابقةِ في موضوعِ

هذا البحثِ، و منهجِ الباحثِ في البحثِ.

التمهيد: يشتملُ على التعريفِ بالإمامِ ابنِ حبانَ و كتابهِ المجروحين، و التعريفِ بالشيخين

و شروطهما في الصحيحين، و ذلك على النحو الآتي:

أولاً: التعريفُ بالإمامِ ابنِ حبانَ، و يشتملُ على:

1. اسمه و كنيته و نسبه.
2. مولده.
3. نشأته و رحلته.
4. شيوخه و تلاميذه.

5. محتته.

6. عقيدته.

7. منزلته بين العلماء.

8. مؤلفاته.

9. وفاته.

ثانياً : "منهج ابن حبان في كتابه المجروحين"

ثالثاً: التعريف بالإمام البخاري، وشروطه في صحيحه.

رابعاً: التعريف بالإمام مسلم، وشروطه في صحيحه.

الفصل الأول

الرواه الذين اتفق الشيخان على الرواية لهم وتكلم فيهم ابن حبان في المجروحين

واشتمل على خمسة عشر مبحثاً، يتألف كل مبحث من مطلبين، على النحو التالي:

المبحث الأول: من قال فيه ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً ممن كثر وهمه، حتى

خرج عن جملة من يُحتج بهم إذا انفردوا"

المبحث الثاني: من قال فيه ابن حبان: "كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز

الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير"

المبحث الثالث: من قال فيه ابن حبان: "لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب

عليه الصلاح يخطئ خطأ فاحشاً، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات".

المبحث الرابع: من قال فيه ابن حبان: " كان سيئ الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز

الاحتجاج به إذا انفرد".

المبحث الخامس: من قال فيه ابن حبان: "كان رافضياً غالباً في الرفض، ويقلب

الأخبار مع ذلك".

المبحث السادس: من قال فيه ابن حبان: " كان يخطئ كثيراً ، أما روايته عن

الزهري، فقد اختلط عليه صحيفته فلا يُحتج بشئٍ ينفرد به عن الثقات، ويعتبر بما وافق

الأثبات في الروايات".

المبحث السابع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان صدوقاً، ولكنه كان ينفردُ عن الثقاتِ بالأشياءِ المناكيرِ، فلا يعجبني الاحتجاجُ بما انفرد من الأخبارِ، وإن اعتُبرَ مُعْتَبَرٌ بما وافق الثقاتِ من حديثه فلا ضَيْرَ، وهو ممن استخيراً اللهُ فيه".

المبحث الثامن: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " وكان من خيارِ عبادِ اللهِ، غيرَ أنه رديُّ الحفظِ كثيرُ الوهمِ يخطئُ ولا يعلمُ فَحْمَلَ عنه، فلما كثُرَ ذلك في روايتهِ بطلَ الاحتجاجُ به".

المبحث التاسع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " روى عنه البصريون والقري، فأما روايةُ أهلِ بلدهِ عنه فمستقيمةٌ تشبه حديثَ الأثباتِ،... بل الإنصافُ عندي في أمره مجانبَةٌ ما روى عنه ممن ليس بمتقنٍ في الروايةِ، والاحتجاجُ بما رواه عنه الثقاتِ، على أن له مدخلاً في العدالةِ في جملةِ المتقنين، وهو ممن أستخيراً اللهُ فيه".

المبحث العاشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " وكان سخياً صدوقاً إلا أنه اختلطَ في آخرِ عمره، حتى كان لا يدري ما يحدثُ به، وبقي ست سنين في اختلاطِهِ، فظهر في روايتهِ أشياءٌ مناكيرٌ لا تشبه حديثَهُ القديمَ، فلما ظهر ذلك من غيرِ أن يتميزَ مستقيمٌ حديثُهُ من غيره لم يَجْزُ الاحتجاجُ به فيما انفردَ، فأما فيما وافق الثقاتِ فهو المعتبرُ بأخباره تلك".

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان كثيرُ الخطأِ على قلةِ روايتهِ، ممن يروي عن المشاهيرِ أشياءً مناكيرٌ، حتى خرجَ بها عن حدِّ الاحتجاجِ إلا فيما وافق الثقاتِ".

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان من العُبادِ، ولكن اختلطَ في آخرِ عمره حتى كان لا يدري ما يحدثُ به، فكان يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ ويأتي عن الثقاتِ بما ليس من أحاديثِهِم، كل ذلك كان منه في اختلاطِهِ".

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " وكان رديءُ الحفظِ كثيرُ الوهمِ يخطئُ عن عمه في الرواياتِ، ويخالفُ فيما يروي عن الأثباتِ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ".

المبحث الرابع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " اختلطَ في آخرِ عمره وتغيرَ، حتى كان لا يدري ما يحدثُ به فوقَ المناكيرِ الكثيرةِ في روايتهِ، فما روى عنه القدماءُ قبل اختلاطِهِ إذا عُلِمَ أنَّ سماعَهُم عنه كان قبلُ تغييرِهِ، فإن احتجَّ به مُحْتَجٌّ بعد العلمِ بما ذكرتُ، أرجو أن لا يُجرحَ في فعله ذلك. وأما رواية المتأخرين عنه فيجبُ التنكبُ عنها على الأحوالِ. وإذا لم يُعَلَمَ التمييزُ بين سماعِ المتقدمين والمتأخرين منه يُتركُ الكل ولا يُحتجُّ بشيءٍ منه".

المبحث الخامس عشر: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن يقلبُ الأسانيدَ وهو لا يفهمُ، ويسندُ الموقوفاتِ من حيثُ لا يعلمُ، فلما كَثُرَ مخالفتهِ الأثباتِ فيما يروي عن الثقاتِ بطلَ الاحتجاجُ به، وإن أُعْتَبِرَ بما وافقَ الثقاتِ من حديثه فلا ضيرٌ".

الفصل الثاني

**الرواة الذين انفرد الإمام البخاري بالرواية لهم في صحيحه
وتكلم فيهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين**

ويشتمل على ستة وعشرين مبحثاً، يتألف كلُّ مبحثٍ من مطلبين، على النحو التالي:

المبحث الأول: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "ينفردُ بالمناكيرِ عن المشاهيرِ".

المبحث الثاني: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان يُخالفُ الثقاتِ في الروايات، ويروي عن شُعبَةَ أشياءَ كأنه شُعبَةُ آخر ليس بشُعبَةَ بن الحجاج".

المبحث الثالث: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "يروي عن الثقاتِ المناكيرِ ويسرقُ الحديثَ ويحدثُ به".

المبحث الرابع: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "في حديثه أشياءَ انفردَ بها كأنه يخطئُ حتى خرجَ عن حدِّ الاحتجاجِ به إذا انفردَ".

المبحث الخامس: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان يخطئُ ويتفردُ بما لا يُتَابَعُ عليه، والذي عندي تَنَكَّبَ حديثه عند الاحتجاجِ، إلا ما وافقَ الثقاتِ أولى من الاحتجاجِ به".

المبحث السادس: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان يخطئُ كثيراً،... ولولا حديث: "إنا أخذوه وشطرَ إبله عزمةً من عَزَمَاتِ رَبِّنَا"⁽¹⁾ لأدخلناه في الثقاتِ، وهو ممن أستخيرَ الله عزوجل فيه".

المبحث السابع: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن يروي عن الأثباتِ الأشياءَ الموضوعاتِ".

المبحث الثامن: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "أنه كان يُدَّلسُ عن الثقاتِ ما وضعَ عليهمُ الضعفاءُ".

(1) مسند أحمد، من حديث معاوية بن حيدة، (ح20016)، (220/33). وقال شعيب: اسناده حسن.

المبحث التاسع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن يخطئ ما لم يغلب خطأه على صوابه فيخرجه عن حدِّ العدالة ولكنه إذا انفرد بالشيء لا يُحتجُّ به".

المبحث العاشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " وكان يلعنُ علياً بنَ أبي طالبٍ رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرةً، وبالعشي سبعين مرةً،، وكان داعيةً إلى مذهبه".

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " منكرُ الحديثِ ينفردُ عن الثقات بما لا يتابعُ عليه".

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " قال ابنُ عدي: لا أرى بحديثه بأساً".

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن يرى الإرجاء ويقلب الأخبارَ وينفردُ بالمعضلاتِ عن الثقات".

المبحث الرابع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان صدوقاً حافظاً ممن كان يخطئُ في الأخبارِ ويهملُ في الآثارِ حتى لا يُحتجُّ به إذا انفرد".

المبحث الخامس عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذلك أن صحيفةَ الزهري اختلطت عليه، فكان يأتي بها على التوهم، فالإنصافُ في أمره تنكبُ ما روى عن الزهري، والاحتجاجُ بما روى عن غيره".

المبحث السادس عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن يأتي بالمناكيرِ عن أقوامٍ مشاهيرٍ، حتى يسبقُ إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطلَ الاحتجاجُ به".

المبحث السابع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان رافضياً داعيةً إلى الرفض، يروي المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرٍ فاستحقَّ التركُّ".

المبحث الثامن عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن ينفردُ عن أبيه بما لا يتابعُ عليه مع فحش الخطأ في روايته؛ لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد".

المبحث التاسع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " منكرُ الحديثِ جداً، فلست أدري السببَ الواقعَ في أخباره من عبدِ الله أو من أخيه، لأنَّ أخاهُ موسى ليسَ بشيءٍ في الحديث، وليس له راوٍ غيره، فمن هنا اشتبهَ أمره، ووجبَ تركه".

المبحثُ العِشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " يخطئُ كثيراً يروي عن أنسٍ ما ليس من حديثه، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الكوفَةِ، لا يعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد. يُتَّقَى حديثه من رواية يزيد بن بيان المُعلِّمِ عنه، وقد روى عنه الكوفيون، ويحيى القَطَّانُ يروي عنه شيئاً يسيراً للاعتبار لا للاحتجاج به".

المبحثُ الحادي والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " ينفردُ بالمناكيرِ عن أنسٍ، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه، كأنه كان يُدلسُ عن أبان بن أبي عيَّاش. ويزيد الرِّقَاشيُّ عنه، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره، وإن اعتُبرَ بما وافقَ الثقاتِ من حديثه فلا ضيرٌ".

المبحثُ الثاني والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " كانَ فاحشَ الخطئِ ممن يرفعُ المراسيلَ ويقلبُ الأسانيدَ، ليس ممن يُحتجُّ به".

المبحثُ الثالثُ والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " منكرُ الحديثِ، يروي المقلوباتِ عن أقوامِ ثقاتٍ، لا يعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد".

المبحثُ الرابعُ والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن ينفردُ بالمناكيرِ عن المشاهيرِ، لا يعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافقَ الثقاتِ فإن اعتبرَ به مُعتَبَرٌ من غيرِ احتجاجٍ به لم أرَ بذلك بأساً".

المبحثُ الخامسُ والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " كان ممن يروي عن الثقاتِ المقلوباتِ، حتى إذا سمعها من كان الحديثُ صناعته لم يشك أنها مقلوبة، لا يجوزُ الرواية عنه لما أكثرَ من مخالفةِ الثقاتِ فيما يروي عن الأثباتِ".

المبحثُ السادسُ والعشرونُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " منكرُ الحديثِ على قلةِ روايته، لا يجوزُ الاحتجاجُ به لغلبةِ المناكيرِ في حديثه".

الفصل الثالث

" الرواهُ الذين انفردَ الإمامُ مسلمٌ بالروايةِ لهم في صحيحه وتكلمَ فيهم الإمامُ ابنُ حِبَّانَ في كتابه المجرَّوحين "

واشتملَ على ستةٍ وعشرينَ مبحثاً، يتألفُ كلُّ مبحثٍ من مطلبين، على النحو التالي:

المبحثُ الأولُ: من قالَ فيه ابنُ حِبَّانَ: " كثيرُ الخطأِ تُستحبُّ بجانبه ما انفردَ من

الرواياتِ، ولا يعجبني الاحتجاجُ بما وافقَ الأثباتِ لكثرة ما يأتي من المقلوباتِ".

المبحث الثاني: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان يحدثُ بالأشياءِ المستقيمةِ قديماً، ثمَّ جعلَ يأتي عن عمه بما لا أصلَ له، كأنَّ الأرضَ أخرجتَ له أفلاذَ كبدها".

المبحث الثالث: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "يروى عن الثقاتِ الموضوعاتِ، وعن الأثباتِ الملزوقاتِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا الروايةُ عنه بحالٍ".

المبحث الرابع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان مرجئاً، يروي من الأخبارِ ما لا يتابعُ عليها، وهو قليلُ الحديثِ على مناكيرٍ فيه".

المبحث الخامس: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ".

المبحث السادس: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "يخطئُ كثيراً حتى فحشُ الخطأِ في حديثه".

المبحث السابع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يخطئُ ويروي عن الثقاتِ ما لا يتابعُ عليه، والذي عندي فيها التنكبُ عما انفردَ به من الحديثِ والاحتجاجُ بما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ".

المبحث الثامن: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان رجلاً صالحاً يهملُ ولا يعلمُ ويخطئُ ولا يفهمُ، حتى غلبَ في حديثه المناكيرَ التي يرويها عن المشاهيرِ".

المبحث التاسع: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "يأتي عن الثقاتِ بالمعضلاتِ،... يجبُ مجانيةَ رواياته، هذا إلى ما يخطئُ في الآثارِ ويقلبُ الأخبارَ".

المبحث العاشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان يقلبُ الأسانيدَ ويضعُ على الأسانيدِ الصحاحِ المتونَ الواهيةَ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ".

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يروي عن الثقاتِ المعضلاتِ وعن الأثباتِ المقلوباتِ".

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "يتفردُ عن أبيه بما لا أصلَ له من حديثِ أبيه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ".

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يخطئُ كثيراً، لم يفحشُ خطؤه حتى استحقَّ التركَ، ولا هو ممن سلكَ سننَ الثقاتِ فيسلكَ مسلكهمُ، والذي أرى في أمره تنكبُ ما خالفَ الثقاتِ من أخبارِهِ والاحتجاجُ بما وافقَ الأثباتِ منها".

المبحث الرابع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان يُدكِّسُ عن الضعفاءِ قبلَ احتراقِ كُتُبِهِ".

المبحث الخامس عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "منكرُ الحديثِ جداً، يروي عن أبيه ما لم يُتَّبعْ عليه".

المبحث السادس عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان يهْمُ في الأخبارِ ويخطئُ في الآثارِ، حتى كَثُرَ ذلكُ في أخبارِهِ، وتَبَيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهيرِ فاستحقَّ تركَ الاحتجاجِ به".

المبحث السابع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان غالباً في التشيعِ ممن يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ حتى كَثُرَ ذلكُ في رواياتِهِ مع ما يَقلِبُ من الأسانيدِ".

المبحث الثامن عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن فَحُشَ خطؤه وكَثُرَ وهمُهُ، حتى استحقَّ التركَ من أجلِهِ".

المبحث التاسع عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "منكرُ الحديثِ جداً، كان ممن يخطئُ على الثقاتِ، ويروي عن عطيةَ الموضوعاتِ وعن الثقاتِ الأشياءَ المستقيمةَ فاشتبهَ أمرُهُ، والذي عندي أنَّ كلَّ ماروي عن عطيةَ من المناكيرِ يُلزَقُ ذلكَ كله بعطيةَ ويبرأُ فضيلاً منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحْتَجًّا به، وفيما انفردَ على الثقاتِ ما لم يُتَّبعْ عليه يُتَنَكَّبُ عنها في الاحتجاجِ بها".

المبحث العشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان غالباً في الرفضِ، وهو رأسُ الزيديةِ، كان ممن يعتكفُ عندَ خشبةِ زيدِ بنِ عليٍّ، وكان داعيةً إلى مذهبه، لا يحلُّ الروايةَ عنه، ولا الاحتجاجَ به بحالٍ".

المبحث الحادي والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن ينفردُ عن الأثباتِ بما لا يشبهُ حديثَ الثقاتِ، فلما فَحُشَ ذلكَ منه بطلَ الاحتجاجُ به".

المبحث الثاني والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن ساءَ حفظُهُ وكَثُرَ وهمُهُ حتى جعلَ يُخَالِفُ الأثباتِ فيما يروي عن الثقاتِ، فلما كَثُرَ ذلكُ في روايتهِ بطلَ الاحتجاجُ به".

المبحث الثالث والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ من غيرِ تعمدٍ، فلما كَثُرَ ذلكَ منه صارَ غيرَ محتجِّ به إلا عندَ الوفاقِ وإن اعتُبرَ بما لم يخالفَ الأثباتِ في حديثِهِ فلا ضيرَ".

المبحثُ الرابعُ والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "منكرُ الحديثِ، يروي عن أبيه وعن الثقاتِ ما لا يشبهُ حديثَ الأثباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به عندي بما انفردَ من الأخبارِ"

المبحثُ الخامسُ والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "ممن كَثُرَ خطؤه فبطلَ الاحتجاجُ به إذا انفردَ،.. وإن اعتَبَرَ مُعْتَبَرٌ بما وافقَ الثقاتِ لم يُجْرَحَ في فعلِهِ ذلك".

المبحثُ السادسُ والعشرون: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يروي المقلوباتِ ويأتي عن الثقاتِ بما لا يشبهُ حديثَ الأثباتِ فبطلَ الاحتجاجُ به إذا انفردَ".

الخاتمة: وتشتملُ على خلاصةِ البحثِ والتناججِ.

الفهارسُ: وتشتملُ على فهارسَ عدَّةٍ ، وهي على النحو الآتي:

فهرسُ الآياتِ

فهرسُ الأحاديثِ.

فهرسُ الرواةِ.

فهرسُ الأعلامِ المترجمِ لهم.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.

فهرسُ الموضوعاتِ.

التمهيد:

ويتضمن التعريف بالإمام ابن حبان وكتابه المجروحين ، ومن ثمَّ التعريف بالشيخين وشروطهما في الصحيحين:

أولاً: التعريف بالإمام ابن حبان ، ويشتمل على :
1. اسمه ونسبه وكنيته⁽¹⁾.

هو الإمام العَلَمُ الفاضِلُ المُتَقِنُ الحافظُ العَلَّامةُ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَّانَ بْنِ مُعَاذِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَهَيْدِ بْنِ هَدِيَّةَ بْنِ مُرَّةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُرَّةَ بْنِ زَيْدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمَ بْنِ مَالِكِ ابْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ⁽²⁾ بْنِ مَرْبَانَ بْنِ أُدِّ بْنِ طَابِخَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ⁽³⁾ بْنِ نِزَارَ بْنِ مَعْدُودِ بْنِ عَدْنَانَ⁽⁴⁾ . التميميَّ⁽⁵⁾ البُسْتِيَّ⁽⁶⁾ السَّجِسْتَانِيَّ⁽⁷⁾ .

فهو عربيُّ النسبِ، أفغانِيُّ المولِدِ، ويُعرَفُ بابنِ حَبَّانَ، وَكُنِيَّتُهُ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁸⁾.

(1) ترجمته في: الإكمال(317/2)، الأنساب (348/1)، تاريخ دمشق (249/52)، معجم البلدان (415/1)، اللباب في تهذيب الأنساب (151/1)، مقدمة الإحسان لابن بلبان (99-97/1)، تاريخ الإسلام (112/26)، سير أعلام النبلاء (92/16)، العبر في خبر من غير (300/2)، ميزان الاعتدال (506/3)، تذكرة الحفاظ (90/3)، طبقات الشافعية، السبكي(131/3)، الوافي بالوفيات(317/2)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة(105/1)، توضيح المشنبه(496/1)، تبصير المنتبه(149/1)، لسان الميزان(46/7)، شذرات الذهب(16/3)، التنكيل (437/1).

(2) الإكمال، ابن ماكولا (2 / 335)

(3) معجم البلدان، ياقوت الحموي(1 / 414).

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (52 / 254).

(5) نسبة إلى تميم جد القبيلة العربية المشهورة، الذي يرتفع نسبه إلى عدنان؛ انظر: الإكمال، ابن ماكولا (2 / 335) .

(6) البُسْتِي: هذه النسبة إلى بُسْت، وهي بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة، وهي بلدة حسنة كثيرة الخضر والأنهار والبساتين،..... سئل بعض الفضلاء عن بسط ووصفها فقال: هي كتثنيها يعني بستان؛ انظر: الأنساب للسمعاني (348/1).

(7) السجِسْتَانِي: هذه النسبة إلى سجستان، وهي إحدى البلاد المعروفة بكابل، كان بها، وخرج ومنها جماعة كثيرة من العلماء والمحدثين؛ انظر: الأنساب للسمعاني (225/3).

وقال ياقوت الحموي: وهي من البلاد الحارة المزاج وهي كبيرة ويقال لناحيها اليوم: كرم سير، معناه النواحي الحارة المزاج، وهي كثيرة الأنهار والبساتين، إلا أن الخراب فيها ظاهر؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (1/414).

وهذه المدينة تقع اليوم ضمن دولة أفغانستان الإسلامية، ولا تزال كثير من أطلالها القديمة شاهدة على ما كان لهذه المدينة من حضارة عامرة؛ انظر: زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، يحيى الشهري (9/1).

(8) ولم أقف على سبب تَكْنِيَّتِهِ بهذه الكُنْيَة.

2. مولده.

وُلِدَ فِي مَدِينَةِ بُسْتٍ، وَلَمْ تَشْرَأْ أَيُّ مِنَ الْمَصَادِرِ إِلَى تَارِيخٍ مُحَدِّدٍ لِمَوْلِدِ ابْنِ حَبَّانَ، غَيْرَ مَا جَاءَ عَنِ الذَّهَبِيِّ قَوْلُهُ: «وُلِدَ سَنَةَ بَضْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتِينَ»⁽¹⁾. وَلَمْ يُتَابِعِ الذَّهَبِيُّ أَحَدًا فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لِقَوْلِ الذَّهَبِيِّ وَجَاهَتُهُ، حَيْثُ إِنَّ ابْنَ حَبَّانَ تُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ⁽²⁾. وَبِالتَّخْمِينِ يُمْكِنُ أَنْ يُوَافِقَ مَا زَعَمَهُ الذَّهَبِيُّ الْحَقِيقَةَ.

3. نشأته ورحلته.

نَشَأَ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانَ فِي مَدِينَةِ بُسْتٍ، وَكَذَا أَبُوهُ، وَرَبَّمَا أَجْدَادُهُ، وَلَيْسَ هُنَالِكَ مِنَ النُّصُوصِ مَا يُلْقَى الضُّوْءَ عَلَى الْفِتْرَةِ الَّتِي قَضَاهَا فِي مَسْقِطِ رَأْسِهِ.

وَأَغْلَبُ الظَّنُّ أَنَّ أَحَدَ أَجْدَادِهِ وَفَدَّ عَلَى هَذِهِ الْبِلَادِ مُجَاهِدًا فِي الْعَشْرِ التَّاسِعِ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ مَعَ الْفَاتِحِ الْإِسْلَامِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الثَّقَفِيِّ، ثُمَّ طَابَتْ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ، وَكَانَتْ أَسْرَةً ابْنُ حَبَّانَ عَلَى دَرَجَةٍ مِنَ الْغِنَى بِمَا وَفَرَتْ عَلَيْهِ مَوْئِنَةُ الْكُدْحِ، وَالسَّعْيِ عَلَى الرِّزْقِ، وَمَكَّنَهُ مِنَ الطَّلَبِ الْمُبَكِّرِ، وَالرَّحْلَةِ الْوَاسِعَةِ بَيْنَ أَرْجَاءِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ الْمَتْرَامِيِّ الْأَطْرَافِ طَلَبًا لِلْعِلْمِ، وَالتَّمَاَسَا لَهُ مِنَ صُدُورِ الرِّجَالِ⁽³⁾.

وَأَشَارَ الذَّهَبِيُّ إِلَى أَنَّهُ طَلَبَ الْعِلْمَ عَلَى رَأْسِ سَنَةِ ثَلَاثِ مِائَةٍ⁽⁴⁾. مِمَّا يَعْنِي أَنَّ عَمْرَهُ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الثَّلَاثِينَ.

وَتَلَقَّى الْعُلُومَ عَلَى يَدِ مَشَايخِ بَلَدِهِ، فِي مَدِينَةِ بُسْتٍ، الَّتِي أَقَامَ بِهَا وَخَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ⁽⁵⁾. مِنْهُمْ الْخَطَّابِيُّ أَبُو سَلِيمَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُمَا.

ثُمَّ تَنَقَّلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْأَقْطَارِ وَالْبِلْدَانِ، فَرَحَلَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ بَلَدًا، فِي نَوَاحٍ مُتَعَدِّدَةٍ، أُورِدُ بَعْضًا مِمَّا ذَكَرَهُ الْحَمُويُّ فِي مَعْجَمِ الْبِلْدَانِ: سَجِسْتَانَ، وَهَرَاةَ، وَمَرُوزَ، وَسَنْجَ، وَالصُّغْدَ، وَنَسَا، وَنَيْسَابُورَ، وَجُرْجَانَ، وَالرِّيَّ، وَالكَرْجَ، وَعَسْكَرَ مُكْرَمَ، وَتُسْتَرَ، وَالْأَهْوَازَ، وَالْأَبْلَةَ،

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (16 / 93).

(2) نفس المصدر، (16 / 102).

(3) انظر: مقدمة كتاب المجرورين من المحدثين والضعفاء والكذابين، ابن حبان.

(4) لسان الميزان، ابن حجر (7 / 46).

(5) الأنساب، للسمعاني (3 / 225).

وأذنة، وأزغيان، وأسفرايين، وأسفيجاب، والإسكندرية، والبصرة، وواسط، وبخارى، وبغداد، والكوفة، وسامراء، وسنجار، والموصل، ونصيبين، وكفر ثوثة، الرقة، وحران، وحلب، وأنطاكية، وصيدا، وطبرستان، وطبرية، وطرسوس، وحمص، ودمشق، ودير العقول، ورأس العين، وبيروت، وبيت المقدس، وعبادان، وعسقلان، والرملة، ومصر، ومكة المكرمة، وهمدان، وغيرها من البلدان⁽¹⁾.
ورحل إلى سمرقند، وجعل فيها خزانة كتب، وجعلها لمن يريد نسخ شيء منها، شكر الله سعيه وأحسن إليه⁽²⁾.

هذه الرحلة الطويلة المتعددة الوجهات، جعلته يهتم بتحصيل الكثير من العلوم والفنون، وبرع في علم الحديث حتى صار إماماً حافظاً فيه، ويشهد على ذلك ما ألف.
قال صاحب معجم البلدان: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمل مُنصف، علم أن الرجل كان بحرًا في العلوم،..... وصارت تصانيفه عُدّة لأصحاب الحديث⁽³⁾.

وبرع في الفقه الشافعي أيضًا، حيث إنه تتلمذ على يد شيخه الفقيه الكبير ابن خزيمة، وأخذ عنه طريقته في استنباط الأحكام الشرعية في المسائل الفقهية، مما أهله لأن يتولى القضاء في عدة مدن منها، نسا، وسمرقند⁽⁴⁾.

وبرع في اللغة العربية، وعلم الكلام حتى تأثرت به عقليته، فأثر ذلك في تصنيفه لكتابه الصحيح، إذ رتبته على التقاسيم والأنواع مما صعّب الاستفادة منه.
بالإضافة إلى ذلك فقد نبغ في علم الطب والفلك، قال الإدريسي: وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم⁽⁵⁾.
كل ذلك جعله حريًا بأن يُوصف بأنه من أوعية العلم.

(1) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (415/1 - 416).

(2) لسان الميزان، ابن حجر (46 / 7).

(3) معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 415).

(4) انظر: طبقات الشافعية، السبكي (132/3)، معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 417).

(5) تاريخ الإسلام، للإمام الذهبي (112 / 26).

4. شيوخه وتلاميذه

بلغ عددُ شيوخه الذين سمع منهم في رحلاته الكثيرة، أكثرَ من ألفي شيخٍ، فقد صرَّح ابنُ حَبَّانَ بذلك فقال: ولعلنا قد كتبنا عن أكثرَ من ألفي شيخٍ من إسيجابِ إلى الإسكندرية⁽¹⁾، مما دفعَ الإمامَ الذهبيُّ لأن يقولَ: كذا فلتكنُ الهَمَمُ⁽²⁾

وأشارَ الأستاذُ يحيى الشهرِي إلى ما عمَدَ إليه الأستاذُ عدا بُّ الحَمَشِ في كتابه "ابنُ حَبَّانَ ومنهجه في الجرح والتعديل" من ذِكرِه لما يزيدُ عن (485) نفسًا، وزاد عليه الشهرِي (16) شيخًا، وفَصَّلَ صاحبُ معجمِ البلدانِ في ذلك بوضوحٍ⁽³⁾.

ومن تلاميذه؛ روى عنه الحاكمُ أبو عبد الله الحافظُ، وأبو عبد الله ابنُ مندَّة الأصبهاني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الغنَّجَار الحافظُ البخاري، وأبو علي منصورُ بن عبد الله بن خالد الذُهلي الهَرَوِي، وأبو مَسَلَمَةَ محمدُ بنُ محمدِ بنِ داوِدِ الشافعي، وجعفرُ بنُ شُعَيْبِ بن محمد السَمَرَقَنْدي، والحسنُ بنُ منصورِ الإسفِيجَاي، والحسنُ بنُ محمدِ بن سَهْلِ الفارسي، وأبو الحسنِ محمدُ بن أحمد بن محمد بن هارون الزَوْرَنِي، وجماعةٌ كثيرةٌ لا تُحصى⁽⁴⁾.

وذكر الشهرِي غيرَهُم من تلاميذِ ابنِ حَبَّانَ، منهم؛ أبو سليمان الحَطَّابِي، وأبو مُعَاذِ عبد الرحمن ابن محمدِ السِجِسْتَانِي، وأبو بكرِ عبد الله بن محمد بن إبراهيم الحنبلي، وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ومحمد بن حُمَيْدٍ، وأبو الفتح البُسْتِي الشاعر المشهور⁽⁵⁾

5. محنته.

وَقَعَ الإمامُ ابنُ حَبَّانَ في بعضِ الخلافاتِ اللفظية، التي أساء البعضُ فهمَها، ومن ثمَّ تفسيرِ المرادِ منها، فقد قال ابنُ حَبَّانَ: "النبوة: العلمُ والعملُ" فَحَكَمَ عليه بعضُ أئمةِ عصره بالزندقة وهجره الناسُ، ثم كُتِبَ بهذا إلى الخليفةِ فأمرَ بقتله⁽⁶⁾، ولذلك أُخْرِجَ إلى سَمَرَقَنْدِ⁽⁷⁾.

(1) صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، ابن حبان (152/1).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (94/16).

(3) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (414/1)، زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، يحيى الشهرِي (18/1).

(4) معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 414).

(5) زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، يحيى الشهرِي (21/1).

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (131/3).

(7) نفس المصدر.

وينكرُ الذهبيُّ على من اتهمَ ابنُ حِبَّانَ بالزندقة، فيقول: هذه حكايةٌ غريبةٌ، وابنُ حِبَّانَ من كبارِ الأئمةِ، ولسنا ندَّعي فيه العصمةَ من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يُطلقها المسلمُ، ويطلقها الزنديقُ الفيلسوفُ، فإطلاقُ المسلمِ لها لا ينبغي، لكن يُعْتَدَرُ عنه، فنقول: لم يُرد ابن حِبَّانَ حصَرَ المبتدأ في الخبرِ، ونظيرُ ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: " الحجُّ عرفَةٌ " ومعلومٌ أنَّ الحاجَّ لا يصيرُ بمجردِ الوقوفِ بعرفةَ حاجًّا، بل بقي عليه فروضٌ وواجباتٌ، وإنما ذَكَرَ مُهِمَ الحجِّ.

وكذا هذا ذَكَرَ مُهِمَ النبوةِ، إذ من أكملِ صفاتِ النبي كمالِ العلمِ والعملِ، فلا يكونُ أحدُ نبيًّا إلا بوجودِهِما، وليس كلُّ من برزَ فيهما نبيًّا، لأنَّ النبوةَ موهبةٌ من الحقِّ تعالى، لا حيلةَ للعبدِ في اكتسابها، بل بها يتولدُ العلمُ اللدنيُّ والعملُ الصالحُ.

وأما الفيلسوفُ فيقولُ: النبوةُ مكتسبةٌ ينتجها العلمُ والعملُ، فهذا كفرٌ، ولا يريدُه أبو حاتمٍ أصلاً، وحاشاه (1)

ولا ريب أنَّ إطلاقَ ما نُقِلَ عن أبي حاتمٍ لا يسوغُ، وذلك نَفَسٌ فلسفيٌّ (2).

وقال الحافظُ الذهبيُّ في الميزان: ولقوله هذا محمَّلٌ سائغٌ إن كان عناه، أي عمادُ النبوةِ العلمُ والعملُ، لأنَّ الله لم يؤتِ النبوةَ والوحيَ إلا من اتصفَ بهذينِ النعتينِ، وذلك لأنَّ النبيَّ يصيرُ بالوحيِّ عالماً، ويلزمُ من وجودِ العلمِ الإلهيِّ العملُ الصالحُ، فَصَدَقَ بهذا الاعتبارُ قوله النبوةُ: العلمُ اللدنيُّ والعملُ المُقَرَّبُ إلى الله، فالنبوةُ إذا تُفسِّرُ بوجودِ هذينِ الوصفينِ الكاملينِ، ولا سبيلَ إلى تحصيلِ هذينِ الوصفينِ بكاملِهِما إلا بالوحيِّ الإلهيِّ، إذ الوحيُّ الإلهيُّ علمٌ يقينيٌّ ما فيه ظنٌّ، وعلمٌ غيرُ الأنبياءِ منه يقينيٌّ وأكثرُه ظنيٌّ، ثم إنَّ النبوةَ ملازمةٌ للعصمةِ ولا عصمةٌ لغيرِهِم، ولو بلغ في العلمِ والعملِ ما بَلَغَ، والخبرُ عن الشيءِ يصدِّقُ ببعضِ أركانهِ وأهمِّ مقاصدهِ، غيرَ أنا لا نُسَوِّغُ لأحدٍ إطلاقَ هذا إلا بقريئةٍ، كقوله ^٨ " الحجُّ عرفَةٌ " وإن كان عني الحصرُ، أي ليس هي إلا العلمُ والعملُ فهذه زندقَةٌ وفلسفةٌ (3).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في اللسان: وقوله بدت من ابن حِبَّانَ هفوةٌ طعنوا فيه بسببها، إن أراد

القصةَ الأولى التي صدرَ بها كلامه فليست هذه بهفوةٌ، والحقُّ: إنَّ الحقَّ مع ابن حِبَّانَ فيها (4).

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (97-96/16).

(2) تذكرة الحفاظ وذيوله، الذهبي (90 / 3).

(3) ميزان الاعتدال، الذهبي (99/6).

(4) لسان الميزان، ابن حجر (46 / 7).

ورد المُعلِّمِيُّ في التنكيلِ منافحًا عن ابنِ حَبَّانَ، فقال: إنَّ صَحَّ هذا عنه فهو قولٌ مجملٌ، وابنُ حَبَّانَ معروفٌ عنه في جميعِ تصانيفِهِ أنه يُعَظِّمُ النبوةَ حقَّ تعظيمِها، ولعله أراد أنَّ المقصودَ من إيجادِ الله عز وجل إلى النبي [^] أن يعلمَ هو ويعملَ، ثم يبيِّنُ للناسِ فيعلموا ويعملوا⁽¹⁾.

ووقع ابنُ حَبَّانَ في مزلقٍ آخرَ في بدايةِ كتابهِ الثقاتِ، حين أنكرَ الحدَّ لله، مما دفع الذين يثبتون الحدَّ لله أن يثوروا عليه، وقاموا بطرده من سِجِسْتانَ.

قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام: سألتُ يحيى بنَ عَمَّارٍ عن أبي حاتمِ ابنِ حَبَّانَ فقال: رأيتُهُ ونحن أخرجناه من سِجِسْتانَ كان له علمٌ كثيرٌ، ولم يكن له كبيرُ دينٍ، قَدِمَ علينا فأنكرَ الحدَّ لله فأخرجناه.

وعَقَّبَ السُّبُكِيُّ على ذلك بقوله: فياليت شعري مَنْ أحقُّ بالإخراجِ؟ مَنْ يجعلُ ربَّهُ محدودًا؟! أو مَنْ ينزهُهُ عن الجسمية؟!⁽²⁾.

وقد انبرى الإمامُ الذَّهَبِيُّ للدِّفاعِ عنه، فقالَ في السيرِ: قلتُ: إنكارُكم عليه بدعةٌ أيضًا، والخوضُ في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثباتِ ذلك ولا بنفيه.

و"من حُسنِ إسلامِ المرءِ تركُهُ ما لا يُعْنِيهِ"⁽³⁾، وتعالى اللهُ أن يُحدَّ أو يُوصَفَ إلا بما وَصَفَ به

نفسه، أو عَلَّمَهُ رسَلُهُ بالمعنى الذي أراد بلا مثَلٍ ولا كَيْفٍ⁽⁴⁾ M 1 2 3 4 5 6 7 L
(4)، (5)

وقال في الميزان: إنكارُهُ الحدَّ وإثباتُكم للحدِّ نوعٌ من فضولِ الكلامِ والسكوتِ عن الطرفين أولى، إذ لم يأتِ نصٌّ بنفيِ ذلك ولا إثباتِهِ، والله تعالى ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، فمن أثبتَهُ قال له خصمُهُ: جعلتَ اللهُ حدًّا برأيك، ولا نصَّ معكَ بالحدِّ، والمحدودُ مخلوقٌ، تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا، وقال: هو له للنافي: ساويتَ ربَّكَ بالشيءِ المعلومِ، إذ المعلومُ لا حدَّ له، فمن نزه اللهُ وسكتَ سَلِمَ وتابعَ السلفَ،...⁽⁶⁾.

(1) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (668/2)

(2) طبقات الشافعية الكبرى، السُّبُكِيُّ (2 / 13).

(3) مسند الإمام أحمد، حديث الحسين بن علي، (ح1737)، (259/3). وقال شعيب: حديثٌ حسنٌ بشواهد.

(4) سورة الشورى (11).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (16 / 97).

(6) ميزان الاعتدال، الذهبي (507/3).

ورد ابن حجر على ذلك رافعاً لواء الدفاع عن ابن حبان، فقال: وقوله قال له النافي: "ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حد له"، قول نازل، فإننا لا نسلّم أن القول بعدم الحد يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده.

وقال أيضاً: فقد اعتدّر هو عنها أولاً، فكيف يُحكّم عليه بأنه هفا؟! ماذا إلا تعصب زائد على المتأولين⁽¹⁾.

وذكر المعلّم مسوغاً آخر لابن حبان، فقال: ولعله امتنع من التصريح بإثبات الحد باللفظ الذي أُقترح عليه، أو أتى بعبارة حملها المشنعون على إنكار الحد⁽²⁾.

وهناك من عده في الكذابين، ونقل ياقوت الحموي عن السليمان⁽³⁾ ما فحواه أن ابن حبان قد أُتهم بالكذب وأنه فرّ بأموال الناس، وأن هناك من كتب عنه ثم محاه⁽⁴⁾.

وهذا خبر لا يُصدّق فإن ابن حبان كان حينئذ قد تخطى الخمسين من عمره، وطبقت شهرته الأفاق، ولم يكن جمع المال همّه، ولو كان لكان من اليسير عليه أن يجمعه من القضاء الذي تولاه في ثلاث مدن⁽⁵⁾.

وانبرى المعلّم مدافعاً عنه من جديد، فقال: وياقوت ليس بعُمدة، والأئمة الذين ذكروا ترجمة ابن حبان قد وقفوا على كتب السليمان، ونقلوا عنها ثم لم يحكوا في ترجمة ابن حبان حرفاً من تلك العبارة، وفيها ذكر أحوال لابن حبان تتعلق بسمرقند ونيسابور وبخارى، ولكل من هذه البلدان تاريخ ذكر فيه ابن حبان، ونقل ياقوت وغيره من تلك التواريخ، فلم يقع في ذلك شيء مما في تلك العبارة، وإنما نقلوا عن تلك التواريخ تعظيمه والثناء البالغ عليه، على أن ما وُصف به في تلك العبارة منه ما ليس بجرح، ومنه ما هو جرح غير مفسر، أو مفسر بما لا يقدر، أو غير مثبت، ضرورة أن قائل

(1) لسان الميزان، ابن حجر (7 / 46).

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلّم (ص 668)

(3) أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليمانى البيكندي من الحفاظ الكثيرين، رحل إلى العراق والشام وديار مصر وله أكثر من أربعمئة مصنف صغار على ما سمعت، وكان يصنف كل أسبوع مجموعاً في الجامع ويحضره في الجامع يوم الجمعة ويحدث به، وتوفي في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة؛ انظر: الأنساب للسمعاني (1 / 434).

(4) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 419).

(5) انظر: مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والكذابين، ابن حبان

ذلك لم يكن ملازمًا لابن حبان في جميع تنقلاته في تلك البلدان، وإنما لُفِّتْ إن صحت عن السليمان، من قيل، وقالوا، وزعموا، فعلى كل حال لا وجه للتعويل عليها، ولا الالتفات إليها، والله المستعان⁽¹⁾ وقال الأستاذ يحيى الشهرى: ما أظن إلا أن هذه القصة مكذوبة دُست في كتاب السليمان هذا، فأمارات الوضع ظاهرة عليها⁽²⁾، واستدل على ذلك بأن الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر نقلوا من كتاب السليمان ولم يُشير إلى هذا في ترجمة ابن حبان. قلت: وهذا مما لا يُعقل في حقه، وهو الذي حمل لواء بيان أحوال أمثال هؤلاء من الضعفاء والمجروحين.

6. عقيدته.

مما لاشك فيه أن الإمام ابن حبان كان على عقيدة السلف الصالح، وقال المُعلِّم في التنكيل: وكتب ابن حبان من أولها إلى آخرها جارية على التمسك بالسنة والثناء على أصحابها وذم من يخالفها، وهو من أخص أصحاب ابن خزيمة أحد أئمة السنة⁽³⁾. ويرى الباحث أن ما نُسب إليه، فقد أساء البعض فهم المراد منه، وهذا ما دفع الكثير من أهل العلم والصلاح للثناء عليه، والإشادة به، وبعلمه

7. منزلته وثناء أهل العلم عليه:

قال الادريسي⁽⁴⁾: أبو حاتم البستي كان من فقهاء الناس وحفاظ الآثار المشهورين في الأمصار والأقطار، عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلوم، ألف المسند الصحيح والتاريخ والضعفاء والكتب المشهورة في كل فن، وفقه الناس بسمرقند ثم تحول إلى بسط⁽⁵⁾. وقال الحاكم: أبو حاتم البستي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال،.... ثم صنّف فخرج له من التصانيف في الحديث ما لم يُسبق إليه⁽⁶⁾.

(1) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (ص668).

(2) زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، يحيى الشهرى (39/1).

(3) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (ص668).

(4) أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس بن الحسن بن منويه الاسترابادي من أهل استراباد، سكن سمرقند إلى حين وفاته وهو صاحب تاريخهما أعني سمرقند واستراباد، كان حافظًا جليل القدر كثير الحديث، طلب العلم بنفسه إلى خراسان والعراق وشاهد الحفاظ وارتضوه وكتب الحديث الكثير على اتقان ومعرفة تامة وصنف الكتب، توفي 405هـ؛ انظر: الأنساب للسمعاني (1 / 99).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساکر (251/52).

(6) نفس المصدر.

وقال الخطيبُ البغداديُّ: وكان ابنُ حِبَّانَ ثقةً نبيلًا فاضلاً⁽¹⁾.

وقال ابنُ ماكولا: حافظٌ جليلٌ كثيرُ التصانيفِ⁽²⁾، وقال مرةً: وليَ القضاءَ بسمرقند، سافر كثيرًا، وسمعَ وصنَّفَ كتبًا كثيرةً،... وكان من الحفاظِ الأثباتِ⁽³⁾.

وقال السمعانيُّ: إمامٌ عصره صنَّفَ تصانيفَ لم يُسبقَ إلى مثلها⁽⁴⁾.

وقال عبدُ الله بنُ محمدٍ الاسترأباديُّ: وكان ابنُ حِبَّانَ من فقهاءِ الدينِ وحفاظِ الآثارِ، عالمًا بالطبِّ والنجومِ وفنونِ العلمِ⁽⁵⁾.

وقال ابنُ الصلاح: يَسْلُكُ مَسْلَكَ شَيْخِهِ ابْنِ خَزِيمَةَ فِي اسْتِنْبَاطِ فَقِهِ الْحَدِيثِ وَنُكْتِهِ⁽⁶⁾.

وقال الذهبيُّ: الإمامُ العلامةُ، الحافظُ المجوِّدُ، شيخُ خُرَّاسان⁽⁷⁾.... وكان عارفًا بالطبِّ والنجومِ والكلامِ والفقهِ، رأسًا في معرفةِ الحديثِ⁽⁸⁾ ثقةً⁽⁹⁾.

وقال ياقوتُ الحمويُّ: كان ابنُ حِبَّانَ كثيرًا من الحديثِ والرحلةِ والشيوخِ، عالمًا بالمتونِ والأسانيدِ، أخرجَ من علومِ الحديثِ ما عجزَ عنه غيره، ومن تأمَّلَ تصانيفَهُ تأمَّلَ مُنْصِفِ عِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ بَحْرًا فِي الْعُلُومِ⁽¹⁰⁾.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: كان من أئمةِ زمانه، وطلبَ العلمَ على رأسِ سنَّةٍ ثلاثِ مئةٍ⁽¹¹⁾.

ووصفه بأنه صاحبُ فنونٍ وذكاءٍ مفرطٍ وحفظٍ واسعٍ إلى الغايةِ.

وقال ابنُ العماد: العالمُ الحبرُ والعلامةُ البحرُ، كان حافظًا إمامًا حجةً، أحدَ أوعيةِ العلمِ في الحديثِ والفقهِ واللغةِ والوعظِ وغيرِ ذلك، حتى الطبِّ والنجومِ والكلامِ⁽¹²⁾.

(1) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (1 / 132).

(2) الإكمال، ابن ماكولا (1/432).

(3) نفس المصدر (2 / 316).

(4) الأنساب، السمعاني (1 / 348).

(5) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، (1/418)، مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (1/13-18).

(6) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (1 / 132).

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (16/92).

(8) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (6 / 99).

(9) المعين في طبقات المحدثين، الذهبي (ص 29).

(10) معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 415).

(11) لسان الميزان، ابن حجر (7 / 46).

(12) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد (3 / 16).

وقال ابن كثير: محمد بن حبان صاحب " الأنواع والتقاسيم " وأحد الحفاظ الكبار المصنفين
المجتهدين⁽¹⁾

8. مؤلفاته

انعكست رحلات ابن حبان وكثرة شيوخه، على مؤلفاته، فقد ألف الكثير من الكتب، من أشهرها؛ كتاب الثقات، وكتاب معرفة المجروحين والضعفاء والمتروكين، وكتاب مشاهير علماء الأمصار، وكتاب روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، وكتاب التقاسيم والأنواع، وكتاب الهداية إلى علم السنن، وأشار ابن بلبان في مقدمة الإحسان إلى كتاب له، وهو كتاب العظمة، وقال: هذا مخطوط⁽²⁾، وأظن أن هذا الكتاب لأبي الشيخ ابن حبان، وكتاب مختصر في الحدود، وهو مخطوط كذلك⁽³⁾.

وأشار الخطيب البغدادي إلى مصنفات أخرى لابن حبان لا يمكن الوصول إلى النظر فيها لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا.....، وعزا الخطيب ذلك إلى أن ابن حبان سبب كتبه ووقفها وجمعها في دار رسمها لها، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف السلطان واستيلاء ذوي العيب والفساد على أهل تلك البلاد، وقال الخطيب: ومثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها ويجلدوها إحرازاً لها، ولا أحسب المانع من ذلك كان إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد بمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به، والله أعلم⁽⁴⁾.

9. وفاته

توفي الإمام ابن حبان ليلة الجمعة لثماني ليالٍ بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (354هـ)، ودُفن بعد صلاة الجمعة في الصفة التي ابتناها قرب داره في مدينة بسنت⁽⁵⁾. وقبره ببسنت معروف يزار إلى الآن، فإن لم يكن نُقل من سجستان إليها بعد الموت، وإلا فالصواب أنه مات ببسنت⁽⁶⁾.

(1) انظر: البداية والنهاية، ابن كثير (293/11).

(2) مقدمة الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان (10/1).

(3) المصدر نفسه.

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (302/2-304)، انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 414).

(5) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (102/16)، معجم البلدان، ياقوت الحموي (419/1).

(6) معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 414).

ثانياً : منهج ابن حبان في كتابه المجروحين

اتبع الإمام ابن حبان منهجاً معيناً في الجرح مما جعل البعض يعدّه من المتشددين من أئمة المحدثين في الحكم على الرجال، شأنه في ذلك شأن أبي حاتم والنسائي وابن معين ويحيى القطان وغيرهم .

هذا الأمر الذي جعل البعض من أهل علم الجرح والتعديل، يصبون سهام النقد لابن حبان، وكان للإمام الذهبي اليد الطولى في ذلك، فقال: ابن حبان ربما جرح الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه⁽¹⁾. وقال أيضاً في ترجمة "محمد بن الفضل السدوسي عارم"، بعدما قارن بين ما قاله الدارقطني، وبين ما حكّم به ابن حبان عليه، فقال: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله. فأين هذا القول من قول ابن حبان الحسّاف المتهور في عارم؟! ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرًا. فأين ما زعم؟!⁽²⁾

وعقّب على ذلك بقوله: وهذا يُظهر بوضوح أن ابن حبان يطلق الأقوال بغير تحقيق ولا تدقيق، حيث أساء فهم أقوال كبار أئمة الجرح والتعديل، فجاء بهذا الحكم المتعسف. بعكس الدارقطني الذي حقّق واستقرأ. وشتان بين الاثنين⁽³⁾.

وقال في سياق ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: أما ابن حبان فأسرف واجترأ⁽⁴⁾.

ولم يقف الأمر على ذلك بل تعداه ليقول الإمام الذهبي: ابن حبان صاحب تشنيع وشغب⁽⁵⁾، مشيراً إلى عدم الاعتداد ببعض ما ينقله.

ولقد وضع ابن حبان قاعدة واضحة تحدّد مذهبه في الحكم على الرجال من حيث الجرح، فهو يقول: "من كان مُنكراً الحديث على قلبه، لا يجوزُ تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين ما يوجب القدح .

(1) ميزان الاعتدال، الذهبي (1/274).

(2) نفس المصدر (6/298).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/267).

(4) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (3 / 350).

(5) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (1/460).

هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها⁽¹⁾.

وقد أفصح ابن حبان عن قاعدته في التعديل كذلك، فقال: العدل من لم يُعرف فيه الجرح إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح، فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم⁽²⁾.

ويعتبر كتاب المجروحين جزءاً مختصراً من كتاب التاريخ الكبير، الذي ألفه ابن حبان، وجمع فيه بين الثقات والضعفاء، ومن ثمّ أفرّد كل نوع في مصنف مستقل.

وقد بين ابن حبان منهجه في هذا الكتاب، حين قال: وإني ذاكراً ضعفاء المحدثين وأضداد العدول " من الماضي " ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قدح، ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل، وبالله أستعين على السراء في المقالة، وبه نتعود من الحيرة والضلال، إنه مُتتهى رجاء المؤمنين، وأولى جزاء المحسنين⁽³⁾.

وسلك ابن حبان منهجاً فريداً في ترتيب الكتاب، تميّز به عمّن عاصروه، ونلمس ذلك من خلال:

1. وضع قواعده العشرين في التضعيف والجرح وترك الرجال.
2. يذكر اسم الرجل كاملاً، والحكم عليه، والأسباب التي استند إليها في تكوين هذا الحكم.
3. ينقل بعد هذا رأي الأئمة في الرجل.
4. ينهي الترجمة برواية الأحاديث التي أنكرها المحدثون عليه، ويصدر ذلك بقوله: (قال أبو حاتم)⁽⁴⁾.

ومن خلال النظر في مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، نجد أنّ ابن حبان قد فصل الضعفاء إلى عشرين نوعاً، وضح كل نوع، وضرب له الأمثلة، وبين الفروق

(1) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (192/2-193).

(2) الثقات، ابن حبان (13/1).

(3) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (1 / 4).

(4) المصدر نفسه (1 / ن).

الدقيقة التي قد تخفى على البعض، ونبه عليها أثناء الترجمات، والتزم بهذه القواعد من أول الكتاب إلى آخره⁽¹⁾.

النوع الأول: الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم، فهم يضلون ويضلون، فيسمع الثقات منهم ما يروون، ويؤدونها إلى من بعدهم، ف وقعت في أيدي الناس حتى تداووها بينهم.

النوع الثاني: من استفزه الشيطان حتى كان يضع الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها، متوهمين أن ذلك الفعل مما يؤجرون عليه.

النوع الثالث: من كان يضع الحديث على الثقات وضعاً، استحلالاً وجرأة على رسول الله .^٨

النوع الرابع: من كان يضع الحديث عند الحوادث، يحدث للملوك وغيرهم، في الوقت دون الوقت، من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوقوا بها.

النوع الخامس: من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الخط والتميز، فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد.

النوع السادس: جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم، حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك.

النوع السابع: من كان يجيب عن كل شيء يسأل عنه، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ.

النوع الثامن: من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغتر فيه قدمه.

(1) انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (1 / ل).

النوع التاسع: من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح، فالكتب في نفسها صحيحة، إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن، ولا رأيهم.

النوع العاشر: من كان يقلب الأخبار، ويسوي الأسانيد.

النوع الحادي عشر: جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها، فلما احتج إليهم ظفروا عليها، وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم.

النوع الثاني عشر: من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها، أو يكون له سماع فيها.

النوع الثالث عشر: من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح، استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة.

النوع الرابع عشر: من أمثحن بابين سوء أو وراق سوء، كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم، فكانوا يقرأون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ في نفسه ثقة، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة.

النوع الخامس عشر: من أدخل عليه شيء من الحديث، وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به، آنفاً من الرجوع عما خرج عنه.

وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله فإن سلم في أول وهلة، وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئاً يسيراً فقد دخل في جملة المتروكين لتعديده ما ليس له.

النوع السادس عشر: من سبق لسأته، حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذاباً بعلم صحيح، ومن صح عليه الكذب استحق الترك.

النوع السابع عشر: المعلن بالفسق والسفاهة، وإن كان صدوقاً في روايته، لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حد العدالة، لا يعتمد على صدقه، وإن صدق

في شيء بعينه في حالة من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل، فحينئذ يُحتج بخبره، فأما قبل ظهور ذلك عنه فلا.

النوع الثامن عشر: المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطاة وذويه، وكانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون حتى لا يُعلم ذلك منهم.

النوع التاسع عشر: المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته، حتى صار إماماً يُقتدى به في بدعته ويُرجع إليه في ضلاليته.

النوع العشرون: القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب، فوقع في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم.

ولم يكن الضعفاء وحدهم هدفاً لابن حبان، بل كانت طائفة من الثقات تخضع لمبضعه، واضعاً لها قواعد في تمييز حديثهم، وجعلها أصنافاً ستة:

الصنف الأول: الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب ولم يعلم به، حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسماً، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا. وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يُحتج بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي ألا يُحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

الصنف الثاني: أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاء كذابين، ويكنونهم حتى لا يُعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عنه، وليس ذلك الحديث من حديثه.

فلا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يُعرف من هو، وإن كان دونه ثقة. لأنه يمتل أن يكون كذاباً كنى عن ذكره.

الصنف الثالث: الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار، ويكتبون عن الكل، ويروون عمن سمعوا منه، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم منه عن أقوامٍ ضعفاء، لا يجوز

الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس، وإن كان ثقةً: حدثني أو سمعتُ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

الصنف الرابع: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحافظ الذين رأيناهم، أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزداد في الخبر ثقةً، حتى كأن السنن كلها نُصِبَ عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط.

فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.

الصنف الخامس: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله [^]، فلا يذكرون بينهم وبين النبي [^] أحداً.

فإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء، وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلّة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأننا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات.

الصنف السادس: أقوام من المتأخرين قد ظهروا يسوقون الأخبار، فإذا كان بين الثقتين ضعيفاً، وأحتمل أن يكون الثقتان رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبر أسامي رواته ثقات اعتمد عليه، وتوهم أنه صحيح.

وكشف ابن حبان عن الهدف من صنيعه هذا، فقال: وإنما ذكرنا هذه الأجناس الستة من الثقات في نفي الاحتجاج بأخبارهم في هذه المواضع، وإن كان غير هذا الكتاب به أشبه، وإن لم يطل الكلام فيه لئلا يغتر بعض من لم يمعن النظر في صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار، فيحتج

على مَنْ لم يكنُ العلمُ صناعته بخيرٍ من هذه الضروبِ الستِ، ولثلاً يُجْرَجُهُ في الصحاحِ إلا بعدَ أن يصحَّ له على الشرائطِ التي وصفناها.

وإنما نملي أسماءَ من ضَعُفَ من المحدثين وتكَلَّمَ فيه الأئمةُ المرضيون، ونذكرُ ما نعرف من أنسابهم وأسبابهم، ونذكرُ عند كلِّ شيخٍ منهم من حديثه ما يُستَدَلُّ به على وَهْنِهِ في روايته تلك. وأقصدُ في ذكرِ أسمائهم المعجم، إذ هو أَدْعَى للمتعلِّمِ إلى حفظه، وأنشطُ للمبتدئِ في وعيه. وأسهلُ عند البغية لمن رآه⁽¹⁾.

وإن كان من ملاحظة على هذا الكتابِ القِيمِ الفريد، ذلك أن الإمامَ ابنَ حَبَّانَ لم يُشر في كتابه إلى الإمامِ البخاري من قريبٍ أو بعيدٍ، بالرغمِ من أنه عاصرَ شهرةَ البخاري، ونقلَ الكثيرَ من البيانات من كتابي البخاري، التاريخَ الكبيرَ والصغيرَ.

ثالثاً: التعريفُ بالإمامِ البخاري، وشروطه في صحبته.

1. ترجمةُ الإمامِ البخاري:

نسبه ومولده ونشأته وشيوخه.

نسبه: الإمامُ الحافظُ العَلَمُ محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرةِ الجُعْفِيِّ أبو عبدُ الله البخاري⁽²⁾، قال ابنُ حجرٍ: جبلُ الحفظِ وإمامُ الدنيا في فقهِ الحديثِ⁽³⁾. قيل له الجُعْفِيُّ لولائه إلى الجُعْفِيِّين، فإنَّ المغيرةَ كان مجوسياً أسلمَ على يدي يَمَانَ الجُعْفِيِّ، وكان يَمَانَ والياً على بُخَارَا⁽⁴⁾.

مولده: ولد في شوالِ لسنةِ أربعٍ وتسعين ومائةٍ للهجرة⁽⁵⁾

نشأته: أشارَ الذهبي إلى أنه نشأ يتيماً، فقد تُوفي والده وهو طفلٌ صغيرٌ فكفلته أمُّه، وقامت بتربيته، ووجهته إلى التعليمِ ليتتبعَ خطى أبيه المحدثِ الورع، وقد بدأ رحلته في طلبِ العلمِ مبكراً، وكان عمره وقتئذٍ ستَّ عشرة سنةً، وقد سمعَ العلمَ لأولِ مرةٍ سنةَ خمسٍ ومائتين للهجرة، وكان

(1) انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (1/ 62 - 95).

(2) هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها بخارا؛ انظر: الأنساب، للسمعاني (293/1).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (5727).

(4) الأنساب، للسمعاني (2/ 68).

(5) تاريخ الإسلام، الذهبي (239/19).

شغوفاً بالعلم محباً له، وقد أعانه عليه حدة ذكائه، وزار كثيراً من البلاد الإسلامية طلباً للعلم مثل: مكّة، والمدّينة، والبصرة، والكوفة، ومصر، وعسقلان، وسمع عن الكثير⁽¹⁾

بعضُ شيوخه وتلاميذه: وقد روى البخاريُّ الحديثَ عن خلقٍ كثيرٍ، منهم الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبلٍ، وابنُ المدينيِّ، وقُتيبةُ، وروى عنه كثيرٌ من المحدثين منهم؛ الإمامُ مسلمٌ، والترمذيُّ، وابنُ أبي الدنيا، وأبو حاتم⁽²⁾
وفاته.

لم ينجُ البخاريُّ من الابتلاءاتِ والفتنِ، خاصةً محنةُ خلقِ القرآنِ التي ناله بسببها أذىً وضرراً كبيراً⁽³⁾

أُخْرِجَ من بلدهِ بَخَارَى تَعْسُفاً إِلَى خَرْتَنَك⁽⁴⁾ من قري سَمَرْقَنْدَ، وتُوفِيَ فيها ليلةَ عيدِ الفطْرِ في شوالِ لسنةِ ستِ وخمسينَ ومائتينَ هجري⁽⁵⁾

2. شروط الإمام البخاري في صحيحه:

من المعلوم عند أهل العلم وطلابه أن الإمام البخاري لم يذكر شروطاً في كتابه الصحيح، ولكن علم هذه الشروط العلماء من خلال استقراءاتهم لصحيح البخاري فذكروا شرطه في الرجال، وشرطه في الاتصال، فكانت على النحو الآتي:

أولاً: شرطه في الرجال:

قال الحازمي ما حاصله: شرط البخاري أن يُخْرِجَ ما اتصلَ إِسنادهُ بالثقاتِ المتقينِ الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمةً طويلةً، وأنه قد يُخْرِجُ أحياناً عن أعيانِ الطبقةِ التي تلي هذه في الإتقانِ والملازمةِ لمن رَووا عنه، فلم يلازموه إلا ملازمةً يسيرةً⁽⁶⁾.

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ص 239- 241).

(2) طبقات الحفاظ، السيوطي (ص 252).

(3) المصدر نفسه (ص 249).

(4) خَرْتَنَك بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف، قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، بها قبر إمام

أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (2 / 356).

(5) طبقات الحفاظ، السيوطي (ص 249). الأنساب، السمعي (2 / 68)

(6) انظر: شروط الأئمة الستة، أبو الفضل المقدسي (17 - 19).

وقال ابن حجر: أكثر ما يُجْرَج البخاريُّ حديثَ الطبقةِ الثانيةِ تعليقاً، وربما أخرجَ اليسيرَ من حديثِ الطبقةِ الثالثةِ تعليقاً أيضاً⁽¹⁾.

ثانياً: شرطه في الإتصال:

إنَّ البخاريَّ يشترطُ في روايةِ الحديثِ المعنعنِ وما شابههُ في صحِيحِهِ، ثبوتَ لقاءِ التلميذِ للشيخِ⁽²⁾

3: فضل الصحيح وثناء العلماء عليه:

إنَّ صحِيحَ الإمامِ البخاريِّ رحمه الله، هو أولُ كتابٍ وُضِعَ في الأحاديثِ الصحيحةِ المجردة، وهو المُقدِّمُ على كتبِ السُّنَّةِ قاطبةً، والموصوفُ بأنه أصحُّ الكتبِ بعدَ كتابِ الله تعالى، كما هو مشهورٌ بين العلماء، بالإضافة إلى صحِيحِ مسلمٍ، بخلافِ غيره من الكتبِ التي تحوي الصحيحَ والضعيفَ وما بينهما.

فصحيحُ البخاريُّ أصحُّ مصنفٍ في الحديثِ، وليسَ له نظيرٌ في المصنفاتِ، وقد تلقتهُ الأمةُ بالقَبولِ لما له من أهميةٍ كبرى في إخراجِ الحديثِ الصحيحِ، حيثُ وضعَ البخاريُّ قيوداً وضوابطاً هي بمثابة معاييرٍ تتحكمُ في تخريجِ الحديثِ عندهُ أو عدمِ تخريجِهِ، وكانت هذه المعاييرُ غايةً في الدقةِ بحيثُ تؤدي إلى الاطمئنانِ بأنَّ كلَّ حديثٍ يردُّ في كتابِهِ هو حديثٌ صحيحٌ دونَ أدنى شكٍ في ذلك .

قال البخاريُّ رحمه الله: " ما أدخلتُ في كتابِ الجامعِ إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحاحِ لحالِ الطولِ"⁽³⁾، وأقوالُ الأئمةِ في الثناءِ على الصحيحِ وبيانِ صحتهِ أحاديثُهُ كثيرةٌ ومعروفةٌ، فقد أثني أهلُ العلمِ والفضلِ على الصحيحِ مؤكدين على أنَّ ما فيه من أحاديثٍ هي في أعلى درجاتِ الصحَّةِ.

وقال أبو الحسنِ الدارقطنيُّ: " لولا البخاريُّ لما ذهبَ مسلمٌ ولا جاءَ"⁽⁴⁾

ويقول النوويُّ رحمه الله نقلاً عن النسائيِّ: " أجودُ هذه الكتبِ البخاريُّ، وأجمعتُ الأمةُ على صحَّةِ هذين الكتابين - أي البخاريِّ ومسلمٍ - ووجوبِ العملِ بأحاديثِهِم"⁽⁵⁾، ويقول أيضاً:

(1) هدي الساري، ابن حجر (ص 10).

(2) انظر: هدي الساري، ابن حجر (ص 12).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب (2 / 9).

(4) المصدر نفسه. (102/13).

(5) تهذيب الأسماء واللغات، النووي (1 / 91).

"ورويانا عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي رحمه الله أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري"⁽¹⁾، وعلق الحافظ ابن حجر على كلام الإمام النسائي بقوله: "النسائي لا يعني بالجودة، إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من النسائي غاية في الوصف، مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال، وتقدمه في ذلك على أهل عصره، حتى قدمه قوم من الخدّاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطني وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح"⁽²⁾.

وقال ابن الصلاح: "وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"⁽³⁾، وقال أيضًا: "إن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدراطني وغيره، وهي معروفة عند أهل العلم في هذا الشأن. والله أعلم"⁽⁴⁾.

وقال ابن تيمية: إن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم⁽⁵⁾.

وقال البدر العيني: اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم⁽⁶⁾.

ونقل الحافظ ابن حجر قول الإمام محمد بن أبي جمر عن بعض السادة قال: ما قرئ صحيح البخاري في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرق⁽⁷⁾.

وقال القسطلاني: وأما فضيلة الجامع الصحيح فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن والمتلقى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخص بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام، والأفاضل الكرام، ففوائده أكثر من أن تحصى وأعز من أن تُستقصى.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم، الإمام النووي (1 / 14).

(2) هدي الساري، ابن حجر (ص 11).

(3) مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ص 9).

(4) المصدر نفسه (ص 14 - 15).

(5) مجموع الفتاوى لابن تيمية (321/20).

(6) عمدة القاري، البدر العيني (1 / 5).

(7) هدي الساري، ابن حجر (ص 11).

فيا له من تصنيفٍ تسجدُ له جباهُ التصانيفُ إذا تُليّت آياته وتركعُ، هتَكَ بأنوارِ مصابيحِهِ المُشْرِقةِ من المشكلاتِ كُلِّ مظلمٍ، واستمدت جداولُ العلماءِ من ينابيعِ حديثِهِ التي ما شكَّ في صحتها مسلمٌ... فالله تعالى يبوءُ مؤلفِهِ في الجنانِ منازلَ مرفوعةً، ويكرمهُ بِصِلاتِ عائِدَةٍ غيرِ مقطوعةٍ ولا ممنوعةٍ⁽¹⁾

رابعاً: التعريف بالإمام مسلم وشروطه في صحيحه:

1: ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج:

اسمه وكنيته ونسبه:

هو الإمامُ الكبيرُ الحافظُ المجدُّدُ الحجَّةُ الصادقُ، أبو الحسينِ مسلمُ بنُ الحجاجِ بنِ مسلمٍ، القُشَيْرِيُّ النيسابوريُّ، صاحبُ "الصحيح"، فلعله من موالي قُشَيْرٍ⁽²⁾.

مولده:

قال الإمامُ الذهبيُّ: قيل: إنَّهُ وُلِدَ سنةَ أربعٍ ومئتين⁽³⁾

وقال ابنُ خُلِّكان: ولم أرَ أحداً من الحفاظِ ضبطَ مولدهُ ولا تقديرَ عمرِهِ، وأجمعوا أَنَّهُ وُلِدَ بعدَ المائتينِ. وكان ابنُ الصلاحِ يذكرُ مولدهُ، وغالبُ ظني أَنَّهُ قال: سنةَ اثنتينِ ومائتينِ، ثم كشفتُ ما قاله ابنُ الصلاحِ فإذا هو في سنةٍ ستٍ ومائتينِ، وصورةُ ما قاله بأنَّ مسلماً بنَ الحجاجِ تُوفي بنيسابورِ خمسٍ بقينَ من شهرِ رجبِ الفردِ سنةَ إحدى وستينَ ومائتينِ، وهو ابنُ خمسٍ وخمسينَ سنةً، فتكونُ ولادتهُ في سنةٍ ستٍ ومائتينِ، والله أعلم، رحمه الله تعالى⁽⁴⁾.

أول سماعه للحديث:

قال الذهبيُّ: أولُ سماعِهِ في سنةٍ ثمانِ عشرةَ (يعني: ومائتين) من يحيى بنِ يحيى التميمي⁽⁵⁾، قلتُ: فيكونُ عمرُهُ أولُ سماعِهِ على القولِ الراجحِ اثنتي عشرةَ سنةً.

(1) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، القسطلاني (1 / 28 - 30).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (12 / 557).

(3) المصدر نفسه (12 / 558).

(4) وفيات الأعيان، ابن خُلِّكان (5 / 194).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (12 / 558).

مهنته:

نقل الذهبي قول الحاكم: كان متجرُ مسلماً خان محمش⁽¹⁾، ومعاشُهُ من ضياعِهِ بأُسْتُوا⁽²⁾،⁽³⁾ وقال ابن حجر: قال محمد بن عبد الوهاب: كان مسلماً من علماء الناس، وكان بزّازاً⁽⁴⁾.⁽⁵⁾ وقال الذهبي: وكان صاحب تجارة، وكان مُحسِنُ نيسابور، وله أملاكٌ وثروة، فتجارتُهُ في البزّ، وكانت المزارعُ في أُسْتُوا مصدرًا ثانيًا يتكسبُ منه⁽⁶⁾.

تواضعه مع شيخه البخاري:

وذكر الخطيبُ البغداديُّ أنَّ مسلماً بن الحجاج قد جاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبلُ رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في عِلِّهِ⁽⁷⁾.

رحلته العلمية:

كان الإمام مسلمٌ رحمه الله أحدَ الأئمةِ الأعلام، وكبارَ المُبرِّزين فيه وأهلَ الحفظِ والإتقان، والرَّحالين في طلبِهِ إلى أئمةِ الأقطارِ والبلدان، والمُعترف له بالتقدم فيه بلا خلافٍ عند أهلِ الحَدِّقِ والعرفانِ، والمرجوعَ إلى كتابِهِ والمُعتمَدَ عليه في كلِّ الأزمانِ⁽⁸⁾.

فقد رحلَ الإمامُ مسلمٌ إلى العراقِ والحجازِ والشامِ ومصرَ⁽⁹⁾، وقَدِمَ بغدادَ غيرَ مرةٍ وحدَّثَ بها، فرَوَى عنه من أهلِهَا يحيى بنُ صاعدٍ ومحمدُ بنُ مُحَمَّدٍ، وآخرُ قدومِهِ بغدادَ، كان سنةَ تسعٍ وخمسينَ ومائتينَ⁽¹⁰⁾.

وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: لما استوطنَ محمد بنُ إسماعيلَ البخاريُّ نيسابورَ أكثرَ مسلماً بنَ الحجاجِ الاختلافَ إليه، فلما وقعَ بين محمد بنِ يحيى والبخاريِّ ما وقعَ في مسألةِ اللفظِ، ونادى عليه ومنعَ الناسَ من الاختلافِ إليه حتى هُجِرَ، وخرجَ من نيسابورَ في تلكَ المحنةِ، قطعَهُ

(1) اسم موضع في نيسابور؛ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (570/12).

(2) أُسْتُوا، بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواو وألف: كورة من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاثٍ وتسعين قرية؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (175/1).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (570/12)، تاريخ الإسلام، الذهبي (187/20).

(4) البزُّ الثياب وقيل ضرب من الثياب... والبزُّ بفتح الباء وحرفه البزّاءة؛ انظر: لسان العرب لابن منظور (1 / 274).

(5) تهذيب التهذيب، ابن حجر (114/10).

(6) العبر في خبر من غير، الإمام الذهبي (29/2).

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (102/13).

(8) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري إمام الأئمة، للشيخ كامل محمد عويضة، (ص 11).

(9) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (100/13).

(10) المصدر السابق (101/13).

أكثر الناس غير مسلم فإنه لم يتخلف عن زيارته، فانتهى إلى محمد بن يحيى أن مسلماً بن الحجاج على مذهبه قديماً وحديثاً، وأنه عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ، فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب عنه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلف عنه وعن زيارته⁽¹⁾.

ثناء العلماء عليه:

قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما⁽²⁾.

وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومائتين، ومسلم بن الحجاج ينتخب عليه وأنا أستملي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم، فقال: " لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين"⁽³⁾.

وقال محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بخارى⁽⁴⁾.

وقال ابن الأخرم: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلماً⁽⁵⁾.

وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج، وكان من أوعية العلم⁽⁶⁾.

وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث، وقال أيضاً: سئل عنه أبي؟ فقال: صدوق⁽⁷⁾.

وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة⁽⁸⁾

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (103/13).

(2) نفس المصدر.

(3) تهذيب الكمال، المزي (505/27).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (16/2)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (564/12)، وانظر أيضاً: تهذيب التهذيب، ابن حجر (114/10).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساکر (91/58).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر (114/10).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (182/8).

(8) المصدر السابق (114/10).

وقال أبو عمرو محمد بن حمدان: سألت أبا العباس بن عقدة عن محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري: أيهما أعلم؟، فقال: كان البخاري عالماً، وكان مسلم عالماً، فكررت عليه مراراً وهو يُجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال: يا أبا عمرو، قد يقع للبخاري الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويؤوهم أنها اثنان، فأما مسلم، فقلما يقع له الغلط؛ لأنه كتب المقاطيع والمراسيل⁽¹⁾

وقال النووي: "وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها، ونصّلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته، وإمامته، وورعه، وحذقه، وقعوده في علوم الحديث، وتفنيته فيها، كتابه الصحيح، الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حُسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتناؤه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما هو معروف في كتابه"⁽²⁾

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث"⁽³⁾

وقال الحسين بن محمد: سمعت أبي يقول: سمعت مسلماً بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة⁽⁴⁾

وقال مكّي بن عبدان: سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا (المسند) على أبي زُرعة، فكَلَّ ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علةً وسبباً تركته، وكلّ ما قال: إنه صحيح ليس له علة، فهو الذي أخرجت، ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة، فمدارهم على هذا (المسند)⁽⁵⁾

عقيدته:

كان الإمام مسلم من كبار أئمة أهل السنة والجماعة، ومن أهل الحديث، ومما يدل على سلامة اعتقاده كتبه التي ألفها وخاصة كتابه الصحيح، فمن نظر في الكتاب علم حُسن اعتقاد الرجل.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (102/13).

(2) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (90/2-91).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (101/13).

(4) المصدر السابق (101/13).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (568/12).

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: روى عن: القعنبِي، وأحمدَ بنِ يونسَ، وإسماعيلَ بنِ أبي أُويسَ، وداودَ ابنِ عمروِ الضبي، ويحيى بنِ يحيى النيسابوري، والهيثمَ بنَ خارجةَ، وسعيدَ بنَ منصورٍ، وشيبانَ بنَ فرُّوخ، وخلقٍ كثيرٍ قد ذُكِرُوا في هذا الكتاب⁽¹⁾.

تلاميذه:

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: روى عنه: الترمذِيُّ حديثاً واحداً، وأبو الفضلُ أحمدُ بنُ سلمةَ، وإبراهيمَ بنَ أبي طالب، وأبو عمرو الخفاف، وحسين بن محمد القباني، وأبو عمرو المستملي، وصالحُ ابن محمد الحافظ، وعليُّ بن الحسَم الهلالي، ومحمدُ بن عبد الوهابِ الفراءِ وهما من شيوخه، وعلي بن الحسين بن الجُنيد، وابنُ خزيمةَ، وابنُ صاعدٍ، والسراج، ومحمدُ بن عبد بن حميد، وأبو حامدٍ وعبد الله ابنا الشريقي، وعلي بن إسماعيل الصَّفَّار، وأبو محمد بن أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان، ومحمد بن مخلد الدوري، وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأبو عوانة الإسفرائيني، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في كتاب مكة، وأبو حامد الأعمشي، وأبو حامد بن حسنويه، وآخرون⁽²⁾.

وفاته رحمه الله وسببها:

توفي الإمام مسلمٌ عشيةَ يومِ الأحدِ، ودُفِنَ بَنَصْرَ آبادَ ظاهرَ نيسابور يومِ الاثنينِ لخمسةٍ، وقيلَ لستَ بقينَ من شهرِ رجبِ الفردِ سنةَ إحدى وستينَ ومائتينِ بنيسابور، وعمرُه خمسٌ وخمسونَ سنةً⁽³⁾.
قال ابنُ الصلاح: كان لموته سببٌ غريبٌ، قال: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب، سمعتُ أحمد بن سلمة يقول: عُقِدَ لأبي الحسينِ مسلم بن الحجاجِ مجلسٌ للمذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يعرفه، فانصرفَ إلى منزله، وأوقدَ السراجَ، وقال لِمَنْ في الدارِ: لا يدخلنَّ أحدٌ منكم هذا البيتِ، فقبلَ له: أهديتُ لنا سلةً فيها تمرٌ، فقال: قدّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلبُ الحديثَ، ويأخذُ تمرةً تمرّةً

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر (113/10).

(2) المصدر السابق (113/10).

(3) وفيات الأعيان، ابن خلكان (5 / 194)

يَمُضُّهَا، فَأَصْبَحَ وَقَدْ فَنِيَ التَّمْرُ، وَوَجَدَ الْحَدِيثَ، قَالَ الْحَاكِمُ: زَادَنِي الثِّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ مِنْهَا مَرَضٌ، وَمَاتَ (1).

2. شرطه في رواية الأحاديث في كتابه الصحيح:

لم ينص الإمام مسلمٌ رحمه الله على شرطه في صحيحه، وإنما استنبط العلماء شرط الإمام من منهجه في تخريج أحاديثه الصحيحة، ويحسنُ بنا أن نؤكد هنا أن الإمام مسلماً أخرج ما توفرت فيه شروط الصحة؛ من اتصال السند بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (2).

واختلف الإمام مسلمٌ عن الإمام البخاري في أنه حكّم للإسناد المعنعن بالاتصال، وذكر ذلك في مقدمة صحيحه، ورأى أن المعاصرة تكفي لقبول الرواية معننة، وإن لم يثبت اجتماع الراوي والمروي عنه، ولم يحمل الإمام البخاري هذا على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما (3). ورأى الإمام مسلمٌ أن الراوي الثقة لا يروي إلا عمّن سمع منه، ولا يروي عمّن سمع منه إلا ما قد سمعه.

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: شرط مسلمٌ رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة، قال: " وهذا حدّ الصحيح، فكلُّ حديثٍ اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيحٌ بلا خلافٍ بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم خلافٌ في اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً أو كان الحديث مرسلًا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك كما إذا كان الحديث في روايته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواه كُلهم ثقاتٌ غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، وليس بصحيحٍ على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم، ممّن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال

(1) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح (ص64)، وانظر أيضاً: تاريخ بغداد (103/13).

(2) انظر: شروط الأئمة الستة، أبو الفضل المقدسي (17-19).

(3) انظر: شرح النووي على مسلم للنووي (14/1).

البخاريُّ فيما خرَّجَهُ من حديثِ عكرمةَ مولى ابنِ عباسٍ، وإسحاقَ بنِ محمَّدِ الفرويِّ، وعمرو بنِ مرزوقٍ، وغيرهم ممَّن احتجَّ بهم البخاريُّ ولم يحتجَّ بهم مسلمٌ⁽¹⁾.
ولقد اكتفى الإمامُ مسلمٌ بمعاصرة الراوي لمن يروي عنه (عننَةً)، في حين أنَّ الإمامَ البخاريُّ لم يكتفِ بالمعاصرة، واشترطَ لقاءَهُ ولو مرةً واحدةً.
وشرطُ الإمامِ مسلمٌ هذا لا يحطُّ من منزلة كتابه، وإنَّ كان شرطُ البخاريُّ أشدُّ، فقد خرَّجا ما توفرت فيه شروطُ الصحةِ.

(1) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح (ص 73).

الفصل الأول

الرواة الذين اتفق الشيخان على الرواية لهم وتكلم فيهم ابن

حبان في المجروحين

ويشتمل على خمسة عشر مبحثاً :

المبحث الأول: من قال فيه ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً ممن كثر وهمه، حتى

خرج عن جملة من يُحتجُّ بهم إذا انفردوا"⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الترجمة للراوي (الحارث بن عبيد، أبو قدامة الإيادي).

الحارث بن عبيد، أبو قدامة الإيادي⁽²⁾. من أهل البصرة، مؤذن مسجد البرقي⁽³⁾.

والحارث حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي وذكره بخير، فقال: هو من شيوخنا، وما رأيت

إلا خيراً⁽⁴⁾، والإمام أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة⁽⁵⁾

وأما أكثر النقاد فتكلموا فيه، فابن معين وثقه⁽⁶⁾. ثم قال: في حديثه ضعف⁽⁷⁾، وقال مرة:

ضعيف الحديث⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه⁽⁹⁾

ونجد أن ابن معين قد قال بعدالته، وتكلم فيه من جهة ضبطه، فهو مضطرب الحديث.

وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث⁽¹⁰⁾

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به⁽¹¹⁾

وقال النسائي: ليس بالقوي⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: صالح⁽¹³⁾

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 224).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1033).

(3) الأنساب، للسمعاني (1 / 233).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (2 / 275).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10 / 243).

(6) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص 71).

(7) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 264).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 81).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 188).

(10) العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (3 / 27).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 81).

(12) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 165).

(13) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 130).

وقال الساجي: صدوق، عنده مناكير⁽¹⁾

وذكره ابن شاهين في الثقات⁽²⁾، وفي الضعفاء كذلك⁽³⁾

وقال الذهبي: ليس بالقوي⁽⁴⁾، وقال مرة: ليس بالكثير،... وهو حسن الحديث⁽⁵⁾

وقال ابن حجر في التقریب: صدوق يُخطئ⁽⁶⁾

وأما صاحب التحري، فقال: ضعيف، يُعتبر به⁽⁷⁾

ويرى الباحث أن الحارث بن عبيد أبو فدامة صدوق يُخطئ، يُكتب حديثه ولا يُتَّج به، لأنَّ

أكثر أئمة هذا العلم على تضعيفه، ولم يذكره أحدٌ بخير سوى عبدالرحمن بن مهدي، الذي روى عنه،

وابن معين الذي وثقه، والنسائي الذي قال: صالح.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها اثنان، أحدهما في الصحيحين، والثاني

انفرد به مسلم.

أولاً: الحديث الذي اتفق فيه الشيخان.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا سَلَامٌ

بْنُ أَبِي مُطِيعٍ⁽¹⁰⁾، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ⁽¹¹⁾، عَنْ جُنْدُبٍ⁽¹²⁾، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّكَلَفْتُمْ

عَلَيْهِ قُلُوبِكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ" * تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ،

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 130)

(2) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، (ص108).

(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص70).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (1 / 303).

(5) انظر: تاريخ الإسلام، الإمام الذهبي (11 / 75)

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1033).

(7) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (1/236).

(8) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن

حجر (5081)

(9) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العبّري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن

المديني: ما رأيت أعلم منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4018).

(10) سلام بن أبي مطيع، أبو سعيد الخزاعي مولاهم البصري، ثقة صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف؛ انظر: تقريب

التهذيب، ابن حجر (2711). ولم يرو له البخاري هنا من طريق قتادة.

(11) عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني، مشهور بكنيته، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4172).

(12) جُنْدُب بن عبد الله بن سفيان البجلي، أبو ذر الغفاري، صحابي جليل انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 /

76).

وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبَانُ، وَقَالَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا قَوْلَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ، وَجُنْدَبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ⁽¹⁾.

وقال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى⁽²⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو قُدَّامَةَ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « اقرءوا القرآنَ ما اختلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا »⁽³⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث حماد بن زيد⁽⁴⁾، ومن حديث سلام بن أبي مطيع⁽⁵⁾، وأخرجه الإمام البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾، من حديث همام بن يحيى، جميعهم عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبدالله (رضي الله عنه) بنحوه. فالحديث عند البخاري في المتابعات.

ثانيا: الحديث الذي انفرد به الإمام مسلم

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِي قُدَّامَةَ - وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ - ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ⁽⁹⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽¹⁰⁾، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ لِلْمُؤْمِنِ فِي الْجَنَّةِ لَحِيْمَةً مِنْ لَوْلُؤَةٍ وَاحِدَةٍ مَجْجُوفَةٍ طُولُهَا سِتُونَ مِيْلًا، لِلْمُؤْمِنِ فِيهَا أَهْلُونَ يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُ، فَلَا يَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا »⁽¹¹⁾

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، ح (5061)، (6 / 198).

(2) يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7668).

(3) صحيح مسلم، باب النهي عن اتباع مثنابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، ح (6948)، (8 / 57).

(4) نفس المصدر، ح(5060)، (6 / 198).

(5) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: كراهية الخلاف (الختلاف)، ح(7364)، (9 / 111).

(6) المصدر نفسه ح(7365)، (9 / 111).

(7) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب: النهي عن اتباع مثنابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، ح(6949)، (8 / 57).

(8) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة، ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(2399).

(9) أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، اسمه عمرو أو عامر ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7990).

(10) الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (67/2).

(11) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهلين، ح (7337)، (8 / 148).

تخريج الحديث :

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديث حجاج بن منهل⁽¹⁾، وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث يزيد بن هارون⁽²⁾، كلاهما عن همام بن يحيى، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس، عن أبيه (رحمه الله).

وأخرجه الإمام البخاريُّ من حديث عبدالله بن أبي الأسود⁽³⁾، ومحمد بن المثنى⁽⁴⁾، وعلي بن عبدالله⁽⁵⁾، وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث إسحاق بن إبراهيم⁽⁶⁾، وكذلك من حديث أبي غسان المسمعي⁽⁷⁾، جميعهم؛ عن عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن عبدالله، عن أبيه (رحمه الله) بنحوه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن الحارث بن عبيد أبو قدامة صدوقٌ يُحْتَضَرُ، وأخرج له الإمام البخاريُّ متابعة، ولم يخرج له في الأصول، فهذا لا يؤثر، أما الإمام مسلمٌ فقد أخرج له حديثين؛ الحديث الأول هو حديث البخاريُّ، وقد تابع الحارث فيه كلٌّ من همام بن يحيى، وسلام بن أبي مطيع، وهارون بن موسى، وفي الحديث الثاني تابعه همام بن يحيى أيضًا، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، وجميعهم ثقات⁽⁸⁾، وكأنه أراد أن يقوي روايته عنه. ولذا فلا لوم على الشيخين في الرواية عنه؛ والله أعلم.

المبحث الثاني: من قال فيه ابن حبان: "كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز"

الاحتجاجُ بخبره إذا انضرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبرٌ فلا ضير⁽⁹⁾؛ وفيه مطلبان:

- (1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقه، (ح3243)، (4 / 117).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهلين، (ح7339)، (8 / 148).
- (3) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله [ومن دونهما جنتان (الرحمن:62)]، (ح4878)، (6 / 145).
- (4) نفس المصدر، كتاب تفسير القرآن، باب: [حورٌ مقصوراتٌ في الخيام (الرحمن:72)]، (ح4880/4879)، (6 / 145).
- (5) نفس المصدر، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى [ووجه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة (القيامة:22)]، (ح7444)، (9 / 132).
- (6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، (ح466)، (1 / 112).
- (7) نفس المصدر، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها، (ح7338)، (8 / 148).
- (8) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7319)، (2711)، (7246)، (4108).
- (9) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، (1 / 307).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي).

هو الحافظ أبو محمد، زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي المعافري⁽¹⁾ الكوفي⁽²⁾، والبكائي نسبة إلى البكاء، واسمه ربيعة بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وسُمي البكاء لخبر يسْمُج⁽³⁾ ذكره⁽⁴⁾، راوي السيرة النبوية عن محمد بن إسحاق، وعنه رواها عبد الملك بن هشام الذي رتبها ونُسبت إليه⁽⁵⁾. تُوفي سنة 183هـ.

وزياد البكائي ذكر ابن سعد رحلته، وقال: كان عندهم ضعيفاً، وقد حَدَّثوا عنه⁽⁶⁾ ووثقه ابن معين في روايته عن الزهري⁽⁷⁾، وضعفه في غير الزهري، فقال: زياد البكائي ليس بشيء⁽⁸⁾، وقال أيضاً: في حديثه ضعيف⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: ليس به بأس في المغازي، وفي غير المغازي، قال: لا يرغبون في حديثه⁽¹⁰⁾ وضعفه ابن المديني، وقال: كتبت عنه شيئاً كثيراً فتركته⁽¹¹⁾، وقال في موضع آخر: لا أروي عنه⁽¹²⁾

لم يسمع منه أحمد بن حنبل⁽¹³⁾، وقال: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر: كان صدوقاً⁽¹⁵⁾، وقال في رواية ثالثة: هو ثقة⁽¹⁶⁾

- (1) المعافري، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، قبيل ينسب إليه كثير عامتهم بمصر؛ انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، الشيباني (3 / 229).
- (2) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (12 / 162).
- (3) سَمُج الشيء بالضم فَبِحَ يَسْمُجُ سَمَاجَةً إذا لم يكن فيه ملاحه؛ انظر: لسان العرب، ابن منظور (2 / 300).
- (4) وفيات الأعيان، ابن خلكان (2 / 338).
- (5) الأعلام، الزركلي (3 / 54).
- (6) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 396).
- (7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (8 / 476).
- (8) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري، (3 / 278).
- (9) معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز، (1 / 73).
- (10) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، (ص 484).
- (11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (8 / 476).
- (12) الضعفاء، العقيلي (2 / 435).
- (13) سؤالات أبي عبيد الأجرى، لأبي داود السجستاني (1 / 180).
- (14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 538).
- (15) سؤالات أبي عبيد الأجرى، لأبي داود السجستاني (1 / 180).
- (16) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (1 / 300).

وقال البخاري: صدوق⁽¹⁾. ونقل قول وكيع: زيادٌ أشرف من أن يكذب⁽²⁾

أما أبو زرعة فقال: صدوق⁽³⁾، وقال مرة: بهم كثيرًا، وهو حسن الحديث⁽⁴⁾

وقال أبو داود: كان صدوقًا⁽⁵⁾، وليس به بأس⁽⁶⁾.

أما أبو حاتم فقال: يكتب حديثه، ولا يحتج به⁽⁷⁾.

وقال الترمذي: كثير الغرائب والمناكير⁽⁸⁾، وقد جاء ذلك في أعقاب الرواية التي أخرجها

الترمذي من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله^ﷺ: "طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني

سنة، وطعام يوم الثالث سبعة، ومن سمع سمع الله به"⁽⁹⁾، وشيخه فيه عطاء بن السائب، وسامع

زياد منه بعد اختلاطه فهذه علته⁽¹⁰⁾.

وقال صالح جزرة: ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد البكائي، وزياد في نفسه

ضعيف، ولكنه هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره، وخرج يدور مع ابن إسحاق

حتى سمع منه الكتاب⁽¹¹⁾.

وقال النسائي: ليس بالقوي⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: ضعيف⁽¹³⁾.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس، وما أرى بروايته

بأسًا⁽¹⁴⁾.

(1) انظر: العلل الكبير، الترمذي (974/2).

(2) التاريخ الكبير، البخاري (3 / 360).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 537).

(4) الضعفاء أو أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، (2 / 368).

(5) سوالات أبي عبيد الأجرى، لأبي داود السجستاني، (ص180).

(6) سوالات ابن الجنيد لأبي داود، (ص114).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 537).

(8) سنن الترمذي (2 / 389).

(9) نفس المصدر.

(10) فتح الباري، ابن حجر (9 / 243).

(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8 / 476).

(12) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص182).

(13) تهذيب الكمال، المزي (9 / 485 - 489).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 191).

وقال الدارقطني: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَعِنْدِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ⁽¹⁾.

وقال ابنُ الجوزي: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ، قُلْنَا: الْجَرْحُ مُقَدَّمٌ⁽²⁾.

وقال الذهبي: صَدُوقٌ، مَشْهُورٌ ثَبَّتْ فِي ابْنِ إِسْحَاقَ⁽³⁾. وَمِنْ أَوْثِقِ النَّاسِ فِيهِ⁽⁴⁾.

وقال ابنُ حجرٍ في التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ ثَبَّتْ فِي الْمَغَازِي، وَفِي حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ ابْنِ إِسْحَاقَ لِيَنَّ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنْ وَكَيْعًا كَذِبُهُ⁽⁵⁾.

وقال ابنُ خَلِّكَانَ فِي الْوَفِيَّاتِ: كَانَ صَدُوقًا ثَقَّةً، خَرَّجَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَمُسْلِمٌ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، وَذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ وَكَيْعٍ قَالَ: زِيَادٌ أَشْرَفَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ؛ وَوَهُمَ التَّرْمِذِيُّ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ عَنِ الْبَخَارِيِّ قَالَ: قَالَ وَكَيْعٌ: زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ⁽⁶⁾، وَهَذَا وَهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ وَكَيْعٌ فِيهِ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَأَيْدِ ذَلِكَ ابْنُ حَجْرٍ حِينَ ذَكَرَ قَوْلَ وَكَيْعٍ: هُوَ مَعَ شَرَفِهِ لَا يَكْذِبُ⁽⁷⁾، وَلَوْ رَمَاهُ وَكَيْعٌ بِالْكَذِبِ مَا خَرَّجَ الْبَخَارِيُّ عَنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا وَلَا مُسْلِمٌ، كَمَا لَمْ يُخْرِجَا عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْمُورِ لَمَّا رَمَاهُ الشَّعْبِيُّ بِالْكَذِبِ، وَلَا عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ لَمَّا رَمَاهُ شُعْبَةُ بِالْكَذِبِ⁽⁸⁾.

وقد عَقَّبَ الذَّهَبِيُّ وَابْنَ حَجْرٍ عَلَى مَا سَمِعَهُ التَّرْمِذِيُّ مِنَ الْبَخَارِيِّ، فَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَهُمْ فِيهَا التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ ابْنُ الْبَخَارِيِّ، قَالَ وَكَيْعٌ: زِيَادٌ مَعَ شَرَفِهِ يَكْذِبُ⁽⁹⁾.

وقال ابنُ حجرٍ: وَالَّذِي فِي تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَقْبَةَ، عَنْ وَكَيْعٍ: زِيَادٌ أَشْرَفَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَذَا سَاقَهُ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي الْكُنَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى وَكَيْعٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ فِي رِوَايَةِ التَّرْمِذِيِّ "لَا" وَكَانَ فِيهِ: مَعَ شَرَفِهِ لَا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، فَتَنَفَقَ الرِّوَايَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 81).

(2) التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي (1 / 305).

(3) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 81).

(4) العبر في خبر من غير، الذهبي (1 / 221).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (2085).

(6) سنن الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ، (ح 1097)، (2 / 390).

(7) فتح الباري، ابن حجر (1 / 404).

(8) وفيات الأعيان، ابن خلكان (2 / 338).

(9) تاريخ الإسلام ومشاهير الأعلام، الذهبي (12 / 163).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3 / 324).

ويرى الباحث أن زيادَ البكَّائي صدوقٌ، حسنُ الحديثِ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها أربعة أحاديث، واحدٌ في البخاري، وثلاثةٌ في

مسلم.

أولاً: دراسة حديثه في صحيح البخاري

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخُزَاعِيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى⁽²⁾، عَنْ حُمَيْدِ⁽³⁾، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا (رضي الله عنه) قَالَ: ...، ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا زِيَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ (رضي الله عنه) قَالَ: غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلَتِ الْمُشْرِكِينَ، لَئِنْ اللَّهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيْرَيْنَ (لَيْرَانِي) اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَدِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ يَعْني أَصْحَابَهُ، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ يَعْني الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذِ الْجَنَّةِ وَرَبِّ النَّضْرِ إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ، قَالَ سَعْدٌ: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَنَعَ، قَالَ أَنَسٌ: فَوَجَدْنَا بِهِ بَضْعًا وَتَمَانِينَ صَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَوْ طَعْنَةً بِرُمْحٍ أَوْ رَمِيَّةً بِسَهْمٍ وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أُخْتَهُ بِنَانِهِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَرَى أَوْ نَنْظُرُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ [مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ⁽⁵⁾] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ⁽⁶⁾.

(1) محمد بن سعيد بن الوليد الخُزاعي، أبو عمرو أو أبو بكر البصري يلقب مردويه، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5914).

(2) عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، أبو محمد، وكان يغضب إذا قيل له أبو همام، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3734).

(3) حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدِ الطَّوِيلِ أَبُو عبيدة البصري اختلفَ في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1544)، ووثقه ابن سعد، والنسائي، وابن معين، والعراقي، والعلاني، والعجلي، وزاد ابن سعد: إلا أنه ربما دلس عن أنس بن مالك، وقال أبو حاتم: حُمَيْدُ الطَّوِيلِ ثَقَّةٌ، لا بأس به، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: ثقة صدوق، وقال في موضع آخر: في حديثه شيء، وقال السجزي: وسئل وأنا حاضر لم اخرج البخاري ومسلم في كتابيهما عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عن أنس ولم يخرج عن يزيد الرقاشي عن أنس؟ قال: لأن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ يروي عن أنس أشياء يرويها غيره، أما الرقاشي يروي عن أنس أشياء لا يرويها غيره. والذي يراه الباحث أنه ثقة فاضل، يدلس عن أنس بن مالك أحياناً، غير أن الوساطة بينهما ثابت البناني، وثابت متفق على ثقته وصلاحه، وهنا يروي حُمَيْدُ عن أنس رضي الله عنه، بصيغة فيها التصريح بالسماع واضح وصريح.

انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7 / 252)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 219)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العراقي (1 / 82)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (3 / 35)، تهذيب الكمال، المزي (7 / 359 - 365)، سؤالات السجزي للحاكم (1 / 223).

(4) عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5032).

(5) سورة الأحزاب: (23).

(6) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى [مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (الأحزاب: 23)] (4 / 19)، ح (2805).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديثِ ثُمَامَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾، ومن حديثِ مُحَمَّدِ بنِ طَلْحَةَ عنِ حُمَيْدٍ⁽²⁾، كلاهُمَا عنِ أَنَسٍ (رضي الله عنه)، بلفظٍ قريبٍ.

وأخرجهُ الإمامُ مسلمٌ⁽³⁾، من حديثِ ثَابِتِ البُنَانِيِّ، عنِ أَنَسٍ (رضي الله عنه) بنحوه. وقد تبيّن أن محمداً بن طلحة⁽⁴⁾ قد تابع زياداً.

ثانياً: دراسة أحاديثه في صحيح مسلم

أخرج له الإمامُ مسلمٌ في موضعين، والثالث متابعاً.

الموضع الأول: قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ⁽⁵⁾ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الْبَكَّائِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ⁽⁶⁾، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ⁽⁷⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ^٨ قَالَ: " الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا عَشْرًا وَعَشْرًا وَتِسْعًا"⁽⁸⁾

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: [فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (الأحزاب:23)]، (ح4783)، (6 / 116).

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة أُحُدٍ، (ح4048)، (5 / 95).

(3) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب: ثبوت الجئنة للشهيد، (ح5027)، (6 / 45).

(4) محمد بن طلحة بن مُصَرِّفَ اليامي كوفي، صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (5982)، وقال صاحباً التحرير: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، وأخرج له البخاري ثلاثة أحاديث، يُويع على اثنين منها، والثالث في فضائل الأعمال لم يُتابع عليه؛ انظر: تحرير التقريب، (261/3).

(5) سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري نزيل الري، أحد الحفاظ له غرائب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2664)، فهو من شيوخ مسلم، والإمام مسلم أدرى بشيوخه، وهنا جاءت الرواية بصيغة حدثنا.

(6) عبد الملك بن عُمَيْرِ بن سُوَيْدِ اللخمي حليف بني عدي الكوفي، ثقةٌ فصيحٌ عالم، تغير حفظه وربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4200)، والقول فيه ما قاله الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح، من أن الإمام مسلم إنما أخرج عنه قديماً قبل ما يتغير وتختلف الرواية عنه، ولم يخالف فيه شرطه؛ انظر: هدي الساري، ابن حجر (ص 420).

(7) موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي أبو عيسى أو أبو محمد المدني نزيل الكوفة، ثقةٌ جليل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6978).

(8) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، (ح2560)، (3 / 123).

تخريج الحديث :

أخرج الحديث الإمام البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديث جبلة بن سحيم، وأخرجه كذلك الإمام البخاري⁽³⁾، من حديث سعيد بن عمرو، وأخرجه كذلك الإمام مسلم من حديث عمرو بن دينار⁽⁴⁾، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف⁽⁵⁾؛ جميعهم عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما). ولقد انفرد الإمام مسلم عن أصحاب الكتب الستة برواية الحديث من هذه الطريق.

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ حَمَادٍ الْمُعْنِيُّ⁽⁶⁾ حَدَّثَنَا زِيَادٌ - يَعْنِي الْبَكَّائِيَّ - عَنْ حُصَيْنٍ⁽⁷⁾، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ⁽⁸⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ⁽⁹⁾ وَالْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدٍ⁽¹⁰⁾، قَالَا: سَمِعْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) يَقُولُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ هَا هُنَا يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ». ثُمَّ لَبَّى وَلَبَّيْنَا مَعَهُ⁽¹¹⁾.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، (ح1908)، (3 / 27).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، (ح2561)، (3 / 123).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكثبوا ولا تحسبوا، (ح1913)، (3 / 27).
- (4) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، (ح2558)، (3 / 123).
- (5) المصدر نفسه (ح2559)، (3 / 123).
- (6) يوسف بن حماد المعني ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7860).
- (7) حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1369)، ويرى الباحث أن حصين ثقة ثبت مأمون اختلط بأخرة، واختلاطه كان بسبب تقدم العمر به، ولم يكن لعله أو مرض، ولم يذكر محقق كتاب "الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط" المحقق علاء الدين علي رضا اسم كثير بن مُدْرِك من بين الذي رواه عنه بعد الاختلاط، لذلك فرواية الإمام مسلم لهذا الحديث موافقة للصواب، ولم يُخل الإمام مسلم بشرطه. والله أعلم .
- (8) كثير بن مُدْرِك الأشجعي، أبو مُدْرِك الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5630).
- (9) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4041).
- (10) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (509).
- (11) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب إدامة الحاج التلبية، (ح3154)، (4 / 72).

تخريج الحديث :

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاريُّ من حديث عمرو بن عبد الله⁽¹⁾، ومن حديث إبراهيم بن يزيد⁽²⁾، و مسلمٌ من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي الأحوص سلام بن سليم⁽³⁾، ومن حديث سريج بن يونس، عن هشيم⁽⁴⁾، كلاهما عن حصين عن كثير بن مُدريك الأشجعي؛ ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله بن مسعود^(جليله عنه).

ومما تقدم يتبين أن زيادا قد توبع من أبي الأحوص⁽⁵⁾، ومن هشيم⁽⁶⁾ عند مسلم.

الموضع الثالث: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ (جليله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْجَمَارَ وَالْمَرْأَةَ وَالْكَلْبَ الْأَسْوَدَ». قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ^ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَيْضًا، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الدِّيَالِ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمُعَنِّيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ الْبُكَائِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، بِإِسْنَادِ يُونُسَ، كَنَحْوِ حَدِيثِهِ⁽⁷⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَنْ (بَابُ مَتَى) يُصَلِّي الْفَجْرَ بِجَمْعٍ، (ح1683)، (2/166).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: رَمَى الْجَمَارَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، (ح1747)، (2/177).

(3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: اسْتِحْبَابُ إِدَامَةِ الْحَاجِّ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَشْرَعَ فِي رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، (ح3151)، (4/71).

(4) المصدر نفسه، (ح3152)، (4/71).

(5) سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(2703).

(6) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(7312)، وهو في هذه الرواية يروي عن حصين بصيغة الإخبار، المفهومة بالسماح.

(7) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، (ح1166)، (2/59).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان النسائي⁽¹⁾، والترمذي⁽²⁾، من حديث يونس بن عبيد، وأخرجه الإمام أبو داود من حديث سليمان بن المغيرة⁽³⁾، وأخرجه الإمام ابن ماجه من حديث شعبة بن الحجاج⁽⁴⁾، ثلاثتهم عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر (رضي الله عنه) بنحوه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن زياداً البكائي صدوق، حسن الحديث، وقد أخرج له البخاري مقروناً بحديث عبد الأعلى عن حميد، وهو ثقة، وأخرج له مسلم في ثلاثة مواضع؛ الأول منها رواية انفرد مسلم بروايتها هذا الإسناد، وزياد من رجال مسلم، ومسلم أدري به، والثاني منها تابعه أبو الأحوص سلام بن سليم وهو ثقة متقن، وهشيم بن بشير وهو ثقة ثبت، ولا يضر ما رُمي به من التدليس، لأنه يروي عن حصين بقوله "أخبرنا"، التي يفهم منها السماع، والثالث في المتابعات. وأفرط ابن حبان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن الإمامين رحمهما الله لم يخالفا شرطهما حين أخرج حديث زياد البكائي، والله أعلم.

المبحث الثالث: من قال فيه ابن حبان: "لم يكن الحديث صناعته، وكان الغائب

عليه الصلاح يخطئ خطأ فاحشاً، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات⁽⁶⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سلم بن زبير).

سلم بن زبير العطاردي، أبو بشر البصري⁽⁷⁾، أو أبو يونس⁽⁸⁾، وفي تاريخ البخاري، قال ابن

(1) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصلاة، باب: ذُكِرَ مَنْ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ لَا يَقْطَعُهَا، (ح828)، (1 / 407).

(2) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب: مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، (ح338)، (1 / 339).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، (ح702)، (1 / 258).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، (ح952)، (2 / 199).

(5) هدي الساري، ابن حجر (ص 401)

(6) المجروحين لابن حبان (1 / 344)

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2466)

(8) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (3 / 316).

مهدي: سَلَمُ بن رَزِينِ، والصَّحِيحُ زَرِيرٌ⁽¹⁾ قَالَ أبو أحمدَ الحَاكِمُ: وهو وَهْمٌ، وقال أبو علي الجَيَّانِيُّ: وقعَ لبعضِ رواةِ الجامعِ زُرَيْرٌ وهو خطأ، والصوابُ الفتحُ⁽²⁾، ورجحَ ذلك ابنُ حجرٍ، فقال: وبالفتح: سَلَمُ بن زَرِيرٍ مشهورٌ⁽³⁾. ماتَ في حدودِ الستينَ⁽⁴⁾، أي 160هـ.

وسَلَمٌ وثقةٌ العجليُّ⁽⁵⁾، وأبو حاتمٍ⁽⁶⁾، وزادَ ما به بأسٌ، ووثقهُ الذهبيُّ⁽⁷⁾، وزادَ مشهورٌ. ثم عادَ ابنُ حَبَّانٍ وذكرَه في الثقاتِ⁽⁸⁾

أما أبو زُرْعَةَ فقال: صدوقٌ⁽⁹⁾

وكان يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانِ يُضعفهُ⁽¹⁰⁾

وقال يحيى بنُ معينٍ: ضعيفُ الحديثِ⁽¹¹⁾

وقال أبو داودَ: ليسَ هو بذلكَ⁽¹²⁾

وقال النسائيُّ: ليسَ بالقويِّ⁽¹³⁾

وقال ابنُ عديٍّ: له أحاديثٌ قليلةٌ، وهو في عدادِ البصريينَ المقلينَ الذين يعزُّ حديثهم، وليس

هي مقدارُ ما له من الحديثِ أن يُعتَبَرُ حديثه؛ ضعيفٌ هو، أو صدوقٌ؟!⁽¹⁴⁾

وقال الدارقطنيُّ: ليسَ به بأسٌ⁽¹⁵⁾

(1) التاريخ الكبير، البخاري (158/4).

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (114 / 4)

(3) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني (2 / 642)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2466)

(5) الثقات للعجلي، أحمد بن عبدالله العجلي (1 / 419)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 264)

(7) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 273)، وانظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3 / 263)، وذكر أسماء من تُكَلِّمُ فيه وهو موثق، الذهبي (ص 91)

(8) الثقات لابن حبان (6 / 421)

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 264)

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 115)

(11) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص 304)، (ص 373).

(12) سؤالات الأجرى لأبي داود، أبو داود (ص 302)

(13) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص 183)

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 327)

(15) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 91)

وقال ابنُ شاهين⁽¹⁾ ، وصاحبنا التحريير⁽²⁾ : ضعيفٌ .
ويرى الباحثُ أن سلمَ بنَ زُريرٍ ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به .

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثه؛ وعددها ثلاثةُ أحاديث، اتفقَ الشيخانُ في واحدٍ

منها، وانفردَ البخاريُّ باثنين.

أولاً: دراسةُ الحديثِ الذي اتفقَ عليه الشيخانُ

قالَ الإمامُ البخاريُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ⁽³⁾ ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زُرَيْرٍ، سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ⁽⁴⁾ ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَأَذْجُوا⁽⁵⁾ لَيْلَتَهُمْ، حَتَّى إِذَا كَانَ وَجْهُ الصُّبْحِ عَرَسُوا⁽⁶⁾ ، فَغَلَبَتْهُمُ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ لَا يُوقِظُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، فَاسْتَيْقَظَ عُمَرُ فَقَعَدَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَنَزَلَ وَصَلَّى بِنَا الْعُدَاةِ، فَأَعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: يَا فُلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟ قَالَ: أَصَابَتْنيالحديث " (7)

وأخرج الإمامُ مسلمٌ في صحيحه قالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ⁽⁸⁾ ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ⁽⁹⁾ ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زُرَيْرٍ الْعُطَارِدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِي، عَنِ

(1) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 101)

(2) تحرير تقريب التهذيب ، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط ، (54/2).

(3) هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7301)

(4) عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم أبو رجاء العطاردي مشهور بكنيته، وقيل غير ذلك في اسم أبيه، مخضرم ثقة معمر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5171).

(5) من أَلْجَأَ ادْلَاجًا ، إذا سار من أوّل الليل؛ أنظر: الاشتقاق، ابن دريد (1 / 195)، لسان العرب، ابن منظور (2 / 272) ، كتاب العين، الفراهيدي (6 / 80) ، مختار الصحاح، الرازي (ص 218)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2 / 294)

(6) التّعريس: نُزُولُ الْقَوْمِ فِي سَفَرٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ؛ أنظر مقاييس اللغة ، ابن فارس (4 / 263)، جمهرة اللغة ، ابن دريد (1 / 389) ، تاج العروس، الزبيدي (16 / 248)

(7) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح (3571)، (4 / 191).

(8) أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، أبو جعفر السرخسي ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (39).

(9) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري صدوق، ولم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4317). وقال عنه ابن معين، وأبو حاتم: ليس به بأس. وزاد أبو حاتم: صالح؛ انظر: الجرح والتعديل، (5 / 324)، ووثقه

العجلي؛ انظر: معرفة الثقات، (2 / 112)، وذكره العجلي في الضعفاء؛ انظر: الضعفاء (3 / 123)، وذكره ابن حبان في الثقات؛ انظر: الثقات (8 / 404) ، ونقل ابن حجر توثيق الدارقطني، وابن قانع له؛ انظر: تهذيب التهذيب (7 / 31). واعتبر بشار معروف أن

ذكره في عند العجلي في الضعفاء وهماً منه، لأن = أحدًا من المتقدمين مثل البخاري والنسائي وابن حبان وابن عدي وابن الجوزي لم يذكروه في الضعفاء؛ انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي (107/19) =

عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ فَأَدْبَجْنَا لَيْلَتَنَا حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسْنَا فَعَلَبْتَنَا أَعْيُنَنَا حَتَّى بَزَعَتِ الشَّمْسُ - قَالَ - فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ وَكُنَّا لَا نَوْقِظُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ عُمَرُ فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسَ قَدْ بَزَعَتْ قَالَ « ازْتَحَلُّوا ». فَسَارَ بِنَا حَتَّى إِذَا ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ نَزَلَ فَصَلَّى بِنَا الحديث (1)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديث يحيى القطان⁽²⁾، ومن حديث عبد الله بن المبارك⁽³⁾، كلاهما عن عوف بن أبي جميلة، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين س (رحمته الله) بنحوه. مما تقدم يتبين أن عوف بن أبي جميلة قد تابع سلم بن زرير في الرواية عن أبي رجاء، وهو ثقة⁽⁴⁾، ولكنه وقع للبخاري من رواية سلم بن زرير عاليًا فأخرجه، والله أعلم.

ثانياً: دراسة الأحاديث التي انفرد بها البخاري.

الحديث الأول: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رحمته الله)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فِي الرَّائِيَةِ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"⁽⁵⁾ وأورد الإمام البخاريُّ هذا الحديث في موضع آخر⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديث عوف بن أبي جميلة، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين (رحمته الله) بنحوه⁽⁷⁾

= قلت: وقد وهم بشار، فقد ذكره كذلك ابن الجوزي في الضعفاء وهو من المتقدمين؛ انظر: الضعفاء والمتروكين، (2 / 164)

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، (ح1595)، (2 / 140).

(2) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب: الصعيذ الطيب وضوء المسلم بكفيه من الماء، (ح344)، (1 / 76).

(3) نفس المصدر، باب: التيمم ضربية، (ح348)، (1 / 78).

(4) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5215).

(5) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، ح (3241)، (4 / 117).

(6) في كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، ح (6449).

(7) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ وَهُوَ الْخَلِيطُ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ، (ح5198)، (7 / 31).

ويتبين أن الإمام البخاري قد أوردَ الحديثَ في صحيحه من طريقِ عوفِ بن أبي جميلة، وهو ثقةٌ كما أشرنا في الحديثِ الذي سبق.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِابْنِ صَائِدٍ (صَيَّادٍ): "قَدْ خَبَأْتُ (1) لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟"، قَالَ: الدُّخُّ (2)، قَالَ: "اِخْسَأْ" (3) (4).

تخريج الحديث

تفرد به الإمام البخاري عن أصحاب الكتب التسعة. وأخرجه الإمام الطبراني بنفس إسناده البخاري (5).

خلاصة القول

ما تقدم يرى الباحث أن سلم بن زهير ضعيف، ودافع ابن حجر عن رواية البخاري له؛ فقال: جميع ما له عنده ثلاثة أحاديث؛ أولهما: حديثه عن أبي رجاء عن عمران بن حصين في قصة نومهم عن الصلاة في الوادي، وهو عنده بمتابعة عوف عن أبي رجاء، ووافقه مسلم ولم يخرج له غيره، والثاني: بهذا الإسناد والمتابعة حديث؛ "اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء... الحديث"، والثالث: حديثه عن أبي رجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لابن صياد: "خبأت لك خبيئًا"، ولم يخرج له في الأصول غير هذا الحديث الواحد (6).

(1) خبأت الشيء: أخبأه خبيئًا: أخفيته؛ انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/ 244)، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (3/ 2)

(2) وهو الدخان، انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/ 266)، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (2/ 107)، تهذيب اللغة، الأزهر (6/ 562)، مختار الصحاح، الرازي (1/ 218)، لسان العرب، ابن منظور (3/ 14).

(3) الخسأ بمعنى الطرد والزر والباعدة؛ أنظر، تهذيب اللغة، الأزهر (7/ 483)، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (3/ 448)، الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (2/ 43)، لسان العرب، ابن منظور (6/ 331)، كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (4/ 288).

(4) صحيح البخاري، باب قول الرجل للرجل إخسأ (8/ 40)، ح (6172).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (ح12763)، (12/ 161).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (1/ 407).

وساق الحافظُ ابن حجرٍ ما يبررُ تضعيفُ ابن معينٍ له، حين قال: وضعفه يحيى بن معينٍ لقلّة اشتغاله بالحديث، وقد حدّثَ بأحاديثٍ مستقيمة⁽¹⁾، مع قلّة ما روى، حيثُ أنّه لم يرو سوى ثمانية عشر حديثاً⁽²⁾، حتى أن هناك من قال أنه روى عشرة أحاديثٍ فقط⁽³⁾، يُتّجّ بعضها⁽⁴⁾.

وأخرج له الإمامُ مسلمٌ حديثاً واحداً في الشواهدِ.

والذي يراه الباحثُ أن لا لومَ على الشيخين، لأن البخاريَّ ساقَ من الرواياتِ ما يُقوي به روايتهُ عنه، والإمامُ مسلمٌ روى له في الشواهدِ، وهنا لم يُخالِفِ الثقاتُ؛ والله أعلم.

المبحثُ الرابعُ: من قال فيه ابنُ حبانَ: " كان سيئَ الأخذِ، كثيرَ الوهمِ، لا يجوزُ

الاحتجاجُ به إذا انفرد⁽⁵⁾ " ؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمةُ للراوي (سَلَامُ بن أبي مُطِيعٍ).

سَلَامُ بن أبي مُطِيعٍ الخزاعيُّ مولاَهُم⁽⁶⁾، كنيتهُ أبو سعيدٍ، مولى عمرَ بن أبي وهبٍ البصريِّ⁽⁷⁾، كان قاصّاً⁽⁸⁾، مات وهو مقبلٌ من مكةَ سنةَ أربعٍ وستينَ ومئةٍ، وقالَ الترمذيُّ: مات سنةَ سبعٍ وستينَ ومئةٍ، وقالَ خليفةُ بن خياطٍ وأبو الحسينِ بن قانعٍ: مات سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ ومئةٍ، قالَ ابنُ قانعٍ: ويقالُ سنةَ أربعٍ -أي (174) -⁽⁹⁾، وقالَ ابنُ حجرٍ: مات سنةَ 164هـ وقيلَ بعدها⁽¹⁰⁾. وسَلَامٌ وثقةٌ أحمد⁽¹¹⁾، وقالَ: وكان رجلاً صالحاً⁽¹²⁾، وقالَ أيضاً: صاحبٌ سنةً⁽¹³⁾، ووثقةٌ

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 115)

(2) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 273)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3 / 263).

(3) الكاشف، الذهبي (1 / 450)

(4) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (9 / 409).

(5) المجروحين لابن حبان (1 / 341)

(6) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي (1 / 269)

(7) رجال مسلم، أبو بكر بن منجويه الأصبهاني (1 / 282)

(8) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 190)

(9) تهذيب الكمال، المزني (12 / 300).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (2711).

(11) العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (1 / 253)، (3 / 27).

(12) المصدر نفسه، (1 / 253)

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (4 / 258).

كذلك ابنُ شاهين⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾

وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه⁽⁴⁾

وقال ابنُ معين⁽⁵⁾، و النسائي⁽⁶⁾ : ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث⁽⁷⁾

وقال ابنُ عدي: ولم أر أحداً من المتقدمين نسبهُ إلى الضعيف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن

قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويه عن قَتَادَةَ غَيْرُهُ، ومع هذا كُلُّهُ فهو عندي لا بأس به

وبرواياته⁽⁸⁾

وقال الحاكم: هو منسوبٌ إلى الغفلة وإلى سوء الحفظ⁽⁹⁾

وعَدَّ المُعَلِّمِيُّ عبارةَ الحاكم من بابِ التصحيفِ، فقال: أقولُ هذا الرجل من رجالِ

الصحيحين، منسوبٌ إلى العقلِ لا إلى الغفلة، فكأن الحاكمَ صَحَّفَ، قال أبو داود: كأن يقال هو أعقلُ

أهلِ البصرة، وقال البزَّازُ: كان من خيارِ الناسِ وعقلائهم⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: قد احتجَّ به الشيخان، ولا ينحطُّ حديثه عن درجةِ الحسن⁽¹¹⁾

وقال ابنُ حجرٍ في التقریب: هو ثقةٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، في روايته عن قَتَادَةَ ضعفٌ⁽¹²⁾

وردَّ صاحبها التحريير على دعوى ابن حجرٍ بضعفِ روايته عن قَتَادَةَ، فقالا: قَوْلُهُ: " في روايته

عن قَتَادَةَ ضَعْفٌ"، أخذه من ابنِ عدي، وتصرَّفَ به تصرفاً غير سديد، ونصَّ ابنُ عدي: " ليس

بمستقيم الحديث عن قَتَادَةَ خاصةً ... ولم أر أحداً من المتقدمين نسبهُ إلى الضعيف، وأكثر ما في حديثه

(1) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (1 / 101).

(2) سوالات أبي عبيد الأجرى، أبو داود السجستاني، (2/127).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 428)

(4) العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (2 / 42)

(5) المصدر نفسه (3 / 27)

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 428)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 258)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 306)

(9) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 271)

(10) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (ص 423)

(11) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 428)

(12) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (2711).

أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويه عن قتادة غيره " فهذه العبارة تفيد أنه قد يتفرد عن قتادة بأحاديث لا يرويه عن قتادة غيره، وأيضاً فإن ما تفرد به عن قتادة لا نستطيع أن نجزم بضعفه، فإن كثيراً من الثقات يتفردون عن بعض شيوخهم بروايات لا يرويه غيرهم، ويمكن تضعيف روايته عن قتادة إن كانت روايته تخالف ما رواه أصحاب قتادة، أما إذا روى ما لم يرووه، فهذا لا يمكن الحكم عليه بالضعف⁽¹⁾

والقول في سلام بن أبي مطيع أنه ثقة، وإنما الطعن كان في روايته عن قتادة، ولا يصح هذا الطعن على إطلاقه، فهو يحتاج إلى دراسة رواياته عن قتادة، وبيان أمرها.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها أربعة، ثلاثة في البخاري، أخرج البخاري

واحداً منها في موضعين، والرابع في مسلم.

أولاً: دراسة أحاديثه في صحيح البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ⁽²⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

مَهْدِيٍّ⁽³⁾، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطَيْعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ⁽⁴⁾، عَنْ جُنْدُبٍ⁽⁵⁾ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " اقرءوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه"⁽⁶⁾

وأورد الإمام البخاري هذا الحديث في موضع آخر⁽⁷⁾.

(1) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (98/2).

(2) عمرو بن علي بن بحر بن كثير، أبو حفص الفلاس الصيرفي، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5081)

(3) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4018).

(4) عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني مشهور بكنيته ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4172).

(5) جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، صحابي جليل أبو ذر الغفاري؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (1 / 76).

(6) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اقرءوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم، ح (5061)، (6 / 198).

(7) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: كراهية الخلاف، (ح7364).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري، من حديث حماد بن زيد⁽¹⁾، وأخرجه البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾، من حديث همام بن يحيى، كلاهما عن أبي عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله (رضي الله عنه) بنحوه. وتبين هنا أن كلا من حماد بن زيد⁽⁴⁾، ومام بن يحيى⁽⁵⁾، قد تابعا سلام بن أبي مطيع في الرواية عن أبي عمران الجوني، وهما من الثقات.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطَيْعٍ، عَنْ هِشَامِ⁽⁷⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽⁸⁾، عَنْ خَالَتِهِ⁽⁹⁾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْغَنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ"⁽¹⁰⁾

- (1) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اقرءوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم، (ح5060)، (6 / 198).
- (2) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: كراهية الخلف (الاختلاف)، (ح7365)، (9 / 111).
- (3) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن والتخدير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، (ح6949)، (8 / 57).
- (4) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1498).
- (5) همام بن يحيى بن دينار العوفي أبو عبد الله أو أبو بكر البصري ثقة، ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7319). ورد صاحبنا التحرير قول الحافظ ابن حجر "ربما وهم"، فقلا: قوله: "ربما وهم" لو لم ينكرها، لكان أحسن، فإن كل ثقة "ربما" بهم، وقد أطلق الأئمة توثيقه؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د.بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (44/4). انظر ترجمته: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7 / 282)، التاريخ الكبير، البخاري (8 / 237)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 109-107)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 130)، الثقات لابن حبان (7 / 586)، معرفة الثقات، العجلي (2 / 334)، تهذيب الكمال، المزي (30 / 302)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 62).
- (6) موسى بن إسماعيل المئقري، أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6943).
- (7) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7302)، ورد صاحبنا التحرير على دعوى ابن حجر بقولهما: قوله "ربما دلس" كأنه أخذه من قول يعقوب بن شيبه: ثقة ثبت، لم يُنكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشاماً تسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه، وأضاف صاحبي التحرير: وروايته عن أبيه في دواوين الإسلام، ومنها الصحيحين، فلا يُعتد بهذا؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (41/4).
- (8) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4561).
- (9) أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (108/2)..
- (10) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من فتنة الغنى (8 / 80)، ح (6376).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديث أبي اليان الحكيم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة بن الزبير عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) بنحوه. وأخرجه الإمام البخاري من حديث وهيب بن خالد⁽³⁾، ووكيع بن الجراح⁽⁴⁾، وأخرجه الإمام مسلم من حديث عبدالله بن نُمير⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن هشام بن عروة عن أبيه عنها (رضي الله عنها) بنحوه كذلك.

ونلاحظ هنا أن سلام بن أبي مطيع قد توبع من وهيب بن خالد⁽⁶⁾، ووكيع بن الجراح⁽⁷⁾، وعبدالله بن نُمير⁽⁸⁾، وهم من الثقات.

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سَلَامٌ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها) فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا (شَعْرَاتٍ) مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ ^٨ مَحْضُوبًا، وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا نُصَيْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ⁽⁹⁾، عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ⁽¹⁰⁾ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها) أَرَتْهُ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْمَرَ⁽¹¹⁾.

تخريج الحديث

فقد توبع سلام من نصير في نفس الرواية، وتابعه شيبان بن عبد الرحمن⁽¹²⁾ في الرواية التي أخرجها الإمام أحمد⁽¹³⁾. ويتبين لنا أنه توبع من ثقات.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: الدعاء قبل السلام (التسليم)، (ح832)، (1 / 166).
- (2) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يُستَعَادُ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ، (ح1353)، (2 / 93).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، (ح6368)، (8 / 79).
- (4) نفس المصدر، كتاب الدعوات، باب: الاستعاذة من أُرْدُلِ الْعُمُرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَفِتْنَةِ وَعَدَابِ النَّارِ، (ح6375)، (8 / 80).
- (5) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التَّعَوُّذُ مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ وَغَيْرِهَا، (ح7046)، (8 / 75).
- (6) وهيب بن خالد بن عجلان، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7487).
- (7) وكيعة بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7414).
- (8) عبد الله بن نُمَيْرِ الْهَمْدَانِي، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحبٌ حديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3668).
- (9) نُصَيْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ الْأَسَدِي، أبو الوليد الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7126).
- (10) عثمان بن عبد الله بن مَوْهَبِ التَّمِيمِي مَوْلَاهُمْ، المدني الأعرج، وقد ينسب إلى جده ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5058).
- (11) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: ما يذكر في الشيب، (ح5897)، (7 / 160).
- (12) شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِي، مَوْلَاهُمْ النَّحْوِيُّ، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، يقال إنه منسوب إلى نخوة بطن من الأزد، لا إلى علم النحو؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2833).
- (13) مسند أحمد، مسند النساء، حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، (ح26535)، (44 / 158).

ثانياً : دراسة أحاديثه في صحيح مسلم

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى⁽¹⁾، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ⁽²⁾، أَخْبَرَنَا سَلَامٌ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَيُّوبَ⁽³⁾، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ⁽⁴⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ⁽⁵⁾ - رَضِيعِ عَائِشَةَ - ، عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً كُلَّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ»⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمد من حديث معمر بن راشد⁽⁷⁾، وسفيان بن عيينة⁽⁸⁾، وأخرجه الإمامان أحمد⁽⁹⁾، والترمذي⁽¹⁰⁾، من حديث إسماعيل بن إبراهيم، وأخرجه الإمامان أحمد⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، من حديث سَلَامٍ بن أَبِي مُطِيعٍ ، أربعتهم عن أيوب بن أبي تيممة، عن أبي قَلَابَةَ، عن عبد الله بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) بنحوه.

ومن تخريج الحديث يتبين أن كلاً من معمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن إبراهيم⁽¹³⁾، قد تابعوا سَلَامَ بن أَبِي مُطِيعٍ، وهُم من الثقات.

(1) الحسن بن عيسى بن ماسرجس، أبو علي النيسابوري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1275).

(2) عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمع فيه خصال الخير؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3570).

(3) أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (605).

(4) عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3333).

(5) عبد الله بن يزيد، رضيع عائشة بصري، وثقه العجلي؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3708).

(6) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب: مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ، (ح2241)، (3 / 52).

(7) مسند أحمد، حديث أم المؤمنين عائشة، (ح25950)، (43 / 104).

(8) نفس المصدر، (ح24127)، (40 / 155).

(9) نفس المصدر، (ح24038)، (40 / 41).

(10) سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب: مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَالشَّفَاعَةَ لِلْمَيِّتِ، (ح1029)، (2 / 336).

(11) مسند أحمد، حديث أم المؤمنين عائشة، (ح13804)، (21 / 315).

(12) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الجنائز، باب: فَضْلُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً، (ح2129)، (2 / 450).

(13) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (416).

خلاصة القول

سَلَامُ بن أَبِي مُطِيعٍ ثَقَّةٌ، وقد روى عنه ابنُ مهديٍّ، والإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ يقولُ: إذا حَدَّثَ عبدُ الرحمنِ بن مهديٍّ عن رجلٍ فهو حجةٌ⁽¹⁾، والطننُ فيه إنما من جهةِ روايتهِ عن قتادةَ، وهنا هو لم يرو عن قتادةَ، وروى عن ثقاتٍ، وقال الدارقطني: أن روايته عن الثقاتِ صحيحةٌ⁽²⁾، ولم ينفردُ بالطبعِ براوية ما أخرج له الشيخانُ حيثُ تابعه في كلِّ حديثٍ جمعٌ من الرواةِ. لذا يرى الباحثُ أن الشيخين قد وافقا عينَ الصوابِ حين أخرجَا لسَلَامٍ بن أَبِي مُطِيعٍ، واللهُ أعلمُ.

المبحث الخامس: مَنْ قَالَ فِيهِ ابنُ حَبَّانَ: "كان رافضياً غالباً في الرفض، ويقلبُ الأخبارَ مع ذلك"⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سليمان بن قرم الضبي).

سليمان بن قرم بن معاذ أبو داود البصري النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده⁽⁴⁾، التميمي الضبي⁽⁵⁾، من السابعة. وكان البخاريُّ ادعى أن سليمان بن قرم غير سليمان بن معاذ، وأفرد كل واحدٍ منهما بترجمة منفردة⁽⁶⁾، وتبعه في ذلك ابن عدي، وقال غير واحدٍ من أئمة هذا الفن إنها واحدٌ، وقال ابن حجر: وتفرد أبو داود الطيالسي بتسمية أبيه معاذاً⁽⁷⁾، وساق ابن أبي حاتم السبب الذي دفع أبا داود إلى أن ينسبه إلى جده، فقال: ونسبه أبو داود إلى جده كي لا يُفطنَ له⁽⁸⁾، وقللَ بشارٌ معروفٍ من أهمية الخلافِ حول كونها واحداً أم اثنين حيث إن كليهما ضعيفٌ، ولا يُحتجُّ به⁽⁹⁾، ومن فرقَ بينهما فقد أخطأ، فهما واحدٌ، وبهذا قال أبو حاتم والدارقطني والمزي والذهبي وابن حجر، وغيرهم.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10 / 243).

(2) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني (2 / 105)

(3) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (332/1).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (2600)

(5) تهذيب الكمال، المزي (12 / 51)

(6) انظر: التاريخ الكبير، البخاري (4 / 33)، ترجمة رقم (1871)، (4 / 39)، ترجمة رقم (1894).

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (8 / 687).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 136)

(9) انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي (12/54).

وذكره ابن حبان في الثقات منسوبا إلى جده⁽¹⁾
وسليمان بن قزم تعاورته سهام الجرح، حيث قال ابن معين⁽²⁾، وابن الجارود⁽³⁾: ليس بشيء،
وقال ابن معين أيضا: كان ضعيفا⁽⁴⁾
وقال ابن المديني: لم يكن بالقوي، وهو صالح⁽⁵⁾
وكان أحمد بن حنبل يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قزم، ويزيد بن عبد العزيز
ابن سياه وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أئمة حديثا من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان
سفيان وشعبة أحفظ منهم⁽⁶⁾، وقال: لا أرى به بأسا، ولكنه كان يفرط في التشيع⁽⁷⁾
وقال أبو زرعة: ليس بذلك... وقال أبو حاتم: ليس بالمتين⁽⁸⁾
وضعه النسائي⁽⁹⁾، وقال: ليس بالقوي⁽¹⁰⁾
وذكره العقيلي⁽¹¹⁾، وابن الجوزي⁽¹²⁾ في الضعفاء.
وقال ابن عدي: له أحاديث حسن إفرادات⁽¹³⁾
وقال النووي بضعفه⁽¹⁴⁾.
وقال الذهبي: صالح الحديث، شيعي مفرط⁽¹⁵⁾

(1) الثقات لابن حبان (6 / 392)

(2) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (1 / 128)

(3) انظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (6/81).

(4) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 411)

(5) سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 169).

(6) انظر: تهذيب الكمال، المزي (12 / 52).

(7) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (2 / 501)

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 136)

(9) انظر: تهذيب الكمال، المزي (12/53).

(10) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 186)

(11) الضعفاء، العقيلي (2 / 502).

(12) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، (2 / 23).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 257).

(14) شرح النووي على صحيح مسلم، (8/487).

(15) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (10 / 247).

وقال ابن حجر: سيء الحفظ يتسبع⁽¹⁾، وضعيف الحفظ⁽²⁾.

وقال صاحباً التحرير: ضعيف⁽³⁾

ومما تقدم فإن سليمان بن قرم صدوق، ذكره بخير ابن المديني وأحمد والذهبي، وضعفه آخرون، وعاب الحاكم على الإمام مسلم إخراج حديثه⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها اثنان، اتفق الشيخان في واحد، وأخرجه

البخاري في موضعين من صحيحه، والحديث الثاني، انفرد به مسلم.

أولاً: دراسة ما اتفق فيه الشيخان

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ⁽⁶⁾، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي وَائِلٍ⁽⁷⁾،

قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه): جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَقُولُ فِي

رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ" * تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ

⁽⁸⁾ وَسُلَيْمَانَ بْنِ قَرْمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽⁹⁾

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (2600).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (687/8).

(3) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (75/2).

(4) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (188/4).

(5) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو رَجَاءِ الْبَغْلَانِي، يُقَالُ اسْمُهُ؛ يَحْيَى وَقِيلَ عَلِي، ثَقَّةٌ ثَبَتَ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (552).

(6) جرير بن عبد الحميد بن فرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره بهم من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (916).

(7) شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2816).

(8) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوام إذا حدث من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (911)، وهو هنا لم يحدث عن قتادة، وما روى له البخاري عن قتادة إلا أحاديث بسيرة توبع عليها؛ انظر: هدي الساري لابن حجر (392 / 1)، وما ضره اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (395 / 1).

انظر ترجمته: الكواكب النيرات، ابن الكيال (1 / 118)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (1 / 87)، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 / 144)، تهذيب الكمال، المزي (4 / 527)، ضعفاء العقيلي (1 / 198)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1 / 392)، المختلطين للعلاني (1 / 16).

(9) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: عَلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، (ح6069)، (8 / 39).

وقال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽¹⁾، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽²⁾، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يعني ابن عبد الحميد -، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ " .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى⁽³⁾ وَابْنُ بَشَّارٍ⁽⁴⁾، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ⁽⁵⁾، ح وَحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ⁽⁶⁾، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ⁽⁷⁾ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا أَبُو

(1) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العباسي، أبو الحسن بن أبي شَيْبَةَ الكوفي، ثقة حافظ شهير، وله أوام، وقيل كان لا يحفظ القرآن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4513).

ورد صاحبها التحرير على ابن حجر بقولهم: قوله: " وله أوام، وقيل: كان لا يحفظ من القرآن " لو لم يذكرها لكان أحسن، فإن قوله: " له أوام " إنما أخذه من قول أحمد أنه أنكر عليه أحاديث، وقد تعقبه الخطيب البغدادي فيها، وبين عذره، وكل أحد من الثقات، فيتوهم . أما عدم حفظه القرآن، فقد استنتجها المصنف من حكايات ذكرها بعضهم أنه كان يصحف في القرآن، وهذا غير قادح في عدالته إن صحت هذه الحكايات عنه، ولا نخالها تصح، وقد أطلق توثيقه الأئمة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (445/2).

(2) إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَدِ الحَنْظَلِيِّ، أبو محمد بن راهويه المَرْوَزِي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).

(3) محمد بن المثنى بن عبيد العنزّي، أبو موسى البصري المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6264).

(4) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بُنْدَار، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5754).

(5) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجدّه، وقيل هو إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5697).

(6) بشر بن خالد العسكري، أبو محمد الفرائضي، نزيل البصرة، ثقة يُعْرَبُ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (684)، وربما عنى ابن حجر بقوله يُعْرَبُ، ما أشار إليه ابنُ حَبَّان حين قال: مستقيم الحديث يُعْرَبُ عن شعبة عن الأعمش بأشياء؛ انظر: الثقات لابن حبان (8 / 145) وبشر وثقه النسائي؛ انظر: تسمية الشيوخ، النسائي (ص85)، وقال عنه أبو حاتم: شيخ؛ انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 356).

(7) محمد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بَعْنَدَر، ثقة صحيحُ الكتاب، إلا أن فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5787)، وربما يُعَبَّ ابن حجر ابن حنبل، حين قال: سمعت عُندَر يقول: لزمّت شعبة عشرين سنة لم أكتب فيها عن أحد غيره، وسمعتّه يقول: كنت أسمع منه الحديث فأكتبه ثم أتبه به فأعرضه عليه.

قال أحمد بن حنبل: ولا أظن هذا كان منه إلا من بلادته؛ انظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان البسوي (2 / 202) وعُندَر وثقه ابن سعد؛ انظر: الطبقات الكبير، (7 / 296)، والعجلي؛ انظر: معرفة الثقات (2 / 235)، وهو من أثبت الناس في شعبة، قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب عُندَر حكّم فيما بينهم؛ انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1 / 271)، وقال عبد الرحمن ابن مهدي غندر في شعبة أثبت منى، وقال أبو حاتم: كان صدوقًا، وكان مؤديًا، وفي حديث شعبة ثقة؛ انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 221).

(8) محمد بن عبد الله بن نُمَيْرِ الهَمْدَانِي الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6053).

الجَوَابِ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ بِمِثْلِهِ⁽²⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري⁽³⁾، من حديث شعبة بن الحجاج، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود^(رحمته الله) بنحوه.

وفي هذا الحديث فإن البخاري قد أخرج الحديث في الأصول من طرق أخرى رجالها ثقات، وأخرج لسليمان بن قرم في المتابعات، وأخرج له مسلم في المتابعات كذلك.

ثانياً: دراسة أحاديثه في صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁴⁾، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ⁽⁵⁾، عَنْ إِسْرَائِيلَ⁽⁶⁾، عَنْ مَنْصُورٍ⁽⁷⁾، عَنْ إِبْرَاهِيمَ⁽⁸⁾، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(رحمته الله)، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

(1) الأُخْصُصُ بْنُ جَوَّابِ الضَّبِّيِّ، يُكْنَى أَبُو الْجَوَّابِ، كُوفِيٌّ صَدُوقٌ، رِمَا وَهَمٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (289)، وقال بشار وشعيب: بل: صدوقٌ حسن الحديث، وإنما أخذ ابن حجر عبارة "رِمَا وَهَمٌ" من ابن حبان، وقد قال ابن حبان: "كان متقناً رِمَا وَهَمٌ"، فقد وصفه ابن حبان بالإتقان، ومن ذا الذي لا يتوهم الشيء بعد الشيء، فهذه ليست قاذحة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (1 / 107).

وأبو الجَوَّابِ وثقه ابن معين، وقال مرة: ليس بذلك القوي، وقال أبو حاتم: صدوقٌ؛ انظر: الجرح والتعديل، (2 / 328)، وذكره ابن حبان في الثقات؛ انظر: الثقات (6 / 89)، وذكره ابن شاهين في الضعفاء؛ انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (1 / 58)، وفي الثقات، بناءً على توثيق ابن معين له؛ انظر: تاريخ أسماء الثقات (1 / 44)، وقال الذهبي: صدوقٌ؛ انظر: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (1 / 40).

(2) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: المرء مع من أحب، (ح6888)، (8 / 43).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: علامة حب الله عز وجل، لِقَوْلِهِ [إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ (آل عمران: 31)]، (ح6168)، (8 / 39).

(4) عبدة بن عبد الله الصقار الخزاعي، أبو سهل البصري كوفي الأصل، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4272).

(5) يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا، ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7496).

(6) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبئي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (401).

(7) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6908).

(8) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (270)، وهو هنا لم يرسل، بل ذكر الوساطة بينه وبين عبد الله بن مسعود وهو علقمة بن قيس وهو ثقة ثبت فقيه عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، (4681).

وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وقال: الفقيه المشهور في التابعين من أهل الكوفة ذكر الحاكم أنه كان يدرس، وقال أبو حاتم: لم يلق أحداً من الصحابة إلا عاتشة رضي الله عنها ولم يسمع منها وكان يرسل كثيراً ولا سيما عن ابن مسعود وحدث عن أنس وغيره مراسلاً؛ انظر: طبقات المدلسين، (1 / 28)، وقال العلاءي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود؛ انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العلاءي (1 / 20)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلاءي (1 / 141)، المدلسين، ابن العراقي (1 / 34).

وكان إبراهيم النخعي: إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد. وإن أسند لم يكن عنده إلا عن سماه. وعقب ابن رجب على ذلك، فقال: وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة، وقد قال أحمد في مراسيل

﴿ فِي غَارٍ، فَزَلَّتْ وَالمُرْسَلَاتِ عُرْفًا فَإِنَّا لَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ، إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرِهَا، فَأَبْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتَلَهَا، فَسَبَقْتَنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَقِيَّتْ شَرَكُمْ كَمَا وَقِيْتُمْ شَرَّهَا" * وَعَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الأَعْمَشِ⁽¹⁾، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ، قَالَ: وَإِنَّا لَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً * وَتَابِعَهُ أَبُو عَوَانَةَ⁽²⁾، عَنْ مُغِيرَةَ⁽³⁾، وَقَالَ: حَفْصُ⁽⁴⁾، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ⁽⁵⁾، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ⁽⁶⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁷⁾ .

وأورد الإمام البخاريُّ هذا الحديث في موضع آخر⁽⁸⁾.

النخعي: لا بأس بها، وقال ابن معين: ومرسلات إبراهيم صحيحه إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة؛ انظر: شرح عل الترمذي، ابن رجب (1 / 295) =

=انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (270/1)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 145)، معرفة الثقات، العجلي (1 / 209)، الثقات، ابن حبان (4 / 8)، التاريخ الكبير، البخاري (333/1)، المعرفة والتاريخ، الفسوي (2/607)، تهذيب الكمال، المزي (233/2).

(1) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2615).
(2) وضاح اليشكري، أبو عوانة مشهور بكنيته، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7407).
(3) المغيرة بن مقسم الضبي، أبو هشام الكوفي، ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6851).

والمغيرة وثقه ابن معين، والنسائي؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (28/400-401)، وابن سعد؛ انظر: الطبقات الكبير (6/337)، والفسوي؛ انظر: المعرفة والتاريخ (3/93)، وأبو حاتم؛ انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 229)، والعجلي؛ انظر: معرفة الثقات (2 / 293)، والفسوي؛ انظر: المعرفة والتاريخ، (3 / 93)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مدلساً؛ انظر: الثقات (7 / 464)، ونفى عنه أبو داود الندليس؛ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (8 / 542).
وقال أحمد بن حنبل: كان صاحب السنة ذكياً حافظاً، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي وعن عبيدة وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم النخعي وحده؛ انظر: العلال ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1 / 207).

والقول فيه ما قاله ابن حجر: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم النخعي، إلا ما توبع عليه واحتج به الأئمة؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 445).

(4) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية، أبو عمر، ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1430)، وقال ابن حجر: اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 398).

(5) محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5841). والرواية هنا عن الأعمش.

(6) الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (509).

(7) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: حَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الحَرَمِ، (ح 3317)، (4 / 129).

(8) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة المرسلات، (ح 4930)، (6 / 164).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديث جرير بن عبد الحميد⁽¹⁾، و من حديث حفص بن غياث⁽²⁾، وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث أبي معاوية محمد بن خازم⁽³⁾، ثلاثتهم عن الأعمش عن إبراهيم بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود⁽⁴⁾ (بلفظ قريب منه). وأخرجه الإمام البخاريُّ من حديث عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل بن يونس عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد، عن علقمة بن أبي قيس، عنه (بلفظ قريب منه)⁽⁴⁾.

ومما تقدم يتبين أن الإمام البخاريُّ قد ساق الحديث في الأصول من طرقٍ أخرى، وأورد حديث سُلَيْمَانَ بْنِ قَرْمٍ فِي الْمَتَابَعَاتِ.

ثالثاً: دراسة أحاديثه في صحيح الإمام مسلم

وأخرج الإمام مسلمٌ في صحيحه، فقال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ⁽⁷⁾، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ⁽⁸⁾، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ - عامر الشعبي -، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة المرسلات، (ح4931)، (6 / 164).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ، (ح1830)، (3 / 14).

(3) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب: قَتْلُ الْحَيَّاتِ وَغَيْرِهَا، (ح5972)، (7 / 40).

(4) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ، (ح4930)، (6 / 164).

(5) محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد العنكي، أبو جعفر البصري، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6186)، وقال صاحب التحرير: بل ثقة، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات، منهم: مسلم في "الصحيح"، وأبو داود ووثقه، وبقي بن مخلد الأندلسي، وهو لا يروي إلا عن ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال وحده: "يغرب ويخالف؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، (299/3)؛ انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود السجستاني (70/2)، الثقات، ابن حبان (9 / 90).

(6) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6017)، وقال ابن حجر: وما أظن البخاري أخرج له شيئاً من أفراده عن سفيان؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 440).

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، (6 / 402)، الأنساب للسمعاني (3 / 138)، تهذيب التهذيب، (30 / 254)، تذكرة الحفاظ، (1 / 357)، تاريخ الإسلام، (14 / 353)، تهذيب الكمال، (25 / 476)، تاريخ بغداد، (5 / 402)، معرفة الثقات، (2 / 242)، التاريخ الكبير، (1 / 133).

(7) عمار بن رزيق الضبي أو التميمي، أبو الأخص الكوفي، لا بأس به؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4821)، وقال ابن حجر في موضع آخر: أحد الثقات؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (1 / 257)، وقال صاحب التحرير: بل ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة الرازي، زاد أحمد: كان من الأثبات. وقال النسائي والبخاري: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان وابن شاهين في "الثقات"، ولا نعلم فيه جرماً؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب م غ - (3 / 58).

(8) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال علي، ويقال بن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبئي، ثقة مكثر عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5065).

٨ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ. فَقَالَ: وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا! قَالَ عُمَرُ - ابن الخطاب - (رضي الله عنه): لَا نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ٨ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ⁽¹⁾).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ⁽²⁾، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ⁽³⁾، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَعَاذٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ بِقِصَّتِهِ⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَبْلَ أَنْ يُورِدَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

عَوْفٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْبَهِّي، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ⁽⁵⁾، وَقَدْ سَأَلَ الْإِمَامُ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَابِعَةً لِعَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ.

(1) سورة الطلاق (1).

(2) أحمد بن عبد بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري، ثقة، رُمي بالنصب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (74) وقال صاحب التحرير: بل ثقة مطلقاً، إذ لم يصح رمية بالنصب، وقد روى عنه الجماعة سوى البخاري، ووثقه أبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وأبو محمد بن الأخضر، وابن منجويه، وقال الذهبي: حجة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (14 / 1).

انظر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 62)، الثقات، ابن حبان (8 / 23)، تهذيب الكمال، المزي (1 / 398)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (1 / 259)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (3 / 51)، إكمال تهذيب الكمال، مغطاي (80/1).

(3) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2550) ورد صاحب التحرير على ابن حجر رداً شافياً، حين قال: قوله: " غلط في أحاديث" لو لم يذكرها، لكان أحسن، فمن من الحفاظ الثقات الأثبات لم يغلط في أحاديث؟ وأبو داود قد أطلق توثيقه كل أئمة هذا الشأن، وأثنوا على حفظه وتثبته، وعمدة ابن حجر في هذا القول هو قول إبراهيم بن سعيد الجوهري: "أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث". وهذا من المبالغات والتهاويل التي لا يعول عليها ولا يُلتفت إليها، قال الذهبي في " السير ": " ولو أخطأ في سبع هذا لضعفه ". وقال ابن عدي: قد كان أبو داود في أيامه أحفظ من بالبصرة مقدماً على أقرانه لحفظه ومعرفته. وقال: " وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي إلا متيقظ ثبت؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (2/66). وقال ابن رجب: حدث من حفظه قوهم،... وليس ذلك بعجيب منه؛ انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (2 / 209)، وقال الذهبي: ثقة ما علمت به بأساً، وقد أخطأ في أحاديث فكان ماذا؟! انظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي (ص 103)

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 298)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 111)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 28)، تهذيب الكمال، المزي (11 / 405)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 278)، الثقات، ابن حبان (8 / 275)، معرفة الثقات، العجلي (1 / 427)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (3 / 289)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/382)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (2 / 512).

(4) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، (ح3783-3784)، (4 / 198).

(5) انظر: صحيح الإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا؛ الأحاديث (من 3770 إلى 3791).

خلاصة القول

يرى الباحث بعد الترجمة لسليمان بن قَرْمٍ، ودراسة أحاديثه التي أخرجها له الشيخان، تبين أن سليمان صدوق، وأن الشيخين لم يُخرجا له في الأصول، وإنما أخرجاه له تعليقا وفي المتابعات.

المبحث السادس: من قال فيه ابن حبان: " كان يخطئ كثيرا، أما روايته عن

الزهري، فقد اختلط عليه صحيفته فلا يُحتجُ بشيءٍ ينفردُ به عن الثقات، ويُعتَبَرُ بما وافق الأثبات في الروايات⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سليمان بن كثير العبدي).

سليمان بن كثير العبدي الواسطي، ويقال البصري، أخو محمد يكنى أبا داود، ويقال أبو

محمد⁽²⁾، مات سنة 133هـ⁽³⁾.

وسليمان وثقه أحمد⁽⁴⁾

وقال النسائي: ليس به بأس، إلا في الزهري فإنه يُخطئ عليه⁽⁵⁾

وقال العجلي: جائز الحديث، لا بأس به⁽⁶⁾

وقال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه⁽⁷⁾

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: ضعيف⁽⁹⁾

وقال ابن عدي: لا بأس به⁽¹⁰⁾

وتراوحت أقوال الذهبي فيه بين: ثقة مشهور⁽¹¹⁾، وصدوق⁽¹²⁾، وحسن الحديث، وليس هو

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 334)

(2) رجال مسلم، أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر (1 / 273)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (2602).

(4) بحر الدم، أبو المحاسن يوسف بن الحسن بن عبد الهادي (ص 68)

(5) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 189)

(6) الثقات للعجلي (1 / 430)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 138).

(8) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (1 / 84)، سوالات ابن الجنيد، ابن معين (ص 462).

(9) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 189)

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 288)

(11) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 282)

(12) ذكر من نُكِّلِمَ فيه وهو موثق، الذهبي (ص 94)

بالمكثِر⁽¹⁾، وِصْوَيْلِح⁽²⁾.

وقال العُقَيْلِيُّ: مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ⁽³⁾

وقال ابن حجر في التقریب: لا بأس به في غير الزهري⁽⁴⁾.

وقال صاحب التحريیر: صدوقٌ، حسنُ الحديث، وفي الزهريّ: ضعيفٌ⁽⁵⁾

والقول في سُلَيْمَانَ ما قاله صاحب التحريیر، فهو صدوقٌ، حسنُ الحديث، وَجِهَةٌ ضَعْفُهُ فِي

روايته عن الزهري.

المطلب الثاني: دراسة مروياته؛ وعددها تسعة، حيث أخرج له البخاري في سبعة

مواضع⁽⁶⁾، وأخرج له مسلم في موضعين.

وسيكتفي الباحث بدراسة حديثين لكل منها.

أولاً: دراسة أحاديثه في صحيح البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ⁽⁸⁾ قَالَ:

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 294)

(2) الكاشف، الذهبي (1 / 463)

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي (2 / 503)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2602).

(5) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (76/2).

(6) في كتاب الجمعة، باب: الجهر بالقراءة في الكسوف، (ح1066)، وفي كتاب الجنائز، باب: من يُقدم في اللحد، (ح1348)، وفي كتاب الحج، باب: أطام المدينة، (ح1878)، وفي كتاب صلاة التراويح، باب: فضل ليلة القدر، (ح2014)، وفي كتاب التفسير، (ح4751)، وفي كتاب الرقائق، باب: العزلة راحة من خلطاء السوء، (ح6494)، وفي كتاب التعبير، باب: رؤيا الليل، (ح7000).

(7) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجیح السعدي مولا هم، أبو الحسن بن المديني بصري، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلته حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث، عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4760).

(8) سفیان بن عيينة، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451)، وربما الذي دفع ابن حجر بالقول باختلاطه في آخر عمره، ما قاله محمد بن عبد الله بن عمار: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول اشهدوا أن سفیان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (11 / 196)، وذكر الذهبي ردًا جازمًا، فقال: فهذا منكر من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم، فإن يحيى القطان مات في صفر، سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفیان، ومتى لحق أن يقول هذا القول، وقد بلغت التراقي؟! وسفيان: حجة مطلقًا؛ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (8 / 465)، أما نسبته إلى التدليس فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتبه، وهذا لا يضره، خاصة أنه لا يدلس إلا عن ثقات؛ انظر: طبقات المدلسين، ابن حجر (ص 32)، وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يُقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جُرَيْجٍ ومَعْمَرٍ ونظائرهما؛ انظر: التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي (ص 28).

حَفِظْتَاهُ، وَإِنَّمَا حَفِظَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ^٨ قَالَ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ" * تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽²⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي هَمزة⁽³⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ وَرْقَاءَ بْنِ عَمْرٍ⁽⁴⁾، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ⁽⁵⁾، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁶⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ⁽⁷⁾، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ كَذَلِكَ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِ مَتْنِهِ⁽⁸⁾

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ⁽⁹⁾، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ⁽¹⁰⁾، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ أَيْضًا

(1) أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ الزُّهْرِيِّ الْمَدَنِيِّ قَبِلَ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَقَبِلَ إِسْمَاعِيلُ ثِقَةً مُكْتَبَرًا؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8142).

(2) صحيح البخاري، كتب صلاة التراويح، باب فضل ليلة القدر، ح (2014)، (3 / 45).

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، (ح35)، (1 / 16).

(4) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، (ح1818)، (2 / 177).

(5) صحيح البخاري، كتاب صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان، (ح2009)، (3 / 44).

(6) نفس المصدر، كتاب الإيمان، باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان، (ح37)، (1 / 16).

(7) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، (ح1815)، (2 / 176).

(8) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: صوم رمضان احتساباً من الإيمان، (ح38)، (1 / 16).

(9) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونبيه، وقالت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ، (ح1901)، (3 / 26).

(10) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، (ح1817)، (2 / 177).

وأخرجَهُ الإمامُ البخاريُّ من حديثِ عَقِيلِ بنِ خالدٍ⁽¹⁾، وأخرجَهُ الإمامُ مسلمٌ من حديثِ مَعْمَرٍ⁽²⁾، كلاهما عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفٍ، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه.

الموضع الثاني: قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ - ابن كثير - ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أُمِّ رُومَانَ أُمِّ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا رُمِيتُ عَائِشَةَ خَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا⁽³⁾.

تخريج الحديث

أخرجَ الحديثَ الإمامُ البخاريُّ⁽⁴⁾ من حديثِ أبي عَوَانَةَ الوَضَّاحِ بنِ عبد الله، عن حُصَيْنٍ، عن مَسْرُوقٍ، عن أمِ رُومَانَ بنحوه.

فقد تابع سُلَيْمَانَ عندَ البخاريُّ أبو عَوَانَةَ الوَضَّاحِ بنِ عبد الله، وهو ثقةٌ ثبتٌ⁽⁵⁾.

ثانياً: دراسة أحاديثه في صحيح مسلم

الموضع الأول: قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى⁽⁶⁾، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽⁷⁾، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ⁽⁸⁾ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخِرَانِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

(1) صحيح البخاري، كتاب: صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان، (ح2008)، (3 / 44).

(2) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: التراويح في قيام رمضان وهو التراويح، (ح1816)، (2 / 177).

(3) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: [ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة (النور:14)]، (ح4751)، (6 / 105).

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: حديث الإفك، (ح4143)، (5 / 120).

(5) وضاح الشكري الواسطي، أبو عوانة مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ ثبتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7407).

(6) يحيى بن يحيى، أبو زكريا النيسابوري، ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7668).

(7) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقةٌ حافظٌ مجتهدٌ قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332)، ورد الذهبي ما زعمه أبو داود من أنه تغيره قبل موته بخمسة أشهر، وقال: فهذه حكاية منكورة. وفي الجملة، فكل أحد يتعلل قبل موته غالباً ويمرض، فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على تغيره، ثم قيل موته ببسبر يختلط ذهنه، ويتلاشى علمه، فإذا قضى، زال بالموت حفظه فكان ماذا؟ أفيمثل هذا يُلين عالم قط؟! كلا والله، ولا سيما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه؛ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (11 / 377)..

(8) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوقٌ صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة لكن

قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391). بل: ثقة، وثقه ابن معين، والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات"، واحتج به مسلم في "الصحيح"، وحث أحمد المحدثين بالكتابة عنه، وقال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة.. وكان صدوقاً، ولقبه الذهبي في "الكاشف" بالحافظ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (333/3).

انظر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 124)، الثقات، ابن حبان (9 / 98)، تهذيب الكمال، المزي (26 / 639)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (8 / 189)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (12 / 96).

عُيِّنَةً⁽¹⁾، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ⁽²⁾، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَقَطَّعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽³⁾، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽⁴⁾ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ⁽⁵⁾، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ⁽⁶⁾ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ⁽⁸⁾، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ

(1) سفیان بن عیینة، الہلالی أبو محمد الکوفی، ثم المکی، ثقةً حافظاً فقیہاً إماماً حجة، إلا أنه تغیر حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لکن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451).

(2) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8643)

(3) اسحاق بن راهويه.

(4) عبد بغير إضافة بن حميد بن نصر الكشي، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد وبذلك جزم ابن حبان وغير واحد ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).

(5) عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4064).

قال صاحبنا التحرير: لم يثبت تشيعه، ولا وجدنا ذلك في كتابه العظيم "المصنف"، ولم نجد له رواية عند الشيعة، فلو كان شيعياً لرووا عنه، وما كان في كتبه، فهو صحيح، واحتج به الشياخ في جملة من حديث من سمع منه قبل التغير؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط (360/2). وضابط ذلك، من سمع منه قبل المانتين، فأما بعدها فكان قد تغير؛ انظر: هدي الساري، ابن حجر (1 / 418).

(6) معمر بن راشد الأزدي مولاہم، أبو عروة البصري نزلي اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6809)، وهنا البخاري أخرج له ما روى عن الزهري

وتعقب صاحبنا التحرير ابن حجر فيما ذهب إليه، فقالوا: قوله: "إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدث به بالبصرة" فيه نظر، فإن هذه أقوال أفراد، فالأول انفرد به ابن معين، وقد قال أحمد في حديثه عن ثابت: ما أحسن حديثه، ثم قال: حماد بن سلمة أحب إليّ، ليس أحد في ثابت مثل حماد بن سلمة. فهذا من نوع التفضيل، كما فضل هو على جميع أصحاب الزهري فيما عدا مالك، فهذا لا يعني أن رواية سفیان ويونس وعقيل عن الزهري مثلاً فيها شيء. أما القول الثاني وهو ما حدث به في البصرة، فهو قول أبي حاتم الرازي، حيث قال: "ما حدث معمر بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث"، فهذا لا يعني أن ما حدث بالبصرة فيه ضعف أو شيء منه، لكن وقع له غلط قليل في سعة ما روى، وإلى مثل هذا أشار الذهبي في "الميزان" حينما قال: "أحد الأعلام الثقات، له أو هام معروفة، احتملت له في سعة ما أتقن".

فهذه العبارة التي أشار إليها ابن حجر لو لم يذكرها لكان أحسن، فإن كل ثقة متقن له أو هام، وإنما العبارة بقلة أو هامه أو كثرتها، ولا شك أن معمرًا قليل الأوهام جدًا في سعة ما روى، ولذلك أطلق الأئمة توثيقه، وهو أحد جبال العلم المصطفوي؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (403/3).

(7) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3575).

(8) يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد، ثقة متقن عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7789).

سَعْدٌ⁽¹⁾ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ⁽²⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽³⁾، وَمِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ⁽⁴⁾، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ⁽⁵⁾، ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بَنِ سَلِيمَانَ⁽⁶⁾، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ⁽⁷⁾، وَمِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ أَسَامَةَ⁽⁸⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ⁽⁹⁾، أَرَبَعَتُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِنَحْوِهِ.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ⁽¹⁰⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ⁽¹¹⁾، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ⁽¹²⁾، أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ⁽¹³⁾، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁴⁾، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَوْ أَبَا

(1) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكَلِّمَ فِيهِ بِلَا قَادِحٍ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (177).

(2) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب: حد السرقة ونصابها، ح (4493)، (5 / 112).

(3) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب: قول الله تعالى [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (المائدة: 38)] وَفِي كَمْ يُقَطَّعُ، وَقَطَّعَ عَلِيٌّ مِنَ الْكُفِّ وَقَالَ قَتَادَةُ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فُقِطِعَتْ شِمَالُهَا لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، (ح6791)، (8 / 161).

(4) نفس المصدر، (ح6789)، (8 / 160).

(5) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب: حد السرقة ونصابها، (ح4496)، (5 / 112).

(6) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب: قول الله تعالى [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (المائدة: 38)] وَفِي كَمْ يُقَطَّعُ، وَقَطَّعَ عَلِيٌّ مِنَ الْكُفِّ وَقَالَ قَتَادَةُ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فُقِطِعَتْ شِمَالُهَا لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، (ح6792)، (8 / 161).

(7) نفس المصدر، (ح6793)، (8 / 161).

(8) نفس المصدر، (ح6794)، (8 / 161).

(9) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب: حد السرقة ونصابها، (ح4498)، (5 / 112).

(10) حاجب بن الوليد بن ميمون الأعمور، أبو محمد، نزيل بغداد، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1007)، وقال صاحب التحرير: بل ثقة، وثقه ابن حبان والخطيب والبغدادي والذهبي، وهو شيخ مسلم في الصحيح، ولا نعلم فيه جرحاً، لكن قال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين عنه، فقال: لا أعرفه، وأما أحاديثه فصحيحة، فقلت: ترى أن أكتب عنه؟ فقال: ما أعرفه، وهو صحيح الحديث، وأنت أعلم، فهذا ليس بجرح فقد نظر ابن معين في أحاديثه فوجدها صحيحة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (232/1).

(11) محمد بن حرب الخولاني الحمصي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5805).

(12) محمد بن الوليد بن عامر الزبدي، أبو الهذيل، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6372).

(13) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6296).

(14) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4309).

هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ (1) - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (2)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (3)، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرَى اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا بِأَيْدِيهِمْ، فَاَلْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ، وَأَرَى سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَعَلَا، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَعَلَا، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ بِهِ، ثُمَّ وَصَلَ لَهُ فَعَلَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَلَا عِبْرَتَ لَهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْبُرْهَا». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَّا الظُّلَّةُ، فَظُلَّةُ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْطِفُ مِنَ السَّمَنِ وَالْعَسَلِ فَالْقُرْآنُ حَلَاوَتُهُ وَلِينُهُ، وَأَمَّا مَا يَتَكَفَّفُ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ فَالْمُسْتَكْبِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقْبَلُ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ، فَيُعَلِّقُ اللَّهُ بِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يُوَصِّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ. فَأَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ أَصَبْتَ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا. قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي مَا الَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: لَا تُقْسِمُ وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ (4)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (5)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ مُنْصَرَفَهُ مِنْ أَحَدٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ. بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ.

(1) حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَرَمَلَةَ بْنِ عُمَرَ، أَبُو حَفْصٍ التُّجَيْبِيُّ الْمَصْرِيُّ، صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ، صَدُوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1175).

(2) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694)
(3) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7919).

(4) محمد بن يحيى بن أبي عمر العنزي، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).

(5) سفيان بن عيينة، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (1)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (2)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (3)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانَ مَعْمَرٌ أَحْيَانًا يَقُولُ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَحْيَانًا يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَرَى اللَّيْلَةَ ظُلَّةً.
بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ (4)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ (5)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ
كَثِيرٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمَّا يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ:
« مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقْضِهَا أَعْبُرْهَا لَهُ ». قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ ظُلَّةً. بِنَحْوِ
حَدِيثِهِمْ (6).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري (7) من حديث يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، بنحوه.
فقد تابع سليمان بن كثير، يونس بن يزيد، وهو ثقة، وتابعه عند مسلم الزبيدي، ومعمر،
وسفيان، وكلهم ثقات.

خلاصة القول

يرى الباحث أن سليمان بن كثير صدوق حسن الحديث، إلا روايته عن الزهري فهي ضعيفة،
وبالنظر فيما أخرجه الشيخان في الصحيحين لسليمان بن كثير، فقد روى له البخاري من حديثه عن
حصين، وروى له تعليقاً عن الزهري وفي المتابعات (8)، وأخرج له الإمام مسلم في المتابعات، ولم يخرج

(1) محمد بن رافع الفشيري النيسابوري، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5876).

(2) عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع؛ انظر: تقريب
التهذيب، ابن حجر (4064).

(3) معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا
فيما حدث به بالبصرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6809).

(4) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي، الحافظ صاحب المسند، ثقة فاضل متقن؛ انظر:
تقريب التهذيب، ابن حجر (3434).

(5) محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة، لم يُصِبْ من ضعفه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6252).

(6) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب: في تأويل الرؤيا، (ح 2269)، (7 / 55).

(7) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب: مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرِ إِذَا لَمْ يُصِبْ، (ح 7046)، (9 / 43).

(8) هدي الساري، ابن حجر (ص 406).

له في الأصول، وقد وافق الثقات في الأحاديث التي أخرجها له الشيخان، وهذا يوافق ما قاله فيه ابن حبان، لذلك فلا ضير من الرواية عنه، والله أعلم.

المبحث السابع: من قال فيه ابن حبان: "كان صدوقاً، ولكنه كان ينزرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يُعجبني الاحتجاج بما انزرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبراً بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو ممن استخبر الله فيه⁽¹⁾" ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبد الكريم بن مالك الجزري).

عبد الكريم بن مالك الجزري الإمام الحافظ، أبو سعيد، الحراني، مولى بني أمية⁽²⁾، الخُضرمي⁽³⁾، نسبة إلى خُضْرَمَة وهي قرية من قرى اليمامة⁽⁴⁾، أصله من إصطخر تحول إلى حران⁽⁵⁾. مات سنة سبع وعشرين ومئة⁽⁶⁾.

وعبد الكريم بن مالك، وثقه ابن سعد⁽⁷⁾، وزاد: كان كثير الحديث، ووثقه ابن معين⁽⁸⁾، وابن المديني⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾، والعجلي⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾، وأبو زُرْعَةَ الرازي⁽¹⁵⁾، وأبو حاتم⁽¹⁶⁾، والترمذي⁽¹⁷⁾، وأبو زُرْعَةَ الدمشقي، وزاد: أخذ عنه الأكابر⁽¹⁸⁾

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 145)

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 80)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4154)

(4) الأنساب للسمعاني (2 / 378) بتصرف

(5) نفس المصدر (1 / 176)

(6) تهذيب الكمال، المزي (18 / 257).

(7) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 481)

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 59).

(9) تهذيب الكمال، المزي (18 / 252)

(10) بحر الدم، ابن عبد الهادي (ص 101)

(11) معرفة الثقات للعجلي (2 / 100).

(12) السنن الكبرى للنسائي (1 / 209).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 45).

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 402)

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 58)

(16) نفس المصدر (6 / 59).

(17) سنن الترمذي، (3 / 388).

(18) تاريخ أبي زرعَة الدمشقي (ص 74).

وقال سُفيانُ - الثوريُّ - : ما رأيتُ غريباً أثبتَ من عبدِ الكريمِ، وقالَ أيضاً: كانَ حافظاً، وكانَ من الثقاتِ، لا يقولُ إلا سمعتُ، وحدثنا، ورأيتُ⁽¹⁾.

وقالَ يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: إلى الضعيفِ ما هو، وهو صدوقٌ ثقةٌ⁽²⁾

وقالَ ابنُ عديٍّ: إذا روى عنه الثقاتُ فحديثُهُ مستقيمٌ⁽³⁾

وذكرَهُ ابنُ شاهينٍ في الثقاتِ⁽⁴⁾

وبعد أن وثَّقَهُ الذهبيُّ تراوحت أقوالُهُ فيه؛ بينُ وصفِهِ بالحفظِ⁽⁵⁾، وقولُهُ: من العلماءِ الثقاتِ

في زمنِ التابعينَ،... وقد قفزَ القنطرةَ، واحتجَّ به الشيخانُ⁽⁶⁾، وقولُهُ في موضعٍ ثالثٍ: حافظٌ مكثراً⁽⁷⁾،

وقولُهُ أيضاً: له ما قد يُنكرُ⁽⁸⁾.

وقالَ ابنُ حجرٍ في التَّقریبِ: ثقةٌ مُتَّقِنٌ⁽⁹⁾

ونقلَ ابنُ حجرٍ توثيقَ؛ ابنِ نُمَيْرٍ، وأبو بكرٍ البزارِ، وابنِ البرقيِّ، وابنِ عبدِ البرِّ، لعبدِ الكريمِ

بنِ مالكٍ⁽¹⁰⁾.

ويرى الباحثُ أنَّ عبدَ الكريمِ بنَ مالكٍ، ثقةٌ.

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثِهِ؛ وعددها سبعةُ أحاديثٍ في البخاريِّ⁽¹¹⁾، وستةُ في

(1) تهذيب الكمال، المزي (18 / 252)

(2) المصدر نفسه (18 / 256).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5 / 341).

(4) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص241).

(5) تذكرة الحفاظ، الذهبي (1 / 140)

(6) ميزان الاعتدال، الذهبي (4 / 387)

(7) الكاشف، الذهبي (1 / 661)

(8) ذكر أسماء من تُكَلِّمُ فيه وهو موثق، الذهبي (ص 123).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4154)

(10) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6 / 333)

(11) أخرج له الإمام البخاري في ستة مواضع، متابعة في الحج، باب لا يُعطى الجزار من الهدي شيئاً، (ح 1716)، وأخرى في

باب يُتصدق بجلود الهدي، (ح 1717)، ومتابعة في الحج أيضاً، باب حج النساء، (ح 1863)، ورواية في المغازي، باب قول الله

تعالى [إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم (الأنفال:9)]، ح (3954)، وأخرج له البخاري متابعة في المغازي كذلك، باب

منزل النبي ﷺ يوم الفتح (ح 4313)؛ ورواية في باب [كُلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَانِيَةً خَاطِبَةً (العلق: 15 - 16)]

(ح 4558)، ومتابعة في باب [لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] [وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ] (النساء:95) (ح 4595).

مسلم⁽¹⁾، سيكتفي الباحث بدراسة حديثين لكل منهما، إن شاء الله تعالى.

أولاً: دراسة حديثين من صحيح البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽²⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ⁽³⁾، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ⁽⁴⁾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ أَبُو جَهْلٍ: لَئِنْ رَأَيْتُ مُحَمَّدًا يُصَلِّي عِنْدَ الْكُعْبَةِ لِأَطَّانَ⁽⁵⁾ عَلَى عُنُقِهِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ⁽⁶⁾ ۖ فَقَالَ: "لَوْ فَعَلَهُ لَأَخَذْتَهُ الْمَلَائِكَةُ"⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث النسائي⁽⁷⁾، والترمذي⁽⁸⁾، من حديث عبد الكريم بن مالك الجزري، وأخرجه كذلك النسائي⁽⁹⁾، والترمذي⁽¹⁰⁾، من حديث داود بن أبي هند، كلاهما عن عكرمة، عن ابن عباس^(عنه) بنحوه.

كما تقدم يتبين أن عبد الكريم توبع من داود بن أبي هند.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى⁽¹¹⁾، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ⁽¹²⁾، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ⁽¹³⁾ أَخْبَرَهُمْ قَالَ:

(1) أخرج له الإمام مسلم سنة أحاديث، في الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (ح1877)، وفي الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية (ح2083)، وفي الحج كذلك، باب: الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها، (ح2320، ح2321)، وفي الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (ح3105)، وفي فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبدالله بن عمرو والد جابر (ح4518).

(2) يحيى بن موسى، لقبه خنت، وقيل هو لقب أبيه أصله من الكوفة، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7655).

(3) عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4064)، ويرى الباحث أن عبد الرزاق ثقة، وما روي عنه قبل تغييره صحيح، وأخرج له الشيوخ، وما روي عنه بعدما عمي وتغير، فحديثه ضعيف، ولم يكن يحيى بن موسى ممن سمع منه بعد عماء وتغيره، ولما كان البخاري أدرى بشيوخه، فلا بد أنه تحقق من سماع يحيى من عبد الرزاق قبل تغييره؛ انظر: الكواكب النيرات، ابن الكيال (1/ 266 - 281).

(4) عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4673).

(5) يريد إذلاله لعنة الله عليه، انظر؛ النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (3 / 262).

(6) صحيح البخاري، باب [كُلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَه لِنَسْفَعِنَ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةَ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (العلق: 15 - 16)]، ح (4558)، (6 / 174).

(7) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب: سُورَةُ الْعَلَقِ، (ح11621)، (10 / 340).

(8) سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب: وَمِنْ سُورَةِ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، (ح3348)، (5 / 370).

(9) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب: سُورَةُ الْعَلَقِ، (ح11620)، (10 / 340).

(10) سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب: وَمِنْ سُورَةِ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، (ح3349)، (5 / 371).

(11) إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق يلقب الصغير ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (259).

(12) هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7309).

(13) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4193)، ويرى الباحث أنه ثقة ثبت فقيه وكان يدلس ويرسل، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال يحيى بن

أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّهُ سَمِعَ مِقْسَمًا⁽¹⁾ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: [لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ⁽²⁾] عَنْ بَدْرِ وَالْحَارِجُونَ إِلَى بَدْرِ⁽³⁾ .

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) بنحوه⁽⁴⁾

ثانياً : دراسة حديثين من صحيح الإمام مسلم

الحديث الأول: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ⁽⁵⁾ وَمُحَمَّدُ ابْنُ مَرْزُوقٍ⁽⁶⁾ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ:

__ سعيد : كان ابن جُرَيْجٍ صدوقاً. فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أنبأنا أو أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: " قال " فهو شبه الريح. وحين يُدلس فإنه يُدلس بلفظة " عن "، و " قال ". وهنا هو يقول : " أخبرني " ، فروايته صحيحة. والله أعلم؛ انظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي(6 / 332)

(1) مِقْسَمُ بْنُ بَجْرَةَ وَيُقَالُ نَجْدَةُ أَبُو الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَيُقَالُ لَهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلزُّومَةِ لَهُ، صَدُوقٌ وَكَانَ يَرْسَلُ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(6873)، ولقد أثبت الذهبي في الكاشف رواية عبدالكريم بن مالك عنه، وأثبت ابن حجر في التهذيب روايته عن ابن عباس، والرواية هنا سلمت من الإرسال لأنه سمع من ابن عباس، وروى عنه عبدالكريم بن مالك؛ انظر: الكاشف، الذهبي (2 / 290)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10 / 256) .
(2) سورة النساء (95).

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قوله [إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم (الأنفال:9)]، ح (3954)، (5 / 73)
(4) نفس المصدر، كتاب تفسيرالقرآن، باب: [لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (النساء: 95)]، ح(4595)، (6 / 48).

(5) محمد بن حاتم بن ميمون، صدوقٌ ربما وهم، وكان فاضلاً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(5793)، واعتبر الذهبي قول عمرو بن علي الفلاس في محمد بن حاتم: ليس بشيء، من كلام الأقران الذي لا يُسْمَعُ، فإن الرجل ثبت حجة؛ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي(11 / 451)، وتعقب بشار معروف الإمام الذهبي، فقال: وهذا تسرع من الإمام الذهبي رحمه الله، فإذا كان ذلك كذلك فأين ذهب بتكذيب ابن معين وابن المديني إياه؟! والعجيب أن الذهبي نفسه نقل قول ابن معين وابن المديني بتكذيبه، واستطرد بشار قائلاً: فمثل هذا لا يقال فيه" ثبت حجة "، بل لا يُقِيلُ مثل هذا القول البتة، وينبغي التحقق من كذبه، فإن كان كذلك فيرمى حديثه ولا كرامة. انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي(23/25).

ومحمد بن حاتم شيخ مسلم، ولا شك أن الإمام مسلم أدرى بشيخه، والله أعلم.

انظر ترجمته: التاريخ الكبير، البخاري (1 / 70)، معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز (1 / 93)، الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 359)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم(7 / 237)، الثقات، ابن حبان (9 / 86)، سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل (ص 93)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2 / 266)، تهذيب الكمال، المزي(23/25)، سير أعلام النبلاء، الذهبي(11 / 451)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي(6 / 95)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (30 / 101).

(6) محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي البصري، وقد ينسب لجدته مرزوق صدوقٌ له أوهام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(6271)، قال عنه أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: لين، ووثقه الخطيب البغدادي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صدوق.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (1) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ مُسْلِمٍ (2) أَنَّ مُجَاهِدًا (3) أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى (4) أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ. أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُدْنَهُ كُلَّهَا حُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدَ الْكَرِيمِ بْنَ مَالِكِ الْجَزْرِيُّ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِمِثْلِهِ (5).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري، من حديث عبد الله بن أبي نجيح (6)، ومن حديث سيف بن أبي سليمان (7)، ومن حديث الحسن بن مسلم (8)، وأخرجه الإمام مسلم (9)، من حديث عبد الكريم الجزري أربعتهم عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) بنحوه.

-
- =انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 291) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (3 / 199)، الثقات، ابن حبان (9 / 125)، تهذيب الكمال، المزي (26 / 377)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (30 / 431).
- روى له مسلم مقروناً، وهو من شيوخه كذلك، ومسلم أدري بشيوخه، فهو الذي عاصروهم وميز حالهم.
- (1) محمد بن بكر بن عثمان البُرْسَانِي، أبو عثمان البصري صدوقٌ قد يخطيء، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5760)، وقال صاحب التحرير: بل صدوقٌ حسن الحديث، وهو أقرب إلى التوثيق، فقد أطلق توثيقه: ابن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن سعد، وابن قانع، والذهبي، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عمار: لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه، وفسر الخطيب هذا بقوله: يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأشباههما. وقال النسائي وحده: ليس بالقوي؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (218/3).
- انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 296)، التاريخ الكبير، البخاري (1 / 48)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 212)، الثقات، ابن حبان (9 / 38)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2 / 92)، تهذيب الكمال، المزي (24 / 530)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (9 / 421)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (30 / 77).
- (2) الحسن بن مسلم بن بَاقٍ المكي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1286).
- (3) مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6481).
- (4) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3993).
- (5) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها، (ح3244)، ح (3245)، (4 / 87).
- (6) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: الجلال للذئب، (ح1707)، (2 / 170).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: يُصَدَّقُ (بِجِلَالِ الذُّبْنِ)، (ح1718)، (2 / 172).
- (8) المصدر نفسه، (ح1717)، (2 / 172).
- (9) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: فِي الصَّدَقَةِ بِحُومِ الْهَدْيِ وَجُلُودِهَا وَجِلَالَهَا، (ح3241)، (4 / 87).

الحديث الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ⁽²⁾، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ⁽³⁾، وَأَيُّوبَ⁽⁴⁾، وَحَمِيدٍ⁽⁵⁾، وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ جَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرَّمٌ وَهُوَ يُوقَدُ تَحْتَ قَدْرِ، وَالْقَمْلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: « أَيُّ ذِيكَ هَوَامُّكَ هَذِهِ؟ ». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: « فَاحْلِقْ رَأْسَكَ،

(1) محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنِي، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوقٌ، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).

(2) سفبان بن عيينة، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451).

(3) عبد الله بن أبي نَجِيح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولا هم، ثقة، رُمي بالقدر، وربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3662)، قال صاحب التحرير: قوله: "رُمي بالقدر وربما دلس"، فيه نظر، فقد وثقه؛ ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان وابن شاهين في جملة الثقات، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقيل: إنه كان يرى الاعتزال، وهو جرح غير معتبر كما بيناه في مقدمتنا. أما تدليسه فلم يذكر عن أحدٍ منهم سوى ما نقله المزني عن النسائي، مع أن النسائي أطلق توثيقه، فهذا شبه لا شيء؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (74 / 1).

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (473 / 5)، يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (73 / 3)، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص 97)، معرفة الثقات، العجلي (64 / 2)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (203 / 5)، المعرفة والتاريخ، البسوي (704 / 1)، الثقات، ابن حبان (5 / 7)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 124)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (54 / 21).

(4) أيوب بن أبي تميمة كَيْسَانَ السَّخْتِيَانِي، أبو بكر البصري، ثقة ثبتٌ حجة، من كبار الفقهاء العباد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (605).

(5) حَمِيدُ بْنُ قَيْسِ الْمَكِيِّ الْأَعْرَجِ، أَبُو صَفْوَانَ الْقَارِي، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1556)، وقال صاحب التحرير: بل ثقة، فقد وثقه ابن معين، أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو داود، وابن خراش، والفسوي، والعجلي، وابن حبان، وابن خلفون، والذهبي، وقال أحمد مرة: ليس هو بقوي في الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم في موضع آخر: ليس بالحافظ، وقد سبَّرَ ابْنُ عَدِي حَدِيثَهُ وَدَرَسَهُ وَخَلَصَ إِلَى الْقَوْلِ: وَإِنَّمَا يُوْتَى مَا يَقَعُ فِي حَدِيثِهِ مِنَ الْإِنْكَارِ مِنْ جِهَةِ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَنَاهِيكَ بِهِ صَدَقًا إِذَا رَوَى عَنْهُ مِثْلَ مَالِكٍ، فإِنْ أَحْمَدُ وَيَحْيَى قَالَا: لَا نَبَالِي أَنْ لَا نَسْأَلَ عَنْ مَنْ رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (229/1).

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (486 / 5)، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 481)، العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (398 / 1)، معرفة الثقات، العجلي (324 / 1)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (227 / 3)، المعرفة والتاريخ، الفسوي (41 / 3)، الثقات ابن حبان (6 / 189)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (271 / 2)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (70 / 1)، تهذيب الكمال، المزني (384 / 7)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (354 / 1)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (375 / 8).

وَأَطْعِمَ فَرَقًا⁽¹⁾ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ انْسُكُ نَسِيكَةً⁽²⁾ ». قَالَ
ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: «أَوْ اذْبَحْ شَاةً»⁽³⁾.

فقد روى الإمام مسلمٌ لعبدالكريم بن مالك، مقرونًا بابن أبي نَجِيحٍ، وأيوب بن أبي تميمَةَ،
وحميد بن قيسٍ.

تخريج الحديث

جاء حميد بن قيسٍ متابعًا لعبدالكريم بن مالك عند البخاري⁽⁴⁾، وتابعه كذلك سيف⁽⁵⁾ بن
سليان⁽⁶⁾، وابن أبي نَجِيحٍ⁽⁷⁾، وأيوب بن أبي تميمَةَ⁽⁸⁾، وعبد الله⁽⁹⁾ بن عَوْنٍ⁽¹⁰⁾.

- (1) وهو مكبال يكال به اللين؛ انظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر، ابن الأثير (3 / 440).
- (2) اذبح ذبيحة؛ انظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر، ابن الأثير (47/5).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم، إذا كان به أذى، وجوب الفدية، (ح1201)، (4 / 21).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: قول الله تعالى [فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (البقرة: 196)]، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فَأَمَّا الصَّوْمُ (الصِّيَامُ) فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، (ح1814)، (10/3).
- (5) سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان، المخزومي المكي، ثقة ثبت، رُمي بالقدر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(2722).
وسيف وثقه يحيى القطان، وابن سعد، وأحمد، وأبو بكر البزار، والعجلي، وأبو داود، والنسائي، والساجي، والدارقطني،
والذهبي، وقال أبو زرعه الدمشقي: ثبت، ونكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره العجلي في
الضعفاء، واتهمه الفسوي بالقدر، وقال ابن عدي: حديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنه لا بأس به.
انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد (5 / 493)، العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 500)، التاريخ الكبير، البخاري (4 /
171)، معرفة الثقات، العجلي (1 / 446)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (17 / 230)، الضعفاء، العجلي (2 / 547)، الجرح
والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 274)، المعرفة والتاريخ، الفسوي (2 / 207)، الثقات لابن حبان، (6 / 425)، الكامل في
ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 438)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 104)، تهذيب الكمال، المزي(12 / 320)، ميزان
الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (3 / 352)، تهذيب التهذيب، ابن حجر(294/4).
- (6) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: قول الله تعالى [فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (البقرة: 196)]، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فَأَمَّا الصَّوْمُ (الصِّيَامُ) فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، (ح1815)، (10/3).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: قول الله تعالى [فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (البقرة: 196)]، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فَأَمَّا الصَّوْمُ (الصِّيَامُ) فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، (ح1816)، (10/3)، كتاب المرض، باب: قول المريض (باب ما
رُحِّصَ للمريض) إِنِّي وَجِعْتُ أَوْ رَأْسَاهُ أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ، وَقَوْلُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَلَيْ مَسَّتِي الضَّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ (الأنبياء:
83)]، (ح5665)، (7 / 119).
- (8) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية، (ح4190)، (5 / 129)، كتاب الطب، باب: الحلق من الأذى،
(ح5703)، (7 / 125).
- (9) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن؛ انظر: تقريب
التهذيب، ابن حجر(3519).
- (10) صحيح البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب: قول الله تعالى [فَكَفَّارُتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ (المائدة: 89)]، (ح6708)، (8 /
144).

وتابعه كذلك عند الإمام مسلم، ابن عَوْنٍ⁽¹⁾، وسَيْفُ بْنُ سَلِيمَانَ⁽²⁾.

فقد تُوبِعَ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ ثِقَاتٍ.

مما تقدم يتبين أن الإمام مسلماً قد أخرج له في باب المتابعات، ومقروناً بغيره، وهو ثقة، ومن

رجالِ السندِ مَنْ هو صدوقٌ.

خلاصة القول

من هنا يستطيع الباحث القول، أن ابن حَبَّانَ قد جانب الصواب، لأنَّ عبدَ الكَريمِ بنِ مالكٍ

ثقةٌ، وكان الطعنُ فيه من جهةِ روايتهِ عن عطاءِ بنِ السائبِ، وهذا الثلبُ محصورٌ في روايةٍ واحدةٍ كما

قال ابنُ عديٍّ: وهذا الذي ذكره يحيى بنُ معينٍ وهو ما رواه عبيدُ الله بنُ عمرو الرقي، عن عبدِ

الكَريمِ، عن عطاءِ، عن عائشةَ؛ كان النبيُّ ^ "يَقْبَلُهَا وَلَا يُحَدِّثُ وَضَوْءًا"⁽³⁾، إنما أرادَ ابنُ معينٍ

هذا الحديثَ، لأنه ليسَ بمحفوظٍ⁽⁴⁾

فالقول فيه أنه ثقةٌ، وأنَّ الشيخين قد أصابا وجهَ الحقِّ في إخراجِ رواياتهِ سواءً كان ذلك في

الأصولِ أو في المتابعاتِ، والله أعلم .

المبحث الثامن: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: " كان من خيارِ عبادِ الله، غيرَ أَنَّهُ رديءُ

الحفظِ، كثيرُ الوهمِ، يُخطئُ ولا يعلمُ فَحُمِلَ عنه، فلما كَثُرَ ذلك في روايته بطلَ الاحتجاجُ

به⁽⁵⁾ " ؛ وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عطاءُ بنُ أبي مسلمِ الخُراساني).

أبو أيوب، وقيل أبو مسعود، عطاءُ بنُ أبي مُسَلِّمِ الخُراساني⁽⁶⁾، واسمُ أبيه عبدُ الله، وقيل

ميسرة، أصله من بلخ⁽⁷⁾، مولى المهلبِ بنِ أبي صُفْرَةَ، عِدَادُهُ في البصريين، وإنما قيل له الخُراساني لآته

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم، إذا كان به أذى، ووجوب الفدية، (ح2936، ح2837)، (4 / 20).

(2) المصدر نفسه، (ح2837)، (4 / 20).

(3) أخرجه أبو يعلى في مسنده من حديث عُرْوَةَ عن عائشة، وقال حسين سليم أسد: رجاله ثقات والحديث صحيح؛ انظر: مسند أبي

يعلى، (ح4821)، (8 / 243).

(4) مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي المقرئ (1 / 603)

(5) المجروحين لابن حبان (2 / 130)

(6) الخُراساني: هذه النسبة إلى خُراسان وهي بلاد كبيرة وأهل العراق يقولون إنها من الري إلى مطلع الشمس ومعناها خر اسم

للشمس بالفارسية الدرية، وأسان موضع الشيء ومكانه، وقيل معناها كل بالرُفاهية، والأول أصح؛ انظر: اللباب في تهذيب الأنساب،

الشيبياني (1 / 429)

(7) بلخ مدينة مشهورة بخراسان؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (1 / 479).

دَخَلَ خُرَّاسَانَ فَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَنُسِبَ إِلَى خُرَّاسَانَ لَطُولِ مَكْنَتِهِ بِهَا، وَكَانَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ بِأَرِيحَا فَحُمِلَ وَدُفِنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ⁽¹⁾.

وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ وَثَّقَهُ ابْنُ سَعْدٍ⁽²⁾، وَابْنُ مَعِينٍ⁽³⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁴⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ⁽⁶⁾، وَرَوَيْتُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْسَلَةً، وَحِينَهَا سُئِلَ: هَلْ

لَقِيَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ⁽⁷⁾.

وَقَالَ عَنْهُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: كَانَ نَسِيًّا⁽⁸⁾

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ⁽⁹⁾، وَقَالَ: مَا أَعْرَفُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَجُلًا يَرُوي عَنْهُ مَالِكٌ

يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيثُهُ غَيْرَ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ. قُلْتُ - أَيُّ التِّرْمِذِيِّ - لَهُ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَ: عَامَةٌ أَحَادِيثُهُ مَقْلُوبَةٌ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ⁽¹⁰⁾.

وَوَهُمَ شُعَيْبٌ فَنُسِبَ مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ إِلَى الْبُخَارِيِّ، حِينَ نَقَلَ تَوْثِيقَ الْبُخَارِيِّ لَهُ، وَقَالَ: رَوَى

عَنْ الثَّقَاتِ مِنَ الْأُئِمَّةِ مِثْلَ؛ مَالِكٍ وَمَعْمَرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ تَكَلَّمَ فِيهِ بِشَيْءٍ⁽¹¹⁾، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مَنْسُوبَةٌ لِلتِّرْمِذِيِّ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ لِعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ تَرْجَمَتَيْنِ أَحَدَهُمَا عَطَاءَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: وَهُوَ ابْنُ أَبِي

مُسْلِمٍ، وَالثَّانِي عَطَاءَ بْنِ مَيْسَرَةَ⁽¹²⁾.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: ثَقَّةٌ، مَعْرُوفٌ بِالْفَتْوَى وَالْجِهَادِ⁽¹³⁾.

(1) الأنساب للسمعاني (2 / 337)

(2) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 369).

(3) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (3 / 178).

(4) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 141).

(5) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبو طالب القاضي (ص 100).

(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص 85).

(7) معرفة الرجال ليحيى بن معين، رواية ابن محرز (1 / 129).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 334).

(9) الضعفاء الصغير، البخاري (ص 94).

(10) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبو طالب القاضي (ص 271).

(11) انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي (20 / 114).

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7 / 190).

(13) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 141).

وقال أبو داود: لم يُدرك ابن عباس، ولم يره⁽¹⁾.

وقال أبو حاتم⁽²⁾ و النسائي⁽³⁾: ليس به بأس، وزاد أبو حاتم: لا بأس به، صدوق،... ويحتاج

بحديثه.

وقال الدارقطني: ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس⁽⁴⁾.

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁵⁾.

وقال الذهبي: صدوق ضعيف⁽⁶⁾.

وزعم العلاءي أن روايته عن ابن عباس مرسله لأنه لم يسمع منه، وتعبه العراقي، وقال:

روايته عن ابن عباس في صحيح البخاري⁽⁷⁾.

وقال ابن حجر في التقریب: صدوق، يهمل كثيرا، ويرسل ويدلس⁽⁸⁾.

والقول فيه أنه صدوق، إلا أنه كان يرسل، فروايته عن الصحابة مرسله، إذ أنه لم يسمع أحدا

منهم، وربما عد ذلك الحافظ ابن حجر تدليسا.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له ثلاثة أحاديث، اثنان في البخاري، والثالث في

مسلم.

أولاً: دراسة أحاديثه في صحيح البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى⁽⁹⁾، أَخْبَرَنَا هِشَامُ⁽¹⁰⁾،

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ⁽¹¹⁾، وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ

نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدُّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةٍ (بِدَوْمَةٍ) الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ هُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ

(1) انظر: تهذيب الكمال، المزي (20 / 110).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 334).

(3) انظر: تهذيب الكمال، المزي (20 / 110).

(4) نفس المصدر.

(5) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 178).

(6) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 135).

(7) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العراقي (ص 229).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4600).

(9) إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفراء الرازي، يُلقب الصغير، ثقة حافظ؛ تقريب التهذيب، ابن حجر (259).

(10) هشام بن يوسف الصنعائي، أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7309).

(11) عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج الأموي مولا هم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن

حجر (4193).

فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجُوفِ (بِالْجُوفِ) عِنْدَ سَبْيِ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لَهُمْدَانُ، وَأَمَّا نَسْرُ فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ لِأَلِ ذِي الْكَلَاعِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنْ انْصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا فَلَمْ تُعْبَدَ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَتَنَسَّخَ (وَتُنَسَخَ) الْعِلْمُ عُبِدَتْ (1).

تخريج الحديث

انفرد البخاريُّ بهذا الحديث عن أصحابِ الكتبِ الستة، وأخرجهُ عبدُ الرزاقِ الصنعانيُّ في تفسيره، ورفعَ الإبهامَ عن عطاء، وصرَّحَ بأنَّه الخُراسانيُّ (2).

الموضع الثاني: قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ^٨ وَالْمُؤْمِنِينَ، كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُحْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةٌ فَهِيَ حُرَّانٍ، وَهِيَ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلَ الْعَهْدِ لَمْ يَرُدُّوا، وَرُدَّتْ أَتْمَائُهُمْ (3).

تخريج الحديث

كذلك انفرد البخاريُّ عن غيره من أصحابِ الكتبِ الستة في رواية هذا الحديث، وأخرجهُ البيهقيُّ في الكبرى من طريقِ البخاريِّ بنفسِ إسناده (4).

ثانياً: دراسة حديثه في صحيح مسلم

قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (5)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (6)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (7) - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ (8)، عَنْ أَبِي سِنَانٍ -

- (1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: [وَأَمَّا سَوَاعًا وَلَا يَعْوُثُ وَيَعُوقُ نوح: 23]، (ح4920)، (6 / 160).
- (2) تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني، سورة: إنا أرسلنا نوحاً (نوح: 1) (ح3244)، (7 / 320).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب: نكاح مَنْ أسلمَ مِنَ الْمُشْرِكَاتِ وَعَدَّتِهِنَّ، (ح5286)، (7 / 48).
- (4) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب: من قال لا يفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما إذا كانت مدخولا بها، (ح13844)، (7 / 187)، كتاب الجزية، باب: من جاء من عبيد أهل الهدنة مسلماً، (ح18617)، (9 / 229).
- (5) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3575).
- (6) محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ الهَمْدَانِي الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6053).
- (7) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6264).
- (8) محمد بن فضيل بن غزوان، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارفة، رُمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6227) =

وَهُوَ ضَرَارٌ بِنُ مَرَّةٍ (1) - عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ (2)، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ (3)، عَنْ أَبِيهِ (4) (حَيْثُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزوروها، وَمَهَيْتُكُمْ عَنْ حُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوَقَّ ثَلَاثًا فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، وَمَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّيِّدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا». قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ (5)، عَنْ زُبَيْدِ الْيَامِيِّ (6)، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ - الشُّكُّ مِنْ أَبِي خَيْثَمَةَ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (7)، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ (7)، عَنْ سُفْيَانَ (8)،

= وقال صاحبنا التحرير: بل: ثقة، فقد احتج به الشيخان في "صحيحهما"، ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن المديني: ثقة ثبت في الحديث، وقال الدارقطني: كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان، رضي الله عن عثمان، بلغني أن أباه ضربه من أول الليل إلى آخره ليترحم على عثمان فلم يفعل، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال أحمد: كان يتشيع، وكان حسن الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال الجوزاني: زائع عن الحق ومن تكلم فيه فإنما تكلم لأجل ما نسب إليه من التشيع، وهي علة غير قادمة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب (307/3) بتصريف يسير.

(1) ضرار بن مرة الكوفي، أبو سنان الشيباني الأكبر، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2983).

(2) محارب بن دثار السدوسي، ثقة إمام زاهد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6492).

(3) عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْبِ الأَسْلَمِي، أبو سهل المَرُورِي، قاضيها، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3227).

(4) بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْبِ، أبو سهل الأَسْلَمِي، صحابي أسلم قبل بدر؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (94/1).

(5) زهير بن معاوية بن حُدَيْجِ، أبو خَيْثَمَةَ، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2051).

(6) زُبَيْدِ بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1989).

(7) قَبِيصَةَ بن عُقْبَةَ بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق، ربما خالف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5513).

بل: ثقة، ووثقه الأئمة: أحمد، وابن معين، وابن سعد، والعجلي، وقال الخليلي: ثقة إلا في حديث سفيان فإنه سمع وهو صغير، وقال الذهبي: ثقة، وصدوق جليل، وذكره ابن حبان وابن شاهين في جملة الثقات. وقد تكلم بعضهم في حديثه عن سفيان مثل ابن معين وأحمد، لكن أبو حاتم قال: "لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبصة وأبي نُعَيْمِ في حديث الثوري .. إلخ"، وقال الفضل بن سهل الأعرج: كان قبصة يحدث بحديث الثوري على الولاء درساً درساً حفظاً. ولا أدل على صحة روايته عن سفيان أن البخاري ومسلم رويَا له من حديثه عن سفيان. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: كثير الخطأ، انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (177/3).

فهو من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري وافقه عليها غيره، واعتبر الحافظ ابن حجر ما أنهم به أمور نسبية؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (436/1)

(8) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، كان ربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2445)، متفق على جلالته، وبراعته في العلم بالحديث، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، وصرح الخطيب البغدادي أن تدليسه كان تدليس التسوية، ولكن الأئمة احتملوا تدليه، وأخرجوا له في الصحيحين، ومع معرفة يحيى القطان بتدليسه، فقد كان يقول سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتبه، وقال البخاري ما أقل تدليه، وقال العلاني: يدلس ولكن ليس بالكثير، وقال الذهبي من أهمية هذا الاتهام، وقال: لا عبرة لقول من قال يدلس ويكتب عن الكذابين؛ انظر ترجمته: الطبقات الكبير (371/6)، العلل، ابن المديني (39)، العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (12/3)، التاريخ الكبير (92/4)، الجرح والتعديل، ابن=

عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ⁽¹⁾، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ⁽²⁾، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ^ﷺ ^٨، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ⁽³⁾،
وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ⁽⁴⁾، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽⁵⁾، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ⁽⁶⁾، عَنْ مَعْمَرٍ⁽⁷⁾، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ،
قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ^ﷺ ^٨ كُلُّهُمْ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سِنَانٍ⁽⁸⁾.

تخريج الحديث

ما تقدم تبيّن لنا أنّ الإمام مسلماً قد روى حديثَ عطاءِ الخُرَّاسانيّ في المتابعاتِ، بعدما ساق
الحديثَ من طريقِ مُحاربِ بنِ دِثَارٍ.

وأخرجه الإمامُ مسلمٌ كذلك من حديثِ مُحاربِ بنِ دِثَارٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ⁽⁹⁾، ومن
حديثِ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عن سليمانِ بنِ بُرَيْدَةَ⁽¹⁰⁾؛ كلاهما عن بُرَيْدَةَ (رحمتهُ اللهُ) بنحوه.

فقد تابعَ عطاءُ الخُرَّاسانيّ كلَّ من؛ مُحاربِ بنِ دِثَارٍ، وعلقمةُ بنِ مَرْثَدٍ، وكلاهما ثقةٌ.

خلاصة القول

يرى الباحثُ أنّ عطاءَ الخُرَّاسانيّ، صدوقٌ، وأنَّ روايتهُ عن الصحابةِ مرسلَةٌ، ومسلمٌ أخرج له
في المتابعاتِ، ووهّمَ فيه البخاريُّ، فجعلَ البعضُ في حيرةٍ من أمرِهِ، هل هو عطاءُ الخُرَّاسانيّ الذي
صعّفَهُ البخاريُّ، وقالَ بتركِ حديثِهِ عن مالكٍ، أم هو عطاءُ بنِ أبي رباحٍ؟.

=أبي حاتم (126-55/1)، تاريخ بغداد (151/9)، تهذيب الكمال (168-154/11)، ميزان الاعتدال (244/3)، جامع التحصيل،
العراقي (186)، المدلسين، ابن العراقي (52)، طبقات المدلسين، ابن حجر (32).

- (1) علقمة بن مَرثَد الحَضْرَمِي، أَبُو الْحَارِثِ الْكُوفِي، ثَقَّةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4682).
- (2) سليمان بن بُرَيْدَةَ بنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِي، المَرْوَزِي قاضيها، ثَقَّةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2538).
- (3) محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنِي، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوقٌ، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن
قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).
- (4) محمد بن رافع القُشَيْرِي النيسابوري، ثَقَّةٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5876).
- (5) عبد بن حُمَيْدٍ، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد، ثَقَّةٌ حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).
- (6) عبد الرزاق بن هَمَّام، أبو بكر الصنعاني، ثَقَّةٌ حافظٌ مصنفٌ شهيرٌ، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع؛ انظر: تقريب
التهذيب، ابن حجر (4064).
- (7) مَعْمَرُ بنِ رَاشِدِ الْأَزْدِي، أَبُو عُرْوَةَ الْبَصْرِي، نزيل اليمن، ثَقَّةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة
شيبًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6809).
- (8) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم- رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، (ح 2305)، (65 / 3)
- (9) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب: بَيَانُ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أكلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانُ نَسْخِهِ
وَبَيَاحْتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ، (ح 5228)، (6 / 82).
- (10) صحيح مسلم، كتاب الأضرحة، باب: النَّهْيُ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ فِي الْمَرْقَاتِ وَالذَّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا
لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا، (ح 5326)، (6 / 98).

ومن اضطرب الأمر عليه ابن حجر، فمرة نجدُه ينفي أن يكون الذي روى عنه البخاري هو عطاء الخراساني، ويسوق ما يبرر ما ذهب إليه، فقال: قال علي بن المديني في العلل سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج، سألت عطاء يعني ابن أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران، فقال: اعفني من هذا، قال هشام: فكان بعد، إذا قال عطاء، عن ابن عباس، قال الخراساني، قال هشام: فكتبنا حيناً ثم مللنا، قال علي بن المديني: يعني كتبنا أنه عطاء الخراساني، قال علي: وإنما كتبت هذه القصة لأنَّ محمدًا بن ثورٍ كان يجعلها عطاءً عن ابن عباس، فيظنُّ من حملها عنه أنه ابن أبي رباح.

وقال أبو مسعود في الأطراف عتب الحديثين المتقدمين هذان الحديثان ثبنا من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني، وقال: ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، إنما أخذ الكتاب من أبيه ونظر فيه.

قلت - ابن حجر -: أورد أبو مسعود من سياق هذا أن عطاء المذكور في الحديثين هو الخراساني، وأن الوهم تم على البخاري في تخريجها لأنَّ عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، فيكون الحديثان منقطعين في موضعين، والبخاري أخرجها لظنه أنه ابن أبي رباح وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني، بل هو أمر مظنون، ثمَّ إنَّه ما مانع أن يكون ابن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح، خاصة في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير، فإنَّ ثبوتها في تفسير عطاء الخراساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضًا، هذا أمر واضح، بل هو المتعين ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال لا سيما والعلَّة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني فالأظهر بل المحقق أنه كان مطَّلِعًا على هذه العلَّة، ولولا ذلك لأخرج في التفسير جملة من هذه النسخة، ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة والله أعلم، ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ^٨ أمر الذي واقف في شهر رمضان بكفارة الظهر، وقال: لا يتابع عليه، ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال: كذب علي عطاء ما حدثته هكذا، ومما يؤيد أن البخاري لم يخرج له شيئاً، أن الدارقطني والجيازي والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله^(١).

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٧ / ١٩٠).

وقال ابن حجر في شرحه للحديث: قيل هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس. وأردف ابن حجر بذكر ما قاله أبو مسعود، وقول ابن المديني: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف. فقلت: إنه يقول أخبرنا. قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه. وتعب ابن حجر ذلك بقوله: كان ابن جريج يستجيز إطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة. وقال الإسماعيلي أخرت عن علي بن المديني أنه ذكر عن تفسير ابن جريج كلاماً معناه أنه كان يقول عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني كل حديث، فتركه فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح.

وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور من طريق محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يقل الخراساني، وأخرجه عبد الرزاق فقال الخراساني. وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفي عليه.

ويستمر ابن حجر في الدفاع عن البخاري، فيقول: لكن الذي قوي عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني، وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً؛ ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يُحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب، أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفي على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة. ومما يؤيد ذلك أنه لم يُكثِر من تخريج هذه النسخة، وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين، هذا وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه⁽¹⁾.

وفي موضع آخر نجده يعجز عن الجواب، ويقر بأنها كبوّة للبخاري، فقال: قال البخاري حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا هشام بن يوسف، عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس: "كان المشركون على منزلتين من النبي ^أ.... الحديث⁽²⁾"، وفيه قصة تطبيق عمر بن الخطاب قريبة بنت أبي أمية وغير ذلك، وقال ابن حجر في تعليقه على الحديث: وفي هذا الحديث بهذا الإسناد علة كالتي تقدمت في تفسير سورة نوح، وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء

(1) فتح الباري، ابن حجر (8 / 667).

(2) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدنهن، (ح5286)، (48/7).

المذكور هو الخُرَّاسَانِيُّ، وأنَّ ابنَ جُرَيْجٍ لم يسمع منه التفسيرَ، وإنَّما أخذَهُ عن أبيه عن عثمانَ عنه، وعثمانُ ضعيفٌ، وعطاءُ الخُرَّاسَانِيُّ لم يسمع من ابنِ عباسٍ، وحاصلُ الجوابِ جوازُ أن يكونَ الحديثُ عند ابنِ جُرَيْجٍ بالإسنادينِ، لأنَّ مثلَ ذلك لا يخفى على البخاريِّ، مع كونِ الذي نَبَّهَ على العلةِ المذكورةِ هو عليُّ بنُ المدنيِّ شيخُ البخاريِّ المشهورُ به، وعليه يُعوَّلُ غالبًا في عللِ الحديثِ⁽¹⁾.

لكن لقائلٍ أن يقولَ: هذا ليس بقاطعٍ في أن عطاءً المذكورُ هو الخُرَّاسَانِيُّ، فإنَّ ثبوتَها في تفسيره لا يمنعُ أن يكونا عندَ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ أيضًا، فيُحتمَلُ أن يكونَ هذانِ الحديثانِ عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ وعطاءِ الخُرَّاسَانِيِّ جميعًا والله أعلم. فهذا جوابٌ إقناعي، وهذا عندي من المواضعِ العقيمةِ عن الجوابِ السديدِ، ولا بُدَّ للجوادِ من كبوةٍ⁽²⁾.

المبحثُ التاسعُ: من قالَ فيه ابنُ حَبَّانَ: " روى عنه البصريون والقُرْبِيُّ، فأما روايةُ أهلِ بلدهِ عنه فمستقيمةٌ تشبهُ حديثُ الأثباتِ... بل الإنصافِ عندي في أمره مُجَانِبَةٌ ما روى عنه ممن ليسَ بمتقنٍ في الروايةِ، والاحتجاجُ بما رواه عنه الثقاتُ، على أن له مُدْخَلًا في العدالةِ في جملةِ المتقنينَ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه⁽³⁾ "؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأوَّلُ: الترجمةُ للراوي (عِمْرَانُ بنُ مُسْلِمِ القَصِيرِ المُنْقَرِي).

عِمْرَانُ بنُ مُسْلِمِ المُنْقَرِي أبو بكرٍ القَصِيرِ البصريُّ، من السادسةِ⁽⁴⁾
وعِمْرَانُ وثِقَّةٌ أحمدٌ⁽⁵⁾، وابنُ معينٍ⁽⁶⁾، وأبو داودَ⁽⁷⁾، والفسويُّ⁽⁸⁾، وابنُ الجوزيِّ⁽⁹⁾،
والذهبيُّ⁽¹⁰⁾، وابنُ شاهينٍ⁽¹¹⁾، وأبو حاتمٍ⁽¹²⁾.

(1) فتح الباري، ابن حجر (9 / 418).

(2) هدي الساري، ابن حجر (ص 374).

(3) المجروحين لابن حبان (2 / 123)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5168)

(5) سؤالات أبي داود لأحمد (ص 35)، العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل (2 / 297)

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري ، يحيى بن معين (4 / 104)

(7) سؤالات الأجرى، أبو داود(169/1).

(8) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان البسوي (2 / 126).

(9) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 222)

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 480)، الكاشف، الذهبي (2 / 95)، ميزان الاعتدال، الذهبي (5 / 295)

(11) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 178).

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 304)

ووثقهُ صاحباً التحريير⁽¹⁾، وعادَ ابنُ حَبَّانَ وذكرَهُ في الثقات⁽²⁾.
 وذكرَهُ ابنُ سعدٍ في الطبقة الأولى من الفقهاء، وقال: له أحاديث⁽³⁾.
 وقال ابنُ معينٍ في موضعٍ آخر: ليسَ بشيءٍ⁽⁴⁾، وليسَ به بأسٌ⁽⁵⁾.
 روى عنه يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانِ⁽⁶⁾، وقال: كانَ مستقيمُ الحديثِ، وتبعَهُ على ذلك عبدُ الرحمنِ
 ابنُ مهدي⁽⁷⁾.

وقال يحيى القَطَّانُ في موضعٍ آخر: لم يكن به بأسٌ، ولم يكن من أهلِ الحديثِ، كتبتُ عنه
 أشياءَ فرميتُ بها⁽⁸⁾.

وقال أبو حاتم: لا بأسَ به⁽⁹⁾.

وقال ابنُ عديٍّ: وهو حسنُ الحديثِ، وإنما ذكرتهُ لأجلِ أَنَّهُ يروي أشياءَ لا يرويها غيره،
 ويتفرّدُ عنه قومٌ بتلك الأحاديثِ، وهو ممن يُكْتَبُ حديثُهُ⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبيُّ: تناكَدَ العُقَيْلِيُّ⁽¹¹⁾ ويعني الذهبيُّ ما نقلَهُ العُقَيْلِيُّ من كلامِ يحيى القَطَّانِ، وحكَمَ
 الذهبيُّ على الأحاديثِ التي ضَعَفَهَا ابنُ عديٍّ في الكاملِ، بأنَّها قويةٌ⁽¹²⁾، وقال: وكان يرى القَدَرَ⁽¹³⁾.
 وقال النسائيُّ: ليسَ به بأسٌ⁽¹⁴⁾.

وقال ابنُ حجرٍ في التقریب: صدوقٌ ربا وهَمَّ⁽¹⁵⁾، وقال في الفتح: رُمِيَ بالقَدَرِ⁽¹⁶⁾.

(1) تحرير تقریب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (116/3).

(2) ثقات ابن حبان (242 / 7)

(3) الطبقات الكبير، ابن سعد (269 / 7)

(4) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 282).

(5) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (4 / 256).

(6) المصدر نفسه (4 / 283).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 304).

(8) الضعفاء للعقيلي (3 / 1018).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 304).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5 / 92)

(11) ميزان الاعتدال، الذهبي (5 / 295)

(12) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 225)

(13) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (9 / 549).

(14) تهذيب الكمال، المزني (22 / 351)

(15) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5168).

(16) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 460)

والقول فيه أنه ثقة، فقد وثقه جمعٌ من أئمة الجرح والتعديل، وقد جاوزَ القنطرةَ برواية يحيى القطان وابن مهدي عنه..

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وعددها ثلاثة أحاديث، اتفق الشيخان على اثنين

منها، وانفرد الإمام مسلمٌ بالثالث.

أولاً: دراسة الأحاديث المتفق عليها.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽²⁾، عَنْ عِمْرَانَ

أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ⁽³⁾، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما): أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمُرَأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتْ النَّبِيَّ^ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعٌ وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ (أَتَكْشِفُ)

فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: "إِنْ شِئْتِ صَبْرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ" فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ (أَتَكْشِفُ) فَادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ لَا أَتَكْشِفَ (أَتَكْشِفُ)، فَدَعَا لَهَا⁽⁴⁾

وقال الإمام مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،

وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَا حَدَّثَنَا عِمْرَانُ أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما): أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمُرَأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتْ النَّبِيَّ^ﷺ،

فَالْت: إِنِّي أَصْرَعٌ وَإِنِّي أَتَكْشِفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: "إِنْ شِئْتِ صَبْرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ، قَالَتْ: أَصْبِرُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَتَكْشِفُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا أَتَكْشِفَ، فَدَعَا لَهَا⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

اتفق الشيخان في إخراج هذا الحديث.

(1) مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ، أَبُو الْحَسَنِ ثِقَةٌ حَافِظٌ، يُقَالُ إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَفَ الْمُسْنَدَ بِالْبَصْرَةِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6598).

(2) يحيى بن سعيد بن قُروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقةٌ متقنٌ حافظٌ إمامٌ قدوة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7557).

(3) عطاء بن أبي رباحٍ واسم أبي رباح أسلم القرشي، ثقةٌ فقيهٌ فاضل، لكنه كثير الإرسال؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4591)، ودفع عنه الذهبي علة الإرسال في هذه الرواية، حين أثبت وغيره من أئمة هذا العلم سماعه من ابن عباس؛ انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (98 / 1)، أنظر تهذيب الكمال، المزني (71 / 20).

(4) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب: فضل من يصرع من الريح، (ح5652)، (7 / 116).

(5) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ، نَزَلَ بِبَغْدَادَ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4325).

(6) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: ثواب المؤمن فيما يُصيبه من مرضٍ أو حزنٍ أو نحو ذلك حتى الشوكة يُشاكلها، (ح6736)، (8 / 16).

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ⁽¹⁾ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَنْزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^ﷺ ^٨، وَلَمْ يُنَزَلْ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ وَلَمْ يَنْهَ (يُنْه) عَنْهَا، حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ⁽²⁾.

وقال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ⁽³⁾، وَ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ⁽⁴⁾ قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ ^٨، ثُمَّ لَمْ تَنْزَلْ آيَةٌ تَنْسُخُ آيَةَ مُتَعَةِ الْحَجِّ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ بَعْدَ مَا شَاءَ، وَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^ﷺ ^٨، وَلَمْ يَقُلْ وَأَمَرْنَا بِهَا⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾، من حديث مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بنحوه.

ثانياً: دراسة حديثه في صحيح مسلم

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^ﷺ ^٨ كَانَ يَقُولُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ: "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَامُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ،

(1) عمران بن ملحان، ويقال بن تيم، أبو رجاء الطاردي، مشهور بكنيته، وقيل غير ذلك في اسم أبيه، مخرم ثقة معمر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5171).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: [فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ (البقرة: 196)]، (ح4518)، (6 / 27).

(3) حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بكره الثقفي البكرائي، أبو عبد الرحمن البصري قاضي كرمان، وقيل إن حفصاً جده هو ابن عبد الرحمن بن أبي بكره؛ ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1067).

(4) محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء، أبو عبد الله الثقفي مولا هم البصري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5761).

(5) بشير بن المفضل بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (703).

(6) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جَوَازُ التَّمَتُّعِ، (ح3093)، (4 / 48).

(7) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: التَّمَتُّعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح1571)، (2 / 144).

(8) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جَوَازُ التَّمَتُّعِ، (ح3031)، (4 / 47).

وَلَقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أَنْبَتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ"، حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ^٨، أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَاتَّفَقَ لَفْظُهُ مَعَ حَدِيثِ مَالِكٍ لَمْ يَخْتَلِفَا إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ مَكَانَ قِيَامٍ قِيَمٌ، وَقَالَ وَمَا أَسْرَرْتُ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ فَفِيهِ بَعْضُ زِيَادَةٍ، وَيُخَالِفُ مَالِكًا وَابْنَ جُرَيْجٍ فِي أَحْرَفٍ، وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ الْقَاصِرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ^٨ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَاللَّفْظُ قَرِيبٌ مِنْ أَلْفَاظِهِمْ ⁽¹⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري ⁽²⁾ من حديث سليمان بن أبي مسلم الأحول، عن طاووس، عن ابن عباس (رضي الله عنه) في مواضع عدة من صحيحه بلفظ قريب من متن مسلم.

وانفرد عمران بن مسلم برواية الحديث عن قيس بن سعد.

خلاصة القول

مما تقدم يرى الباحث أن عمران بن مسلم ثقة، وله في الصحيحين حديثان الأول منهما تابعه عليه عند البخاري ابن جريج، والثاني عند البخاري أيضًا من طريق مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين، وحديثه عند مسلم في المتابعات.

ولذا فإن ابن حبان قد أفرط القول في الرجل، وغالب أهل الجرح والتعديل على توثيقه، والاحتجاج بحديثه، حتى الأحاديث التي قال ابن عدي بتضعيفها، رد عليه الذهبي بأنها قوية، وذكره ابن حبان في الثقات.

المبحث العاشر: من قال فيه ابن حبان: "وكان سخيًا صدوقًا إلا أنه اختلط في آخر

عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، وبقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره، لم

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامهن (ح1846)، (2 / 184).

(2) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب: التهجد بالليل (من الليل)، وقوله عز وجل [وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ (الإسراء:79)]،

(1120)، (2 / 48)، كتاب الدعوات، باب: الدعاء إذا انتبأ بالليل (من الليل)، (ح6317)، (8 / 70).

يَجْزُ الاحتجاجُ به فيما انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو المعتبرُ بأخباره تلك⁽¹⁾ ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (قريش بن أنس الأنصاري).

أبو أنس قريش بن أنس الأنصاري الوالبي، مولى بني وَالبَّة، وقيل الأموي مولاهم⁽²⁾، من أهل البصرة⁽³⁾، مات سنة ثمان ومائتين⁽⁴⁾.

وقريش وثقه علي بن المديني⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وزاد الذهبي: صدوق مشهور⁽⁸⁾، وقد تغير بأخرة⁽⁹⁾، وذكره العجلي في الثقات⁽¹⁰⁾

وقد كتب عنه ابن معين، وقال: ليس به بأس⁽¹¹⁾

وقال البخاري: اختلطت ست سنين⁽¹²⁾.

وقال أبو داود: تغير⁽¹³⁾

وقال أبو حاتم: لا بأس به⁽¹⁴⁾، يُقال إنه تغير عقله، وكان سنة ثنتين ومائتين صحيح العقل

ومات سنة ثمان ومائتين⁽¹⁵⁾.

وذكره العلاءي في المختلطين⁽¹⁶⁾

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 220)

(2) تهذيب الكمال، المزي (23 / 585)

(3) الأنساب للسمعاني (5 / 568)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (5543).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (7 / 195)

(6) تهذيب الكمال، المزي (23 / 585)

(7) الكاشف، الذهبي (2 / 136)

(8) ميزان الاعتدال، الذهبي (5 / 471)

(9) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 153)

(10) معرفة الثقات، العجلي (2 / 217).

(11) سؤالات ابن الجنيد، يحيى بن معين (ص 449)

(12) هدي الساري، ابن حجر (ص 610).

(13) سؤالات الأجرى، أبو داود (2/157).

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 142)

(15) نفس المصدر.

(16) المختلطين للعلاءي (1 / 98)

وقال ابن حجر: صدوق، تغيّر بأخرة قَدَرَتْ سِتِّ سِنِينَ⁽¹⁾، وتبعه ابن الكيال⁽²⁾، وقال ابن حجر في الفتح: ثقة كان تغيّر سنة ثلاثٍ ومائتين واستمر على ذلك ست سنين، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح⁽³⁾، وقال في موضع آخر: سماع المتأخرين عنه عند اختلاطه مثل ابن أبي العوام ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبو قلابة⁽⁴⁾.

والقول فيه أنه ثقة تغيّر حفظه قبل موته بست سنين، فمن روى عنه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن روى عنه بعد الاختلاط فحديثه ضعيف.

المطلب الثاني: دراسة مروياته؛ له رواية في البخاري، وأخرى في مسلم.

أولاً: دراسة حديثه في صحيح البخاري

قال الإمام البخاري: وَقَالَ أَصْبَغُ⁽⁵⁾، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ⁽⁶⁾، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ⁽⁷⁾، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ⁽⁸⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا سَلْمَانَ بْنُ عَامِرٍ الضَّبِّيُّ (رحمته الله) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5543).

(2) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، ابن الكيال (1 / 372).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (593/9).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (375/8).

(5) أصبغ بن الفرج بن سعيد الأموي مولا هم الفقيه المصري، أبو عبد الله ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (536).

(6) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).

(7) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوام إذا حدث من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (911)، ولم يروي عنه البخاري هنا من حديث قتادة، وما أخرجه من طريق قتادة فقد توبع عليه، أما قول ابن حجر: له أوام إن حدث من حفظه، فقد قال الذهبي في السير: اغتفرت أوامه في سعة ما روى. أما عن اختلاطه فلا يجرحه، ولا يقدر في حديثه، لأن أولاده حجبوه فلم يحدث حال اختلاطه؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (212/1).

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (278 / 7)، يحيى بن معين وكتابه التاريخ - رواية الدوري (4 / 144)، (4 / 347)، التاريخ الكبير، البخاري (2 / 213)، معرفة الثقات، العجلي (1 / 267)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 505)، الثقات، ابن حبان (6 / 144)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 56)، تهذيب الكمال، المزي (4 / 528)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (2 / 117)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 98-103)، هدي الساري، ابن حجر (ص 392)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 130)، المختلطين، العلاني (ص 16)، الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي (ص 73)، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، ابن الكيال (1 / 111).

(8) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العبّاد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (605).

(9) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5947).

٨ يَقُولُ: "مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةً فَأَهْرِيْقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيْطُوا عَنْهُ الْأَذَى" حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ (1)، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيْبِ بْنِ الشَّهِيدِ (2) قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِيْنَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ (3) مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيْقَةِ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: مِنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ (4).

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْأَثْمَةَ؛ الترمذي (5)، وأبو داود (6)، وابن ماجه (7)، من حديث الرِّبَابِ بنتِ صُلَيْعٍ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِيْنَ (8)، كِلَاهُمَا عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ (جِهَنَّمِيَّة) بنحوه.

ثانياً: دراسة حديثه في صحيح الإمام مسلم

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ (9)، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِيْنَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (جِهَنَّمِيَّة): أَنَّ رَجُلًا عَصَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنَائِيَاهُ (10)، فَاسْتَعْدَى (11) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا (12) كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ (13)، اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا» (14)

- (1) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري، أبو بكر وقد ينسب إلى جده، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3578).
- (2) حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1097).
- (3) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1227)، وقال علي بن المديني: وسامع الحسن من سمرة صحيح؛ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/290).
- (4) صحيح البخاري، كتاب العقيقة، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة (7 / 84).
- (5) سنن الترمذي، كتاب الأضاحي، باب: مَا جَاءَ فِي الْعَقِيْقَةِ، (ح1515)، (3 / 176).
- (6) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب: فِي الْعَقِيْقَةِ، (ح2841)، (3 / 66).
- (7) سنن ابن ماجه، كِتَابُ الدَّبَائِحِ، بَابُ: الْعَقِيْقَةِ، (ح3164)، (4 / 579).
- (8) السنن الكبرى للنسائي، كتاب العقيقة، باب: الْعَقِيْقَةُ عَنِ الْغُلَامِ، (ح4525)، (4 / 370).
- (9) أحمد بن عثمان بن أبي عثمان عبد النور بن عبد الله بن سنان النوفلي يكنى أبا عثمان بصري يلقب أبا الجوزاء، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (80).
- (10) الثنية: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم تنتان من فوق و تنتان من تحت. أنظر؛ المعجم الوسيط (1 / 102).
- (11) استعدى فلان السلطان على ظالمة أي استعان به. فأعاده عليه أي أعانه عليه. أنظر؛ تهذيب اللغة، الأزهرى (3 / 11).
- (12) القضم العض بالثنايا، فإذا كان بأقصى الأضراس فهو خضم. انظر، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي (ص 387).
- (13) الفحل من كل شيء، وهو الذكر الباسل. انظر، مقاييس اللغة، ابن فارس (4 / 478)، الفحل معروف النكر من كل حيوان وجمعه أفضل وأفحول وأفحولة وأفحال وأفحالة. انظر، لسان العرب، ابن منظور (11 / 516).
- (14) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحابين والقصاص والديات، باب: الصائل على نفس الإنسان، (ح4463)، (5 / 105).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديث شُعْبَةَ بْنِ الْحُجَّاجِ، وأخرجه الإمام مسلم من حديث هشام الدستوائي⁽³⁾، كلاهما عن قتادة، عن زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه) بنحوه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن قُرَيْشًا بن أنس ثقة، قد تغيَّر في آخر حياته، سنة ثلاث ومائتين، واستمر على ذلك ست سنين، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح⁽⁴⁾، وعبد الله بن أبي الأسود سمع منه قبل اختلاطه⁽⁵⁾، وابن عَوْنٍ تُوْفِي (150هـ)، أي أنه سمع من قُرَيْشٍ بن أنس قبل اختلاطه بأكثر من خمسين عامًا، فسماعه منه صحيح، وكان سنة ثنتين ومائتين صحيح العقل⁽⁶⁾، وقد تميَّز سليم الحديث من سقيمه، وأشار ابن حبان إلى قبول حديثه القديم، فقد وافق الإمامان الصواب في الرواية لقُرَيْشٍ بن أنس. والله أعلم.

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابن حبان: " كان كثير الخطأ على قلة روايته،

ممن يروي عن المشاهير أشياء مناكير حتى خرج بها عن حد الاحتجاج إلا فيما وافق الثقات⁽⁷⁾ "؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (كثير بن شنظير الأزدي).

كثير بن شنظير الأزدي، أبو قرّة البصري⁽⁸⁾، من السادسة⁽⁹⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب: إذا عض رجلاً فوقع ثنأياً، (ح6892)، (8 / 9).

(2) صحيح مسلم، كتاب القسامة، باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه المصول عليه فأثلف نفسه أو عضوه لا ضمان عليه، (ح4459)، (5 / 104).

(3) صحيح مسلم، كتاب القسامة، باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه المصول عليه فأثلف نفسه أو عضوه لا ضمان عليه، (ح4461)، (5 / 104).

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (9 / 593).

(5) هدي الساري لابن حجر (ص 435).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 142).

(7) المجروحين لابن حبان (2 / 222).

(8) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، أحمد بن عبدالله الخرزجي الأنصاري (1 / 319).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (5614).

وَكَثِيرٌ وَثَقَهُ ابْنُ سَعْدٍ⁽¹⁾، وابنُ معِينٍ⁽²⁾، وقالَ ابنُ معِينٍ مرَّةً: ليسَ بشيءٍ⁽³⁾، وقالَ في موضعٍ آخرَ: صالحٌ⁽⁴⁾، وذكره ابنُ شاهينٍ في الثقاتِ⁽⁵⁾.

وكانَ يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانَ لا يُحدِّثُ عنه⁽⁶⁾، وكانَ عبدُ الرحمنِ بنُ مهدي يُحدِّثُ عنه⁽⁷⁾، وقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: صالحُ الحديثِ، روى عنه الناسُ واحتملوه⁽⁸⁾، وقالَ مرَّةً: صالحٌ⁽⁹⁾، وقالَ الأثرمُ سئلَ أبو عبدِ اللهِ عن كَثِيرِ بنِ شَنْظِيرٍ؛ هو صحيحُ الحديثِ؟ أو قيل: ثبتُ الحديثِ؟ قال: لا، ثُمَّ قالَ كلامًا معناه يُكْتَبُ حديثُهُ⁽¹⁰⁾.

ولِينَهُ أبو زُرْعَةَ⁽¹¹⁾

وقالَ البَرَّازُ: ليسَ به بأسٌ⁽¹²⁾.

وقالَ النسائيُّ: ضعيفٌ⁽¹³⁾، وقالَ مرَّةً: ليسَ بالقوي⁽¹⁴⁾

وقالَ الساجيُّ: صدوقٌ، وفيه بعضُ الضعفِ، ليسَ بذلكَ، ويُجْتَمَلُ لصدقِهِ⁽¹⁵⁾.

وقالَ ابنُ عديٍّ: ليسَ في حديثِهِ شيءٌ من المُنْكَرِ، وأحاديثُهُ أرجو أن تكونَ مستقيمةً⁽¹⁶⁾

وقالَ الدارقطنيُّ: ما يحدِّثُ عنه حمَّادُ بنُ زيدٍ وضرَباءُهُ فليسَ به بأسٌ⁽¹⁷⁾.

وقالَ ابنُ حزمٍ: لا شيءٌ⁽¹⁸⁾

(1) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 243).

(2) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (ص 196).

(3) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 212).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (7 / 153).

(5) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 194).

(6) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 530).

(7) الضعفاء للعقيلي، (4 / 1178).

(8) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1 / 416).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 153).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8 / 374).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 153).

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8 / 374).

(13) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 229).

(14) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3 / 23).

(15) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8 / 374).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 70).

(17) سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص 2).

(18) المحلى، ابن حزم (9 / 279).

وقال الذهبي: صدوق⁽¹⁾

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ⁽²⁾

وقال صاحب التحريير: صدوق، حسن الحديث⁽³⁾

والقول فيه ما قاله صاحب التحريير؛ من كونه صدوق، حسن الحديث.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها اثنان، اتفق الشيخان في رواية أحدها،

وانفرد البخاري بالثاني، وذكره في موضعين.

أولاً: دراسة الحديث الذي اتفق الشيخان في روايته.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ⁽⁶⁾، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَأَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ (أَنْ أَبْطَأْتُ) عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ، فَقَالَ: "إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصْلِي، وَكَانَ عَلَيَّ رَاحِلَتِي مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ"⁽⁷⁾.

وأخرج له الإمام مسلم في المتابعات والشواهد، حيث قال رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَبَعَثَنِي فِي

(1) نكر من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 156).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5614).

(3) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (193/3).

(4) عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي، أبو معمر الميقر، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3498).

(5) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة الثوري البصري، ثقة ثبت، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4251).

وقال الحافظ ابن حجر: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ، بَلِ الَّذِي اتَّضَحَ لِي أَنَّهُمْ اتَّهَمُوهُ بِهِ لِأَجْلِ ثَنَائِهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؛ انظر: هدي

الساري، ابن حجر (ص 422).

(6) ثقة، حيث تواترت الأقوال بتوثيقه، وإرساله لا يمنع من صحة هذه الرواية، حيث دفع عنه المزني وغيره علة الإرسال في هذه الرواية، حين أثبت وغيره من أئمة العلم سماعه من جابر بن عبد الله؛ انظر: تذكرة الحافظ، الذهبي (1 / 98)، أنظر تهذيب الكمال، المزني (20 / 71)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7 / 183)، الطبقات الكبير، ابن سعد (5 / 468)، معرفة الثقات، العجلي (2 / 135)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 331)، ثقات ابن حبان (5 / 199).

(7) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب: لا يرد السلام في الصلاة، (ح 1217)، (2 / 66).

(8) فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5426).

حَاجَةً، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي ».

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ. بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽⁴⁾، وَمِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁵⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ⁽⁶⁾، أُرْبَعْتُهُمْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ﷺ) بِنَحْوِهِ.

ثانياً: دراسة الحديث الذي انفرد به البخاري

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ⁽⁸⁾، عَنْ كَثِيرٍ هُوَ ابْنُ شَنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ﷺ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " حَمَرُوا⁽⁹⁾ الْآيَةَ، وَأَجِيفُوا⁽¹⁰⁾ الْأَبْوَابَ، وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ⁽¹¹⁾ رَبِّبًا جَرَّتِ الْفِتِيلَةَ⁽¹²⁾ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ⁽¹³⁾ "

(1) محمد بن حاتم بن ميمون، صدوقٌ ربما وهم، وكان فاضلاً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5793).

(2) مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِي، أَبُو يَعْلَى نَزِيلٌ بَغْدَادِيُّ ثَقَّةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6806).

(3) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، (ح1235)، (2/72).

(4) نفس المصدر، كتاب الصلاة، باب: التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ، (ح400)، (1/89)، كتاب الجمعة، باب: يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ،

(ح1099)، (2/45)، كتاب الجمعة، باب: صَلَاةُ التُّطُوعِ عَلَى الدَّوَابِّ وَحَيْثُمَا (الدَّابَّةُ حَيْثُ) تَوَجَّهَتْ بِهِ، (ح1094)، (2/44).

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غَزْوَةُ أُمَّارٍ، (ح4140)، (5/116).

(6) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَتَسْخُ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، (ح1233)، (2/71).

(7) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جَمِيلٍ بْنِ طَرِيفِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو رَجَاءَ الْبَغْلَانِيُّ، يُقَالُ اسْمُهُ بِحَيْوٍ وَقِيلَ عَلِيٌّ، ثَقَّةٌ ثَبِتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن

حجر العسقلاني (5522).

(8) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ دِرْهَمٍ الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبِتٌ فَقِيهٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1498).

(9) خَمَرُوا الْإِنَاءَ وَأَوْكَنُوا السَّاءَ التَّخْمِيرَ التَّغْطِيَةَ؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (77/2).

(10) أَجَافَ الْبَابُ أَي رَدَّهُ عَلَيْهِ، وَأَجِيفُوا أَبْوَابَكُمْ أَي رَدُّوْهَا؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (1/317)، لسان العرب،

ابن منظور (9/34).

(11) الْفُؤَيْسِقَةُ: الْفَارَةُ، سُمِّيَتْ لِخُرُوجِهَا مِنْ جُحْرِهَا عَلَى النَّاسِ. وَفِي الْأَسَاسِ: لَعِيْنَتُهَا فِي الْبُيُوتِ: زَادَ غَيْرُهُ: وَإِفْسَادُهَا. وَهِيَ

تَصْغِيرُ فَاسِقَةٍ؛ انظر: تاج العروس، الزبيدي (26/304).

(12) الْخَيْطُ الَّذِي يُضِيءُ بِهِ الْمَصْبَاحُ.

(13) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ، (ح6295)، (8/65).

وقال أيضاً: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَهُ قَالَ: حَمَّرُوا الْآيَةَ وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَاكْفَيْتُوا⁽¹⁾ صَبِيَانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ (المساء)، فَإِنَّ لِلْجَنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً، وَأَطْفَيْتُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرَّقَادِ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رَبِّهَا اجْتَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ* قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبٌ عَنْ عَطَاءٍ: فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ (لِلشَّيَاطِينِ)⁽²⁾.

تخريج الحديث

لقد توبع كثير من ابن جريج عند البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، ووقع الحديث للبخاري عالياً من حديث همام بن يحيى، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله (جهلته)⁽⁵⁾.
وأخرجه الإمامان؛ البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾، من حديث أبي صالح ذكوان السمان عنه (جهلته) بنحوه.

أخرج الحديث الإمام مسلم من حديث أبي الزبير محمد بن مسلم، عن جابر (جهلته)⁽⁸⁾ ونجد أن كلاً من ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز، وحمّام بن يحيى قد تابعاه في الرواية عن عطاء، وهما من الثقات.

خلاصة القول

ما تقدم يخلص الباحث إلى أن كثيراً من سننظير صدوق، حسن الحديث، وفي الرواية التي أخرجها له الشيخان، أوردتها الإمام مسلم في المتابعات، وفي الرواية التي أخرجها البخاري، تابعه ابن جريج وحمّام بن يحيى، وهذا يقوي رواية كثير، والإمام ابن حبان، قد ساق في كثير من سننظير أقوالاً

(1) (كفت) الكاف والفاء والتاء أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على جَمْعٍ وضمٍّ. من ذلك قولهم: كَفَتُ الثَّيْبَ، إذا ضَمَمْتَهُ إِلَيْكَ. قال رسول الله عليه الصلاة والسلام في الليل: "واكفئوا صبيانكم"، يعني ضمومهم إليكم واحبسوهم في البيوت؛ انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (5 / 190). اكفئوا صبيانكم أي ضمومهم إليكم وكل من ضممته إلى شيء فقد كفته يريد عند انتشار الظلام؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (4 / 184).

(2) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: خمس من الدواب فواسق، (ح3316)، (4 / 129).

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، (ح3280)، (4 / 123).

(4) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: الأمر بتغطية الإناء وإيغاء السقاء وإغلاق الأبواب وذكر اسم الله عليها وإطفاء السراج والنار عند النوم وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب، (ح5368)، (6 / 106).

(5) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب: تغطية الإناء، (ح5624)، (7 / 112).

(6) المصدر نفسه، باب: شرب اللبن وقول الله تعالى [مَنْ بَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (النحل: 66)]، (ح5605)، (7 / 108).

(7) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: في شرب اللبن وتخمير الإناء، (ح5362)، (ح5363)، (6 / 105).

(8) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: الأمر بتغطية الإناء وإيغاء السقاء وإغلاق الأبواب، (ح5372)، (6 / 106).

من غير أن يُبين دواعيها، ومن مجموع ما قاله أهل الجرح والتعديل، يمكن القول أن الشيخين قد وُفقا إلى القول الحق فيه، ولا بأس من الرواية له في الصحيحين، والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابن حبان: " كان من العبّاد، ولكن اختلط في

آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسنان ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه⁽¹⁾ " ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (ليث بن أبي سليم بن زعيم).

ليث بن أبي سليم بن زعيم الليثي، من الأبناء أصله من أبناء فارس، واسم أبي سليم أنس، كان مولده بالكوفة، وكان معلما بها⁽²⁾، أبو بكر: وقيل أبو بكر، مولى عبسة بن أبي سفيان، كوفي⁽³⁾، مات سنة 148 هـ⁽⁴⁾. وقال المزي: مات سنة ثمان وثلاثين ومئة، وقال أبو بكر بن منجويه: مات سنة ثلاث وأربعين ومئة، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: حدث عنه أيوب السختياني وعبد الوهاب بن عطاء وبين وفاتيها خمس وقيل أربع وقيل ثلاث وقيل اثنان وسبعون سنة⁽⁵⁾.

وليث بن أبي سليم ضعفه ابن سعد⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، وقال: ليس بذلك القوي⁽⁸⁾، وقال مرة: ضعيف، إلا أنه يكتب حديثه⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: ليس حديثه بذلك، ضعيف⁽¹⁰⁾، وضعفه النسائي كذلك⁽¹¹⁾، وقال: لا يُحتج بحديثه⁽¹²⁾.

قال شعبة لليث بن أبي سليم: كيف سألت عطاء وطاوسا ومجاهدا كلهم في مجلس؟ قال: سل عن هذا خف أبيك، فقد دل سؤال شعبة لليث بن أبي سليم عن اجتماع هؤلاء الثلاثة له في مسألة كالمُنكر عليه⁽¹³⁾.

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 231).

(2) الأنساب للسمعاني (1 / 76).

(3) فتح الباب في الكنى والألقاب، محمد بن اسحق بن منده الأصبهاني (ص 135).

(4) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5685).

(5) تهذيب الكمال، المزي (24 / 287).

(6) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 349).

(7) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، يحيى بن معين (1 / 197).

(8) سوالات ابن الجنيدي، يحيى بن معين (1 / 483).

(9) تهذيب الكمال، المزي (24 / 279).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 178).

(11) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 230).

(12) السنن الكبرى للنسائي، (3 / 335).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (151/1).

وكان يحيى القَطَّانُ لا يُحَدِّثُ عن كَيْثٍ، وكان عبدُ الرحمنِ بنِ مهديٍّ يُحَدِّثُ عنه... وكان عبدُ
الرحمنِ بنُ مهديٍّ يقول: كَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَعطاءُ بنُ السَّائِبِ ويزيدُ بنُ أَبِي زيادٍ، كَيْثُ أَحْسَنُهُمْ حالاً
عندي (1).

وقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ، قالَ يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانِ: مَنْ سَمِعَ من عطاءٍ وهو مُخْتَلِطٌ فزيدُ فوقَ
عطاءٍ: قلتُ ليحيى: كَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ أضعفُ من عطاءٍ ويزيدُ؟ قالَ: نعم (2).
وكان ابنُ عِيسَةَ لا يَحْمَدُ حَفْظَ كَيْثِ بنِ أَبِي سُلَيْمٍ (3) ولا يُسَمِّيهِ (4).

وقالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: مُضْطَرِبُ الحديثِ، ولكن حَدَّثَ عنه الناسُ (5)، وقالَ مرةً: ليسَ
هو بذلك (6)، وقالَ في موضعٍ آخر: كَيْثُ لا يُفْرَحُ بحديثِهِ، كان كَيْثُ يرفعُ أشياءَ لا يرفعُها غيرُهُ، فلذلك
ضَعَّفُوهُ (7) وقالَ مرةً: ضعيفُ الحديثِ عن طاووسٍ، وإذا جَمَعَ طاووسًا وغيره، هو ضعيفٌ (8)،
وقالَ أيضًا: حديثُهُ مُضْطَرِبٌ، وهو حسنُ الرأي (9)، وقالَ: ضعيفُ الحديثِ جدًّا، كثيرُ
الخطأ (10).

وقالَ البزارُ: كانَ أحدَ العَبَّادِ، إلا أَنَّهُ أصابَهُ اختلاطٌ فأضْطَرَبَ حديثُهُ، وإنَّها تَكَلَّمَ فيه أهلُ
العلمِ بهذا، ولا نعلمُ أحدًا تركَ حديثَهُ (11).
وقالَ البخاريُّ: كَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ صدوقٌ، وربما يهَمُّ في الشيء (12)، وقالَ في موضعٍ آخر:
صدوقٌ إلا أَنَّهُ يغلطُ (13).

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 178).

(2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (29/3).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1 / 45).

(4) نفس المصدر (1 / 73).

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 379).

(6) علل أحمد رواية المروزي، أحمد بن حنبل (ص 93).

(7) سنن الترمذي (4 / 496).

(8) بحر الدم، ابن عبد الهادي (360/1).

(9) انظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (2/164).

(10) انظر: المصدر نفسه

(11) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/468).

(12) سنن الترمذي (4 / 496).

(13) علل الترمذي، ترتيب أبو طالب القاضي (ص 390).

وقال الجوزجاني: يُضَعَّفُ حديثُهُ، ليس بثبت⁽¹⁾

وقال ابن خزيمة: لسنا نَحْتَجُّ برواية لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ⁽²⁾.

وقال العجلي: جازئ الحديث، وقال مرة: لا بأس به، وحدث لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ يوماً قال:

سألت القاسمَ وسالماً وعطاء وطاووساً وذكر غيرهم، فقال له شُعبَة: أين اجتمع هؤلاء؟ قال: في عُرْسِ أُمِّكَ!⁽³⁾

قال يعقوبُ بْنُ شَيْبَةَ: يقال إنَّ لَيْثاً كان يسأل عطاءً وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه

فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تَعَمُّدٍ له⁽⁴⁾.

وقال أبو زُرْعَةَ: لَيْثُ الْحَدِيثِ، لا تقومُ به الحجَّةُ عند أهل العلم بالحديث⁽⁵⁾.

وقال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثُهُ، وهو ضعيفُ الحديثِ، وقال هو وأبو زُرْعَةَ مرة: لا يُسْتَغَلُّ به،

مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، لا تقومُ به حُجَّةٌ⁽⁶⁾.

وقال أبو حاتمٍ أيضاً: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، كان أبرأ ساحةً...

ولما ذَكَرَ له ابنُه عبدُ الرحمنِ قولَ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ⁽⁷⁾ فيه، فقال: أقولُ كما قالَ جَرِيرٌ⁽⁸⁾، وكان

جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قد سُئِلَ عن لَيْثِ وَعطاءِ بنِ السائبِ وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ فقال: كان يزيدُ أحسنهم

استقامةً في الحديثِ، ثُمَّ عطاءٌ، وكان لَيْثُ أكثرهم تَخْلِيطاً⁽⁹⁾.

وقال عثمانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ ثقةٌ صدوقٌ، وليس بِحُجَّةٍ⁽¹⁰⁾، وقال الخطيبُ

البغداديُّ تعقيباً على ذلك: وقد وثَّقه عثمانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وهو به أعلمُ من غيره لآئنه من بلده⁽¹¹⁾.

(1) أحوال الرجال، ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ص 91).

(2) صحيح ابن خزيمة، (74/2).

(3) معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله العجلي (2 / 231).

(4) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (1 / 385).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 179).

(6) نفس المصدر (7 / 177).

(7) جرير بن عبد الحميد بن فرط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (916).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 178).

(9) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 178).

(10) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 196).

(11) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين (ص 93).

وقال الساجي: صدوق فيه ضعف، كان سيئ الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطن بآخره لا يُحدثُ عنه⁽¹⁾.

وقال ابن عدي: ومع الضعف الذي فيه، يُكتب حديثه⁽²⁾.

وقال الدارقطني: لَيْثَ لَيْسَ بِقَوِيٍّ⁽³⁾، وَلَيْسَ بِحَافِظٍ⁽⁴⁾، وَسِيءُ الْحَفِظِ⁽⁵⁾، وَضَعِيفٌ⁽⁶⁾، وَأَضَافَ: صَاحِبُ سُنَّةٍ يُخْرِجُ حَدِيثَهُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ الْجَمْعَ بَيْنَ عَطَاءٍ وَطَاوُوسَ وَمَجَاهِدَ حَسَبَ⁽⁷⁾ وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي الضَّعْفَاءِ⁽⁸⁾.

وكذلك ذكره ابن الجوزي في ضَعَفَائِهِ⁽⁹⁾.

وقال النووي: اتفق العلماء على ضَعْفِهِ، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: بعض الأئمة يُحَسِّنُ لِلْيَيْثِ، وَلَا يَبْلُغُ حَدِيثَهُ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ، بَلْ عَدَادُهُ فِي مَرْتَبَةِ الضَّعِيفِ الْمُقَارِبِ، فَيُرَوَى فِي الشُّوَاهِدِ وَالْإِعْتِبَارِ، وَفِي الرِّغَائِبِ وَالْفَضَائِلِ، أَمَّا فِي الْوَاجِبَاتِ، فَلَا⁽¹¹⁾، وَقَالَ أَيضًا: لَا نَعْلَمُهُ لَقِيَ صَحَابِيًّا، فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ، وَبَعْضُهُمْ احْتَجَّ بِهِ⁽¹²⁾. وَعَزَا الذَّهَبِيُّ لِيَنَّ حَدِيثَهُ لِنَقْصِ حِفْظِهِ⁽¹³⁾.

وذكره صاحب الاغتباط، وقال: إنه اختلط في آخر عمره⁽¹⁴⁾.

(1) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (214/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 87).

(3) العلل " العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، الدارقطني (12 / 21).

(4) سنن الدارقطني، (1 / 112).

(5) نفس المصدر (1 / 114).

(6) نفس المصدر، (2 / 122).

(7) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص 58).

(8) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص 162).

(9) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، (3 / 29).

(10) تهذيب الأسماء، النووي (ص 597).

(11) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 179).

(12) الكاشف، الذهبي (2 / 151).

(13) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6/179).

(14) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، ابن العجمي (ص 295).

وقال ابن حجر: صدوقٌ اختلطَ جدًّا، ولم يتميَّز حديثه فترك⁽¹⁾ وقال أيضًا: وإن كان ضعيفًا فإنما ضَعَّفَ من قِبَلِ حفظه⁽²⁾، وقال مرةً: ضعيف⁽³⁾، وقال في موضعٍ آخر عند تعقيبه على روايةٍ من روايات ليث: لَيْنٌ ضعيفٌ، وقد اضطربَ في روايته سنداً ومتناً فلا حُجَّةَ فيه⁽⁴⁾. ويرى الباحث أن ليثاً بن أبي سليم صدوقٌ، يُكْتَبُ حديثه للاعتبار.

المطلب الثاني: دراسة مروياته؛ وعددها ثلاث، اثنتان في البخاري، والثالثة في

مسلم.

أولاً: دراسة مروياته في البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا نَافِعٌ⁽⁷⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ^ﷺ ٨: لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ (الْقُمَصَ) وَلَا السَّرَاوِيلاتِ⁽⁸⁾ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا الْبَرَانِسَ⁽⁹⁾، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقَطِّعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرُسُ⁽¹⁰⁾، وَلَا تَتَّقِبِ (تَتَّقِبِ) الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْفُفَّازِينَ*

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (5685).

(2) القول المسدد، ابن حجر (ص 41).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (2/ 214)، (2/ 335)، (2/ 417).

(4) نفس المصدر (4/ 167).

(5) عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، ثقة فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3715).

(6) الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5684).

(7) نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7086).

(8) السراويل أعجمية أعربت وأنتت والجمع سراويلات؛ انظر: لسان العرب، ابن منظور (11/ 334)، السراويل من لباس الرجلين؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (2/ 204).

(9) البرنس: هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من دراعة أو جبة أو مطر أو غيره؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (1/ 122).

(10) البرنس فلتسوة طويلة، وكان الناس يلبسونها في صدر الإسلام؛ انظر: تاج العروس، الزبيدي (15/ 448).

(10) الورس نبت أصفر يُصْبَغُ به؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (5/ 172)، الورس: صبيغ؛ والتوريس فعله. والورس: أصفر؛ انظر: تهذيب اللغة، الأزهر (13/ 56).

تَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ⁽¹⁾ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ⁽²⁾ وَجُوَيْرِيَةَ⁽³⁾ وَابْنُ إِسْحَاقَ⁽⁴⁾ فِي النَّقَابِ وَالْقَفَّازِينَ وَقَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ⁽⁵⁾ : وَلَا وَرْسٌ، وَكَانَ يَقُولُ: لَا تَتَنَقَّبِ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ، وَقَالَ مَالِكٌ⁽⁶⁾ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَا تَتَنَقَّبِ الْمُحْرِمَةُ * وَتَابَعَهُ كَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ⁽⁷⁾ .

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ؛ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ⁽⁸⁾، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ⁽⁹⁾، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (حَدَّثَهُمَا).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ⁽¹⁰⁾، مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ⁽¹¹⁾، وَأَبِي ذَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽¹²⁾، وَمِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ⁽¹³⁾، جَمِيعُهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ (حَدَّثَهُ).

(1) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6992).

(2) إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي مولا هم، أبو إسحاق المدني ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (414).

(3) جُوَيْرِيَةَ تصغير جارية بن أسماء بن عُيَيْدِ الضُّبَعِيِّ البصري، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (988)، ووثقه صاحبا التحرير، وقالوا: لا نعلم فيه جرْحًا؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (226/1).

(4) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي، إمام المغازي، صدوق يدلُّس ورُمي بالتشيع والقدر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5725)، وقال صاحبا التحرير: بل: ثقة مدلس، فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، وعلي ابن المديني، وغيرهم، وأثنى عليه الجَم الغفير من العلماء، منهم شيخه الزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة. وإنما تكلم فيه بعض من تكلم بسبب العقائد، أو ما يجري بين الأقران، كما هو في كلام مالك رحمه الله فيه، وكلامه هو في مالك، فهذا مما لا ينبغي الالتفات إليه، ويكفي قول سفيان بن عيينة فيه: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئا. وقد دافع عنه الخطيب دفاعا مجيدا، وقال: وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب، منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدوق فليس بمدفوع عنه. قلنا: أما التشيع والقدر، فلا يؤثر في عدالته، وأما التدليس، فيؤثر، فما رواه بالعننة ضعيف، وما صرح فيه بالتحديث قوي؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (212/3).

(5) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4324).

(6) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المنتهين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6425).

(7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ، (ح1838)، (3 / 15).

(8) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَا لَا يُلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، (ح1543)، (2 / 137).

(9) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بَحْجٍ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَيَبَّانُ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2848)، (4 / 2).

(10) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: لُبْسُ الْقَمِيصِ، (ح5794)، (7 / 143).

(11) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب السَّرَاوِيلِ، (ح5805)، (7 / 144).

(12) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ (أَكْثَرَ) مِمَّا سَأَلَهُ، (ح1349)، (1 / 39).

(13) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ، (ح1838)، (3 / 15).

وأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عن ابنِ عمرَ (رضيَ اللهُ عنهما).
وأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديثِ الزهري عن سالمٍ عنه (رضيَ اللهُ عنه) بنحوه.
الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا
مَرْوَانَ بْنَ شُجَاعٍ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطَسُ⁽⁸⁾، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽⁹⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ شَرَبَةٍ عَسَلٍ وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ وَكَيَّةِ نَارٍ وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ * رَفَعَ الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ
الْقَمِيُّ⁽¹⁰⁾، عَنْ كَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ⁽¹¹⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَسَلِ وَالْحِجْمِ (وَالْحِجَامَةِ)⁽¹²⁾.

تخريج الحديث

انفردَ كَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ بروايةِ الحديثِ من هذا الطريقِ، وذكرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ
بتقديمِ كلمةٍ وتأخيرِ أخرى⁽¹³⁾.

ثانياً: دراسة حديثه في صحيح مسلم

أَخْرَجَ لَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيبَانِي، وَمَتَابَعَةً أَيْضًا.

- (1) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: النَّعَالِ السَّبْيِيَّةِ وَغَيْرَهَا، (ح5852)، (7 / 154)، كتاب اللباس، باب: الثَّوْبُ الْمُرَعْفَرُ، (ح5847)، (7 / 153).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانَ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2850)، (4 / 2).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: لُبْسُ الْخُقَيْنِ لِلْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، (ح1842)، (3 / 16)، كتاب اللباس، باب: فِي الْعَمَائِمِ، (ح5806)، (7 / 145)، كتاب الصلاة، باب: الصَّلَاةُ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالنُّبَانِ وَالْقَبَاءِ، (ح366)، (1 / 82).
- (4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانَ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2849)، (4 / 2).
- (5) الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي القناني ثقة حافظ مصنف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1348).
- (6) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغدادي، أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (114).
- (7) مروان بن شجاع الجزري، أبو عمرو وأبو عبد الله الأموي، صدوق له أوهام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6571).
- (8) سالم بن عجلان الأفطس الأموي، أبو محمد الحراني، ثقة رُمي بالإرجاء؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2183).
- (9) سعيد بن جبير الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة ثبت فقيه،.... وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2278).
- (10) يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري، أبو الحسن الفهمي صدوق يهمل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7822).
- (11) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6481).
- (12) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ، (ح5680)، (7 / 122).
- (13) نفس المصدر، (ح5681)، (7 / 122).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ⁽¹⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ⁽²⁾، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ⁽³⁾، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ بْنِ مُقَرَّرٍ⁽⁵⁾، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَمَهَانَا عَنْ سَبْعٍ أَمَرْنَا: بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ. وَمَهَانَا: عَنْ خَوَاتِيمٍ أَوْ عَنْ تَخْتُمٍ بِالذَّهَبِ وَعَنْ شُرْبِ بِالْفِضَّةِ وَعَنْ الْمِيَاثِرِ وَعَنْ الْقَسِيِّ وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالِدِّيَابِجِ.

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ⁽⁷⁾، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ. فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ وَجَعَلَ مَكَانَهُ وَإِنْشَادِ الصَّلَاةِ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ⁽⁹⁾، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

(1) يحيى بن يحيى، أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(7668).

(2) زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2501). وهنا لم يرو عن أبي إسحاق.

(3) أشعث بن أبي الشعثاء، المحاربي الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (526).

(4) أحمد بن عبد الله بن يونس، التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(63).

(5) معاوية بن سويد بن مقرن، أبو سويد الكوفي، ثقة، لم يُصِبْ من زعم أن له صحبة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(6760).

(6) سليمان بن داود، العتكي أبو الربيع الزهراني البصري، نزيل بغداد، ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2556).

وهو ثقة بلا شك، فقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، ومسلمة بن قاسم، وابن حبان، والذهبي، وقال الحافظ ابن حجر: شدَّ عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، فقال: تكلم فيه الناس وهو صدوق، ولم نجد فيه لأحد كلاماً إلا بالتوثيق؛ انظر: هدي الساري، ابن حجر(ص 405)

وهو شيخ البخاري ومسلم، وهما أدري بشيوخهما، لأنهم عاصروهم وخبروا حالهم.

انظر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 113)، الثقات، ابن حبان (8 / 278)، تهذيب الكمال، المزي(11 / 423)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10 / 676).

(7) وضاح البشنكري أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(7407).

(8) عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(3575).

(9) علي بن مسهر القرشي الكوفي القاضي الموصل ثقة، له غرائب بعد أن أضر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(4800).

ورد صاحبنا التحرير ما زعمه ابن حجر بأن له غرائب، فقالا: قوله: "له غرائب بعد أن أضر"، لو لم يذكرها، لكان أحسن، فهذه الحكاية تفرد بها العقيلي عن أحمد، وحملها ابن حجر أكثر مما ينبغي، فقد قيل: إن أحمد قال: "كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه". ومن المعلوم أن أحمد وثقه، بل قال عنه: "أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث". وأطلق توثيقه الأئمة: ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والدارقطني، ولم يذكروا شيئاً من ذلك؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (3/55). ولم أفق على أن الإمام أحمد وثقه، بل قال عنه: صالح الحديث، صدوق.

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 388)، معرفة الرجال ليحيى بن معين، رواية ابن محرز (1 / 96)، يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (4 / 44)، العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (2 / 477)، معرفة الثقات، العجلي (2 / 158)، الجرح=

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ⁽¹⁾ كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ⁽²⁾ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ بِهَذَا الإسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَقَالَ: "إِرَارِ الْقَسَمِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ"، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ، "وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ" وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ⁽⁴⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، وَكَيْتُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ بِإِسْنَادِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ جَرِيرٍ وَابْنَ مُسَهَّرٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى⁽⁵⁾، وَابْنُ بَشَّارٍ⁽⁶⁾، قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ⁽⁷⁾، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا أَبِي⁽⁹⁾، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽¹⁰⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ⁽¹¹⁾، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ⁽¹²⁾، حَدَّثَنَا بَهْزٌ⁽¹³⁾، قَالُوا جَمِيعًا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ⁽¹⁴⁾، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ⁽¹⁵⁾ بِإِسْنَادِهِمْ وَمَعْنَى حَدِيثِهِمْ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ. فَإِنَّهُ قَالَ بَدَلَهَا وَرَدَّ السَّلَامِ. وَقَالَ مَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ أَوْ حَلَقَةِ الذَّهَبِ⁽¹⁶⁾

—والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 204)، الضعفاء، للعقيلي (3 / 971)، الثقات، ابن حبان (7 / 214)، المؤلف والمختلف، الدراقطني (2 / 953)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 142)، تهذيب الكمال، المزي (21 / 135)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 47)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (22 / 383).

- (1) جرير بن عبد الحميد بن فرط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيه ثقة، تقريب التهذيب، ابن حجر (916).
- (2) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2568).
- (3) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6204).
- (4) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3207).
- (5) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري المعروف بالزمن ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6264).
- (6) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5754).
- (7) محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بعنذر ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5787). سبق له ترجمة مفصلة.
- (8) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو عمرو البصري ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4341).
- (9) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6740).
- (10) إسحاق بن إبراهيم أبو محمد بن راهويه، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).
- (11) عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4199).
- (12) عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي، أبو محمد النيسابوري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3810).
- (13) بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (771).
- (14) شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة، وكان عابداً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2790).
- (15) أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (526).
- (16) صحيح مسلم، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحريز على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع، (ح5512)، (ح5513)، (6 / 135).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاريُّ من حديثِ سُليمانَ الشَّيبانيِّ⁽¹⁾، ومن حديثِ أبي عَوانةِ الوَضَّاحِ بنِ عبدِالله⁽²⁾، ومن حديثِ سُفيانَ الثوريِّ⁽³⁾، ثلاثتهم عن الأشعثِ بنِ أبي الشَّعثاءِ عن مُعاويةَ بنِ سُويدٍ، عن البراءِ بنِ عازِبٍ (رضي الله عنه).

وأخرجه الإمام البخاريُّ من حديثِ هشامِ بنِ عبدِالملِكِ⁽⁴⁾، وسعيدِ بنِ الربيعِ⁽⁵⁾، وحفصِ ابنِ عمر⁽⁶⁾، وسليمانَ بنِ حَرْبٍ⁽⁷⁾، وآدمَ بنِ أبي إياس⁽⁸⁾، ومن حديثِ أبي الأَحوصِ سَلامَ بنِ سُليمٍ⁽⁹⁾، جميعهم عن شُعبَةَ بنِ الحَجَّاجِ، عن الأشعثِ، عن مُعاويةَ، عنه (رضي الله عنه) بنحوه.

خلاصة القول

بعدما تقدم، يرى الباحثُ أنَّ لَيْثَ بنَ أَبِي سُليمٍ صدوقٌ، يُكْتَبُ حديثُهُ للاعتبار، وقد أخرج له البخاريُّ متابعةً وتعليقاً، ولم يُخْتَجَّ به البخاريُّ في صحيحه، ولم يُجْرَجْ له في الأصولِ. وينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ ما أوردهُ البخاريُّ في صحيحه من الأحاديثِ المعلقةِ ليست في مرتبةِ الأحاديثِ المسندةِ، بل منها ما هو صحيحٌ، ومنها ما هو حسنٌ، ومنها ما هو ضعيفٌ⁽¹⁰⁾، وشرطُ البخاريِّ في رجاله فقط في الأصولِ، وروى له مسلمٌ مقروناً بأبي إسحاقِ الشيبانيِّ، ومتابعةً أيضاً وقد بينَ ابنُ حَبَّانَ، أنَّ ما أعلَّه به إنَّما كان منه بعدَ اختلاطِهِ، ولم يَتَمَيَّزْ وقتَ اختلاطِهِ، وبالتالي حديثُهُ، ولعل ما أوردهُ له الشيخانُ كان مما سلِمَ من الطعنِ والعلَّةِ، وخاصةً في الأحاديثِ التي يجمعُ فيها الشيوخَ، وأنَّ الدارقطنيَّ رحمه الله قد علَّلَ إنكارَ الأئمةِ لرواياته، بما كان من جمعه بين عطاءِ وطاووسَ ومجاهدَ، وقال ابنُ رجبِ الحنبليِّ: وممن يُعلَّ حديثُهُ إذا جمعَ الشيوخَ لَيْثَ بنَ أَبِي سُليمٍ⁽¹¹⁾،

(1) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: إفتاء السُّلَّام، (ح6235)، (8 / 52).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب: أنيَّة الفضَّة، (ح5635)، (7 / 113).

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: لبس القُسيِّ، (ح5838)، (7 / 151)، كتاب الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى [وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ (الأنعام: 109)]، (ح6654)، (8 / 133).

(4) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: الأمرُ بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، (ح1239)، (2 / 71).

(5) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب: نصرُ المَظْلُومِ، (ح2445)، (3 / 129).

(6) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب: وُجُوبُ عِيَادَةِ المَرِيضِ، (ح5650)، (7 / 116).

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: تَشْمِيْمِ العَاطِسِ إِذَا حَمَدَ اللّٰهَ، (ح6222)، (8 / 49).

(8) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: خَوَاتِيمُ الذَّهَبِ، (ح5863)، (7 / 155).

(9) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: حَقُّ إِجَابَةِ الوَلِيْمَةِ وَالدَّعْوَةِ وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ، (ح5175)، (7 / 24).

(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 182).

(11) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (1 / 47).

ونقل ابن رجب قول الميموني: سمعت يحيى ذكر كيث بن أبي سليم فقال: هو ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع بين طاووس وغيره، فويلاه هو ضعيف⁽¹⁾

ولا يلام الشيخان بالرواية له، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابن حبان: " كان رديء الحفظ كثير الوهم

يخطئ عن عمه - ابن شهاب الزهري - في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد⁽²⁾ " ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهري).

محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزهري، أبو عبد الله المدني ابن أخي الزهري⁽³⁾، قتله غلمانُه بأمر ابنه، وكان ابنه سفيهاً شاطرًا فأراد أن يحوي الميراث متعجلًا له، ووثب الغلمان أيضًا عليه فقتلوه، وذلك في خلافة أبي جعفر المنصور أمير المؤمنين، وقتل ابنه بعده بستين أو أكثر⁽⁴⁾، مات سنة سبع وخمسين ومائة⁽⁵⁾.

ومحمد بن عبد الله بن مسلم، وثقه أبو داود⁽⁶⁾. وقال: سمعت أحمد يثني عليه، وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء عليه، وحين سئل عنه، قال: لم أسمع أحدًا يقول فيه شيء، إلا أن أحمد بن صالح حكى عن ابن أبي أويس، فقال أبو داود: طوبى لابن أبي أويس أن يقاربه⁽⁷⁾. وقال علي بن المديني: ضعيف ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه⁽⁸⁾.

وقال أحمد: صالح الحديث إن شاء الله⁽⁹⁾، وقال مرة: لا بأس به⁽¹⁰⁾. وحينما سأله المروزي عن

(1) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (1 / 386).

(2) المجروحين لابن حبان (2 / 249).

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9 / 248).

(4) أنساب الأشراف، البلاذري (3 / 306).

(5) تهذيب الكمال، المزي (25 / 558).

(6) تهذيب الكمال، المزي (25 / 558).

(7) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (304/7)، تهذيب الكمال، المزي (25/559).

(8) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص 123).

(9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 488).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 304).

محمد بن إسحاق وابن أخي الزهري، في حديث الزهري، قال: ما أدري وحرّك يده كأنه ضَعَفَهَا⁽¹⁾، وقال: يُجْتَمَلُ أَيْضًا⁽²⁾.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ⁽³⁾.

وقال النسائي: ليس بذلك القوي، عنده غير ما حديث مُنْكَرٍ عن الزهري⁽⁴⁾.

وَضَعَفَهُ ابنُ معين⁽⁵⁾، والعُقَيْلِيُّ⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾، وابنُ حزم⁽⁸⁾، وقال ابنُ معينٍ في موضعٍ آخر: ليس بذلك القوي، وقال مرةً أخرى: صالح⁽⁹⁾. وقال أيضًا: ابنُ أخي الزهري أحبُّ إليَّ من محمد بنِ إسحاق في الزُّهري⁽¹⁰⁾، وقال: ابنُ أخي الزهري، أمثلُ من أبي أُويسٍ⁽¹¹⁾.

وقال العُقَيْلِيُّ: أما محمدُ بنُ يحيى النيسابوريُّ "الدُّهْلِيُّ" فجعلهُ في الطبقةِ الثانيةِ من أصحابِ الزهريِّ مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وأبي أُويسٍ، وفُلَيْحٍ، وعبد الرحمن بن إسحاق، وهؤلاء كلُّهم في رجالِ الضعيفِ والاضطرابِ، وقال محمدُ بنُ يحيى: إذا اختلف أصحابُ الطبقةِ الثانيةِ، كان المَنْزَعُ إلى أصحابِ الطبقةِ الأولى في اختلافهم، فإن لم يوجد عندهم بيانٌ، ففيما روى هؤلاء، يعني الطبقةَ الثانيةَ، وفيما روى، يعني أصحابَ الطبقةِ الثالثةِ، يُعْرَفُ بالشواهدِ والدلائلِ⁽¹²⁾.

وزاد ابنُ حجرٍ على العُقَيْلِيِّ فيما قال محمدُ بنُ يحيى الدُّهْلِيُّ: وقال (أي الدُّهْلِيُّ) إنه وجدَ ثلاثةَ أحاديثٍ لا أصلَ لها، وذكر ابنُ حجرٍ هذه الأحاديثَ⁽¹³⁾.

وقال الساجيُّ: صدوقٌ، تفرَّدَ عن عمه بأحاديثٍ لم يُتَّبعَ عليها، كأنه يعني هذه⁽¹⁴⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره (ص 171).

(2) نفس المصدر (ص 225).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 304).

(4) عمل اليوم والليلة للنسائي (ص 392).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 48).

(6) الضعفاء، العقيلي (4 / 1246).

(7) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (1 / 128).

(8) المحلى، ابن حزم (11 / 150).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 304).

(10) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية النوري (3 / 167).

(11) نفس المصدر، (3 / 240).

(12) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1246).

(13) هدي الساري، ابن حجر (ص 615).

(14) تهذيب التهذيب، ابن حجر (9 / 249).

وقال ابنُ عديٍّ: ولم أرَ بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقةٌ، ولا رأيتُ له حديثًا منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقةٌ⁽¹⁾.

وذكره ابنُ الجوزيِّ في الضعفاء⁽²⁾.

وقال الذهبيُّ: الإمامُ العالمُ الثقةُ⁽³⁾، وقال في موضعٍ آخر: وثقَّ⁽⁴⁾.

وقال ابنُ حجر: صدوقٌ، له أوهام⁽⁵⁾.

واستدلَّ صاحبها التحريرَ بروايةِ الشيخين له في الصحيحين والاحتجاج به، على تحسینِ حديثه⁽⁶⁾.

والقول فيه أنه صدوقٌ حسنُ الحديث، وأنَّ الذين ضَعَّفُوهُ إنما ضَعَّفُوهُ بسببِ الأحاديثِ الثلاثة التي تفرَّدَ بها عن عمِّه الزهري، ومن يخطئُ في ثلاثةِ أحاديثٍ من بينِ الكثيرِ من الأحاديثِ لا يُضَعِّفُ من أجلها، والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، حيثُ أخرج له الإمامُ البخاريُّ ثلاثةً وعشرينَ

حديثاً⁽⁷⁾، وأخرج له مسلمٌ سبعةً عشرَ حديثاً⁽⁸⁾، وسيقومُ الباحثُ بدراسةِ روايتين لكلِّ منهما، إن شاء الله تعالى.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي(6 / 167).

(2) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3 / 81).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (197/7).

(4) المغني في الضعفاء، الذهبي (597/2).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6049).

(6) انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (243/3).

(7) انظر: صحيح البخاري؛ الأحاديث (27- 369- 515- 682- 1608- 1857- 2176- 2936- 3434- 3872- 3892-

4019- 4181- 4182- 4319- 4710- 4891- 5574- 6069- 6789- 6996- 7000- 7061).

(8) انظر: صحيح مسلم، الأحاديث (134- 150- 155- 198- 1059- 1449- 1468- 1471- 1619- 1714- 1969- 2276-

2601- 2769- 2990- 2998).

أولاً: دراسة حديثين من صحيح البخاري.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا عَمِّي⁽²⁾، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ⁽³⁾، قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁴⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فِي الصَّرْفِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا (مِثْلٌ) بِمِثْلِ، وَالْوَرَقُ بِالْوَرِقِ مِثْلًا (مِثْلٌ) بِمِثْلِ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث

ولقد وَقَعَ الحديثُ للإمامِ البخاريِّ عاليًا من طرقٍ أخرى⁽⁶⁾، وكذلك للإمامِ مسلمٍ⁽⁷⁾. وأخرجَ الحديثَ الإمامُ أحمدٌ بإسنادِ البخاريِّ، وقالَ الشيخُ شُعَيْبٌ في تعقيبِهِ على الروايةِ: إسنادهُ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ⁽⁸⁾.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ⁽¹⁰⁾، عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "كُلُّ أُمَّتِي مُعَاقَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ (الْمُجَانَّةِ)

- (1) عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو الفضل البغدادي، قاضي أصبهان، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4294).
- (2) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، نزيل بغداد، ثقة فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7811).
- (3) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6296).
- (4) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبًا عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2176).
- (5) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، (ح2176)، (74 / 3).
- (6) منها: في كتاب البيوع، باب: بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، (ح2177)، (74 / 3)، وفي باب: بَيْعُ الْخُلْطِ مِنَ الثَّمَرِ، (ح2080)، (58 / 3).
- (7) منها: في كتاب المساقاة، باب: الرِّبَا، (ح4138)، (ح4141)، (42 / 5).
- (8) مسند أحمد، من مسند بني هاشم، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (ح11772)، (18 / 295).
- (9) عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أُوَيْسِ بن سعد بن أبي سَرْحِ الأُوَيْسِيِّ، أبو القاسم المدني ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4106).
- (10) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا قَادِحٍ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (177).

أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث

هذا الحديث مما اتفق الشيخان فيه من روايات ابن أخي الزهري، فقد رواه مسلم⁽²⁾ من حديث يعقوب بن إبراهيم، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، عن سالم، عن أبي هريرة (رضي الله عنه).
وتابع ابن أخي الزهري من أبي بكر بن عياش⁽³⁾، ومبشر السعدي⁽⁴⁾، عند العقيلي⁽⁵⁾.

ثانياً: دراسة حديثين من صحيح مسلم

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽⁶⁾، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ - عَنْ عَمِّهِ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ (رضي الله عنه) قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ (رضي الله عنه) لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهَا أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽⁷⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه، (ح6069)، (20 / 8).

(2) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفاق، باب: باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، (ح2990)، (33/4).

(3) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ الحنط، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقيل اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو روية أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7985).

ورد صاحبها التحرير على ابن حجر، فقالا: بل صدوق حسن الحديث، وثقه غير واحد، لكن حديثه لا يرتقي إلى مرتبة الصحة، وقد ضعفه عثمان بن سعيد الدارمي، وابن ثُمَيْر، لا سيما في روايته عن الأعمش، ولم يخرج له البخاري شيئاً من روايته عن الأعمش، فالظاهر أنه كان ينتقي من حديثه، وقد نسبه غير واحد إلى كثرة الغلط وسوء الحفظ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (160/4).

(4) مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلِيِّ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكَلْبِيِّ مَوْلَاهُمْ، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6465)، وقال صاحب التحرير: بل: ثقة، فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد، زاد: كان مأموناً، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في "الثقات"، واحتج به الشيخان في "صحيحيهما"، وقال ابن قانع وحده: "ضعيف"، وهو لا يسوى شيئاً تجاه من وثقه؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، بشار وشعيب (345/3).

(5) الضعفاء الكبير، العقيلي، (ح2016)، (4 / 1378).

(6) عبد بن حميد، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).

(7) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمّر برجعها، (ح3730)، (180 / 4).

تخريج الحديث

أخرج الإمام مسلمٌ قبلَ الحديثِ وبعدهُ رواياتٍ أخرى من طريقِ أخرى⁽¹⁾، وثوبع ابن أخي الزهري عند الإمام البخاريٍّ من عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ⁽²⁾، ويونس بن يزيد⁽³⁾. وعند الإمام مسلمٍ من الزُبَيْدِيِّ⁽⁴⁾. وجميعهم ثقاتٌ⁽⁵⁾.

الموضع الثاني: قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ⁽⁷⁾، أَنَّ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِבَاءٌ⁽⁸⁾ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَذُلُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ». ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ⁽⁹⁾، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ مِنْ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟، فَقَالَ ﷺ لَهَا: « لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ »⁽¹⁰⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديثَ الإمام البخاريُّ من حديثِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حمزة⁽¹¹⁾، ويونس بن يزيد⁽¹²⁾،

- (1) انظر: صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعها، الأحاديث (3725 - 3745).
- (2) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: سورة الطلاق، (ح4908)، (6 / 155).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب: هل يقضي القاضي (الحاكم) أو يقني وهو غضبان، (ح7160)، (9 / 66).
- (4) محمد بن الوليد بن عامر الزبدي، أبو الهذيل الحمصي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6372).
- (5) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4665)، (7919)، (6372).
- (6) زهير بن حرب أبو خثيمة النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2042).
- (7) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4561).
- (8) الخبَاء: من بيوت الأعراب جمعه أخبية؛ انظر: تهذيب اللغة، الأزهر (604 / 7).
- (9) أي بخيل يُمسك ما في يديه لا يعطيه أحداً؛ انظر: لسان العرب، ابن منظور (486 / 10)، انظر: تاج العروس، الزبيدي (27 / 335).
- (10) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب: قضية هند، (ح4577)، (5 / 130).
- (11) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب: من رأى للقاتلي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الطنون والثمة، (ح7161)، (66 / 9).
- (12) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، (ح6641)، (8 / 131)، كتاب النفقات، باب: نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد، (ح5359)، (7 / 65).

وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديثِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ⁽¹⁾؛ ثلاثتهم عن الزهري، عن عُرْوَةَ عنها (رضي الله عنها) بنحوه.

فقد تُوبِعَ ابنُ أخِي الزهري عند البخاريِّ من؛ يُونُسَ وَشُعَيْبَ، وعند مسلمٍ من مَعْمَرٍ.

خلاصة القول

يرى الباحثُ أنَّ محمدًا بنَ عبدِ اللهِ بنَ مسلمٍ صدوقٌ، حسنُ الحديثِ، وأنَّ الإمامَ البخاريَّ روى له أحاديثٌ قليلةٌ، معظمُها في التعاليقِ والمتابعاتِ⁽²⁾، ووقعَ له بعضُها عاليًا من طريقٍ أخرى. والإمامُ مسلمٌ أخرجَ له أيضًا في المتابعاتِ، ما رواه له في الصحيحِ له متابعاتٌ من ثقاتٍ، وهذه المتابعاتُ تجبرُ ما اعترى روايته من الخللِ.

وأشارَ العُقَيْلِيُّ إلى أنَّ محمدًا بنَ عبدِ اللهِ بنَ مسلمٍ له ثلاثةُ أحاديثٍ لا أصلَ لها⁽³⁾ وقال ابنُ حجرٍ: الظاهرُ أنَّ تضعيفَ من ضَعَفَهُ بسببِ تلكَ الأحاديثِ التي أخطأَ فيها،... وقال أيضًا: وإنما تكلموا في سماعه من الزهري، لأنه كان وقعَ بينه وبينَ الزهريِّ شيءٌ، فحلفَ الزهريُّ أن لا يحدثه ثم نَدِمَ، فسأله ابنُ أبي ذئبٍ أن يكتبَ له أحاديثَ أرادها، فكتبها له، فلاجلِ هذا لم يكن في الزهريِّ بذلكَ بالنسبةِ إلى غيره، وقد قال عمرو بن علي الفلاس: هو أحبُّ إليَّ في الزهريِّ من كلِّ شامي⁽⁴⁾.

وما دونَ هذه الأحاديثِ فهي أحاديثٌ حسنةٌ ومقبولةٌ، والله أعلم.

المبحث الرابع عشر: من قال فيه ابنُ حبان: "اختلفَ في آخرِ عمره وتغيرَ، حتى

كان لا يدري ما يحدثُ به فوقَ المناكيرِ الكثيرةِ في روايته، فما روى عنه القدماءُ قبلَ اختلاطِهِ إذا عَلِمَ أنَّ سماعَهُم عنه كان قبلَ تغييرِهِ، فإن احتجَّ به مُحْتَجٌّ بعد العلمِ بما ذكرتُ، أرجو أن لا يُجرحَ في فعله ذلك. وأما روايةُ المتأخرينَ عنه فيجبُ التنكبُ عنها على الأحوال. وإذا لم يُعَلِّمَ التمييزُ بين سماعِ المتقدمينَ والمتأخرينَ منه يُتْرَكُ الكلُّ ولا يُحْتَجُّ بشيءٍ منه⁽⁵⁾؛ وفيه مطلبان:

(1) صحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب: قُضِيَّةٌ هُنْدِيَّةٌ، (ح4576)، (5 / 129).

(2) انظر: هدي الساري، ابن حجر (ص440).

(3) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1246).

(4) هدي الساري، ابن حجر (ص440).

(5) المجروحين، ابن حبان (2 / 294).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (محمد بن الفضل السدوسي).

أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي الملقب بـ عارم⁽¹⁾، من أهل البصرة، اختلط في آخر عمره،... ومات سنة أربع وعشرين ومئتين⁽²⁾

وعارم قال بتوثيقه العجلي⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط، فسأعه صحيح، وكتب عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسأعه جيداً، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين، وقال أيضاً: إذا حدثك عارم فاختم عليه، ووثقه كذلك الدارقطني⁽⁶⁾، وقال: وتغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر.

وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل قول أبو داود: بلغنا أن عارمًا، أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين، وقال أبو جعفر: فمن سمع من عارم قبل الاختلاط فهو أحد ثقات المسلمين، وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط⁽⁷⁾ وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁸⁾.

وقال الذهبي: الحافظ الثبت⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: ثقة شهير، يقال اختلط بآخره⁽¹⁰⁾، ولم يحدث حال اختلاطه⁽¹¹⁾، وأيد الذهبي ما ذهب إليه الدارقطني، وقال: فأين هذا القول من قول ابن حبان الحساف المتهور في عارم...، ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرًا فأين ما زعم⁽¹²⁾؟

(1) العرامة: وهي حدة الطبع وشراسة الخلق؛ انظر: الأنساب، السمعاني (4/ 110)، والخبث والشر وأيضاً الشراسة وهي سوء

الخلق وأيضاً الشدة والقوة؛ انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبدالله القيسي (6/ 37)

(2) تهذيب الكمال، المزي (26/ 291).

(3) الثقات، العجلي (2/ 250)

(4) السنن الكبرى، النسائي (3/ 69).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 58-59).

(6) سؤالات السلمي للدارقطني (ص 30).

(7) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي (4/ 1276-1278).

(8) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (3/ 91).

(9) تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 410)

(10) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 167).

(11) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي (ص 162).

(12) ميزان الاعتدال، الذهبي (6/ 298).

ودافع عنه العلانيُّ، فقال: هذا غُلُوٌّ وإسرافٌ من ابنِ حَبَّانَ، فقد روى عنه البخاريُّ الكثير في الصحيح، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وعبدُ بنُ حميدٍ، والناسُ، واحتجَّ به مسلمٌ. وقال فيه الدارقطنيُّ: تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، وما ظهرَ له بعدَ اختلاطِهِ حديثٌ مُنْكَرٌ، وهو ثقةٌ. فهذا معارضٌ لقولِ ابنِ حَبَّانَ، والله أعلم (1)

قال ابنُ حجر: ثقةٌ ثبتٌ، تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ (2)

وذكرَهُ سبطُ ابنِ العجميِّ فيمن رُمِيَ بالاختلاطِ.

وتعقَّبَ المحقِّقُ علاءُ الدينِ رضا سبطُ ابنِ العجميِّ، فقال: هو أحدُ الثقاتِ الأثباتِ تَغَيَّرَ واختلطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، ولكن يبدو أنه لم يَفْحُشْ فِي اختلاطِهِ، فقد قال عنه الدارقطنيُّ: تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ وما ظهرَ له بعدَ اختلاطِهِ حديثٌ مُنْكَرٌ وهو ثقةٌ.

وقد شَنَعَ الذهبيُّ على ابنِ حَبَّانَ لإسرافِهِ القَوْلَ فِي اختلاطِ عَارِمٍ، فقال سبطُ ابنِ العجميِّ:

ولا أدري لِمَ كُلُّ هذا التشنيعِ من الذهبيِّ على ابنِ حَبَّانَ؟

فالحقُّ أنَّ ابنَ حَبَّانَ لم يكن متهوراً فِي عَارِمٍ كما وصفَهُ الذهبيُّ، فإنَّ رأيه فِي عَارِمٍ موافقٌ من قريبٍ لرأيِ أبي حاتمٍ، حيثُ قال: اخْتَلَطَ عَارِمٌ فِي آخِرِ عَمْرِهِ وزالَ عقلُهُ، فمن سَمِعَ منه قبلَ الاختلاطِ فسأعُهُ صحيحٌ، وكتبتُ عنه قبلَ الاختلاطِ سنةً أربعَ عشرةَ، ولم أسمعَ منه بعدما اخْتَلَطَ.

وهو كلامُ أبو حاتمٍ المذكورُ من قبلُ، بل إنَّ ابنَ حَبَّانَ التزمَ القاعدةَ التي وضعها لنفسِهِ فِي أولِ الكتابِ لَمَن تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، وقد أشارَ إلى هذه القاعدةِ معقِباً على رأيه فِي عَارِمٍ فقال: هذا حكمٌ من تَغَيَّرَ آخِرِ عَمْرِهِ وَاخْتَلَطَ، إذا كان قبلَ الاختلاطِ صدوقاً، وهو مما يعرفُ بالكتابةِ والجمعِ والإتيانِ.

فأما ابتداءُ اختلاطِهِ فقد اختلفوا فيه، وبالنظرِ فيما قالَهُ أبو حاتمٍ وأبو داودَ، فإنَّ اختلاطَهُ كانَ ثمانِي سنينَ على قولِ أبي داودَ، وأربعَ سنينَ على قولِ أبي حاتمٍ، وقال العجليُّ: خولطَ قبلَ أن يموتَ بسنةً أو سنتين (3)

وذكرَ ابنُ الكيالِ: بعضاً ممن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ؛ ومَن سمعَ منه بعدَ الاختلاطِ، وقال:

وعلى قولِ أبي حاتمٍ يكونُ سماعه منه قبلَ اختلاطِهِ، وجاءَ إليه أبو داودَ فلم يسمعَ منه لما رأى من اختلاطِهِ (4).

(1) المختلطين، أبو سعيد العلاني (ص 116)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6226)

(3) معرفة الثقات، العجلي (2 / 5).

(4) الكواكب النيرات، ابن الكيال (1 / 392).

ورجَّحَ صاحبنا التحريِر قول الدارقطني والذهبي، وقالوا: فلا يُعرَف لعارِم ما يُنكرُ من الحديث، ولم يذكر أحدٌ من المتقدمين حديثاً خلطَ فيه، فلا يؤثرُ اختلاطُه في صحته روايته، إلا أن يُنصَّ عليها، والله أعلم⁽¹⁾.

والقولُ في محمدِ بنِ الفضلِ، أنه ثقةٌ، وما كان من اختلاطِه فهذا يدفع إلى دراسةِ روايته، والحكم على كلِّ رواية بما يناسبُ حالها. والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: أخرج له البخاريُّ في (102) موضع⁽²⁾؛ وأخرج له مسلمٌ في تسعةِ مواضع⁽³⁾، وسيقومُ الباحثُ بدراسةِ روايتينٍ لكلِّ منهما. إن شاء الله.

أولاً: دراسة حديثين من صحيح البخاري

الموضع الأول: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ⁽⁵⁾، عَنْ يُوْسُفَ بْنِ مَاهَكَ (مَاهِك)⁽⁶⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (هشيم) قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الصَّلَاةَ (أَرَهَقْنَا الصَّلَاةَ) وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ"، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا⁽⁷⁾.

(1) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط(306/3).

(2) انظر: صحيح البخاري، الأحاديث (58-60-244-270-303-468-473-518-543-589-602-711-758-766-786-815-819-930-995-1069-1158-1219-1265-1267-1324-1337-1398-1429-1511-1693-1702-1703-1759-1762-1856-1862-1867-1983-2033-2109-2173-2216-2276-2456-2504-2506-2524-2553-2618-2759-2895-2927-3095-3144-3170-3333-3524-3830-3834-3844-4017-4294-4320-4338-4597-4620-4628-4856-4910-5043-5060-5079-5141-5188-5389-5411-5471-5515-5721-5907-6003-6127-6239-6387-6515-6558-6620-6622-6623-6716-6718-6900-6922-6947-6953-7054-7074-7190-7377-7535-7558-7562).

(3) انظر: صحيح مسلم، الأحاديث (1240-1406-1536-1852-1961-2053-2120-2482-2877).

(4) وضَّاح اليشكري، أبو عَوَانَةَ مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7407).

(5) جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة، ثقةٌ، من أنبت الناس في سعيد بن جبیر، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(930). ولم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد، ولا عن حبيب بن سالم؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (215/1). وأثبت المزي سماعه من ابن مَاهَكَ، وسماع أبو عَوَانَةَ منه؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (6/5).

(6) يوسف بن مَاهَكَ بن بُهزاد، الفارسي المكي، ثقةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7878).

(7) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ، (ح60)، (1 / 22).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث مُسَدَّدِ بْنِ مُسْرَهْدٍ⁽¹⁾، وموسى بن إسماعيل⁽²⁾، وأخرجه الإمام مسلم من حديث شيبان بن فروخ⁽³⁾؛ ثلاثتهم عن أبي عوانة، عن جعفر بن إياس، عن يوسف بن ماهك، عبد الله بن عمرو (رحمتهما) بمثله.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ (رحمتهما) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنِ أُوْتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتِ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ (وَإِنَّكَ إِنِ أُوْتِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ) مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث؛ ابن عون⁽⁷⁾، ويونس بن عبيد⁽⁸⁾، وأخرجه الإمام مسلم من حديث هشام بن حسان⁽⁹⁾؛ ثلاثتهم عن الحسن بن أبي الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرَةَ بمثله.

وأخرجه الإمام البخاري، من حديث حجاج بن منهال⁽¹⁰⁾، وأخرجه الإمام مسلم من

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، (ح96)، (1 / 30).

(2) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ وَكَأَيُّ مَسْحٍ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، (ح163)، (1 / 44).

(3) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: وَجُوبُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ بِكَمَالِهِمَا، (ح595)، (1 / 148).

(4) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (911).

(5) الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1227)، وعقب صاحبها التحرير بالقول: ينبغي التنبه إلى أن تدليس الحسن قاذح إذا كان عن صحابي، أما إذا كان عن تابعي فلا، ولا بد من هذا القيد، وأثبت المزي سماعه من عبد الرحمن بن سمرَةَ؛ انظر: تهذيب الكمال (98/6).

(6) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْعُصْيَانِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا.. الآية (البقرة: 225)]، (ح6622)، (8 / 127).

(7) صحيح البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب: الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحِنْتِ وَبَعْدَهُ، (ح6722)، (8 / 147).

(8) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكَلَّ إِلَيْهَا، (ح7147)، (9 / 63).

(9) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، (ح4351)، (5 / 82).

(10) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب: مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، (ح7146)، (9 / 63).

حديث شيبان بن فروخ⁽¹⁾؛ كلاهما عن جرير بن حازم، عن الحسن بن أبي الحسن، عنه بنحوه.

ثانياً: دراسة حديثين من صحيح مسلم

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ وَهُوَ أَبُو النَّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ⁽⁴⁾، عَنْ عَطَاءٍ⁽⁵⁾، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَزْرَعْهَا أَخَاهُ »⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث عبيد الله بن موسى⁽⁷⁾، ومحمد بن يوسف⁽⁸⁾، وأخرجه الإمام مسلم من حديث هقل بن زياد⁽⁹⁾؛ ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر (رضي الله عنه) بلفظ قريب من متن مسلم.

(1) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: نَذْبُ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَيُكْفِرَ عَنْ يَمِينِهِ، (4370)، (86 / 5).

(2) عبد بن حميد، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).

(3) مهدي بن ميمون الأزدي المغولي، أبو يحيى البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6832).

(4) مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6699).

وقال صاحبنا التحرير: بل ضعيف يُعْتَبَرُ به في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، وابن سعد، وأبو داود، والعقيلي، والدارقطني، وابن عدي، وقال: "وهو مع ضعفه يُجْمَعُ حديثه ويُكْتَبُ". وشدد بعضهم على تضعيفه في عطاء = خاصة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح الحديث، وقال البزار: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ورواية مسلم له متابعة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (384/3).

واعتمد النووي لمسلم في روايته للضعفاء، بأن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسنادٍ نظيفٍ رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبيه على فائدة فيما قدمه؛ انظر: شرح النووي على مسلم (1 / 25).

(5) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4591). سبق له ترجمة مفصلة

(6) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، (ح 3998)، (19 / 5)

(7) صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب: مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ (مَا كَانَ أَصْحَابِ) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالنَّمْرَةِ، (ح 2340)، (107 / 3).

(8) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: فَضْلُ الْمَيْبِخَةِ، (ح 2632)، (166 / 3).

(9) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، (ح 3999)، (19 / 5).

وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديثِ عبدِ الملِكِ بنِ أبي سَليمان⁽¹⁾، وسليمان بن موسى⁽²⁾؛ كلاهما عن عطاءٍ، عنه (رحمتهُ) بنحوه.

والحديثُ أوردَهُ الإمامُ مسلمٌ في المتابعاتِ.

الموضع الثاني: قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ عَارِمٌ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ⁽⁵⁾، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ (رحمتهُ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ: « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »⁽⁶⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديثَ الإمامُ مسلمٌ⁽⁷⁾ من حديثِ يحيى بنُ يحيى النيسابوري، عن يحيى بن زكريا، عن الأعمش، عن طلحة بن نافع، عن جابر (رحمتهُ) بمثله.

ولقد تُوبع عارمُ بن الفضل؛ من عبد الصمد بن عبد الوارث⁽⁸⁾ في الرواية التي أخرجها الإمامُ أحمد⁽⁹⁾، وقال شعيبٌ في تعقيبه على هذه الرواية: إسناده صحيحٌ على شرطِ مسلم، رجاله ثقات،

(1) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، (ح4001)، (5 / 19).

(2) نفس المصدر، (ح4002)، (5 / 19).

(3) سليمان بن معبد بن كوسجان المروري، أبو داود السنجي، ثقة صاحب حديث، رجال أديب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2611).

(4) واصل مولى أبي عبيدة، صدوقٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7386).

(5) محمد بن مسلم بن ثورس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوقٌ، إلا أنه يدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6291)، ومسلم يروي هنا له عن جابر، وهو من أحفظ الناس لحديثه؛ انظر: طبقات ابن سعد (481/5)، وربما أرسل عن غيره؛ انظر: المراسيل ابن أبي حاتم (193/1)، وقال ابن عدي: يكفي أن يُحدِّث عنه مالك، فإن مالك لا يروي إلا عن ثقة؛ انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (121/6).

(6) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الأمر بحسن الظنِّ بالله تعالى عند الموت، (ح7412)، (8 / 165).

(7) المصدر نفسه، (ح7410)، (8 / 165).

(8) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم الثنوري، أبو سهل البصري، صدوقٌ ثبت في شعبة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4080). وقال صاحباً التحرير: بل ثقة، وثقه ابن معين، وابن ثُمير، وابن سعد، والعجلي، والحاكم، وابن قانع، وذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال أبو حاتم وحده: صدوق صالح الحديث، وقال ابن المديني: عبد الصمد ثبت في شعبة. ومن عجب أن يترك ابن حجر كل ذلك، ويتمسك بقول أبي حاتم الذي تفرد به، مع ما هو معروف عنه من التعتن؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (364/2).

(9) مسند أحمد، مسند بني هاشم، حديث جابر بن عبد الله، (ح14481)، (22 / 366).

رجالُ الشيخين غير أبي الزبير - وهو محمد بن مسلم بن تدرُس المكي - فقد روى له البخاري ومسلم في المتابعات.

ويتبين أن الإمام مسلماً أوردَ الحديثَ في أعقابِ روايته من طريقٍ أخرى رجاها ثقاتٌ.

خلاصة القول

يرى الباحث أنَّ محمدًا بنَ الفضل ثقةً، وعَلَّته إنه اختلطَ، وإنَّما سمع منه البخاري قبل اختلاطه بمدةٍ، وقد اعتمده في عدة أحاديث⁽¹⁾، وقال ابنُ الكيال: كذلك ينبغي أن يكون من حدَّث عنه من شيوخ البخاري أو مسلمٍ، وروى عنه في الصحيح شيئاً من حديثه⁽²⁾ يعني أنهم سمعوا منه قبل اختلاطه، وقال ابنُ حجر: عارمٌ مذكورٌ فيمن اختلطَ، وقيل لم يحدث في تلك الحالة⁽³⁾، وهو شيخُ البخاري، وأخرج له مسلمٌ في المتابعات.

المبحث الخامس عشر: من قال فيه ابنُ حبان: "كان ممن يقلبُ الأسانيدَ وهو لا

يفهمُ، ويسندُ الموقوفاتِ من حيث لا يعلم، فلما كثُر مخالفتُه الأثباتَ فيما يروي عن الثقاتِ بطلَ الاحتجاجُ به، وإن أُعْتبرَ بما وافقَ الثقاتَ من حديثه فلا ضيرَ⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (هشام بن سعد القرشي).

أبو سعيدٍ هشامُ بنُ سعيدِ القرشيِّ اللهيبي، مولى لأبي لهبٍ: من أهلِ المدينة⁽⁵⁾، مات سنة أربع وعشرين ومئتين⁽⁶⁾.

وهشامٌ وثقه أبو داود⁽⁷⁾. وقال: هشامُ بنُ سعيدٍ أثبتَ الناسُ في زيدٍ بنِ أسلم⁽⁸⁾.

وذكره العجليُّ في الثقاتِ، وقال: جازئُ الحديثِ، وهو حسنُ الحديثِ⁽⁹⁾

وقال الساجيُّ: صدوقٌ⁽¹⁰⁾.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 441)

(2) الكواكب النيرات، ابن الكيال (1 / 392).

(3) هدي الساري، ابن حجر (ص 464).

(4) المجروحين لابن حبان (3 / 89)

(5) الأنساب للسمعاني (5 / 149)

(6) تهذيب الكمال، المزي (26 / 292).

(7) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 346).

(8) انظر: تهذيب الكمال، المزي (30 / 208)

(9) الثقات للعجلي (2 / 328).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (41/11).

وقال الذهبي: صدوقٌ مشهورٌ⁽¹⁾، وقال مرةً: حسنُ الحديث⁽²⁾، وقال في موضعٍ آخر: يَحْفَظُ⁽³⁾، وقال أيضاً: روى عن زيد بن أسلم، وهو مكثُرٌ عنه بصيرٌ بحديثه⁽⁴⁾، احتجَّ به مسلمٌ واستشهد به البخاري⁽⁵⁾.

وكان يحيى القطان لا يُحدِّثُ عنه⁽⁶⁾، أما عبد الرحمن بن مهدي، فقد حدَّثَ عنه⁽⁷⁾.
 وقال عنه ابنُ سعدٍ: كان كثيرُ الحديثِ، يُستضعَفُ⁽⁸⁾
 وقال ابنُ المدينيِّ: صالحٌ، ولم يكن بالقوي⁽⁹⁾
 وقال ابنُ معينٍ: ليس هو بذاك القوي⁽¹⁰⁾.
 وقال أحمد بن حنبلٍ حينما سُئِلَ عنه: كذا وكذا⁽¹¹⁾، وكأنه يُضعِّفه.
 وضعَّفه النسائي⁽¹²⁾، وقال في موضعٍ آخر: ليس بالقوي⁽¹³⁾، وكذلك قال ابنُ حزم⁽¹⁴⁾.
 وقال ابنُ عديٍّ: ومع ضعفه يُكتَبُ حديثه⁽¹⁵⁾.
 وقال أبو حاتمٍ: يُكتَبُ حديثه ولا يُحتجُّ به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحدٌ. أما أبو زرعة فقال: شيخٌ، محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق، هو هكذا عندي، وهشامٌ أحبُّ إليَّ من محمد بن إسحاق⁽¹⁶⁾.

(1) المغني في الضعفاء، الذهبي (710 / 2)

(2) نفس المصدر.

(3) تذكرة الحفاظ، الذهبي (202/1).

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (345/7).

(5) تاريخ الإسلام، الذهبي (654/9).

(6) سوالات أبي داود لأحمد، أحمد بن حنبل (14 / 1).

(7) أنظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (143/12).

(8) الطبقات الكبير، ابن سعد (445 / 1)

(9) سوالات ابن أبي شيبة، ابن المديني (ص 102).

(10) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ابن معين (70 / 1)

(11) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 507).

(12) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 245).

(13) انظر: تهذيب الكمال، المزي (208 / 30)

(14) المحلي، ابن حزم (372 / 3)

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 108)

(16) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (61 / 9).

وقال البردعي: سمعتُ أبا زُرْعَةَ يقول: هشامُ بنُ سعدٍ واهيَ الحديثِ، أتقنتُ ذلكَ عن أبي زُرْعَةَ، وهشامٌ عند غيرِ أبي زُرْعَةَ أَجَلٌ في هذا الوزنِ، فتفكرتُ فيما قال أبو زُرْعَةَ فوجدتُ في حديثه وهماً كبيراً⁽¹⁾.

وذكره العُقَيْلِيُّ⁽²⁾، ويعقوبُ بنُ سفيان⁽³⁾، في الضعفاء.

وذكره ابنُ عبدِ البرِّ في بابٍ من نُسَبِ إلى الضعفِ ممن يُكْتَبُ حديثه⁽⁴⁾.

وقال الخليليُّ: قالوا إنه واهيَ الحديثِ، يروي عن الزهري عن أبي سَلَمَةَ في قصة المواقِعِ في رمضانَ، وهذا أنكره الحفاظُ قاطبةً من حديثِ الزهري عن أبي سَلَمَةَ، لأنَّ أصحابَ الزهري كلَّهم اتفقوا عن الزهريِّ، عن حميدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ أخي أبي سَلَمَةَ، وليس هو من حديثِ أبي سَلَمَةَ، ومنهم من رواه عن هشامٍ، عن الزهريِّ مقطوعاً عن أبي هريرة، رواه هكذا وكيعٌ، قال أبو زُرْعَةَ الرازي: أرادَ وكيعٌ رحمه الله الستَرَ على هشامٍ، فاسقطَ أبا سَلَمَةَ⁽⁵⁾.

وقال الشوكانيُّ: لا يُجْتَنَّبُ بما تفرَّدَ به، فكيف إذا خالف؟⁽⁶⁾.

وقال ابنُ حجر: صدوقٌ له أوهاَمٌ، ورُمِيَ بالتشيعِ⁽⁷⁾، وقال مرةً: فيه مقالٌ من جهةِ حفظه⁽⁸⁾.

وقال صاحبُ التحرير: ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ والشواهدِ⁽⁹⁾.

والقول فيه أنه ضعيفٌ، يُكْتَبُ حديثه ولا يُجْتَنَّبُ به، والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ روى له البخاريُّ في موضعين، وأخرج له الإمامُ

مسلمٌ في عشرة مواضع⁽¹⁰⁾؛ وسيكتفي الباحثُ بدراسةِ روايتين منها إن شاء الله تعالى

(1) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 61)، تهذيب الكمال، المزي (30 / 206).

(2) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1462).

(3) المعرفة والتاريخ، الفسوي (3 / 367).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 41).

(5) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (1 / 344-345).

(6) انظر: نيل الأوطار، الشوكاني (1 / 183)، (1 / 188).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (7294).

(8) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (6 / 541).

(9) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (39/4).

(10) في باب: معرفة طريق الرؤية، (ح183) متابعة وتعليقاً، وفي باب: إثم مانع الزكاة، (ح987) متابعة أيضاً، وفي باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها، (ح1014) متابعة كذلك، وفي باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر، (ح1122)، وفي باب:

أولاً: دراسة أحاديثه في البخاري

الموضع الأول: قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ⁽²⁾، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ⁽³⁾، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ⁽⁴⁾، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ⁽⁵⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽⁶⁾، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ⁽⁷⁾، عَنْ رَوْحِ ابْنِ الْقَاسِمِ⁽⁸⁾، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)⁽⁹⁾.

كراء الأرض (ح1536)، في الوصية، (ح1627)، ومتابعة في باب: باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر (ح1851)، وفي باب النهي عن الجلوس في الطرقات، وإعطاء الطريق حقه، (ح2121)، وفي باب: الطيرة والأفال وما يكون فيه الشؤم (ح2226)، ورواية في باب: النهي عن لعن الذواب وغيرها (ح2598).

(1) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7580).

وقال صاحبنا التحرير: بل ثقة مطلقاً، وثقه غير واحد، وضعفه النسائي وحده، وقال الذهبي: " كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى وضعفه وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده، وقد قال أسلم بن عبد العزيز: حدثنا بقي بن مخلد أن يحيى بن بكير سمع " الموطأ" من مالك سبع عشرة مرة "؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (91/4). ولا يفوت أن تشير إلى أنه شيخ البخاري، وهو بلا شك أدري وأعلم بشيوخه وأحوالهم، وكان ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متتابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث؛ انظر: هدي الساري، ابن حجر (ص452).

(2) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5684).

(3) خالد بن يزيد، أبو عبد الرحيم، ثقة فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1691).

(4) سعيد بن أبي هلال الليثي، أبو العلاء المصري، قيل مدني الأصل، وقال ابن يونس: بل نشأ بها، صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2410).

وقال صاحبنا التحرير: بل ثقة، وقوله: " إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط " فيه نظر، فلفظ الساجي الذي نقله ابن حجر في " تهذيب التهذيب " نصح: " صدوق "، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء، يخلط في الأحاديث، وهذه العبارة لا تعني أنه اختلط، وإنما تدل على ضعف مطلق، وأحمد - إن صح عنه هذا - لا سلف له في ذلك ولا خلف. وهذا الشيخ قد وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر، وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال أبو حاتم: لأبأس به، وأخرج له الشيخان في " صحيحهما "؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (45/2).

(5) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2117). وأثبت المزي سماعه من أبيه، وروايته عنه في الصحيحين؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (13/10).

(6) أسلم العدوي مولى عمر، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (406).

(7) يزيد بن زريع البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7713).

(8) رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ الْعَنْبَرِيُّ، أَبُو غِيَاثِ الْبَصْرِيِّ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1970).

(9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعْرَى (تُعْرَى) المدينة، (ح1980)، (3 / 23)

تخريج الحديث

روى البخاريُّ الحديثَ في المتابعاتِ، وانفردَ الإمامُ البخاريُّ بروايةِ الحديثِ عن أصحابِ الكتبِ الستة، وأخرجهُ الإمامُ مالكٌ من حديثِ زيدِ بنِ أسلمٍ، أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ (رضي الله عنه) قال: ... بنحوه⁽¹⁾.

وقال ابنُ حجرٍ: الظاهرُ أنه كان عند زيدِ بنِ أسلمٍ، عن أبيه، عن عمرَ، وعن أمه، عن حفصةَ، عن عمرَ، لأنَّ الليثَ ورواحِ بنِ القاسمِ حافظانِ، وأسلمَ مولى عمرَ من الملازمينَ له العارفينَ بحديثه، وفي سياقِ حديثِ زيدِ بنِ أسلمٍ، عن أمه، عن حفصةَ، زيادةً على حديثه عن أبيه عن عمرَ، فدلَّ على أنَّهما طريقانِ محفوظانِ، وأما روايةُ هشامِ بنِ سعدٍ فإنها غيرُ محفوظةٍ لأنه غيرُ ضابطٍ، والله أعلم، وقد رواه مالكٌ، عن زيدِ بنِ أسلمٍ، عن عمرَ، ولم يذكر بينهما أحداً، ومالكٌ كان يصنعُ ذلك كثيراً⁽²⁾.

الموضع الثاني: قال الإمامُ البخاريُّ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ⁽³⁾، عَنْ مَالِكٍ⁽⁴⁾، عَنْ يَزِيدَ بْنِ

رُومَانَ⁽⁵⁾، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ⁽⁶⁾، عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ، صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وُجَّاهُ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَّتَ قَائِمًا وَأَمَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وُجَّاهُ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِسًا وَأَمَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

وَقَالَ مُعَاذٌ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا هِشَامٌ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ⁽⁹⁾، عَنْ جَابِرِ (رضي الله عنه)، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

بِنَخْلٍ فَذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ * تَابَعَهُ اللَّيْثُ⁽¹⁰⁾،

(1) موطأ مالك، كتاب الجهاد، باب: ما تكون فيه الشهادة، (ح1680)، (3/659).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1/359)، انظر: تغليق التعليق، ابن حجر (3/136).

(3) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو رَجَاءِ الْبَغْلَانِي، يُقَالُ اسْمُهُ يَحْيَى وَقِيلَ عَلِيٌّ، ثِقَةٌ ثَبَّتْ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5522).

(4) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المنتبئين؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6425).

(5) يزيد بن رومان المدني، أبو رُوْح، ثِقَةٌ وروايته عن أبي هريرة مرسله؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7712).

(6) صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني ثِقَةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2852).

(7) معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري، صدوقٌ ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6742).

(8) هشام بن أبي عبد الله سنبر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثِقَةٌ ثَبَّتْ، وَقَدْ رُمِيَ بِالْقَدْرِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7299).

(9) محمد بن مسلم بن ثدرس الأسدي مولا هم، أبو الزُّبَيْرِ المكي، صدوقٌ إلا أنه يلدس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6291).

(10) الليث بن سعد الفهمي، أبو الحارث المصري ثِقَةٌ ثَبَّتْ فقيه إمام مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5684).

عَنْ هِشَامٍ⁽¹⁾، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ⁽²⁾، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ⁽³⁾، حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْهَارٍ⁽⁴⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁵⁾ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ بِمِثْلِهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ لِهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ مَعْلَقًا، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: وَلَعَلَّ بَعْضُ مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ بِالرِّجَالِ يَظُنُّ أَنَّ هِشَامًا الْمَذْكُورَ قَبْلُ هُوَ هِشَامُ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَانْهَشَامًا الرَّاوي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ وَهُوَ بَصْرِيُّ، وَهَشَامُ شَيْخُ اللَّيْثِ فِيهِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ وَهُوَ مَدَنِيٌّ، وَالدُّسْتَوَائِيُّ لَا رِوَايَةَ لَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَلَا رِوَايَةَ لِلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ، وَقَدْ وَصَلَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْمَعْلُوقُ قَالَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْهَارٍ نَحْوَهُ، يَعْنِي نَحْوَ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ⁽⁶⁾.

وَأُخْتَلِفَ فِيمَنْ أَمَهَمَهُ الْبُخَارِيُّ، هَلْ هُوَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، أَمْ خَوَّاتُ بْنُ جُبَيْرٍ؟ فَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: قِيلَ إِنَّ اسْمَ هَذَا الْمَبْهَمِ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، لِأَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ رَوَى حَدِيثَ صَلَاةِ الْخَوْفِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ أَبُوهُ خَوَّاتُ بْنُ جُبَيْرٍ لِأَنَّ أَبَا أُوَيْسَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ شَيْخِ مَالِكٍ فِيهِ، فَقَالَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ أَبِيهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَةَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَرِيقِهِ⁽⁷⁾، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽⁸⁾، وَجَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ بِأَنَّهُ خَوَّاتُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ مُحَقَّقٌ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، قُلْتُ - ابْنُ حَجْرٍ -

(1) هشام بن سعد المدني، أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام، ورُمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7294).

(2) زيد بن أسلم العدوي، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني ثقة عالم، وكان يرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2117).

(3) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5489).

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع، (ح4130)، (5/114).

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف، (ح1985)، (2/214).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (7/424)، انظر: التاريخ الكبير، البخاري (4/276).

(7) انظر: معرفة الصحابة، (ح2511)، (2/976).

(8) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب صلاة الخوف، باب: كيفية صلاة الخوف، (ح6222)، (3/253).

وسبقه لذلك الغزالي، فقال: إن صلاة ذات الرقاع في رواية خوات بن جبير، وقال الرافعي في شرح الوجيز: اشتهر هذا في كتب الفقه، والمنقول في أصول الحديث رواية صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حنمة، وعمن صلى مع النبي ^٨ قال: فلعل المبهم هو خوات والد صالح⁽¹⁾، قلت: وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرتها، وبالله التوفيق، ويحتمل أن صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حنمة، فلذلك يبهمة تارة ويعينه أخرى⁽²⁾.

واضطرب الأمر كذلك في قول البخاري: "وقال معاذ"، فقال الحافظ ابن حجر: معاذ هذا يتبادر إلى ذهني أنه ابن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، وهشام أبوه، وجزم المزني وسبقه أبو نعيم بأن معاذاً هذا هو ابن فضالة، ولست أستبعد ذلك، فإنه سمع من هشام أيضاً، وقد سمع منه البخاري الكثير، وإنما لم يصرح بسامعه منه لهذا الحديث من أجل أبي الزبير. وقد رواه ابن جرير في تفسيره من طريق ابن علية وغيره عن هشام به، ولمعاذ بن هشام فيه إسناد آخر رواه ابن جرير في تفسيره عن محمد ابن بشار، عن معاذ بن هشام، حدثنا أبي، عن قتادة، عن سليمان الشكري، أنه سأل جابراً بن عبد الله عن إقصار الصلاة أي يوم نزل؟، فقال جابر: انطلقنا نلتقى عير قريش أتت من الشام حتى إذا كنا بنخل.... فذكر الحديث⁽³⁾.⁽⁴⁾

ثانياً: دراسة حديثين من صحيح مسلم

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ⁽⁵⁾، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى⁽⁶⁾، جَمِيعًا

- (1) انظر: فتح العزيز بشرح الوجيز، عبدالكريم بن محمد الرافعي (327/2).
 - (2) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (7 / 422).
 - (3) تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، تفسير سورة النساء، (ح10325)، (9/132).
 - (4) تعليق التعليق، ابن حجر (4 / 118).
 - (5) أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر المصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (85).
 - (6) أحمد بن عيسى بن حسان المصري يعرف بابن الثستري، صدوقٌ تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (86). وأخرج له مسلم مقروناً.
- وقال الحافظ ابن حجر في الهدي: عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك، وساق مسلم لنفسه مبرراً في إخراج حديث أمثال أحمد بن عيسى، فقال: أخرج لهم ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقنصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات، وقد احتج به النسائي مع تعنته وقال الخطيب: لم أر لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه.=
- =انظر ترجمته: التاريخ الكبير، البخاري (2 / 6)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 64)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4 / 272)، الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (1 / 82)، تهذيب الكمال المزي (1 / 417)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (1 / 268)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (3 / 56)، هدي الساري، ابن حجر (ص 384).
- وهو من شيوخ البخاري ومسلم، وهما دون شك أدري بشيوخهما من غيرهم.

عَنِ ابْنِ وَهْبٍ⁽¹⁾ قَالَ ابْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ
الْمَكِّيَّ⁽²⁾، حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ
الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوِ الرَّبْعِ بِالْمَأْدِيَّاتِ⁽³⁾، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ
فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامَانِ؛ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ⁽⁵⁾، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مَطَرِ
الْوَرَّاقِ⁽⁶⁾، كِلَاهِمَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِنَحْوِهِ.
وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ⁽⁷⁾، وَابْنِ جُرَيْجٍ⁽⁸⁾، كِلَاهِمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،
عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ كَذَلِكَ.
وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁹⁾ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ مَيْمَنَةَ عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ أَيْضًا.
وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هِشَامَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ تَابَعَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ؛ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ⁽¹⁰⁾، وَابْنُ جُرَيْجٍ عَبْدُ الْمَلِكِ
بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ⁽¹¹⁾، وَهُمَا مِنَ الثَّقَاتِ.

- (1) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد، ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).
- (2) محمد بن مسلم بن ثورس، الأسدي مولا هم، أبو الزبير المكي، صدوق، إلا أنه يلدس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6291).
- (3) جمع ماذيان، وهو النهر الكبير، وليست بعربية؛ انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (4 / 313).
- (4) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض (ح4006)، (5 / 20).
- (5) صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب: ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواصي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة، (ح2341)، (3 / 107)، كتاب الهبة والتحريض عليها، باب: فضل المنيحة، (ح2632)، (3 / 166).
- (6) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، (ح3998)، (5 / 19).
- (7) نفس المصدر، (ح4005)، (5 / 19).
- (8) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاب وتحريم منع بدله وتحريم بيع ضراب الفحل، (ح4088)، (5 / 34).
- (9) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، (ح4004)، (5 / 19).
- (10) زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة، الجعفي الكوفي نزلي الجزيرة، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2051).
- (11) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يلدس ويرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4193).

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ⁽²⁾، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ⁽³⁾، وَأَبِي حَازِمٍ⁽⁴⁾، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ، وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاريُّ من حديث محمد بن جعفر بن أبي كثير، ومسلم من حديث حفص بن ميسرة، كلاهما عن زيد بن أسلم، عن أمِّ الدرداء، عن أبي الدرداء (رحمتهما) بنحو متنه.

فقد تابع هشام بن سعد؛ محمد بن جعفر⁽⁶⁾ عند البخاري، وحفص بن ميسرة⁽⁷⁾ عند مسلم، وكلاهما ثقة.

(1) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3575).

(2) معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد، ويقال له معاوية بن أبي العباس، صدوق له أوهام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6771).

وقال صاحبها التحرير: بل؛ صدوق حسن الحديث، فقد وثقه أبو داود، والعجلي، والذهبي، وقال أبو حاتم وابن سعد: صدوق، وقال ابن معين: صالح، وليس بذلك، وقال يعقوب بن شيبة: كان من أعلمهم بحديث شريك هو وإسحاق الأزرق. وقال الساجي: صدوق بهم، وقال أحمد: هو كثير الخطأ. وقال ابن عدي: وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به. قلنا: وإنما أنزل إلى مرتبة الحسن الحديث لأوهام تقع له؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (396/3).

انظر ترجمته: الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 403)، معرفة الثقات، العجلي (2 / 285)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 385)، الثقات، ابن حبان (9 / 166)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 407)، سوالات السلمى للدارقطني (ص 24)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 220)، تهذيب الكمال، المزي (28 / 218)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 277)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (6 / 460)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (32 / 220).

(3) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2117)، وأخرج له مسلم مقروناً بأبي حازم، وهو ثقة، وأثبت المزي سماعه من أم الدرداء، فانتفت عنه علة الإرسال في هذه الرواية. انظر: تهذيب الكمال، المزي (17/10).

(4) سلمة بن دينار أبو حازم، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2489).

(5) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب النهي عن لعن الثواب وغيرها (ح 6777)، (8 / 24).

(6) محمد بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري مولاها، المدني، أخو إسماعيل وهو الأكبر، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5784).

(7) حفص بن ميسرة العفيلي، أبو عمر الصنعاني، نزيل عسقلان، ثقة، ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1433). ولقد كان البخاري ينتقي له، حيث أخرج له أربعة أحاديث، ثلاثة منها توبع عليها عنده، وآخر توبع عليه عند مسلم؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (306/1)، هدي الساري، ابن حجر (ص 396).

خلاصة القول

من كل ما تقدم يرى الباحث أنَّ هشامَ بنَ سعدٍ ضعيفٌ، قال بضَعْفِهِ عامَّةُ أهلِ العلمِ، فقد ضَعَّفَهُ؛ ابنُ المدينيِّ، وابنُ معينٍ، وابنُ سعدٍ، وأحمدُ، والنسائيُّ، والفسويُّ، والعُقَيْلِيُّ، وقال أبو حاتمٍ بعدمِ الاحتجاجِ بحديثِهِ، وكلامُ العلماءِ فيه إنَّما كانَ من جهةِ حفظِهِ لا من جهةِ صدقِهِ وعدالتِهِ، فهو موصوفٌ بالصدقِ، ولكنه مطعونٌ فيه من جهةِ حفظِهِ، ولهذا لم يروِ له البخاريُّ في الأصولِ، بل روى له في الشواهدِ، وليس له في البخاريِّ إلا هذينِ الموضعينِ، حيث روى له متابعةً وتعليقًا، وعامَّةً ما أخرجَهُ له مسلمٌ في المتابعاتِ، وتعليقًا، وأما بقيةُ ما روى له، فهو للاعتبارِ، ولها شواهدٌ أخرى صحيحةٌ كما في الحديثِ الأولِ، وتوبعَ هشامَ بنَ سعدٍ من ثقاتٍ، ورويا له من طريقِ زيدَ بنِ أسلمَ، وهو أكثرُ عنه بصيرٌ بحديثِهِ. والله أعلم.

الفصلُ الثانيُ

" الرواة الذين انفرد الإمام البخاريُّ بالرواية لهم في صحيحه ، وتكلمَ

فيهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين .

ويشتمل على ستة وعشرين مبحثاً:

المبحثُ الأولُ: من قال فيه ابنُ حبانَ: "ينفردُ بالمنكبرِ عن المشاهير" (1) ؛ وفيه

مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمة للراوي (أحمدُ بنُ بشيرِ المخزوميِّ) .

أحمدُ بنُ بشيرٍ، أبو بكرٍ مولى آل عمرو بن حُرَيْثِ المخزوميِّ القرشيُّ الكوفيُّ الشيبانيُّ

مولاهم (2) ، ويقالُ: من موالِي هَمْدَانَ (3) ، كان يُقَيَّنُ ؛ أي يبيع القَيْنَاتَ - أي الجوارِي - (4) ، مات في

المحرم سنة سبعٍ وتسعينٍ ومئةٍ (5) .

وأحمدُ بنُ بشيرٍ قال عنه ابنُ معينٍ: ليس بحديثه بأسٌ (6)

وقال النسائيُّ: ليسَ بذلك القوي (7)

وقال أبو حاتمٍ: محلُّهُ الصدقُ (8)

وقال أبو زُرْعَةَ: صدوقٌ (9)

وقال ابنُ عديٍّ: في حديثه عن الأعمشِ، عن سلمةَ بنِ كهيلٍ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ، عن النبيِّ

ﷺ: "تعبَّد رجلٌ في صومعةٍ، فمطرت السماء فأعشبت الأرضُ، فرأى حماراً له يرعى، فقال: يا ربِّ لو

كان لك حمارٌ رعيتهُ مع حماري... الحديث (10)" ، وفي حديثه، عن مسعرٍ، عن علقمةَ بنِ مرثدٍ، عن ابنِ

بريدةَ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: "لو وُزنَ دموعُ آدمَ بجميعِ دموعِ ولدهِ، لرجحَ دموعه على جميعِ دموعِ

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 140)

(2) التاريخ الكبير للبخاري (2 / 1)

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9 / 241)

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1 / 15)

(5) تهذيب الكمال، المزني (1 / 276).

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري، يحيى بن معين (3 / 490)

(7) تهذيب الكمال، المزني (1 / 273)

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 42)

(9) نفس المصدر.

(10) شعب الإيمان، البيهقي (ح4639)، (4/155).

ولده⁽¹⁾ " وهذان الحديثان أنكر ما روي لأحمد بن بشير، وله أحاديث أخر قريبة من هذين، وله
أحاديثٌ صالحةٌ، وهو في القوم الذين يُكْتَبُ حديثُهُم⁽²⁾

وقال الدارقطني: لا بأس به⁽³⁾

وتعقَّبَ الخطيبُ البغداديُّ عثمانَ الدارميَ حينما التبسَ عليه أمرُ أحمدَ بنِ بشيرٍ، حين قالَ عثمانُ
الدارميُّ ليحيى بنُ معينٍ: عطاءُ بنُ المباركِ تَعْرِفُهُ؟ قالَ: من يرو عنه؟ قلتُ: ذاكَ الشيخُ أحمدُ بنُ بشيرٍ،
قالَ: هذا! كأنه تَعَجَّبَ مِنْ ذكري أحمدُ بنِ بشيرٍ، فقالَ: لا أعرِفُهُ، قالَ عثمانُ: أحمدُ بنُ بشيرٍ كانَ مِنْ
أهلِ الكوفةِ ثم قَدِمَ بغدادَ، وهو متروكٌ. قلتُ - أي الخطيبُ البغداديُّ -: ليسَ أحمدُ بنُ بشيرٍ الذي
روى عن عطاءِ بنِ المباركِ مولى عمرو بنِ حُرَيْثِ الكوفيِّ إنما ذاكَ بغدادِيٌّ،.. وأما أحمدُ بنُ بشيرٍ
الكوفيُّ فليستَ حالُهُ التُّركُ، وإنما لَهُ أحاديثٌ تفرَدَ بروايتها، وقد كانَ موصوفًا بالصدقِ⁽⁴⁾

وصوبَ الباجيُّ رأيَ أبي زُرْعَةَ، فقالَ: والصوابُ ما قالَهُ فيه أبو زُرْعَةَ الرازيُّ: إنه صدوقٌ،
إلا أنه ليسَ بالحافظِ، فإذا خالفَ الحفاظَ كانَ حديثُهُمُ أولى⁽⁵⁾

وقالَ الذهبيُّ: لا بأس به⁽⁶⁾، وبَيَّنَ الذهبيُّ سببَ جرحِهِ في السير؛ فقالَ: قالَ ابنُ نُمَيْرٍ: كانَ
صدوقًا حسنَ المعرفةِ بأيامِ الناسِ، حسنَ الفهمِ، رأسًا في الشُعوبِيَّةِ يُحَاصِمُ فيها فائِضَ⁽⁷⁾

وقالَ أبو بكرٍ بنُ أبي داودَ: كانَ ثقةً كثيرَ الحديثِ، ذهبَ حديثُهُ، فكانَ لا يُحَدِّثُ⁽⁸⁾

وقالَ ابنُ حجرٍ في التقریبِ: صدوقٌ، له أوهامٌ⁽⁹⁾

وقالَ صاحبُ التَّحْرِيرِ: صدوقٌ، له مناكيرٌ⁽¹⁰⁾.

والقولُ فيه أنه صدوقٌ، قالَ بذلكَ عامةٌ من تكلموا فيه، ولم يوثِّقهُ أحدٌ

(1) شعب الإيمان، البيهقي (ح834)، (500/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1 / 165).

(3) سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحصين السلمي (ص46).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4 / 46).

(5) التعديل والتجريح، الباجي (1 / 293).

(6) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 34).

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9 / 241).

(8) تهذيب الكمال، المزني (1 / 273).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (13).

(10) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (57/1).

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وله في البخاري رواية واحدة.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ⁽²⁾، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ⁽³⁾، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي - سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ (تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ) لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ"⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث؛ مَرَوَانَ بن مُعَاوِيَةَ⁽⁵⁾، وَحَمَّادِ بنِ أُسَامَةَ⁽⁶⁾، كلاهما عن هاشم بن هاشم، عن عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عن أبيه (رضي الله عنه) بنحوه. وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله⁽⁷⁾ من حديث أبي أسامة حماد بن أسامة بن زيد، عن هاشم بن هاشم، عن عامر، عن أبيه (رضي الله عنه) بمثله، وتابعه شجاع بن الوليد، وإسحاق بن إبراهيم، ومروان بن معاوية. ومن طريق عبد الله بن مسleme، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عامر بن سعد، عن أبيه (رضي الله عنه) بنحوه⁽⁸⁾

خلاصة القول

هذا الحديث لم ينفرد به أحمد بن بشير عن هاشم بن هاشم، ولم يخالف أحدا من الثقات، ولو كان صاحب بدعة، فهو لا يدعو في هذا الحديث لبدعته، وهذه الرواية ليست من بين الروايات التي أنكرها عليه ابن عدي، وتابعه حماد بن أسامة بن زيد، ومروان بن معاوية عند البخاري، وتابعه عند

(1) محمد بن سلام بن الفرغ السلمي مولا هم البيكندي أبو جعفر، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5945)

(2) هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري المدني ويقال هاشم بن هاشم بن هاشم ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7258)

(3) عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3089)

(4) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به وبما يخاف منه والخبيث (ح 5779)، (7 / 140)

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب: العجوة، (ح 5445)، (7 / 80)، كتاب الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر، (ح 5768)، (7 / 138).

(6) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر، (ح 5769)، (7 / 138).

(7) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، ح (5460)، (6 / 123).

(8) المصدر نفسه، ح (5459)، (6 / 123).

مسلم حَمَّادُ بْنُ أَسَمَةَ، وَمَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَشُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَجَمِيعٌ مَنِ تَابَعَهُ ثِقَاتٌ.

وردَ ابنُ حجرٍ على تَضْعِيفِ النَسَائِيِّ لَهُ، فَقَالَ: فَأَمَّا تَضْعِيفُ النَسَائِيِّ لَهُ فَمَشْعَرٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ حَافِظٍ، وَأَمَّا كَلَامُ عِثْمَانَ الدَّارِمِيِّ، فَقَدْ رَدَّهُ الْخَطِيبُ: بِأَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بَرَاوِ آخَرَ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (1)

من كل ما سبق يخلص الباحث إلى أن البخاري لم يفارق الجادة حين أخرج رواية أحمد بن بشير. والله أعلم.

المبحث الثاني: من قال فيه ابن حبان: "كان يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر ليس بشعبة بن الحجاج" (2) ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أسباط أبو اليسع البصري).

أسباط أبو اليسع البصري، قيل أنه أسباط بن عبد الواحد (3) سمع شعبة، سمع منه محمد بن عبد الله بن حوشب (4)، من التاسعة (5).

وأسباط كذبه يحيى بن معين (6)، ولعل السبب في إصاقه تهمة الكذب به، مخالفته في الرواية عن شعبة، وهذا تشدد لا يليق من ابن معين، فليس مجرد مخالفة أسباط في الرواية عن شعبة بن الحجاج يكون سبباً لرميه بالكذب، لأنه لو كان كذاباً لما روى عنه البخاري بأي حال من الأحوال. وقال أبو حاتم: مجهول (7)

وعقب ابن حجر على جهالة أبي حاتم له، فقال: أسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم وعرفه غيره (8)، فقد عرفه البخاري (9).

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 386).

(2) المجروحين لابن حبان (1 / 181)

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1 / 186)

(4) التاريخ الكبير للبخاري (2 / 53)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (322).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1 / 186)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 333)

(8) هدي الساري، ابن حجر (ص 461).

(9) المصدر نفسه (ص 386).

وقال ابن حجر في التقریب: ضعيف له حديث واحد متابعه في البخاري⁽¹⁾، وقال في اللسان: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ⁽²⁾.

وتابع الذهبي⁽³⁾ ابن حجر فيما ذهب إليه في اللسان. واکتفى ابن الجوزي بنقل ما ذكره ابن حبان وأبو حاتم⁽⁴⁾ وخلاصة القول في أسباط، أنه ضعيف.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه

انفرد البخاري بالرواية له عن أصحاب الكتب التسعة

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا هِشَامٌ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ⁽⁷⁾، عَنْ أَنَسٍ (رضي الله عنه)، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ أَبُو الْيَسَعِ الْبَصْرِيُّ (البصري)، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ⁽⁹⁾ سَنَخَةٍ⁽¹⁰⁾، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعٌ بُرٌّ، وَلَا صَاعٌ حَبٌّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتَسَعُ نِسْوَةٌ"⁽¹¹⁾

(1) تقریب التهذیب، ابن حجر العسقلانی (322).

(2) لسان المیزان، ابن حجر السعقلانی (26/2).

(3) میزان الاعتدال، الذهبي (324 / 1)

(4) الضعفاء والمتروکیین لابن الجوزي (96 / 1)

(5) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري ثقة مأمون. وانظر تقریب التهذیب، ابن حجر العسقلانی (6616)

(6) هشام بن أبي عبد الله سنبر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت؛ انظر: تقریب التهذیب، ابن حجر العسقلانی (7299)

(7) قَتَادَةُ بن دَعَامَةَ بن قَتَادَةَ السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت؛ انظر تقریب التهذیب، ابن حجر (5518)

(8) محمد بن عبد الله بن حَوْشَبٍ، الطائفي نزيل الكوفة صدوق؛ انظر تقریب التهذیب، ابن حجر (6013)، وقال صاحب التحرير:

بل ثقة، فقد روى عنه البخاري في الصحيح، وابن وارة، وقال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن شاهين في الثقات؛ انظر: تحرير تقریب التهذیب، ديبشار معروف والشيخ شُعَيْب الأرنؤوط (266/3).

(9) كلُّ ما أوْتِدِمَ به من زُبْدٍ وودكٍ شحمٍ وُدُهْنٍ سيمسِمٍ وغيره إهالة. وكذلك ما علا القَدْرَ من ودك اللحم السمين إهالة واستأهل الرجل، إذا انتدَمَ بالإهالة. انظر: تهذیب اللغة، الأزهری (417 / 6)، وقيل هو ما اذیب من الألية والشحم وقيل الدسم الجامد، انظر:

النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (84 / 1)، لسان العرب، ابن منظور (28 / 11)

(10) زنج: (زَيْجُ الدُّهْنِ) والسَّمْنُ، (كَفْرَجَ)، يَزْنِجُ زَنْجًا زَنْجًا (: تَغَيَّرَ) رائحته (فهو زَنْجٌ)، ككَتِفٍ، ويقال: سَنَخَةٌ، بالسین.

انظر تاج العروس، الزبيدي (266 / 7) (الرَّيْحَةُ): "التي قد أُرُوحتْ وَتَغَيَّرَتْ". انظر: تهذیب اللغة، الأزهری (210 / 7)، لسان

العرب، ابن منظور (22 / 3)

(11) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة، (ح2069)، (56 / 3)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام النسائي⁽¹⁾، عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد بن الحارث، عن هشام
بمثله.

والإمام ابن ماجه⁽²⁾، عن نصر بن علي، عن أبيه، عنه به.
والإمام الترمذي⁽³⁾، عن محمد بن بشار، عن محمد بن إبراهيم، عنه به أيضاً.
والإمام أحمد؛ عن محمد بن يزيد بنحوه⁽⁴⁾، وعن عبد الملك بن عمرو بنحوه⁽⁵⁾، وعن روح بن
عبادة، وعبد الصمد بن عبد الوارث، بمثله⁽⁶⁾

خلاصة القول

ما تقدم فقد تابع أسباط عن هشام الدستوائي كل من؛ خالد بن الحارث، وعلي بن نصر
الجهضمي، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن يزيد، وعبد الملك بن عمرو، وروح بن عبادة وعبد الصمد
ابن عبد الوارث، وجميعهم ثقات، ولم يخالفهم، فقد انتقى البخاري من أحاديثه، وهنا هو لا يروي عن
شعبة أيضاً، وإنما روى له عن هشام الدستوائي حديثاً واحداً مقروناً، فلا ضير من إخراج البخاري
هذه الرواية، خاصة إذا عرفنا أنه أخرج له مقروناً بمسلم بن إبراهيم الفراهيدي الثقة المأمون،
والنكتة في جمعها هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب، ومن عادته أن لا يذكر الحديث الواحد
في موضعين بإسناد واحد، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال، فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده⁽⁷⁾.

المبحث الثالث: من قال فيه ابن حبان: "يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث

ويحدث به"⁽⁸⁾؛ وفيه مطلبان:

- (1) سنن النسائي الكبرى، كتاب البيوع، باب الرهن في الضر، (ح6159)، (58/6).
- (2) سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب الرهن، (ح2437)، (89/4).
- (3) سنن الترمذي، أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل، (ح1215)، (502/2).
- (4) مسند أحمد بن حنبل، مسند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، (ح13435)، (111/21).
- (5) نفس المصدر، (ح12360)، (360/19).
- (6) نفس المصدر، (ح13169)، (406/20).
- (7) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (4/303).
- (8) المجروحين لابن حبان (1/180)

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أسيّد بن زيد بن نجیح الجمال).

أسيّد بن زيد بن نجیح الهاشمي مولاهم⁽¹⁾، أبو محمد مولى صالح بن علي القرشي الكوفي⁽²⁾، الجمال⁽³⁾.⁽⁴⁾، من العاشرة مات قبل العشرين⁽⁵⁾. أي قبل سنة 220هـ.

وقد أجمع أئمة الجرح والتعديل على ضعفه وكذبه، فقال ابن معين: كذاب، أتته بغداد في الحدائين، فسمعتة يحدث بأحاديث كذب⁽⁶⁾، وقال مرة: كذاب، ذهبت إليه إلى الكرخ⁽⁷⁾، ونزل في دار الحدائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب، ففرقت من سفار الحدائين!⁽⁸⁾ وعقب ابن حجر على ما سلف من ابن معين، فقال: أفرط ابن معين فكذبه⁽⁹⁾.

وقال النسائي: متروك الحديث⁽¹⁰⁾

وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره، فأناه أصحاب الحديث، ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه⁽¹¹⁾

وقال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه⁽¹²⁾، وإنما ذكره البخاري للاستشهاد⁽¹³⁾

وقال الدارقطني: ضعيف الحديث⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر: متروك⁽¹⁵⁾.

وقال الخطيب البغدادي: كان غير مرضي في الرواية⁽¹⁶⁾

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (512).

(2) التاريخ الكبير، البخاري (2 / 15)

(3) هذه النسبة إلى حفظ الجمال، وإكراهها من الناس في الطرق؛ انظر: الأنساب، السمعي (2 / 82).

(4) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله القيسي (2 / 222)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (512).

(6) سوالات ابن الجنيدي، ابن معين (1 / 292).

(7) الكرخ، وما أظنها عربية إنما هي نبطية، وتطلق على عدة أماكن كلها بالعراق؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (4 / 447).

(8) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 394)

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (512)

(10) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 155)

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 318)

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (1 / 400)

(13) من روى عنهم البخاري في الصحيح، ابن عدي الجرجاني (ص 98)

(14) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص 90).

(15) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص 154).

(16) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 47)

وقال الهيثمي: كَذَّابٌ⁽¹⁾

وقال البرّار: لم يكن به بأس، وقال في موضع آخر: حدّث بأحاديث لم يُتّبع عليها، وقال في موضع ثالث: قد أُحْتَمِلَ حديثه مع شيعية شديدة فيه⁽²⁾

وقال الساجي: سمعتُ أحمدُ بنُ يحيى الصوفي يُحدّثُ عنه بمناكير، ومن مناكيره: حديثه عن شريك، عن عوّن، عن أبي نضرة، عن أبي سعيدٍ حديث: "من توضأ يوم الجمعة..."⁽³⁾⁽⁴⁾

وقال ابنُ ماکولا: ضَعْفُوهُ⁽⁵⁾

وَضَعَفَهُ كَذَلِكَ ابْنُ الْجُوزِيِّ⁽⁶⁾، وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁷⁾

وَذَكَرَهُ سَبْطُ ابْنِ الْعَجْمِيِّ فِي الْكَشْفِ الْحَيْثِ⁽⁸⁾.

وقال ابنُ حجرٍ: ضَعِيفٌ⁽⁹⁾، وَلَمْ أَرَ لِأَحَدٍ فِيهِ تَوْثِيقًا⁽¹⁰⁾.

وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي أَسَيْدِ بْنِ زَيْدِ الْجَمَّالِ، أَنَّهُ ضَعِيفٌ، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ عَلَى لِسَانِ أَيِّ مِنْ أُمَّةٍ

الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ذَكَرًا لَهُ بِخَيْرٍ، وَلَمْ أَرَ لِأَحَدٍ فِيهِ تَوْثِيقًا .

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، ولم يرو لأسيّد أحدٌ من أصحابِ الكتبِ الستة،

سوى البخاري، الذي روى له مقررًا وبغيره.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ⁽¹¹⁾، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ⁽¹²⁾، حَدَّثَنَا

حُصَيْنٌ⁽¹³⁾، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:

(1) مجمع الزوائد، الهيثمي (1/ 95).

(2) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (220/2).

(3) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب: الدلالة على أن الغسل يوم الجمعة سنة اختيار، (ح1467)، (1/296).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 301)

(5) الإكمال، ابن ماکولا (1/ 56)

(6) الضعفاء والمتروكين، ابن جوزي، (1/124).

(7) المغني في الضعفاء، الذهبي (1/90).

(8) الكشف الحثيث عن رومي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي، (ص106).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (512)

(10) هدي الساري، ابن حجر (ص391).

(11) عمران بن ميسرة، أبو الحسن البصري الأدمي ثقة؛ انظر تقريب التهذيب، ابن حجر (5174)

(12) محمد بن فضيل بن غزوان، أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6227)

(13) حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، أَبُو الْهَذِيلِ الْكُوفِيُّ ثَقَّةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1369).

وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ⁽¹⁾، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽²⁾ فَقَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "عَرَضْتُ عَلَى الْأُمَمِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ (فَأَجِدُ النَّبِيَّ) يَمُرُّ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشْرَةُ (الْعَشِيرَةُ)، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخُمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ قُلْتُ: يَا جُبَيْرُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ انظُرِي إِلَى الْأَفْقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ: قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَذَابَ،.....الحديث"⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ⁽⁴⁾ بِنَحْوِهِ، وَتَابَعَهُ أَسِيدًا كُلٌّ مِنْ سُرَيْجِ بْنِ النُّعْمَانِ، وَشُجَاعِ بْنِ مُحَمَّدٍ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ⁽⁵⁾.

خلاصة القول

فَالَّذِينَ تَابَعُوا أَسِيدَ فِي هُشَيْمِ ثِقَاتٌ، وَالَّذِي يَرَاهُ الْبَاحِثُ أَنْ ضَعْفَ أَسِيدٍ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَنْجَبِرُ بِمَا تَابَعَهُ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ مَقْرُونًا بِعُمَرَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ أَسِيدٌ بِالرَّوَايَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ لِلْإِسْتِشْهَادِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ حَدِيثَ هُشَيْمٍ لِأَنَّ هُشَيْمًا كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي حُصَيْنٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى غَيْرِ هَذِهِ⁽⁶⁾، وَنَقَلَ ابْنُ حَجْرٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَوْلَهُ: وَلَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَهُ ثَقَّةٌ... وَعَقَّبَ ابْنُ حَجْرٍ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ الْبَخَارِيُّ حَبَرَ أَمْرِهِ كَمَا يَنْبَغِي⁽⁷⁾.

وَقَالَ الْحَازِمِيُّ: لَا نُقَرُّ بِأَنَّ الْبَخَارِيَّ كَانَ يَرَى تَخْرِيجَ حَدِيثٍ مِنْ يُنْسَبُ إِلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّعْفِ، وَلَوْ كَانَ ضَعْفُ هَؤُلَاءِ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُ لَمَا خَرَجَ حَدِيثَهُمْ⁽⁸⁾.

(1) هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ دِينَارِ السَّلْمِيِّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ كَثِيرُ التَّدْلِيْسِ وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ؛ انظُر: تَقْرِيْبَ التَّهْذِيْبِ، ابْنُ حَجْرٍ (7312)، وَهَذَا يَرَوِي لَهُ الْبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ حُصَيْنٍ، وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي حُصَيْنٍ؛ انظُر: هَدْيَ السَّارِيِّ، ابْنُ حَجْرٍ (ص391).

(2) سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ الْأَسَدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ فِقْهِيهِ؛ انظُر: تَقْرِيْبَ التَّهْذِيْبِ، ابْنُ حَجْرٍ (2278).

(3) صَحِيْحُ الْبَخَارِيِّ، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بَغَيْرِ حِسَابٍ، (ح6541)، (8 / 112).

(4) صَحِيْحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، (ح549)، (1/137).

(5) مُسْنَدُ أَحْمَدَ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (ح2448)، (4/262).

(6) هَدْيَ السَّارِيِّ، ابْنُ حَجْرٍ (ص391).

(7) فَتْحُ الْبَارِيِّ، ابْنُ حَجْرٍ (406/11).

(8) شُرُوطُ الْأَثْمَةِ الْخُمْسَةِ، الْحَازِمِيُّ (ص57).

وساق الدكتور نافذ حَمَّاد مُسَوِّغاً لرواية البخاري له، فقال: فلعلَّه احتاج إليه فراراً من تكرار الإِسْنادِ بعينه، فإنه أخرجَ طريقَ عِمْرَانَ بنِ مَيْسَرَةَ عن محمدِ بنِ فُضَيْلٍ عن حُصَيْنٍ عنه به في الطَّبِ (ح5705)، ثم أعاده في الرقاقِ (ح6541)، فأضافَ إليه طريقَ هُشَيْمٍ⁽¹⁾.

لذا لا لومَ على البخاري في الرواية لِأَسِيدِ بنِ زَيْدٍ في صحیحِهِ، لأنَّ أَسِيدَ شَيْخُ البخاري، وهو أدري بهم وبأحوالهم، والله أعلم.

المبحث الرابع: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "في حديثه أشياء انفردَ بها كأنه يخطئ حتى

خرجَ عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفردَ"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أشهلُ بن حاتمِ الجُمُحِيِّ).

أشهلُ بن حاتمِ⁽³⁾، ويقال: أبو عمرو⁽⁴⁾، مولى لبني جُمَحٍ، هو البصري⁽⁵⁾، ماتَ 208هـ⁽⁶⁾.

قال يحيى بنُ معينٍ: أشهلُ بن حاتمٍ ليسَ بشيءٍ⁽⁷⁾

وَضَعَفَهُ العجليُّ⁽⁸⁾، وابنُ حزمٍ⁽⁹⁾

وقال أبو داودَ: أراهُ كانَ صدوقاً⁽¹⁰⁾

وقال أبو حاتمٍ: محكَّةُ الصدقِ، وليسَ بالقوي، رأيتُهُ يسندُ عن ابنِ عَوْنٍ حديثاً الناسُ يوقفونهُ،

وقال أبو زُرْعَةَ: ليسَ بقوي⁽¹¹⁾

وقال ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يُخْطِئُ⁽¹²⁾، ولم يقفِ الباحثُ على من ذَكَرَ فيه أي تعديل، وكذلك

قال بَضْعَفُهُ صاحباً التحرير حين ذكره أنه ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به⁽¹³⁾.

(1) قرة العيون بتوثيق الأسانيد و المتون، د. نافذ حسين حماد (رأب الصدع لأحاديث المتهمين بالوضع) (9/1).

(2) المجروحين لابن حبان (1 / 184)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (534)

(4) فتح الباب في الكنى والألقاب، محمد بن اسحق بن منده الأصبهاني (ص 255)

(5) التاريخ الكبير للبخاري (2 / 68)

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (534).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 347)، أنظر؛ تهذيب الكمال، المزي (3 / 299)

(8) الثقات للعجلي (1 / 233)

(9) المحلى، ابن حزم (9 / 313).

(10) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 391)

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 347)

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر (534)

(13) انظر؛ تحرير التقريب، د. بشارو الشيخ شُعَيْب (1 / 148).

والقول فيه أنه صدوقٌ. والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وحديثه في موضعين عند البخاري.

الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ⁽¹⁾، سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الْأَشْهَلَ بْنَ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ⁽²⁾، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ⁽³⁾، عَنْ، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ⁽⁴⁾، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غَلَامٍ لَهُ حَيَاطٌ، فَقَدَّمْ إِلَيْهِ قَصْعَةً فِيهَا ثَرِيدٌ، قَالَ: وَأَقْبَلَ عَلَيَّ عَمَلِي، قَالَ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّبَعُ الدُّبَاءَ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبَعُهُ فَأَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُ أَحَبُّ الدُّبَاءِ⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري، من طريق عبد الله بن منير، عن النضر بن شميل، عن ابن عاون، عن ثمامة⁽⁵⁾، وأخرجه من طريق عمرو بن علي، عن أزهر بن سعد، عن ابن عاون عنه به⁽⁶⁾.
مما تقدم تبين أن أشهل بن حاتم قد تابعه في ابن عاون؛ النضر بن شميل⁽⁷⁾، وأزهر بن سعد⁽⁸⁾، وبذلك يرى الباحث أن أشهل لم ينفرد بالرواية، بل تابعه ثقات، ويزول ضعفه بمتابعة الثقات له، ولم يفارق الإمام البخاري رحمه الله الجادة حينما أخرج له في الصحيح.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ

(1) عبد الله بن منير، أبو عبد الرحمن المرزوقي الزاهد، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3641)

(2) عبد الله بن عاون بن أرطبان، أبو عاون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن؛ انظر: تقريب

التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3519)

(3) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري فاضل صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (853)، ولكنه ثقة، فقد وثقه العديد من أئمة هذا الفن، وأثبت المزي سماعه من جده أنس بن مالك رضي الله عنه؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (4 / 405). وحكم الذهبي على أحاديثه في البخاري بأنها صحيحة؛ انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 94)؛ انظر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 466) معرفة الثقات، العجلي (1 / 261) الكاشف، الذهبي (ج 1 / 285). ثقات ابن حبان (4 / 96). تهذيب الكمال، المزي (4 / 406).

(4) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الثريد، (ح 5420)، (7 / 75).

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب من أضاف رجلا إلى طعام وأقبل هو على عمله، ح (5435)، (7 / 78).

(6) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الدباء، ح (5433)، (7 / 78)

(7) النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7135).

(8) أزهر بن سعد السمان، أبو بكر الباهلي بصري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (307)

(9) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن دؤيب الدهلي النيسابوري، ثقة حافظ جليل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن

حجر (6387)

عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ⁽¹⁾، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ⁽²⁾، عَنِ الْحُسَيْنِ⁽³⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ⁽⁴⁾، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْنِتَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتِ إِلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ * تَابِعَهُ أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، وَتَابِعَهُ يُونُسُ⁽⁵⁾ ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ⁽⁶⁾ ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ⁽⁷⁾ ، وَحُمَيْدٌ⁽⁸⁾ ، وَقَتَادَةُ⁽⁹⁾ ، وَمَنْصُورٌ⁽¹⁰⁾ ، وَهَشَامٌ⁽¹¹⁾ ، وَالرَّبِيعُ⁽¹²⁾ . (13)

فقد أخرج الإمام البخاري له هنا تعليقاً، ولا ضير من ذلك.

- (1) عثمان بن عمر بن فارس العبدي بصري، أصله من بخارى، ثقة، قبل كان يحيى بن سعيد لا يرضاه؛ تقريب التهذيب، ابن حجر (4504).
- (2) عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3519).
- (3) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البرّار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز، ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1227).
- وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، وهم ممن احتمل أهل العلم تدليسهم؛ انظر: طبقات المدلسين، ابن حجر (ص 29) قال ابن سعد: وكان الحسن جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة، مأموناً، عادياً، ناسكاً، كثير العلم فصيحا جميلاً وسيماً، وكان ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة؛ انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7 / 157).
- (4) عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس العبشمي، أبو سعيد صحابي من مسلمة الفتح، يقال كان اسمه عبد كلال افتتح سجستان ثم سكن البصرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3888).
- (5) يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7909).
- (6) سيماك بن عطية البصري المرادي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2626).
- (7) سيماك بن حرب بن أوس بن خالد الدهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2624). أخرج له البخاري في المتابعات وتعليقاً، وليس من حديث عكرمة.
- (8) حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، أختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1544).
- (9) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5518).
- (10) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب، الكوفي ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6908).
- (11) هشام بن حسان الأزدي القرطوسي، أبو عبد الله البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7289).
- (12) الربيع بن صبيح السعدي البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عادياً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1895).
- (13) صحيح البخاري، كتاب الكفارات، باب الكفارة قبل الحنث وبعده (ح 6722)، (8 / 148)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري⁽¹⁾، من حديث جرير بن حازم، عن الحسن، عن عبد الرحمن ابن سمرّة، بنحوه.

وأخرجه الإمام مسلم من حديث شيبان بن فروخ، عن جرير بن حازم⁽²⁾، ومن حديث هشام بن حسان⁽³⁾؛ كلاهما عن الحسن، عنه بنحوه كذلك. وتابعه محمد بن أبي عدي⁽⁴⁾، في الرواية التي أخرجه الإمام أحمد في مسنده⁽⁵⁾، وتابعه يحيى القطان عند الإمام النسائي⁽⁶⁾

خلاصة القول

يرى الباحث أنه لا غبار على رواية الإمام البخاري عن أشهل لما أورده من متابعات تقوي حديثه، وتجبر ما اعتراه من ضعف، وله في البخاري حديثان، أحدهما في الأئمة أخرجه عن عبد الله بن منير، عنه، عن ابن عون، عن ثمامة، عن أنس، ثم رواه عن عبد الله بن منير أيضا، عن النضر بن شميل، عن ابن عون به، وثانيهما علّقه له عن ابن عون، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرّة متابعه⁽⁷⁾، وقد سبق الإشارة إلى أن ابن حبان قد ضعف روايته حال التفرد.

المبحث الخامس: من قال فيه ابن حبان: "كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه، والذي عندي تنكب حديثه عند الاحتجاج، إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به"⁽⁸⁾؛ وفيه مطلبان:

- (1) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والندور، باب: قول الله تعالى [لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا... الآية (البقرة: 225)]، (ح6622)، (8 / 127)، كتاب الأحكام، باب: مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، (ح7146)، (9 / 63)، كتاب الأحكام، باب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكَلَّ إِلَيْهَا، (ح7147)، (9 / 63).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه، (ح4370)، (5 / 86)، كتاب الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، (ح4819)، (6 / 5).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، (ح4351)، (5 / 82).
- (4) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجدّه وقيل: هو إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5697).
- (5) مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث عبد الرحمن بن سمرّة، (ح20625)، (34 / 228).
- (6) سنن النسائي، كتاب آداب القضاة، باب: النَّهْيُ عَنِ مَسْأَلَةِ الْإِمَارَةِ، (ح5399)، (8 / 616).
- (7) هدي الساري، ابن حجر (ص 389).
- (8) المجروحين لابن حبان (1 / 183).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أيمن بن نابل).

أيمن بن نابل المحدث، الصدوق، المعمر، أبو عمران الحبشي، المكي، الضرير، الطويل، من موالى آل أبي بكر الصديق، من صغار التابعين⁽¹⁾ نزيل عسقلان⁽²⁾. من الخامسة⁽³⁾.
وأيمن وثقه علي بن المديني⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾، وزاد ابن المديني:
وليس بالقوي.

وقال أحمد: صالح الحديث⁽⁸⁾

وقال أبو حاتم: شيخ⁽⁹⁾

وقال ابن عدي: ولم أر أحداً ضعفه من تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها،
صالحة⁽¹⁰⁾

وقال الدارقطني: ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، خالفه الليث،
وعمر بن الحارث، وزكريا بن خالد، عن أبي الزبير⁽¹¹⁾

ونقل المزي عن ابن أبي شيبه قوله: صدوق، وإلى الضعف ما هو، ... وقول النسائي: لا بأس
به⁽¹²⁾

وقال الذهبي: صدوق⁽¹³⁾

وقال ابن حجر: صدوق بهم⁽¹⁴⁾

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 309).

(2) هدي الساري، ابن حجر (ص 389)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (597).

(4) سوالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص 145)

(5) تاريخ ابن معين رواية الدوري (3 / 89) ؛ وأنظر : تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (1 / 75).

(6) الثقات للعجلي (1 / 240)

(7) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1 / 344)

(8) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 51)

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 319)

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (1 / 433).

(11) موسوعة أقوال الدارقطني (6 / 125).

(12) تهذيب الكمال، المزي (3 / 447).

(13) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 95)

(14) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (597).

وقوى أمره صاحبها التحرير⁽¹⁾

والذي يراه الباحث أن أيمن بن نابل صدوق، قد وثقه أكثر من واحد من أئمة الجرح والتعديل، فقد أطلق القول بتوثيقه ابنُ المديني وابنُ معين والترمذي والعجلي، وتكلم فيه آخرون، وقال ابنُ عدي: ولم أرَ أحداً ضَعَفَهُ ممن تكلم في الرجال.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وله فردٌ حديثٌ عند البخاري.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ⁽²⁾ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ⁽³⁾ حَدَّثَنَا أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽⁴⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ، فَقَالَ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ⁽⁵⁾ اذْهَبْ بِأَخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ"⁽⁶⁾، "فَأَخْبَبَهَا"⁽⁷⁾ (فَأَخْبَبَهَا) عَلَى نَاقَةٍ (نَاقَتِهِ) فَأَعْتَمَرْتُ⁽⁸⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث ابنُ حبان في صحيحه من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه بمثله⁽⁹⁾، ونجد أن جابر بن عبد الله قد تابع القاسم بن محمد عن عائشة في الأحاديث التي أخرجها النسائي⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، وأبو عوانة⁽¹²⁾، جميعهم بنحو حديث البخاري.

(1) انظر: تحرير تقريب التهذيب، د.بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (1 / 158).

(2) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5081).

(3) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2977).

(4) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5489).

(5) عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق شقيق عائشة تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح وشهد اليمامة والفتوح ومات سنة ثلاث وخمسين في طريق مكة فجأة وقيل بعد ذلك؛ انظر: الإستهجاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 249).

(6) التَّنْعِيم: موضع بمكة في الحل، وهو بين مكة وسرف على فرسخين من مكة، وقيل على أربعة، وسُمي بذلك لأن جبلا عن يمينه يقال له نعيم وآخر عن شماله يقال له ناعم، والوادي نعيم وبالتنعيم مساجد حول مسجد عائشة وسقايها على طريق المدينة منه يحرم المكيون بالعمرة؛ انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (2 / 49).

(7) أحقب الشيء أي جعله وراءه؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (1 / 412).

(8) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الحج على الرجل (ح 1518)، (2 / 133).

(9) صحيح ابن حبان، جواز اشتراك النفر بالبقرة الواحدة في الحج، ح (4005)، (9 / 317).

(10) السنن الكبرى للنسائي، باب العمرة من التنعيم، ح (4217)، (4 / 239).

(11) السنن الكبرى للبيهقي، باب من اعتمر في السنة مرارا، ح (8986)، (4 / 343).

(12) مسند أبي عوانة، باب ذكر الخبر المبيح للمحرم، ح (3168)، (2 / 288).

خلاصة القول

كما تقدم فإن أئمة كثر، وجرحه آخرون، وقال ابن عدي بعد أن فند أحاديثه: لم أر أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة، ولا يلام الإمام البخاري في الرواية عنه، لأن ابن حبان قال بعدم الاحتجاج بها انفرده، وقد وافق الثقات هنا، فجاز الاحتجاج بروايته، والله أعلم.

المبحث السادس: من قال فيه ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً،... ولولا حديث: "إننا أخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا"⁽²⁾ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عزوجل فيه"⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (بهر بن حكيم بن معاوية).

أبو عبد الملك بهر بن حكيم بن معاوية بن حيدة، القشيري⁽⁴⁾ البصري⁽⁵⁾، من السادسة مات قبل الستين⁽⁶⁾. أي قبل سنة 160هـ.

وبهر وثقه ابن المديني⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وابن شاهين⁽¹⁰⁾.
وقال البخاري: يختلفون في بهر⁽¹¹⁾

وقال الحاكم: من ثقات البصريين، ممن يجمع حديثه⁽¹²⁾

وقال أبو داود: أحاديثه صحاح⁽¹³⁾، وقال في موضع آخر: هو عندي حجة⁽¹⁴⁾

- (1) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد المدني ثقة جليل، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3981)
- (2) مسند أحمد، من حديث معاوية بن حيدة، (ح20016)، (220/33). وقال شعيب: اسناده حسن.
- (3) المجروحين لابن حبان (1 / 194)
- (4) القشيري، هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر؛ انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري (3 / 37)
- (5) تهذيب الأسماء، النووي (1 / 189)
- (6) تقريب التهذيب، ابن حجر (772).
- (7) العلل لابن المديني (ص 89)
- (8) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (ص 82)، وانظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 124)
- (9) تهذيب الكمال، المزي (4 / 259)
- (10) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 49)
- (11) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 253)
- (12) سوالات السجزي للحاكم (ص 147).
- (13) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 116).
- (14) سير أعلام النبلاء، الذهبي (6 / 253).

وقال ابن قتيبة: كان من خيار الناس⁽¹⁾.
 وقال أبو زرعة: صالح، ولكنه ليس بالمشهور⁽²⁾
 وقال أبو حاتم: هو شيخ، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُتَّجُّ به⁽³⁾
 وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به في رواياته، ولم أر أحداً تخلف في الرواية عنه من
 الثقات، ولم أر له حديثاً منكرًا، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة، فلا بأس بحديثه⁽⁴⁾
 قال الدارقطني: لا بأس به⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: متوسط⁽⁶⁾
 وقال الذهبي في المغني: صدوق، فيه لين، وحديثه حسن⁽⁷⁾، وصدوق مشهور⁽⁸⁾، وقال في
 موضع آخر: وثقه جماعة⁽⁹⁾، وقال مرة: له نسخة حسنة عن أبيه، عن جده⁽¹⁰⁾.
 وقال ابن حجر في التقریب: صدوق⁽¹¹⁾
 وقد وثقه صاحب التحرير⁽¹²⁾
 وقال أحمد بن بشير: أتيت البصرة في طلب الحديث فأتيت بهزاً، فوجدته يلعب بالشطرنج مع
 قوم، فتركته ولم أسمع منه⁽¹³⁾. ولعب الشطرنج ليس سبباً كافياً للجرح وترك الحديث، فهو سبب
 مختلف فيه.
 والقول في بهز أنه ثقة، فقد وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي وابن شاهين والحاكم وأبو
 داود، وقال ابن عدي: ولم أر أحداً يتخلف في الرواية عنه من الثقات، ولم أر له حديثاً منكرًا، وقال أبو

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر (1 / 373).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 430).

(3) نفس المصدر

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (2 / 66).

(5) سؤالات السلمي للدارقطني (ص 7).

(6) نفس المصدر (ص 8).

(7) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 116).

(8) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص 55).

(9) الكاشف للذهبي (1 / 110).

(10) تاريخ الإسلام للذهبي (9 / 79).

(11) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (772).

(12) انظر: تحرير التقریب، بشار معروف وشعيب الأرنؤوط (1 / 186).

(13) تهذيب التهذيب، ابن حجر (1 / 373).

حاتم شيخ، وقال أبو زُرْعَةَ: صالح الحديث، وإذا عَلِمْنَا أن يحيى بن سعيد القَطَّانُ وهو من المتشددين قد روى عنه، فهذا دليل على قبوله عنده .

ونافع الذهبي عن بهز بن حكيم في المآخذ التي ساقها ابن حبان، مفنداً لها بقوله: إحداهما قوله: كان يُحطَى كثيراً، وإنما يُعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فإنه انفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، وليس له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ.

الثاني قولك: تركه جماعة، فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق!

الثالث ولولا حديث: إنا أخذوها، فهو حديث أنفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين، ويقع بهز غالباً في جزء الأنصاري، وموته مقارب لموت هشام بن عروة، وحديثه قريب من الصحة⁽¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وله في البخاري حديث واحد معلق في الطهارة.

قال الإمام البخاري رحمه الله: باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة، ومن تستر فالتستر أفضل.

وقال بهز بن حكيم عن أبيه⁽²⁾ عن جده⁽³⁾، عن النبي ﷺ: "الله أحق أن يستحيا منه من الناس"⁽⁴⁾

وقال ابن حجر معقبا على هذا الحديث، وبهز وأبوه وثقهما جماعة. وصحح حديث بهز غير واحد من الأئمة. نعم وتكلم في بهز غير واحد، لكنه لم يتهم ولم يترك⁽⁵⁾

(1) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (80 / 9)

(2) حكيم بن معاوية بن حيدة الفشيري، والد بهز، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1478)

(3) معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب الفشيري صحابي نزل البصرة ومات بخراسان؛ انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (149 / 6).

(4) صحيح البخاري، باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل (1 / 64)

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (330/1).

خلاصة القول

بَهْزُ بنِ حَكِيمٍ ثَقَّةٌ، وقد صحَّحَ ابنُ معِينٍ روايتَهُ عن أبيهِ عن جدِّهِ، إذا كان من روى عن بَهْزِ ثَقَّةً⁽¹⁾، ويَبِّنُ الحاكمُ سببَ سقوطِ روايتِهِ من الصحيحِ بقوله: وإنما أَسْقَطَ من الصحيحِ روايتَهُ عن أبيهِ عن جدِّهِ لأنها شاذةٌ لا مُتَابِعَ لها في الصحيحِ⁽²⁾

إضافةً إلى ذلك، إذا عَلِمْنَا أن البخاريَّ قد أخرجَ لَهُ تعليقًا في الترجمةِ للبابِ، فلا يُلامُ البخاريُّ على صنيعةٍ. والله أعلم.

المبحث السابع: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن يروى عن الأثباتِ الأشياءِ"

الموضوعات⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (الحارثُ بنُ عُمَيْرٍ).

الحارثُ بنُ عُمَيْرٍ، أبو عُمَيْرٍ البصريُّ نزيلُ مكة، والدُ حمزة⁽⁴⁾، من الثامنة⁽⁵⁾.
وتفاوتتْ أقوالُ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ في الحارثِ، فقد وثَّقه ابنُ معِينٍ⁽⁶⁾، وأحمدُ⁽⁷⁾،
والعجليُّ⁽⁸⁾، والنسائيُّ⁽⁹⁾، وأبو حاتمٍ وأبو زُرْعَةَ⁽¹⁰⁾، والدارقطنيُّ⁽¹¹⁾، وزادَ أبو زُرْعَةَ: رجلٌ صالحٌ.
وقالَ الحاكمُ: روى عن حُمَيْدِ الطويلِ وجعفرِ الصادقِ أحاديثَ موضوعةً⁽¹²⁾
وقالَ الذهبيُّ: له مناكيرٌ⁽¹³⁾، وأتَّعَجَبُ كيفَ أخرجَ لَهُ النسائيُّ!⁽¹⁴⁾، وقالَ في موضعٍ ثالثٍ:
وما أراهُ إلاَّ يَبِّنُ الضعْفُ⁽¹⁵⁾

(1) انظر: تهذيب الكمال، المزي (4 / 259)

(2) سوالات السجزي للحاكم (ص147)

(3) المجروحين لابن حبان (1 / 223)

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 132)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (1041).

(6) تاريخ ابن معِين رواية ابن محرز، يحيى بن معِين (2 / 222)

(7) سوالات أبي داود، أحمد بن حنبل (ص235)

(8) معرفة الثقات، العجلي (1 / 278)

(9) تهذيب الكمال، المزي (5 / 269)

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 83)

(11) سوالات البرقاني، الدارقطني (ص24).

(12) ميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 176)

(13) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي (1 / 439)

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 142)

(15) ميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 176)

وقال ابن حجر: وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير، ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر⁽¹⁾

ونقل ابن حجر قول الأزدي: ضعيف، منكر الحديث⁽²⁾

ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال: الحارث بن عمير كذاب⁽³⁾

خلاصة القول في الحارث بن عمير، أنه صدوق، فقد أطلق القول بتوثيقه جماعة من أهل الجرح والتعديل، ومنهم من حاد عن ذلك واتهمه بالوضع والكذب، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وذكر بعضاً من أحاديثه الموضوعات، وتابع الألباني ابن حبان في ذلك⁽⁴⁾، ولم يبين أحداً ممن جرحه سبباً لذلك، وربما خفي أمره على من وثقوه.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ ليس له في الصحيح سوى في موضع واحد في

أواخر الحج، وهي زيادة في خير، توبع عليها في الصحيح أيضاً⁽⁵⁾.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ⁽⁶⁾، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ⁽⁷⁾، قَالَ:

أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ (دُوحَاتِ) الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ⁽⁸⁾ نَاقَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَكَهَا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، حَرَكَهَا مِنْ حُبِّهَا، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ⁽¹⁰⁾، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جُدْرَاتِ * تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ⁽¹¹⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1041)

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 132)

(3) الموضوعات، ابن الجوزي (1 / 245).

(4) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعات وأثرها السيئ في الأمة، الألباني (9 / 140)

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 456).

(6) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2286).

(7) محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاها، المدني، أخو إسماعيل وهو الأكبر، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5784).

(8) أي أسرع، والوضع: سير حثيث يقال: أوضع الراكب البعير ووضع البعير؛ انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري (1 / 139)، غريب الحديث، الخطابي (2 / 499).

(9) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، الثَّقَفِيُّ أَبُو رَجَاءَ الْبَغْلَانِيُّ، يُقَالُ اسْمُهُ يَحْيَى وَقِيلَ عَلِيٌّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5522).

(10) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، أبو إسحاق القاري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (431).

(11) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: مَنْ أَسْرَعَ نَاقَتَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ، (ح1802)، (7 / 3).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري؛ من حديث قتيبة بن سعيد، عن إسماعيل، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) بنحوه⁽¹⁾.

خلاصة القول

يرى الباحث أن الحارث بن عمير قد جرحه أئمة لم يفسروا سبب جرحه، ووثقه أئمة أيضًا، وهو من رجال البخاري، ومما تقدم وما ساقه ابن حبان من أحاديث موضوعية، وأيده الألباني في ذلك، ولعله أتى من الحديث الذي جاء في قراءة الفاتحة وآية الكرسي عقب كل صلاة، حيث أشار إلى ذلك ابن الجوزي في الموضوعات، وهذا الحديث الذي جعل ابن خزيمة يصفه بالكذب، ودافع ابن حجر عن الحارث، وقال: وقد وقع لي هذا الحديث عاليًا جدًا، قرأته على أبي الفرج بن الغزي، أخبركم يونس بن أبي إسحاق إجازة، إن لم يكن سماعًا، ثم ظهر سماعه عن أبي الحسن بن الحسين البغدادي، أخبرنا جعفر العباسي في كتابه، أخبرنا الحسين بن عبد الرحمن الشافعي، أخبرنا أحمد بن إبراهيم، أخبرنا محمد بن إبراهيم الديلمي⁽²⁾، حدثنا محمد بن أبي الأزهر، حدثنا الحارث فذكره، والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث⁽³⁾.

فإن الحارث بن عمير صدوق، والإمام البخاري رحمه الله لم يتجاوز شرطه في الرجال حينما أخرج له، حيث إنه أخرج له متابعةً لمحمد بن جعفر، وهو ثقة.

المبحث الثامن: من قال فيه ابن حبان: "إنه كان يُدلس عن الثقات ما وضع

عليهم الضعفاء"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (الحسن بن عمارة البجلي).

الحسن بن عمارة البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي قاضي بغداد⁽⁵⁾، كان الحسن بن عمارة

يقول: الناس كلهم مني في حلٍ خلا شعبة، فإني لا أجعله في حلٍ حتى أقف أنا وهو بين يدي الله،

(1) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: المدينة تنفي الخبث، (ح1886)، (3 / 23).

(2) الديلمي: هذه النسبة إلى ديبيل، وهي بلدة من بلاد ساحل البحر من بلاد الهند قريبة من السند، ويجتمع المياه العذبة من مولتان ولوهور والسند وكشمير بديبل ومن ثم تنصب إلى البحر الكبير؛ انظر: الأنساب، السمعاني (2 / 523).

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/133).

(4) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (1 / 229).

(5) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (7 / 196).

فيحكم بيني وبينه⁽¹⁾، تُوفِّي في سنة ثلاثٍ وخمسينَ ومائةٍ في خلافةِ أبي جعفر⁽²⁾
وأجمع أئمةَ الجرحِ والتعديلِ على تجريجه، والطعنِ فيه، فقالَ أحمدُ⁽³⁾، ومسلمٌ⁽⁴⁾، ويعقوبُ بنُ
شَيْبَةَ⁽⁵⁾، وأبو حاتمٍ⁽⁶⁾، والنسائيُّ⁽⁷⁾، وابنُ حجرٍ⁽⁸⁾: متروكُ الحديثِ. وزادَ أحمدُ: أحاديثُهُ موضوعةٌ،
لا يُكْتَبُ حديثُهُ⁽⁹⁾، وقالَ النسائيُّ مرةً: ليسَ بثقةٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ⁽¹⁰⁾.
ونقلَ الخطيبُ بسندهِ عن أيوبَ بنِ سُويدٍ، يقولُ: كنتُ عندَ سُفيانَ الثوريِّ فذكرَ الحسنُ بنُ
عُمارةَ فغمزه، فقلتُ له: يا أبا عبدِاللهِ هو عندي خيرٌ منك، قالَ: وكيفَ ذلك؟ قلتُ: جلستُ معه غيرَ
مرةٍ فيجري ذِكْرُكَ، فما يذكُرُكَ إلا بخيرٍ، قالَ أيوبُ: فما سمعتُ سُفيانَ ذاكِراً الحسنِ بنَ عُمارةَ بعدَ
ذلك إلا بخيرٍ حتى فارقتُهُ⁽¹¹⁾.

وتركَ شُعْبَةَ حديثَ الحسنِ بنِ عُمارةَ، وتكلَّمَ فيه، ثم تكلَّمَ الناسُ فيه بعدَ،... وقالَ شُعْبَةُ
لجربيرِ بنِ حازمٍ: لا تروِ عن الحسنِ بنِ عُمارةَ فإنَّه يَكْذِبُ⁽¹²⁾، وقالَ في موضعٍ آخرَ: ما أبالي حدثتُ عن
الحسنِ بنِ عُمارةَ بحديثٍ، أو زَنَيْتُ زنيَةً في الإسلامِ⁽¹³⁾.
وعقَّبَ الحاكمُ على ما قاله شُعْبَةُ، فقالَ: إنَّ شُعْبَةَ كانَ على الحقِّ في جرحِ الحسنِ، والحقُّ معه،
وشُعْبَةُ إمامٌ مقدَّمٌ لا يسقطُ بكلامِ أحدٍ من الناسِ⁽¹⁴⁾.

وكشفَ أيوبُ بنُ سُويدٍ عن الذي كانَ شُعْبَةُ يطعنُ به علي الحسنِ بنِ عُمارةَ، فقالَ: كانَ يقولُ
إنَّ الحكمَ بنَ عَتِيَّةَ لم يُحدِّثْ عن يحيى الجزارِ إلا ثلاثةَ أحاديثٍ، والحسنُ يُحدِّثُ عن الحكمِ، عن يحيى

(1) الأنساب للسمعاني (1 / 285)

(2) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 368)

(3) علل أحمد رواية المروزي، أحمد بن حنبل (ص 106)

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 349).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب (7 / 349)، تهذيب التهذيب، ابن حجر (2 / 263 - 266).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 27)

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 348).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1264).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 27)

(10) تهذيب الكمال، المزي (6 / 271).

(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 348).

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 27)

(13) المجروحين لابن حبان (1 / 229)

(14) التراجم الساقطة من تهذيب الكمال، إكمال تهذيب الكمال، مغطاي (ص 103).

أحاديث كثيرة، قال: فقلتُ ذلك للحسن بن عمارَةَ، فقال: إنَّ الحكمَ أعطاني حديثه عن يحيى في كتابٍ لأحفظه فحفظته⁽¹⁾.

وكان يحيى القَطَّانُ وعبد الرحمن بن مهدي لا يُحدِّثان عنه⁽²⁾.

وكان ابنُ عيينة إذا سمعَ الحسن بن عمارَةَ يروي عن الزهري وعمرو بن دينارٍ، جعل أصبعيه في أذنيه⁽³⁾. وقيل لابن عيينة: أكان الحسن بن عمارَةَ يحفظ؟ قال: كان له فضلٌ، وغيره أحفظ منه⁽⁴⁾.

صَعَّقه ابنُ سعدٍ، وزاد: وهو ممن لا يُكتَبُ حديثه⁽⁵⁾.

وقال يحيى بن معين: الحسن بن عمارَةَ ليس حديثه بشيءٍ⁽⁶⁾. وقال مرةً: ضعيف⁽⁷⁾.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعتُ أبي وذَكَرَ الحسن بن عمارَةَ، فقال: ما احتاجُ شُعبَةَ فيه إلى أمرٍ، الحسن بن عمارَةَ أبينُ من ذلك، قيل: أكان يغلطُ؟ فقال أبي: كان يغلطُ!، أي شيء يغلطُ؟، وذهب إلى أنه كان يضع الحديث⁽⁸⁾.

وكان وكيعٌ إذا أتى على الحسن بن عمارَةَ، قال: أجر، يعني أضرب عليه⁽⁹⁾.

وذكره البخاري⁽¹⁰⁾، وابن الجوزي⁽¹¹⁾، والعقيلي⁽¹²⁾، في الضعفاء

وذكره الفسوي، في بابٍ من يُرغَبُ عن الرواية عنهم⁽¹³⁾.

وقال الجوزجاني: ساقط⁽¹⁴⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (348/7).

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر (2 / 263 - 266).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 27).

(4) الضعفاء الصغير، البخاري (ص 41).

(5) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 368).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 27).

(7) تاريخ بغداد، الخطيب (349/7).

(8) نفس المصدر

(9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 526).

(10) الضعفاء للبخاري (1 / 41).

(11) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1 / 207).

(12) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي (1 / 256).

(13) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (3 / 34).

(14) أحوال الرجال، ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ص 52).

وقال صالح جزرة: لا يُكْتَبُ حديثُهُ⁽¹⁾.

وقال زكريا الساجي: أجمعوا على ترك حديثهِ⁽²⁾.

وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق⁽³⁾.

وكان جرير بن عبد الحميد يقول: ما ظننتُ أني أعيشُ إلى دهرٍ يُحدِّثُ فيه عن محمد بن إسحاق

ويُسكَّتُ فيه عن الحسن بن عمار⁽⁴⁾.

ولما سُئِلَ عبد الله بن المبارك: لم تركتُ أحاديثَ الحسن بن عمار؟ فقال: جرحه عندي سُفيان

الثوري، وشعبة بن الحجاج، فبقولهما تركتُ حديثهِ⁽⁵⁾.

وقال عمرو بن علي أبو حفص: الحسن بن عمار رجلٌ صدوقٌ صالحٌ، كثيرُ الخطيئِ والوهمِ،

متروكُ الحديثِ⁽⁶⁾.

وجعله ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقاته في المدلسين⁽⁷⁾.

وذكره سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث⁽⁸⁾

والقول في الحسن بن عمار أنه ضعيفٌ، متروكُ الحديثِ، والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ انفرد البخاري عن مسلم بالرواية له، وليس له في

البخاري سوى هذا الموضع.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ

(1) تاريخ بغداد، الخطيب (348/7).

(2) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1 / 207)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (2 / 283)

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 349).

(5) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي (1 / 256)

(6) تاريخ بغداد، الخطيب (7/349).

(7) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص 53)

(8) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي (ص 93)

(9) سفيان بن عيينة، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، لكن عن

الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451).

عَرْقَدَةَ⁽¹⁾ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ (يَتَحَدَّثُونَ) عَنْ عُرْوَةَ⁽²⁾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ، قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ جَاءَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَيْبٌ مِنْ عُرْوَةَ فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ شَيْبٌ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ⁽³⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾، مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ عُرْوَةَ

بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ ابْنُ مَاجَةَ⁽⁵⁾، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُمَارَةَ

بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ⁽⁶⁾ مُخْتَصِرًا مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُمَارَةَ.

خلاصة القول

بعد ما تقدم يرى الباحث أن علة الحسن بن عمارَةَ هي التديس، وأنه ليس من رجال البخاري، ولا يمكن للبخاري بعدما ذكره في الضعفاء، وخبر حاله أن يروي عنه في الصحيح، وما له في البخاري إلا هذا الموضع، قوله جاءنا بهذا الحديث عنه، أي عن شيب بن عرقدة، وقوله، قال: أي الحسن سمعه شيب من عروة فأتيته، القائل سُفْيَانُ، والضمير لشيب، وأراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عمارَةَ، وأن شيبًا لم يسمع الخبر من عروة، وإنما سمعه من الحي، ولم يسمعه من عروة⁽⁷⁾.

وقد أصاب ابن حجر حينما قال: لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن بن عمارَةَ ولا

الاستشهاد به، بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدثه به عروة، وما يدل على أن

(1) شيب بن عرقدة ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2743).

(2) عروة بن الجعد ويقال بن أبي الجعد، وقيل اسم أبيه عياض البارقي، صحابي سكن الكوفة، وهو أول قاض بها؛ انظر: الإصابات في تمييز الصحابة، ابن حجر (4 / 488).

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية، (ح3642)، (4 / 207).

(4) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث عروة بن أبي الجعد البارقي، (ح19356)، (32 / 100).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب الأيمن يجر فيه قيرنج، (ح2402)، (4 / 65).

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي، (ح376)، (1 / 259).

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (6 / 634).

البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول، أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة في فضل الخيل، وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتاب "بيان الوهم" في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء الشاة، قال: وإنما أخرج حديث الخيل، فأنجرت به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة⁽¹⁾، وهذا كما قلناه، وهو لا يُخفى لا خفاء به، والله الموفق⁽²⁾.

المبحث التاسع: من قال فيه ابن جبان: "كان ممن يخطئ ما لم يغلب خطأه على صوابه فيخرجه عن حد العدالة ولكنه إذا انفرد بالشيء لا يُحتج به"⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (حريث بن أبي مطر الفزاري).
حريث بن أبي مطر الفزاري أبو عمرو، وابن عمرو الكوفي الحنّاط،... من السادسة⁽⁴⁾.
و حريث قال عنه ابن معين: ضعيف⁽⁵⁾، ويضعفون حديثه⁽⁶⁾، وقال مرة: لا شيء⁽⁷⁾، وقال أخرى: ليس بشيء⁽⁸⁾.
وقال البخاري: ليس عندهم بالقوي⁽⁹⁾، وفيه نظر⁽¹⁰⁾.
وقال علي بن الجنيد، والازدي⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾: متروك الحديث، وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة⁽¹³⁾.

(1) انظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان (166/5).

(2) هدي الساري، ابن حجر (ص 395).

(3) المجروحين لابن حبان (1 / 260).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1182).

(5) الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج ابن الجوزي (1 / 197).

(6) تاريخ أبي زرعه الدمشقي، أبو زرعه (ص 57).

(7) تهذيب الكمال، المزي (5 / 562).

(8) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص 55).

(9) الضعفاء الصغير للبخاري (ص 52).

(10) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 71).

(11) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 205).

(12) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 165).

(13) تهذيب الكمال، المزي (5 / 562).

وقال أبو داود⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، والساجي⁽³⁾: ضعيف الحديث، وزاد الساجي: عنده مناكير. وقال ابن عدي: ليس رواياته بكثيرة⁽⁴⁾ وضَعَفَهُ الذهبي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾، وزاد الذهبي: متروك⁽⁷⁾، وكذا قال أبو بشر الدولابي⁽⁸⁾، والهيثمي⁽⁹⁾.

وقال الحاكم: عزيز الحديث في الكوفيين⁽¹⁰⁾

وقال عمرو بن علي الصيرفي: ضعيف الحديث روى حديثين مُنكَرَيْنِ، وقال في موضع آخر: لم أسمع يحيى - يعني القَطَّانَ - ، ولا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - يُحَدِّثَانِ عنه بشيء قط⁽¹¹⁾ وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽¹²⁾ وقال البيهقي: فيه نظر⁽¹³⁾.

والقول في حريث بن أبي مطر أنه ضعيف، حيث لم يرد فيه ما يأخذ بيده ويقويه، والإجماع على ضَعْفِهِ وترك حديثه.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيث روى له البخاري متابعة في الأضاحي.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ⁽¹⁴⁾، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁵⁾، حَدَّثَنَا

- (1) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 205)
- (2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 264)
- (3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 205)
- (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (2 / 200)
- (5) الكاشف، الذهبي (1 / 318)
- (6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1182)
- (7) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 154)
- (8) تهذيب الكمال، المزي (5 / 562)
- (9) مجمع الزوائد، الهيثمي (5 / 150).
- (10) سؤالات السجزي للحاكم (ص 93).
- (11) تهذيب الكمال، المزي (5 / 562)
- (12) الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج ابن الجوزي (1 / 197)
- (13) السنن الكبرى، البيهقي (1 / 186).
- (14) مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدَ بْنِ مُسْرَبَلِ بْنِ مُسْتَوْرِدِ الْأَسَدِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، يُقَالُ إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَفَ الْمُسْنَدَ بِالْبَصْرَةِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6598).
- (15) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1647).

مُطَرَّفٌ⁽¹⁾، عَنْ عَامِرٍ⁽²⁾، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَحَّى خَالَ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "شَأْنُكَ شَأْنُ حِمٍ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَدَعَةً مِنَ الْمُعْزِ، قَالَ: "ادْبِحْهَا وَلَنْ تَصْلَحَ (وَلَا تَصْلُحَ) لِغَيْرِكَ" ثُمَّ قَالَ: "مَنْ دَبِحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَدْبِحُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ دَبِحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ" * تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ⁽³⁾، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ⁽⁴⁾، وَتَابَعَهُ وَكَيْعٌ⁽⁵⁾، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ عَاصِمٌ وَدَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبْنٍ، وَقَالَ زُبَيْدٌ وَفِرَاسٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي جَدَعَةٌ، وَقَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: عَنَاقُ جَدَعَةٌ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنَاقُ جَدَعٌ عَنَاقُ لَبْنٍ⁽⁷⁾

تخريج الحديث

من تخريج الحديث يتبين أن حُرَيْثًا قد تابعه كل من؛ مَنْصُورٌ⁽⁸⁾ بنِ الْمُعْتَمِرِ⁽⁹⁾، وعبدُ اللَّهِ⁽¹⁰⁾ بنِ عَوْنٍ⁽¹¹⁾، وزُبَيْدٌ⁽¹²⁾ بنِ الْحَارِثِ⁽¹³⁾، عند البخاري.
وتابعه عند مسلم، عاصم⁽¹⁴⁾ الأَحْوَلُ⁽¹⁵⁾، وداود⁽¹⁶⁾ بنِ أَبِي هِنْدٍ⁽¹⁷⁾،

- (1) مُطَرَّفُ بن طريف الكوفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، ثقة فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6705).
- (2) عامر بن شراحيل الشَّعْبِيُّ، أبو عمرو، ثقة مشهورٌ فقيهٌ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3092).
- (3) عبدة بن معتب الضبي، أبو عبد الكريم الكوفي الضرير، ضعيفٌ، واختلط بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4416).
- (4) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران، ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (270).
- (5) وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7414).
- (6) سلَّام بن سُلَيْمٍ الحنفي مولا هم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقنٌ صاحبٌ حديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2703).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة ضح بالجدع من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك (ح5556)، (7 / 101)
- (8) منصور بن المعتمر، أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبتٌ، من طبقة الأعمش؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6908).
- (9) صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب: الأكل يوم النحر، (ح955)، (2 / 17).
- (10) عبد الله بن عَوْنٍ بنِ أَرْطَبَانَ، أبو عَوْنٍ البصري، ثقة ثبتٌ فاضلٌ، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3519).
- (11) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا حثت ناسياً في الأيمان، (ح6673)، (8 / 137).
- (12) زُبَيْدُ بنِ الْحَارِثِ بنِ عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبتٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1989).
- (13) صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب: سنة العيدين لأهل الإسلام، (ح951)، (2 / 16).
- (14) عاصم بن سُلَيْمَانَ الأَحْوَل، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3060).
- (15) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب: وقتها، (ح5188)، (6 / 75).
- (16) داود بن أبي هند الفُشَيْرِيُّ مولا هم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقنٌ، كان يهجم بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1817).
- (17) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب: وقتها، (ح5182)، (6 / 74).

وَزَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ (1) كَذَلِكَ.

خلاصة القول

مما تقدم يرى الباحث أن الإمام البخاري قد ساق الحديث من طرق أخرى رجالها ثقات، ووقعت له عالية، وأخرج حُرَيْثٌ في المتابعات، وربما أوردَهُ البخاريُّ مع نزوله، من باب الرغبة في عدم التكرار، والوقوف على زيادة في ألفاظ لم تروى في أحاديث أخرى، والله أعلم.

المبحثُ العاشرُ: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: " كان يلعنُ علياً بنُ أبي طالبٍ رضوان

الله عليه بالخداة سبعين مرةً، وبالعشي سبعين مرةً،، وكان داعيةً إلى مذهبه (2)؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمة للراوي (حريز بن عثمان الرحبي).

حَرِيْزُ (3) بنُ عثمانَ الرَّحْبِيِّ الحمصي (4)، والرَّحْبِيُّ نسبةٌ إلى (رَحْبَةَ) بطنٌ من حَمِيْرٍ (5)، مات سنة ثلاثٍ وستين ومئة، ومولده سنة ثمانين، أي مات وله ثلاث وثمانون سنة (6).

وحَرِيْزُ قال بتوثيقه ابنُ معين (7)، والعجلي (8)، وأبو حاتم (9)، والذهبي (10)، وابنُ شاهين (11)، وابنُ حجر (12)، وزادَ الذهبي: كان متقناً ثبّتا، لكنه مُبتدِعٌ (13).

وقال ابنُ المديني: لم يكن من أدركناه من أصحابنا يوثقونه (14)

وقال ابنُ الجوزي: لا يجوزُ الروايةُ عنه (15)

(1) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب: وقتها (ح 5185)، (6 / 75).

(2) المجروحين لابن حبان (1 / 268).

(3) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبدالله القيسي (2 / 154).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1184).

(5) الأعلام للزركلي (2 / 174).

(6) انظر: تهذيب الكمال، المزي (5 / 580)، تقريب التهذيب، ابن حجر (1184).

(7) تهذيب الكمال، المزي (5 / 568).

(8) معرفة الثقات، العجلي (1 / 291).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 289).

(10) الكاشف، الذهبي (1 / 319)، من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 66).

(11) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 74).

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1184).

(13) ميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 218).

(14) سوالات ابن أبي شيبة، ابن المديني (ص 152).

(15) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1 / 197).

وقال ابن العماد: هو من الأثبات، لكنه لسبيل النَّصْبِ سَالِكٌ⁽¹⁾، يعني أَنَّهُ كَانَ نَاصِبِيًّا.
 وكان ابنُ معِينٍ من الذين دافعوا عن حَرِيْزٍ فَقَالَ: سمعتُ علياً بنُ عيَّاشٍ يقولُ: سمعتُ حَرِيْزَ
 ابنَ عُثْمَانَ يقولُ لرجلٍ: وَيْحَكَ أَمَا تَتَّقِي اللهَ، تَزْعُمُ أَنِّي شَتَمْتُ عَلِيًّا! لا والله ما شتَمْتُ عَلِيًّا قط⁽²⁾
 وقال البخاريُّ نقلًا عن أبي اليَمَانِ: كان حَرِيْزٌ يتناولُ من رجلٍ ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ⁽³⁾، وَعَقَّبَ ابنُ
 حجرٍ على ذلك بقوله: فهذا أعدلُ الأقوالِ، فلعله تاب⁽⁴⁾

وقال أبو حاتمٍ مدافعًا عنه: ولم يصح عندي ما يُقَالُ في رأيه، ولا أعلمُ بالشامِ أثبتَ منه⁽⁵⁾
 ومن انبرى للدفاع عنه كذلك الخطيبُ البغداديُّ، فقال: لم يكن لحَرِيْزٍ كتابٌ، وكان يحفظُ
 حديثه، وكان ثقةً ثباتًا، وحكيًا عنه من سوء المذهبِ وفسادِ الاعتقادِ ما لم يُثَبِّتْ عليه، وقال أيضًا: كانوا
 يتهمونه أَنَّهُ كان ينتقصُ عليًّا (ﷺ)، ويروون عنه، ويحتجون بحديثه، وما يتركونه⁽⁶⁾، وساق بعد
 ذلك العديد من الروايات التي تدلُّ على انتقاصه من علي (ﷺ)، ورواياتٍ تدحض هذه التهمة عنه.
 وناصح عنه الذهبيُّ في السير، فقال: هذا الشيخ كان أروع من ذلك⁽⁷⁾

وذكر المزيُّ الكثير من الروايات التي تحوي بداخلها تبرئة حَرِيْزٍ مما نُسبَ إليه، حيثُ ذكرَ أنَّ
 علياً بنُ عيَّاشٍ، وسأله رجلٌ من أهلِ خُرَاسَانَ عن حَرِيْزٍ، هل كان يتناولُ عليًّا؟ فقال: أنا سمعتهُ
 يقول: إنَّ أقوامًا يزعمونَ أَنِّي أتناولُ عليًّا، معاذَ الله أن أفعلَ ذلك، حسيبُهُم اللهُ... وقال المزيُّ أيضًا:
 إنَّ حَرِيْزَ بنَ عُثْمَانَ قالَ له رجلٌ: يا أبا عثمان، بلغني أنك لا تترحمُ على عليٍّ! قال: فقال له: أُسْكُتُ، ما
 أنتَ وهذا! ثم التفتَ إليَّ، فقال: رحمه اللهُ مائةَ مرةٍ.. وذكر المزيُّ أنَّ حَرِيْزَ بنَ عُثْمَانَ كان يقولُ: لا
 تعادِ أحدًا حتى تعلمَ ما بينه وبينَ اللهِ، فإنَّ يَكُنْ مُحْسِنًا فإنَّ اللهُ لا يُسَلِّمُهُ لعداوتِكَ، وإنَّ يَكُنْ مُسِيئًا
 فأوشكَ بعملِهِ أن يَكْفِيكَه⁽⁸⁾

(1) شذرات الذهب، ابن العماد (1 / 250).

(2) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 475)

(3) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 104)

(4) هدي الساري، لابن حجر (ص 396)

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 289)

(6) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8 / 265)

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 79)

(8) تهذيب الكمال، المزي (5 / 568)

والقول في حَرِيْزَ أَنه ثَقَّةٌ، ولعلَّ أَفْضَلَ ما قِيلَ عَمَّا أُتِّمَ بِهِ من انتقاصِهِ لِعَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ما قالَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في الفتحِ: فَلَعَلَّهُ تابَ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيثُ أخرج له البخاريُّ في موضعين.

الموضع الأول: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا حَرِيْزٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيُّ⁽²⁾، قَالَ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ⁽³⁾ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفَرَى⁽⁴⁾ أَنْ يَدْعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ"⁽⁵⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمدٌ من طريق حَرِيْزَ بْنِ عَثْمَانَ، عن عبد الواحد النَّصْرِيِّ، عن وائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ⁽⁶⁾، وقال شُعَيْبٌ: إسناده على شرط البخاريِّ.

وأخرجهُ الشافعيُّ من طريق عبد الوهابِ بْنِ بُخْتِ، عن عبد الواحد النَّصْرِيِّ، عنه به⁽⁷⁾

وتابع حَرِيْزَ في الرواية عن عبد الواحد النَّصْرِيِّ؛ سليمانَ بْنِ حَبِيبٍ⁽⁸⁾ المَحَارِبِيُّ في الرواية التي أخرجها الطبرانيُّ⁽⁹⁾، وكذلك تابعهُ محمدُ بْنُ الْوَلِيدِ⁽¹⁰⁾ الزُّبَيْدِيُّ عنه به⁽¹¹⁾

(1) علي بن عياش الألهاني الحمصي، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4779).

(2) عبد الواحد بن عبد الله، أبو بسرِّ الدمشقي ويقال الحمصي، ثقة من الخامسة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4244).

(3) وائلة بن الأسقع بن كعب الليثي صحابي مشهور، نزل الشام وعاش إلى سنة خمس وثمانين وله مائة وخمس سنين؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 496)

(4) الفريئة، (بالكسر: الكذب)، وهو اسم من الأقباء، والجمع فرى كسيرة وسدر؛ انظر: تاج العروس، الزبيدي (39 / 231)،

جمع فريه وهي الكذبة؛ انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (3 / 443)

(5) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، ح (3509)، (4 / 180)

(6) مسند أحمد، حديث وائلة بن الأسقع، (ح 19680)، (28 / 187).

(7) مسند الشافعي، من كتاب الرسالة إلا ما كان معادًا، (ح 1185)، (ص 239).

(8) سليمان بن حبيب المحاربي، أبو أيوب الداراني القاضي بدمشق، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2544).

(9) المعجم الكبير، الطبراني، باب الواو / من اسمه وائلة (ح 180)، (22 / 73).

(10) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6372).

(11) المعجم الكبير، الطبراني، باب الواو / من اسمه وائلة، (ح 179)، (22 / 72).

الموضع الثاني: قَالَ الإمام البخاريُّ: حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا حَرِيْزُ بْنُ عُثْمَانَ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرِ⁽²⁾ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا؟ قَالَ: كَانَ فِي عَنَفَتِهِ⁽³⁾ شَعْرَاتٌ بِيضٌ⁽⁴⁾

وهذا الحديث من ثلاثيات البخاري⁽⁵⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الحديثَ الإمامُ أحمدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ⁽⁶⁾، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمُغِيرَةَ عَبْدِ الْقُدُوسِ بْنِ الْحَجَّاجِ⁽⁷⁾، وَمِنْ طَرِيقِ حَسَنُ بْنُ مُوسَى⁽⁸⁾، وَمِنْ طَرِيقِ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ⁽⁹⁾، جَمِيعُهُمْ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عُثْمَانَ بِمِثْلِهِ. وَصَحَّ شُعَيْبُ أَسَانِيدَ الْأَحَادِيثِ، وَقَالَ: إِنَّهَا عَلَى شَرَطِ الشَّيْخِينَ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْهُ بِهِ⁽¹⁰⁾. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ بِمِثْلِهِ⁽¹¹⁾

خلاصة القول

يرى الباحثُ أَنَّ الإمامَ البخاريَّ قَدِ وَاظَفَ الصَّوَابَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ حَرِيْزِ، لِأَنَّهُ ثَقَّةٌ وَعَلَى شَرَطِهِ، وَقَالَ ذَلِكَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى أَحَادِيثِ أَحْمَدٍ، وَإِنْ كَانَ حَرِيْزُ رُؤْمِيًّا بَأَنَّهُ كَانَ نَاصِيًّا، وَيَنْتَقِصُ مِنْ عَلِيٍّ (رحمته الله)، فَكَلَا الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ أَخْرَجَهُمَا لَهُ الْبُخَارِيُّ، لَا يُوْجَدُ فِيهِمَا دَعْوَةٌ لِبِدْعَتِهِ، أَوْ فِيهَا

- (1) عِصَامُ بْنُ خَالِدِ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْحَمْصِيِّ، صَدُوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4580)، وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر، وقالوا: بل ثقته، فقد روى عنه جمعٌ من الثقات، منهم البخاري في صحيحه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، ولا نعلم فيه جرْحًا؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (12/3).
- (2) عبد الله بن بسر المازني صحابي صغير ولأبيه صحبة،.... وهو آخر من مات بالشام من الصحابة؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 263)
- (3) العنق كجعفر، هو خفة الشيء وقيلته، ومنه اشتقاق العنقة، قال الليث: اسم لشعيرات بين الشفة السفلى والذقن. وقال غيره: هي ما بين الشفة السفلى والذقن، لخفة شعرها، وقيل: هي ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى، كان عليها شعرٌ أو لم يكن. وقيل: هي ما نبت على الشفة السفلى من الشعر. وقال الأزهرى: هي شعراتٌ من مقدمة الشفة السفلى.... والجمع عنافق؛ انظر: تاج العروس، الزبيدي (26 / 209)، لسان العرب، ابن منظور (10 / 277)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (3 / 309).
- (4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ (ح 3546)، (4 / 187).
- (5) هدي الساري، ابن حجر (ص 394).
- (6) مسند أحمد، حديث عبد الله بن بسر المازني؛ (ح 17672)، (29 / 220).
- (7) المصدر نفسه، (ح 17681)، (29 / 227).
- (8) نفس المصدر السابق؛ (ح 17682)، (29 / 228).
- (9) نفس المصدر؛ (ح 17699)، (29 / 241).
- (10) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين، (ح 4165)، (2 / 607).
- (11) الطبقات الكبير، ابن سعد (1 / 434).

انتقاصٌ من علي (عليه السلام)، وقد روى عنه يحيى بن سعيد القطان كما أثبت ذلك المزي، ونعلم مدى تشدد يحيى القطان في الرجال الذين يروي عنهم .

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث ينزرد عن الثقات

بما لا يتابع عليه"⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (حماد بن الجعد الهذلي) .

حماد بن الجعد الهذلي البصري⁽²⁾، ويقال ابن أبي الجعد⁽³⁾، وهو أصغر من البخاري⁽⁴⁾، من

السابعة⁽⁵⁾.

وحماد قال بضعفه أبو داود⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، وقال مرة: ليس بثقة⁽⁸⁾، وقال أخرى: ليس

بشيء⁽⁹⁾، وقال ثالثة: ليس حديثه بشيء⁽¹⁰⁾، وضعفه كذلك النسائي⁽¹¹⁾، وابن حجر⁽¹²⁾

وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان عند حماد ثلاثة كتب؛ عن محمد بن عمرو، وليث، وقتادة، فما

كان يفصل بعضاً من بعض⁽¹³⁾، وقال أيضاً: كان جاري، ولم يكن يدري ايش يقول⁽¹⁴⁾

وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وقال أبو زرعة⁽¹⁵⁾، والذهبي⁽¹⁶⁾: كين.

وقال ابن عدي: وهو حسن الحديث، ومع ضعفه يكتب حديثه⁽¹⁷⁾

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 252)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1491)

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 188)

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 358)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (1491).

(6) سوالات الأجرى لأبي داود (1 / 320)

(7) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 148)

(8) نفس المصدر (4 / 330).

(9) نفس المصدر (4 / 277)

(10) نفس المصدر (4 / 256)

(11) تهذيب الكمال، المزي (7 / 226)

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1491)

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 134)

(14) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3 / 5)

(15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 134)

(16) الكاشف، الذهبي (1 / 348)

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 244)

ويرى الباحث أنَّ حَمَّادَ بْنَ الْجَعْدِ ضَعِيفٌ، ولم يذكره أحدٌ بخيرٍ، إلا أبو داودَ حين قال: كان إمامًا أربعين سنةً ما رأينا إلا خيرًا⁽¹⁾، ولكن أبا داودَ كان ممن ضَعَّفُوهُ، لذلك فهو ضعيفٌ، وساقَ ابنُ حجرٍ مسوغًا لتركِ حديثه، حين قال: اختلطت عليه صحائفُه، فلم يُحَسِّنْ أن يَمَيِّزَ شيئًا، فاستحقَّ التركُ⁽²⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له البخاريُّ تعليقًا، وبمتابعة شُعبَةَ عن قتادة.

قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ⁽³⁾، حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽⁴⁾، عَنْ شُعبَةَ⁽⁵⁾، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ⁽⁹⁾، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: "أَصُمْتَ أَمْسِ؟" قَالَتْ: لَا، قَالَ: "تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي (أَنْ تَصُومِينَ) غَدًا"، قَالَتْ: لَا، قَالَ: "فَأَفْطِرِي"، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ الْجَعْدِ، سَمِعَ قَتَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ أَنَّ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ، فَأَمَرَهَا فَأَفْطَرْتُ⁽¹⁰⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام النسائيُّ من طريق يحيى القطان، عن شُعبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن أبي أيوبٍ عنها (رضي الله عنها) به⁽¹¹⁾.

وأخرجه الإمام أبو داودَ من طريق حفص بن عمرٍ ومحمد بن كثيرٍ، عن هَمَّامِ بْنِ يُحْيَى، عن قَتَادَةَ به⁽¹²⁾.

(1) نفس المصدر (2 / 245).

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3 / 5).

(3) مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، أَبُو الْحَسَنِ ثِقَةٌ حَافِظٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6598).

(4) يحيى بن سعيد بن فرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7557).

(5) شُعبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَسْطَامِ الْوَاسِطِيُّ ثُمَّ الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ حَافِظٌ مَتَّقٌ، كَانَ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَتَشَ بِالْعِرَاقِ عَنِ الرِّجَالِ وَذَبَّ عَنِ السَّنَةِ وَكَانَ عَابِدًا؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2790).

(6) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بُنْدَارٌ، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5754).

(7) محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغُنْدَرٍ، ثقةٌ صحيحُ الْكِتَابِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5787).

(8) قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5518).

(9) أبو أيوب المراغي الأزدي، اسمه يحيى ويقال حبيب بن مالك، ثقةٌ من الثالثة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7949).

(10) صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب صوم يوم الجمعة، (ح 1986)، (3 / 42).

(11) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، الرخصة في صيام يوم الجمعة، (ح 2767)، (3 / 207).

(12) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب الرخصة في ذلك، (ح 2424)، (2 / 296).

وأخرجه الإمام أحمدٌ من طريقٍ وَكَيْعٍ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ بنحوه⁽¹⁾
وقد تابعه في الرواية عن قَتَادَةَ؛ شُعْبَةُ وَهَمَّامُ بنُ يَحْيَى، وهما من الثقاتِ.

خلاصة القول

يرى الباحثُ أنَّ حَمَّادَ بنَ الجَعْدِ ضعيفٌ، وأخرج له البخاريُّ تعليقاً للاستشهادِ، ولم يرو عنه في أصلِ البابِ، فلم يُخالفِ البخاريُّ شرطه في الرجالِ، وحتى في هذا الحديثِ الذي أوردَ البخاريُّ فيه حَمَّادَ بنَ الجَعْدِ تعليقاً وبمتابعة شُعْبَةَ عن قَتَادَةَ، لم يُخالف فيه حَمَّادُ، بل وافق شُعْبَةَ وَهَمَّامَ بنُ يَحْيَى، وكلاهما ثقةٌ، فلا تثريبَ على الإمامِ البخاريِّ، والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "قال ابنُ عدي: لا أرى بحديثه

بأساً"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (زيادُ بنُ الربيعِ اليحمديُّ).

زيادُ بنُ الربيعِ اليحمديُّ، أبو خِدَاشٍ البصريُّ⁽³⁾ الأزديُّ⁽⁴⁾، مات سنةَ خمسٍ وثمانينَ ومئةً⁽⁵⁾.

وزيادُ أطلقَ القولَ بتوثيقه أحمدُ⁽⁶⁾، وزاد في موضعٍ آخر: شيخُ بصريُّ، ليسَ به بأسٌ، من

الشيوخِ الثقاتِ⁽⁷⁾، ووثقَهُ كذلك أبو داودَ⁽⁸⁾، وابنُ حجرٍ⁽⁹⁾، وذكرَهُ ابنُ حَبَّانَ في الثقاتِ⁽¹⁰⁾

وقال ابنُ عدي: لا أرى بأحاديثه بأساً⁽¹¹⁾

وقال ابنُ شاهين: كان شيخاً صدوقاً، وليسَ بحجةٍ⁽¹²⁾

وقال ابنُ حجر: ذكرَهُ ابنُ عديِّ بلا حجةٍ⁽¹³⁾

(1) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، (ح 26798)، (324/6)

(2) المجروحين، ابن حبان (1/ 307)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2072).

(4) التاريخ الكبير، البخاري (3/ 353)

(5) تهذيب الكمال، المزي (9/ 459).

(6) العلال ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 478)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 531)

(8) تهذيب الكمال، المزي (9/ 458)

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2072)

(10) الثقات، ابن حبان (6/ 325)

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3/ 195)

(12) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 92)

(13) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1/ 462).

والقول فيه أنه ثقة.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: له في البخاري حديث واحد.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخَزَاعِيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ⁽²⁾ قَالَ: نَظَرَ أَنَسٌ⁽³⁾ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَأَى طَيَالِسَةً⁽⁴⁾، فَقَالَ: كَأَنَّهُمْ السَّاعَةَ يَهُودُ حَيْبَرٍ⁽⁵⁾

تخريج الحديث

هذا الحديث تفرّد به البخاري عن أصحاب الكتب الستة، وأخرجه الحاكم من حديث زياد بن عبد الله البكائي، عن أبي عمران، عن أنس بن مالك⁽⁶⁾، بلفظ قريب، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن زياد بن الربيع ثقة، وأن أحداً من أئمة الجرح والتعديل لم يذكر فيه جرحاً، ومن تكلم فيه كابن عدي لم يبيّن لذلك سبباً، وعباراتهم لا يفهم منها الطعن فيه، ولكن ربما لعدم وجود حديثه في الصحيحين، وابن حبان عاد وذكره في الثقات، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن يرى الإرجاء ويقلب

الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات"⁽⁷⁾؛ وفيه مطلبان

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سالم بن عجّلان الأفيطس).

سالم بن عجّلان الأفيطس الجزري، مولى محمد بن مروان الأموي القرشي، قُتل بالشام صبراً⁽⁸⁾، قتله عبد الله بن علي الهاشمي، سنة اثنتين وثلاثين ومائة.⁽⁹⁾

(1) محمد بن سعيد بن الوليد الخزاعي، أبو عمرو أو أبو بكر، يلقب مردويه، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5914).

(2) عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني مشهور بكنيته، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4172).

(3) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله، خدمه عشر سنين؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 35).

(4) (طَيَالِسَةٌ) جمع طيلسان، وهو من لباس العجم مُدَوَّرٌ أسود ومنه قولهم في الشتم: يابن الطيلسان؛ يُراد أنك أعجمي؛ انظر: المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد علي بن المطرز (2 / 23).

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر (ح 4208)، (5 / 134).

(6) المستدرک علی الصحيحين، الحاكم، كتاب اللباس، باب: حديث ابن عباس، (ح 7507)، (4 / 192).

(7) المجروحين لابن حبان (1 / 342).

(8) صبراً إذا قتله قصاصاً وأصله الحبس حتى يُقتل؛ انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري (2 / 242).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (4 / 117).

وكان منزله حرّان⁽¹⁾

وسالم⁽²⁾ أطلق القول بتوثيقه ابنُ سعد⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾، وزاد أحمد: أنه كان مُرجئاً، وقال في موضع آخر: ما أصلح حديثه، وهو مُرجئي⁽⁷⁾، وزاد الدارقطني: يُجمع حديثه، وزاد ابن حجر: رُمي بالإرجاء⁽⁸⁾، وقال في الهدي: رُمي بالقدر⁽⁹⁾. وقال ابن معين: صالح⁽¹⁰⁾.

وقال الجوزجاني: يُخاصم في الإرجاء، داعية، وهو متماسك⁽¹¹⁾.

وقال النسائي: ليس به بأس⁽¹²⁾.

وقال أبو حاتم: صدوق، وكان مرجئاً نقي الحديث⁽¹³⁾.

وقال الفسوي: مُرجئ مُعاند⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له البخاري حديثين في ثلاثة مواضع.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ⁽¹⁵⁾، أَخْبَرَنَا

سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ⁽¹⁶⁾، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ⁽¹⁷⁾، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽¹⁸⁾، قَالَ:

(1) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 481).

(2) نفس المصدر

(3) سوالات أبي داود، أحمد بن حنبل (ص 305)، انظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 474)..

(4) الثقات للعجلي (1 / 381).

(5) سوالات الحاكم للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ص 219).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (5 / 290)

(7) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 209).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2183).

(9) هدي الساري، ابن حجر (ص 460).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 186)

(11) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 181)

(12) تهذيب الكمال، المزي (10 / 164-167)

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 186)

(14) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (3 / 241)

(15) محمد بن عبد الرحيم البغدادي البزاز، أبو يحيى المعروف بصاعقة، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6091).

(16) سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي البزاز لقبه سعدويه، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2329).

(17) مروان بن شجاع الجزري أبو عمرو وأبو عبد الله، صدوق له أوهام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6571).

(18) سعيد بن جبیر الأسدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2278).

سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ، أَيَّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدُمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ، فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَلَ" (1)

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبِيهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِنَحْوِهِ (2)

وسالم الأفطس تابعه حكيم بن جبير في الرواية التي أخرجها الطبري (3)

الحديث الثاني: قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ (4) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ (5) حَدَّثَنَا

مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ شَرَبَةٍ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيْةٍ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ (6)

وَقَالَ أَيْضًا: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ (7)، حَدَّثَنَا

مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرَبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيْةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ" (8)

ولقد روى الإمام البخاري الحديث موقوفًا مرة، ومرفوعًا أخرى.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ الْإِمَامُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ شُجَاعٍ، عَنْ

سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (9) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْهُ بِمِثْلِهِ (10)،

وَقَالَ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الْبَخَارِيِّ .

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد (ح 2684)، (3/ 181).

(2) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإجارة، باب جواز الإجارة (ح 11971)، (6/ 117).

(3) جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري (19 / 569).

(4) الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي، ثقة حافظٌ مُصَنِّفٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1348).

(5) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر، ثقة حافظٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (114).

(6) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث (ح 5680)، (7 / 122).

(7) سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ، أَبُو الْحَارِثِ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2219).

(8) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث (ح 5681)، (7 / 123).

(9) سنن ابن ماجه، باب الكي (ح 3491)، (5/ 150).

(10) مسند الإمام أحمد، حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، (ح 2208)، (1 / 245).

خلاصة القول

يرى الباحث أن سالم بن عجلان ثقة، وإن كان رُمي بالبدعة، وهي الإرجاء، فإنه هنا لا ذكراً لبدعته، ولم يدع لها في الأحاديث التي أخرجها له البخاري، ولم يرو ما يوافق بدعته، ومدار الرويات الأخرى على السند الذي أخرج به الإمام البخاري.

ودافع الحافظ ابن حجر عن سالم فقال: قال أبو داود: كان إبراهيم الإمام عند سالم الأفسس محبوساً، يعني فمات في زمن مروان الحمار، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حران دعا به فصرَب عنقه، فهذا هو الأمرُ السوء الذي زعم ابن حبان أنه أتهم به، وهو كونه مالا على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك، فمردودٌ بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً⁽¹⁾، أي دليلاً على أنه يقلب الأخبار.

لذلك فرواية البخاري عنه صحيحة، ولا يلام عليها. والله أعلم.

المبحث الرابع عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان صدوقاً حافظاً ممن كان

يخطئ في الأخبار ويهم في الآثار، حتى لا يُحتج به إذا انفرد"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي).

سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد، مولى الأزدي لآل جرير بن حازم، البصري⁽³⁾، الجهضمي نسبة إلى الجهاضمة، وهم بطن من الأزدي⁽⁴⁾، أبو الحسن⁽⁵⁾، مات سنة سبع وستين ومئة⁽⁶⁾. وسعيد؛ أطلق القول بتوثيقه ابن سعد⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، وسليمان بن حرب⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾. وقال ابن معين في موضع آخر: ليس بقوي،.. ويكتب حديثه⁽¹¹⁾.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 404)

(2) المجروحين، ابن حبان (1 / 320).

(3) التاريخ الكبير، البخاري (3 / 472).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 29).

(5) فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده الأصبهاني (ص 224).

(6) تهذيب الكمال، المزي (10 / 443).

(7) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 287).

(8) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (4 / 184).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 21).

(10) معرفة الثقات، العجلي (1 / 399).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 21)

وكان عبد الرحمن بن مهدي يُحدِّثُ عنه⁽¹⁾
 وكان يحيى القطان لا يستمره⁽²⁾، وضعفه في الحديث جداً⁽³⁾، وقال عنه: ليس بشيء⁽⁴⁾
 وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس⁽⁵⁾
 وقال البخاري: صدوق حافظ⁽⁶⁾
 وقال الجوزجاني: ليس بحجة بحال⁽⁷⁾
 وقال النسائي: ليس بالقوي⁽⁸⁾
 وهو عند ابن عدي ممن يُنسبُ إلى الصدق، وقال عنه: ليس له متنٌ منكرٌ لا يأتي به غيره⁽⁹⁾
 وضعفه الدارقطني⁽¹⁰⁾
 وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام⁽¹¹⁾
 وقال صاحب التحرير: صدوق، حسن الحديث⁽¹²⁾
 والقول فيه أنه؛ صدوق، حسن الحديث.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيث أخرج له البخاري في موضعين.
الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا آدَمُ⁽¹³⁾، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ⁽¹⁴⁾، عَنْ عَبْدِ

-
- (1) سؤالات أبي عبيد الأجرى، لأبي داود السجستاني (ص 355).
 (2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 524).
 (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 21).
 (4) سؤالات الأجرى لأبي داود، أبو داود السجستاني (ص 355).
 (5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، (2 / 524)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، (ص 338).
 (6) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 472).
 (7) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 114).
 (8) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص 190).
 (9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (3 / 376).
 (10) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 213).
 (11) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2312).
 (12) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (29/2).
 (13) آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني، يكنى أبا الحسن ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (132).
 (14) شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي مولا هم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2790).

العزير بن صهيب⁽¹⁾، قال سمعت أنسًا (رضي الله عنه) يقول: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: "اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث"، تابعه ابن عرعر⁽²⁾، عن شعبة⁽³⁾، وقال غندر⁽⁴⁾، عن شعبة إذا أتى الخلاء، وقال موسى⁽⁴⁾، عن حماد⁽⁵⁾: إذا دخل، وقال سعيد بن زيد، حدثنا عبد العزيز: إذا أراد أن يدخل⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث محمد بن عرعر⁽⁷⁾، عن شعبة، وأخرجه الإمام مسلم من حديث يحيى بن يحيى النيسابوري، عن هشيم بن بشير وحماد بن زيد⁽⁸⁾، جميعهم عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس (رضي الله عنه) بنحوه.

ومما سبق يتبين أن سعيد بن زيد قد تابعه في الرواية عن عبد العزيز بن صهيب؛ كل من شعبة، وهشيم بن بشير⁽⁹⁾، وحماد بن زيد⁽¹⁰⁾، وهم من الثقات. وقد أخرج له تعليقاً عن عبد العزيز بن صهيب.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا عمرو بن علي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سلام بن أبي مطيع، عن أبي عمران الجوني، عن جندب، قال النبي ﷺ: "اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه" * تابعه الحارث بن عبيد، وسعيد بن زيد، عن أبي عمران، ولم يرفعه حماد بن سلمة، وأبان، وقال غندر، عن شعبة، عن أبي عمران، سمعت جندباً قوله، وقال ابن عون، عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت، عن عمر قوله، وجندب أصح وأكثر⁽¹¹⁾.

(1) عبد العزيز بن صهيب البناني البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4102).

(2) محمد بن عرعر بن البرثد البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6137).

(3) محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5787).

(4) موسى بن إسماعيل الميمني، أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6943).

(5) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1499)، ولم يرو له البخاري بعد تغيره، وترك حديثه؛ انظر: تحرير التقریب، بشار وشعيب (319/1).

(6) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: ما يقول عند الخلاء، (ح142)، (1/40).

(7) نفس المصدر، كتاب الدعوات، باب: الدعاء عند الخلاء، (ح6322)، (8/71).

(8) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، (ح857)، (1/195).

(9) هشيم بن بشير بن دينار السلمى، ثقة ثبت كثير التلخيص والإرسال الخفي؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7312).

(10) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً، ولعله طراً عليه لأنه

صح أنه كان يكتب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1498).

(11) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، (ح5061)، (6/198).

تخريج الحديث

أخرج الحديث البخاريُّ من حديثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ⁽¹⁾، ومن حديثِ سَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ⁽²⁾، وأخرجه البخاريُّ⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديثِ هَمَّامِ بْنِ يُحْيَى، وأخرجه الإمامُ مسلمٌ من حديثِ الحارثِ بْنِ عُبَيْدٍ⁽⁵⁾، جميعهم عن أبي عَمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عن جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) بنحوه. فالحديثُ عندَ البخاريِّ في المتابعاتِ.

خلاصة القول

يرى الباحثُ أنَّ سعيدَ بنَ زيدٍ صدوقٌ، حسنُ الحديثِ، ولم ينفرد بالرواية، بل تابعه شُعبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَهُشَيْمٌ، وأخرج له البخاريُّ في التعاليقِ، فلم يُخلِ الإمامُ البخاريُّ بشرطه في الرجالِ، فلا لومَ عليه، والله أعلم .

ووهَمَ المزيُّ حينَ أشارَ في الترجمةِ له بأنَّ الإمامَ مسلماً ممن روى له⁽⁶⁾، ولم أعثر له على روايةٍ له في مسلمٍ، ووافق ذلك ما جاء عندَ الحاكمِ من انفرادِ البخاريِّ عن مسلمٍ بالروايةِ عنه⁽⁷⁾، والله أعلم .

المبحثُ الخامسَ عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: " يروي عن الزهري المقلوباتِ، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثباتِ، وذلك أنَّ صحيفةَ الزهري اختلطت عليه، فكان يأتي بها على التوهمِ، فالإنصافُ في أمره تنكبُ ما روى عن الزهري، والاحتجاجُ بما روى عن غيره"⁽⁸⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأوَّلُ: الترجمة للراوي (سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ حَسَنِ السُّلَمِيِّ).
سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ حَسَنِ، أبو محمدٍ، أو أبو الحسنِ الواسِطِيُّ⁽⁹⁾، وقيل أبو المؤمِّلِ⁽¹⁰⁾، مات سنة 183هـ.

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب البكاء عند قراءة القرآن، (ح5060)، (6 / 198).

(2) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: كراهية الخلاف (الاختلاف)، (ح7364)، (9 / 111).

(3) نفس المصدر (ح7365)، (9 / 111).

(4) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب: النهي عن اتباع مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُتَّبِعِيهِ، (ح6949)، (8 / 57).

(5) نفس المصدر، (ح6948)، (8 / 57).

(6) انظر: تهذيب الكمال، المزي (10 / 441).

(7) انظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، الحاكم النيسابوري (ص 122).

(8) المجروحين لابن حبان (1 / 358).

(9) نسبة إلى واسط العراق، ويقال لها: واسط القصب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وقيل لها: واسط، لأنها في وسط العراقيين: البصرة والكوفة، وهي واسطتها. انظر: الأنساب للسمعاني (5 / 561).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (3 / 414).

و سُفْيَانُ وَثَّقَهُ ابْنُ سَعْدٍ⁽¹⁾، و ابنُ معِينٍ⁽²⁾، و البزارُ⁽³⁾، و العجليُّ⁽⁴⁾، و عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، و زادَ عثمانُ مضطرباً في الحديثِ⁽⁵⁾، و زادَ ابنُ سَعْدٍ: يُحْطَى فِي حَدِيثِهِ كَثِيرًا، و قَالَ ابنُ معِينٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ⁽⁶⁾، و قَالَ أَيضًا: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ⁽⁷⁾.

و قَالَ يَعْقُوبُ بنُ شَيْبَةَ: صَدُوقٌ ثَقَّةٌ، و فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ⁽⁸⁾.

و ذَكَرَهُ ابنُ شَاهِينَ فِي ثِقَاتِهِ⁽⁹⁾.

و قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِذَلِكَ، و ضَعَّفَهُ⁽¹⁰⁾، و قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ شَيْءٌ⁽¹¹⁾.

و قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يُونُسَ بنُ خِرَاشٍ: لَيْزٌ الْحَدِيثِ⁽¹²⁾.

و قَالَ النِّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا فِي الزَّهْرِيِّ⁽¹³⁾.

و قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُجْتَنَّبُ بِهِ⁽¹⁴⁾.

و بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي الْمَجْرُوحِينَ، عَادَ وَذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ، و قَالَ: يَجِبُ أَنْ يُمَحَى اسْمُهُ

مِنْ كِتَابِ الْمَجْرُوحِينَ⁽¹⁵⁾.

و قَالَ ابنُ عَدِيِّ: هُوَ فِي غَيْرِ الزَّهْرِيِّ صَالِحُ الْحَدِيثِ⁽¹⁶⁾.

و قَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ أَحَدُ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ⁽¹⁷⁾.

(1) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 312).

(2) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 375).

(7) البحر الزخار، مسند البزار (2 / 175).

(4) معرفة الثقات، العجلي (1 / 407).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 150).

(6) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 89).

(7) تهذيب الكمال، المزي (11 / 139).

(8) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 151).

(9) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، (ص 156).

(10) علل أحمد رواية المروزي، أحمد بن حنبل (ص 110).

(11) نفس المصدر (ص 50).

(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 151).

(13) تهذيب الكمال، المزي (11 / 141).

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 227).

(15) الثقات لابن حبان (6 / 404).

(16) الكامل لابن عدي (3 / 414).

(17) سؤالات السجزي للحاكم (ص 96).

وَضَعَمَهُ الدارقطني⁽¹⁾.

وقال ابن حزم: قال قوم: سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ضَعِيفٌ فِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: وَمَا نَدْرِي وَجْهَ هَذَا؟ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ثِقَةٌ، فَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ خَطَأً، فَلْيَبِينْهُ؛ وَإِلَّا فَرَوَيْتَهُ حِجَّةً⁽²⁾.

وقال الذهبي: صدوق مشهور⁽³⁾، وكان قد اشتبه عليه بعض حديث الزهري، فانقلب بلا قصد منه⁽⁴⁾، وقال أيضاً: قد وثقه جماعة في سوى ما يرويه عن الزهري، فإنه يَضْطَرُّ فِيهِ، وَيَأْتِي بِمَا يُنْكَرُ⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر العسقلاني: ثقة في غير الزهري⁽⁶⁾.

وخلاصة القول في سُفْيَانَ؛ أَنَّهُ ثِقَةٌ، وَمَا قِيلَ بِشَأْنِهِ إِنَّمَا كَانَ خَاصًّا بِرَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها اثنان.

الموضع الأول: روى الإمام البخاري رحمه الله، قال: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ⁽⁷⁾، وَعَيْرُهُ سَمِعْتُ

الزُّهْرِيَّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا بِالصَّلَاةِ (الصَّلَاةُ) جَامِعَةً، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ؛ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ⁽⁸⁾ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ؛ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ!، قَالَ: أَجَلٌ إِنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ * تَابِعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ⁽⁹⁾

(1) ميزان الاعتدال، الذهبي (3 / 240)

(2) المحلى، ابن حزم (11 / 20)

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 268)

(4) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 89).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 302)

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2437).

(7) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3967).

(8) عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، أبو عمرو الدمشقي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4030).

(9) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، (ح 1066)، (2 / 40).

تخريج الحديث

أخرجَهُ الإمامُ البخاريُّ من حديثِ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ⁽¹⁾، وأخرجَهُ كذلك من حديثِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ⁽²⁾، وأخرجَهُ الإمامُ مسلمٌ من حديثِ الأوزاعي⁽³⁾، ومن حديثِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ⁽⁴⁾، أربعتُهُم عن الزهري، عن عُرْوَةَ، عن عائشةَ (رضي الله عنها) بنحوه.

وقد ساقَ البخاريُّ الحديثَ من طريقِ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ⁽⁵⁾، ومَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ⁽⁶⁾، وهما من الثقاتِ الأثباتِ، وأخرجَ له البخاريُّ متابعَةً، ولم يُخْرِجْ له في الأصولِ، ولا غبارَ على ما قام به البخاريُّ، لأنَّ شرطَهُ في الرجالِ، إنّما هو في الرجالِ الذين يروي عنهم في أصولِ الأبوابِ.

الموضع الثاني: قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ⁽⁸⁾، عَنْ يُونُسَ⁽⁹⁾، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ - الزهريِّ - ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁰⁾، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُرِيتُ (رَأَيْتُ) اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ * وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ⁽¹¹⁾، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ⁽¹²⁾، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: خُطْبَةُ الْإِمَامِ فِي الْكُوفِ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ خَطَبَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح1046)، (2 / 35).

(2) نفس المصدر، كتاب الجمعة، باب: لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، (ح1058)، (2 / 38).

(3) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب: صَلَاةُ الْكُوفِ، (ح2130)، (3 / 29).

(4) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: اسْتِحْبَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، (ح1347)، (2 / 92).

(5) عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَقِيلِ الْأَيْلِيِّ، أَبُو خَالِدٍ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ، ثِقَةٌ ثَبَتَ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(4665).

(6) مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدِ الْأَزْدِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عُرْوَةَ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ الْيَمَنِ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فَاضِلٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6809).

(7) يحيى بن عبد الله بن بكير، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(7580).

(8) الليث بن سعد، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(5684).

(9) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(7919).

وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر، وقال: بل ثقة إمام في الزهري وغيره، أطلق الأئمة توثيقه، واحتج به الجماعة، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الزهري، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة، وذكر أحمد في رواية أنه أكثر حديثا عن الزهري من عقيل، وعده ابن المبارك من أروى الناس عن الزهري، على أنه على سعة روايته عن الزهري، قد تأتي بعض أحاديث يخالف فيها أقرانه، فكان ماذا؟؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (142/4).

(10) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(4309).

(11) سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو مُحَمَّدٍ، لَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ الزُّهْرِيِّ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(2602).

(12) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(6049).

عَنِ النَّبِيِّ ٨ * وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ⁽¹⁾، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَوْ (وَ) أَبَا هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنِ النَّبِيِّ ٨ وَقَالَ شُعَيْبٌ⁽²⁾، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى⁽³⁾، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ٨ ، وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يُسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدُ⁽⁴⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁵⁾ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بَلْفِظٍ قَرِيبٍ.

خلاصة القول

والقول في سُفْيَانَ، أَنَّهُ ثِقَّةٌ فِي غَيْرِ الزُّهْرِيِّ، بِالنَّظَرِ فِي الرِّوَايَاتِ الَّتِي أَخْرَجَهَا لَهُ الْبُخَارِيُّ، فَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ فِي الْمَتَابِعَاتِ، وَأَمَّا مَتَابِعَةُ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، فَوَصَلَهَا التِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾ وَالطَّحَاوِيُّ⁽⁷⁾ (8)، وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي، وَصَلَهَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ هَارُونَ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: قَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَذَكَرَهُ بِالشَّكِّ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: وَصَلَهَا مُسْلِمٌ أَيْضًا⁽⁹⁾، وَقَوْلُهُ: قَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: وَصَلَهَا الدُّهْلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ⁽¹⁰⁾.

ويكفي أن ابن حبان نفسه قال: يجب أن يُمحي اسمه من المجروحين.

لذلك يرى الباحث أنه لا لوم على الإمام البخاري في الرواية له، والله أعلم.

- (1) محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِيُّ، أبو الهذيل، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6372).
- (2) شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ، وَاسْمُ أَبِيهِ دِينَارٌ أَبُو بَشَرَ الْحَمَصِيُّ، ثِقَّةٌ عَابِدٌ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَنْ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي الزُّهْرِيِّ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2798).
- (3) إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُلْقَمَةَ الْكَلْبِيِّ الْحَمَصِيِّ الْعَوَصِيِّ، صَدُوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (391).
- (4) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب: رؤيا الليل، (ح7000)، (9 / 34).
- (5) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب: في تأويل الرؤيا، (ح6066)، (7 / 55).
- (6) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الكسوف (ح563)، (564/1)، وقال الترمذي حديث حسن صحيح، وصححه الألباني كذلك.
- (7) شرح معاني الآثار، الطحاوي، باب صلاة الكسوف، (ح1811)، (1/333).
- (8) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (2 / 550).
- (9) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب: تأويل الرؤيا، (ح6065)، (7/55).
- (10) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (12 / 391).

المبحث السادس عشر: من قال فيه ابن حبان: " كان ممن يأتي بالمنكير عن أقوام مشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به" (1) ؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عباد بن راشد التميمي).

عباد بن راشد التميمي مولاهم، البصري البزار⁽²⁾، مولى بني كليب بن يربوع⁽³⁾، من السابعة⁽⁴⁾.

وعباد أطلق القول بتوثيقه أحمد بن حنبل⁽⁵⁾، والبزار⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وزاد أحمد: صدوق صالح⁽⁸⁾، وذكره ابن شاهين في الثقات⁽⁹⁾.

وقال يحيى بن معين: صالح⁽¹⁰⁾، وقال: عباد بن ميسرة المنقري وعباد بن راشد وعباد بن كثير وعباد بن منصور؛ كلهم ليس حديثهم بالقوي، ولكنه يكتب⁽¹¹⁾، وقال في موضع آخر: ضعيف⁽¹²⁾

حدث عنه عبدالرحمن بن مهدي⁽¹³⁾، وتركه يحيى القطان⁽¹⁴⁾

وقال ابن المديني: لا أعرف حاله⁽¹⁵⁾

وقال البخاري: يهيم الشيء⁽¹⁶⁾

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 163)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3126).

(3) المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي (3 / 81).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (3126).

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 368).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5 / 80).

(7) معرفة الثقات، العجلي (2 / 16).

(8) بحر الدم، ابن عبد الهادي (1 / 82).

(9) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 171).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 79).

(11) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 103).

(12) تهذيب الكمال، المزي (14 / 116).

(13) التاريخ الكبير، البخاري (6 / 36).

(14) الضعفاء الصغير للبخاري (ص 79).

(15) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5 / 80).

(16) الضعفاء الصغير للبخاري (ص 89).

وقال أبو داود: ضعيف⁽¹⁾

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء، وقال:

يُحوَّل من هناك⁽²⁾

قال النسائي⁽³⁾، وابن البرقي⁽⁴⁾: ليس بالقوي.

وذكره العقيلي في الضعفاء⁽⁵⁾.

وقال الفسوي: في حديثه ضعف⁽⁶⁾.

وقال ابن عدي: لم يكن مكثرًا في الحديث، وله أحاديث مستقيمة⁽⁷⁾

وقال الساجي⁽⁸⁾، والأزدي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وسبط ابن العجمي⁽¹¹⁾، وابن حجر⁽¹²⁾:

صدوق. وزاد ابن حجر: له أوهام.

وقال بشار وشُعيب أنه ضعيف، يُعتَبَر به⁽¹³⁾.

والقول فيه أنه صدوق.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له في البخاري رواية واحدة، أخرجها البخاري

بمتابعة يونس بن عبيد.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ⁽¹⁴⁾، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ⁽¹⁵⁾،

(1) تهذيب الكمال، المزي (14 / 116).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 79).

(3) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 214).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5 / 80).

(5) الضعفاء الكبير، العقيلي (3 / 880).

(6) المعرفة والتاريخ، الفسوي (2 / 126).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (4 / 340).

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5 / 80).

(9) نفس المصدر.

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 325).

(11) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي (ص 146).

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3126).

(13) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (2/177).

(14) عبيد الله بن سعيد بن يحيى اليثكري، أبو قدامة، ثقة مأمون؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4296).

(15) عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4199).

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ⁽¹⁾ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ⁽²⁾ تُحْتَبُ إِلَيَّ * وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ * حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَخَطَبَهَا فَأَبَى مَعْقِلٌ، فَزَلَّتْ [فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ]⁽³⁾ [4]

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من طريق أحمد بن أبي عمرو، عن أبيه، عن إبراهيم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن بن أبي الحسن، عن معقل⁽⁵⁾ بنحو متنه .

خلاصة القول

يرى الباحث أن عبد بن راشد صدوق، ومن خلال ترجمته نرى أن البخاري وابن معين وأبا داود والنسائي وابن حبان، قد ساقوا من العبارات ما يدل على ضعفه، وقال آخرون بتوثيقه، ومنهم أحمد والبخاري والعجلي، وهناك من توسط وقال: إنه صدوق، وقال بشر وشعيب في التحرير: أنه ضعيف يُعتبر به، ونجد أن الإمام البخاري قد ساق في أعقاب الحديث رواية، تابع فيها يونس بن عبيد⁽⁶⁾ عبداً، فلعله أراد بهذه المتابعة أن يقوي حديث عبداً، ويرتفع به . والله أعلم.

المبحث السابع عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان رافضياً داعية إلى الرفض،

يروى المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك"⁽⁷⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبد بن يعقوب الرواجني).

عبد بن يعقوب الأسيدي الرواجني⁽⁸⁾ الكوفي⁽⁹⁾، مات سنة خمسين ومئتين⁽¹⁰⁾.

(1) الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1227).

(2) اسمها جُمَيْل سماها ابن الكلبي، وحكى السهيلي في مبهمات القرآن في اسمها ليلي؛ انظر: الإصابة، ابن حجر (7 / 555).

(3) سورة البقرة (232).

(4) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: [وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن] (البقرة: 232) [ح 4529]، (6 / 29).

(5) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: من قال لا نكاح إلا بولي لقول الله تعالى [فلا تعضلوهن] (البقرة: 232) [ح 5130]، (7 / 15).

(6) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7909).

(7) المجروحين لابن حبان (2 / 172).

(8) الأعلام للزركلي (3 / 258).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (6 / 44).

(10) تهذيب الكمال، المزي (14 / 178).

قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أيضًا: كذاب (1).

وقال أبو حاتم: شيخ (2)

وقال ابن عدي: فيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل

البيت، وفي مثالب غيرهم (3)

وقال صالح جزرة: كان يشتم عثمان... وسمعتُه يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير

الجنة، قلت: ويلك، ولم؟ قال: لأتتهما قاتلا عليًا بن أبي طالب بعد أن بايعاه (4).

وقد اتهمه ابن الجوزي بالوضع، بعد أن روى له حديثًا بسنده، وروى الحديث بسند آخر عن

أبي الصلت (5)، قال ابن الجوزي: فقد اجتمع عبّاد وأبو الصلت في روايته عن علي بن هاشم، فالله

أعلم أيهما سرقه من صاحبه (6)، وقال في موضع آخر، بعد أن روى له حديثًا بسنده في ذم معاوية،

فقال: فيه رجلان متهمان بوضعه أحدهما عبّاد بن يعقوب (7).

وقال النسائي (8)، والبزار (9): عبّاد متروك.

وترك ابن خزيمة حديثه لغلوه (10). وكان يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عبّاد بن

يعقوب (11)

(1) الموضوعات، ابن الجوزي، (ص24).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 88)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (4 / 348)

(4) تهذيب الكمال، المزي (14/178).

(5) عبد السلام بن صالح بن سُلَيْمان، أبو الصلت الهروي مولى قريش، نزل نيسابور، صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4070).

وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر، وقال: بل ضعيف، كذبه العقيلي في رواية، وقال في أخرى: رافضي خبيث، وكذبه محمد بن طاهر، وضعفه النسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والدارقطني، وابن حبان، وأبو نعيم الإصفهاني، وأبو عبد الله الحاكم، ولم يُحسن الرأي فيه سوى ابن معين، فوثقه في بعض الروايات، وهو شذوذ منه، وقال ابن عدي: "له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها"، أي: هو الذي عملها، فمن أين جاءه الصدق؟؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار وشعيب (362/2)

(6) الموضوعات، ابن الجوزي، (ص324).

(7) المصدر نفسه، (ص24).

(8) نفس المصدر.

(9) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي (1 / 297).

(10) انظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (1 / 358).

(11) تهذيب الكمال، المزي (14 / 175)

وقال الدارقطني: شيعي صدوق⁽¹⁾.

وقال الذهبي: شيعي غال،... قوي الحديث⁽²⁾، وقال في موضع آخر: صدوق في الحديث،

رافضي⁽³⁾، وقال: ما اعتقده يتعمد الكذب أبداً⁽⁴⁾

وقال ابن حجر: رافضي مشهور، إلا أنه كان صدوقاً⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: صدوق

رافضي⁽⁶⁾

وقال سبط ابن العجمي: عبّاد من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث،

مختلف فيه، والأكثر على توثيقه⁽⁷⁾

والقول فيه أنه صدوق في روايته.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: أخرج له البخاري رواية واحدة، وساقها من طرق

أخرى من رواية غير عبّاد.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ⁽⁹⁾، عَنِ الْوَلِيدِ⁽¹⁰⁾، ح وَحَدَّثَنِي

عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيِّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ⁽¹¹⁾، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ⁽¹²⁾، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي

عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ⁽¹³⁾، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟، قَالَ:

"الصَّلَاةُ لَوْ فَتَهَا، وَبُرِّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"⁽¹⁴⁾

(1) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 253)

(2) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 328)

(3) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 106)

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (11 / 536)

(5) هدي الساري، ابن حجر (ص 412).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3153).

(7) الكشف الحثيث، سبط ابن العجمي (ص 146)

(8) سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري قاضي مكة، ثقة إمام حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2545).

(9) شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي مولا هم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين

في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة، وكان عابداً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2790)

(10) الوليد بن العيزار العبدي الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7446).

(11) عبّاد بن العوام، أبو سهل الواسطي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3138)

(12) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2568).

(13) سعد بن إياس، أبو عمرو الشيباني الكوفي، ثقة مخضرم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2233).

(14) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملاً، وقال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة

الكتاب (ح 7534)، (9 / 156).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري عن هشام بن عبد الملك، عن شعبة، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود (رضي الله عنه) بنحوه (1).

وكذلك أخرجه البخاري من طريق مالك بن مغول، عن الوليد بن العيزار، عنه (رضي الله عنه) بنحوه أيضًا (2).

وأخرجه الإمام مسلم من حديث؛ أبي يعفور عبد الرحمن بن عبيد (3)، وسليمان بن أبي سليمان الشيباني (4)، وشعبة (5)؛ ثلاثتهم عن الوليد، عن أبي عمرو الشيباني، عنه (رضي الله عنه) بلفظ قريب. فالحديث له شواهد من طرق عدة.

خلاصة القول

أنَّ عبَّادًا بنَ يعقوبَ شيخًا للبخاري، والبخاريُّ أدرى بشيوخه، ونجد أنَّ ابنَ حجرٍ بيَّن منهجَ البخاريِّ فيمن تكلمَ فيهم وروى عنهم، فقال: إنَّ الذينَ انفردَ بهم البخاريُّ ممن تكلمَ فيهم أكثرُهُم من شيوخه الذينَ لقيهم وعرفَ أحوالَهُم واطَّلَعَ على أحاديثِهِم فميزَ جيدها من رديئِها (6). والبخاريُّ رأى أنَّ عبَّادًا صادقًا في الروايةِ لذلك روى له، وإنَّ كان هناك من طعنَ فيه، فإنَّ الطعنَ كان من جهةِ البدعة، وليس من جهةِ الضبطِ والعدالة، فكما قال سبطُ ابنِ العجميِّ: أنَّه صادقٌ في الحديث، والأكثرُ على توثيقه، وهو ثقةٌ في روايته، كما قال ابنُ خزيمة، أيضًا الحديثُ الذي أخرجه له الإمامُ البخاريُّ ليس فيه ما يُشيرُ إلى التَّشيعِ الذي رُمي به عبَّادُ بنُ يعقوبَ، والإمامُ البخاريُّ أخرجَ الحديثَ في الصحيحِ من طرقٍ أخرى.

لذلك يرى الباحثُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله لم يفارق الصوابَ حينَ أخرجَ لعبَّادِ بنِ يعقوبَ، والله أعلم.

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى [وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا (العنكبوت: 8)]، (ح 5970)، (2 / 8).

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، (ح 2782)، (4 / 14).

(3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، (ح 263)، (1 / 63).

(4) نفس المصدر، (ح 262)، (1 / 62).

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، (ح 264)، (1 / 63).

(6) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1 / 288).

المبحث الثامن عشر: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن ينضردُ عن أبيه بما لا

يُتَابَعُ عليه مع فُحْشِ الخَطِّ فِي رِوَايَتِهِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انضردُ"⁽¹⁾ ؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمة للراوي (عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنُ دينارِ المدني).

عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنُ دينارِ المدنيُّ، مولى ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما⁽²⁾، من السابعة⁽³⁾. قالَ عنه ابنُ معينٍ: في حديثه ضعفٌ⁽⁴⁾، وقال في موضعٍ آخر: ليسَ بذاك القويِّ، وقد روى عنه يحيى القَطَّانُ⁽⁵⁾، وقال: فَحَسَبُهُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ⁽⁶⁾ وقالَ عمرو بنُ عليِّ الصَّيرَفِيُّ: لم أسمعَ عبدَ الرحمنِ بنَ مهديٍّ يُحَدِّثُ عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بشيءٍ قط⁽⁷⁾.

وقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: لا بأسَ به، مُقَارِبُ الحديثِ⁽⁸⁾

وقالَ العُقَيْلِيُّ: في حديثه عندي ضَعْفٌ⁽⁹⁾

وقالَ أبو حاتمٍ: فيه لِينٌ، يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُجْتَجُّ به⁽¹⁰⁾

وقالَ أبو زُرْعَةَ الرازيُّ: ليسَ بذلك⁽¹¹⁾، وكأنه يُضَعِّفُهُ.

وقالَ ابنُ عديٍّ: بعضُ ما يرويه مُنْكَرٌ، ومما لا يُتَابَعُ عليه، وهو في جملةٍ من يُكْتَبُ حديثُهُ من الضعفاء⁽¹²⁾

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 51).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (5 / 316)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (3913).

(4) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 203)

(5) من كلام أبي زكريا في الرجال، ابن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف (ص 107)

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 311).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 254).

(8) سؤالات أبي داود، أحمد بن حنبل (ص 216).

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي (2 / 749).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 254).

(11) سؤالات البرذعي لأبي زرعه الرازي (2 / 443).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4 / 298).

وقال الدارقطني: خالف محمد بن إسماعيل البخاري الناس فيه، وليس هو بمتروك⁽¹⁾، وقال أيضاً: إنما حدث بأحاديث يسيرة، وقد احتج البخاري به، وغمزه يحيى القطان⁽²⁾.
وأشار الدارقطني إلى الاختلاف في أمره، فقال: روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية: إنه صالح، وفي رواية أخرى: إنه ضعيف. وهذا الكلام من يحيى بن معين فيه يوجب السكوت عنه، لأنه لم يوثقه، فقال: صالح، والألفاظ في الشيوخ متبذرة المعاني، والله أعلم⁽³⁾
ولكن الدارقطني دافع عن البخاري، فقال: أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به⁽⁴⁾

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ⁽⁶⁾.

والقول فيه أنه صدوق، يُعتبر به.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له الإمام البخاري سبع عشرة رواية⁽⁷⁾

وسيكنتفي الباحث بدراسة ثلاث روايات منها.

(1) سوالات السلمي للدارقطني، الدارقطني (ص 16).

(2) سوالات الحاكم للدارقطني، الدارقطني (ص 234).

(3) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين (ص 67).

(4) سوالات البرقاني، الدارقطني (ص 42).

(5) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (2 / 96).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3913).

(7) في أحاديث الأنبياء، (ح 3390)، وفي باب فضل رباط يوم في سبيل الله وقول الله تعالى [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] (آل عمران: 200)، (ح 2892)، وفي باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً، (ح 173)، باب إذا لم يُبَيِّم الإمام وأتم من خلفه، (ح 694)، باب سؤال الناس الإمام الاستيسقاء إذا قحطوا، (ح 1008)، وفي باب إثم مانع الزكاة، (ح 1403)، وفي باب الصدقة من الكسب الطيب، (ح 1410)، وفي باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر، (ح 2159)، وفي باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، (ح 2887)، وفي باب غزوة خيبر، (ح 4243)، وفي باب قوله [وَبُيِّمْتُمْ نِعْمَةً عَلَيْهِ وَعَلَى آل يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّمْتُمْ عَلَى آبَائِكُم مِّن قَبْلُ] (يوسف: 6)، (ح 4688)، وفي باب حفظ اللسان وقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت وقول الله تعالى [مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ] (ق: 18)، (ح 6478)، وفي باب من كذب في حلمه، (ح 7043)، وفي باب [أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ] (البقرة: 133)، (ح 3382)، وفي باب غزوة الخندق، (ح 4107)، وفي تفسير القرآن، (ح 4565)، وفي التوحيد، (ح 7485).

الموضع الأول: قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ⁽¹⁾، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ⁽²⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ⁽³⁾، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَبَّاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوِّطٍ⁽⁴⁾ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ⁽⁵⁾ يَرْوِحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْعُدْوَةُ⁽⁶⁾، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا⁽⁷⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ عُقْبَةَ⁽⁸⁾، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁹⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ⁽¹⁰⁾؛ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ⁽¹¹⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ⁽¹²⁾؛ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

- (1) عبد الله بن منير، أبو عبد الرحمن، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3641).
- (2) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي، أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه قيصر، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7256).
- (3) سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2489).
- (4) (سوط) السنين والواو والطاء أصل يدل على مخالطة الشيء الشيء. يقال سطت الشيء: خلطت بعضه ببعض. وسوط فلان أمره تسويطاً، إذا خلطه. أنظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (3 / 115)؛ سوط وهو الذي يجلد به، والأصل سواط بالواو فقلبت ياء للكسرة قبلها، ويجمع على الأصلا أسواطاً، أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2 / 434)؛ سُمِّيَ السَّوِّطُ سَوِّطاً لأنه إذا سيط به إنسان أو دابة خلط الدم باللحم. أنظر: تهذيب اللغة، الأزهرى (13 / 24).
- (5) الرِّوَّاحُ: العشي؛ وسُمِّيَ بذلك لروح الرِّيح، فأثما في الأغلب تُهَبُّ بعد الزَّوال. وراحوا في ذلك الوقت. أنظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (2 / 455).
- (6) العُدْوَةُ المرة من العدو وهو سير أول النهار نقيض الرواح؛ أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (3 / 346).
- (7) صحيح البخاري، باب فضل رباط يوم في سبيل الله وقول الله تعالى [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (آل عمران: 200)]، (ح 2892)، (4 / 35).
- (8) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الغدوة والروحة في سبيل الله، (ح 2794)، (4 / 17).
- (9) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (ح 3250)، (4 / 119).
- (10) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، (ح 4983)، (6 / 36).
- (11) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب مثل الدنيا في الآخرة، (ح 6415)، (8 / 88).
- (12) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، (ح 4892)، (6 / 36).

ويرى الباحث أن عبدالرحمن بن عبدالله، في هذا الحديث لم يرو عن أبيه، حيث أنه مُتَّهَم بالانفراد عنه، وكذلك هنا لم ينفرد بالرواية، حيث تَبَعَهُ في الرواية عن أبي حازم، سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وعبدالعزيز بن أبي حازم .

الموضع الثاني: قَالَ الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾، عَنْ أَبِي صَالِحٍ⁽³⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: [^] "إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ (يَرْفَعُ) اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ"⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاري من طريق عبدالعزیز بن أبي حازم⁽⁵⁾، ومسلم من طريق بكر بن مضر⁽⁶⁾، وعبدالعزیز بن محمد⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن يزيد بن عبدالله بن أسامة، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

هذا الحديث انفرد عبدالرحمن بن عبدالله بروايته من هذه الطريق، ولم يتابعه أحدٌ عليها، وإن كان للحديث كما تقدم شواهدٌ كثيرة، تدفع عنه المخالفة، ولم يطعن الدارقطني في هذا السند، وإن كان رجح الطريق الأخرى، وذلك حين سئل عن هذا الحديث، فقال: يرويه محمد بن يحيى بن حبان، وعبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واختلف عن عبد الله بن دينار، فرواه عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ [^] وخالفه مالك بن أنس رواه، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا، وهو المحفوظ⁽⁸⁾

(1) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولا هم البغدادي، أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه قيصر ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7256).

(2) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3300)

(3) ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1841)

(4) صحيح البخاري، كتاب الزهد والرقائق، باب حفظ اللسان، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (ق: 18)]، (ح 6478)، (8 / 101).

(5) صحيح البخاري، كتاب الزهد والرقائق، باب: حفظ اللسان، (ح 6477)، (8 / 100).

(6) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب: التكلم بالكلمة يهوي بها في النار، (ح 7672)، (8 / 223).

(7) نفس المصدر (ح 7673)، (8 / 224).

(8) العلل للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (8 / 214).

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ⁽¹⁾ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ⁽²⁾

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرْوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ"⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ⁽⁴⁾، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ⁽⁵⁾، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁶⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ⁽⁷⁾، جَمِيعُهُمْ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سُمَيِّ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) بنحو متن البخاري.

كذلك انفرد عبد الرحمن برواية الحديث من هذه الطريق، وللحديث شواهد من طرق صحيحة، في الصحيحين، تجبر تفرّد عبد الرحمن.

خلاصة القول

مما تقدم يرى الباحث أنّ عبد الرحمن بن عبد الله صدوقٌ يُعتَبَرُ به، ولا يُلامُ الإمام البخاري حين أخرج له في صحيحه، لأنّ الأحاديث التي رواها له صحيحة، ورجاها ثقات، وعلى شرطه، والأحاديث التي تفرّد بها عن أبيه، لم يخالف فيها الثقات من الرواة. ولم يُستَنَكَّرَ مما خرّج عنه البخاري سوى حديث: "رباط يوم في سبيل الله..."⁽⁸⁾، ولقد تابعه في الرواية؛ ابن عيينة وعبد العزيز بن أبي حازم، ولم ينفرد بالرواية.

المبحث التاسع عشر: من قال فيه ابن جبان: "منكر الحديث جداً، فلست أدري

السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه، لأن أخاه موسى ليس بشيء في الحديث،

(1) إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (384).

(2) عبد الصمد بن عبد الوارث الثوري، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4080).

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعة، (173 ح)، (45 / 1).

(4) صحيح البخاري، كتاب في اللقطة، باب: الأبار على الطرق ما لم يتأذ بها، (ح 2466)، (132/3).

(5) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء، (ح 2363)، (111/3).

(6) صحيح البخاري، كتاب الأداب، باب: رحمة الناس البهائم، (ح 6009)، (10/8).

(7) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب: فضل ساقى البهائم المحترمة وإطعامها، (ح 5996)، (44/8).

(8) هدي الساري لابن حجر (ص 416).

وليس له راوٍ غيره، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه" (1)؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبد الله بن عبيدة الرّبدي).

عبد الله بن عبيدة بن نسيط الرّبدي (2) الثقيلي، وهو زيدي عامري، مولى بني عامر بن لؤي، وهو أخو موسى بن عبيدة الزيدي المشهور (3)، مات سنة ثلاثين ومئة (4).
وعبد الله وثقه بعض الأئمة، وتكلم فيه آخرون، فقد أطلق القول بتوثيقه، يعقوب بن شيبة السدوسي (5)، والدارقطني (6)، وقال مرة: صالح (7)، ووثقه كذلك ابن حجر (8)، وذكره ابن حبان في الثقات (9).

وقال عنه يحيى بن معين: لم يرو عن عبد الله غير أخيه موسى، وحديثهما ضعيف (10)، وقال في موضع آخر: ليس بشيء (11)

ورد المزي على ابن معين، فقال: قول يحيى بن معين: لم يرو عنه غير أخيه موسى، ليس كذلك بل قد روى عنه غيره، وكأنه إنما ضعفه لذلك لأن موسى ضعيف عنده، وكذلك عند أحمد، وذكر المزي العديد ممن روى عنه، وقال: روى عنه صالح بن كيسان، وعمرو بن عبد الله بن أبي الأبيض، وأخواه محمد بن عبيدة، وموسى بن عبيدة (12)
وقال أحمد بن حنبل: لا يشتغل به (13)
وقال النسائي: ليس به بأس (14)

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 4)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (3458)

(3) تهذيب الأسماء، النووي (1 / 391)

(4) انظر: تهذيب الكمال، المزي (15 / 265).

(5) تهذيب الكمال، المزي (15 / 263)

(6) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 232).

(7) الضعفاء والمتروكين، الدارقطني (ص 366).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (3458)

(9) الثقات، ابن حبان (5 / 45).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 101).

(11) تهذيب الكمال، المزي (15 / 263).

(12) انظر: تهذيب الكمال، المزي (15 / 263).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 101).

(14) تهذيب الكمال، المزي (15 / 263).

وقال ابنُ عديٍّ: الضعْفُ على حديثه بينٌ⁽¹⁾

وقال الخطيبُ البغداديُّ: أرسلَ الروايةَ عن جماعةٍ من الصحابةِ⁽²⁾، ولم يُفصح الخطيبُ عن

أرسلَ تحديداً.

وقال الذهبيُّ: صدوقٌ، فيه شيءٌ⁽³⁾

وعقَّبَ سبطُ ابنِ العجميِّ على قولِ ابنِ حبانٍ في المجروحين بقوله: فقولهُ فلا أدري من أيِّهما،

يُحتملُ أن يكونَ بالوضعِ، ويحتملُ أن يريدَ بالكذبِ، والله أعلم⁽⁴⁾

ومالٌ شُعيبٌ وبشارٌ للتوسطِ، حينَ قالوا: بل صدوقٌ، حسنُ الحديثِ في أحسنِ الأحوالِ⁽⁵⁾

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثه؛ وله حديثٌ واحدٌ، أخرجهُ البخاريُّ بنفسِ السندِ

والمتنِ في موضعين.

قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ

إِبْرَاهِيمَ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا أَبِي⁽⁸⁾، عَنْ صَالِحٍ⁽⁹⁾، عَنِ ابْنِ عَبِيدَةَ بْنِ نَشِيطٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعِ آخِرِ اسْمِهِ عَبْدُ اللَّهِ،

أَنَّ عبيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ⁽¹⁰⁾ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلَ فِي دَارِ بِنْتِ

الْحَارِثِ، وَكَانَ (وَكَانَتْ) تَحْتَهُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ كُرَيْزٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ

وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ

قَضِيبٌ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَكَلَّمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُسَيْلِمَةُ: إِنَّ شَيْئًا خَلَيْتَ بَيْنَنَا (خَلَيْتَ بَيْنَكَ) وَبَيْنَ الْأَمْرِ ثُمَّ

جَعَلْتَهُ لَنَا بَعْدَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ

(1) الكامل لابن عدي (4 / 131).

(2) غنية الملتبس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (1 / 245).

(3) الكاشف، الذهبي (1 / 571).

(4) الكشف الحثيث، سبط ابن العجمي (ص154).

(5) تحرير التقريب، شعيب الأرنؤوط ود. بشار معرف، (237/2).

(6) سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي الكوفي، صدوقٌ رمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2386)، وقال ابن

حجر في موضع آخر: ثقةٌ مُكثَّرٌ؛ انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (8 / 92)، وهو شيخ البخاري.

(7) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني نزيل بغداد، ثقةٌ فاضلٌ؛ انظر:

تقريب التهذيب، ابن حجر (7811).

(8) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ثقةٌ حجةٌ، نُكِّلِمَ فيه بلا قادح؛

انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (177).

(9) صالح بن كيسان المدني، أبو محمد أو أبو الحارث، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2884).

(10) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4309).

(رَأَيْتُ) فِيهِ مَا أُرَيْتُ (رَأَيْتُ)، وَهَذَا ثَابِتٌ بِنِ قَيْسٍ وَسَيِّجِيْبِكَ عَنِّي"، فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ٨ قَالَ عُبَيْدُ
 اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ٨ الَّتِي ذَكَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ٨ قَالَ: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُرَيْتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ (يَدَيَّ) سَوَارَانِ (إِسْوَارَانِ) مِنْ ذَهَبٍ
 فَفُطِعَتْهُمَا (فَفُطِعَتْهُمَا) (1) وَكَرِهْتُهُمَا، فَأُذِنَ لِي فَفَخَّخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ:
 أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فَيْرُوزُ بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ الْكُذَّابُ (2)

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامَانِ؛ الْبَخَارِيُّ (3) وَ مُسْلِمٌ (4)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْيَمَانِ، عَنْ شَعِيبِ بْنِ
 أَبِي حَمزَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِلَفْظٍ قَرِيبٍ مِنْهُ. وَذَكَرَهُ
 الْبَخَارِيُّ هُنَا مُوَصُولًا (5).

خلاصة القول

يرى الباحثُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدَةَ صَدُوقٌ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ سَأَقَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي
 صَحِيحِهِ رَوَايَاتٍ أُخْرَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى تَقْوِي هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَلَمْ يَجْزَمْ ابْنُ حِبَّانَ إِنْ كَانَ الْخَلْلُ مِنْ
 جِهَةِ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ أَخِيهِ مُوسَى، وَكَانَ تَرْكُهُ مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ، وَلَا تَوْجُدُ نَكَارَةً فِي حَدِيثِهِ لَا مِنْ
 جِهَةِ الْمُتَنِّ، وَلَا مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، حَيْثُ أَثْبَتَ الْمِزِّيُّ سَمَاعَهُ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ، وَكَذَلِكَ
 سَمَاعُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ مِنْهُ.

وَلَمْ يَرَوْهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ طَرِيقِ أَخِيهِ مُوسَى، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ مَعْقِبًا عَلَى قَوْلِ
 الْبَخَارِيِّ فِي رَوَايَتِهِ: "وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ" أَرَادَ بِهَذَا أَنَّ يَنْبَغُ إِلَى أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ
 عُبَيْدَةَ لَا أَخُوهُ مُوسَى، وَمُوسَى ضَعِيفٌ جَدًّا، وَأَخُوهُ عَبْدَ اللَّهِ ثِقَةٌ (6).

(1) بِمَعْنَى أَكْبَرَ لُهُمَا وَخَفَّتُهُمَا فَطُوعَ بِالْأَمْرِ فَطَعًا: ضَاقَ بِهِ دَرْعًا، وَأَفْطَعَنِي هَذَا الْأَمْرُ: هَالَنِي؛ أَنْظَرُ: نَاجَ الْعُرُوسَ، (21 / 505).

(2) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ، كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ: قِصَّةُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ، (ح 4378)، (5 / 171)، كِتَابُ التَّعْبِيرِ، بَابُ: إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي
 الْمَنَامِ (ح 7033، 7034)، (9/41).

(3) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ، كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ: وَقَدْ بَنِي حَنِيفَةَ، (ح 3620)، (4/203)، وَفِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، بَابُ: قَوْلُهُ تَعَالَى " إِنَّمَا
 قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (النحل: 40)"، (ح 4373)، (5/170).

(4) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الرُّؤْيَا، بَابُ: رُؤْيَا ابْنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح 6073)، (7/57).

(5) أَنْظَرُ: فَتَحَ الْبَارِي شَرَحَ صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ، ابْنُ حَجْرٍ (8 / 92).

(6) فَتَحَ الْبَارِي، ابْنُ حَجْرٍ (8/92).

وقال ابن حجر أيضاً: وأن قول ابن عباس في هذه الرواية: "ذَكَرَ لي" على البناء للمجهول،
بيِّن من رواية نافع بن جُبَيْر، عن ابن عباس المذكورة هناك، أن المُبْهَم المذكور أبو هريرة⁽¹⁾.

المبحثُ العِشرون: من قال فيه ابن حَبَّان: "يخطئ كثيراً يروي عن أنسٍ ما ليس
من حديثه، عداؤه في أهل الكوفة، لا يُعْجِبُنِي الاحتجاجُ بخبره إذا انفرَدَ.
يُنْقَى حديثُهُ من رواية يزيد بن بيان المُعَلَّم عنه، وقد روى عنه الكوفيون، ويحيى
القَطَّان يروي عنه شيئاً يسيراً للاعتبار لا للاحتجاج به"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: الترجمة للراوي (أبو الرِّحال: اسمه عُقْبَةُ بنُ عُبَيْدِ الطائِي).

أبو الرِّحالِ عُقْبَةُ بنُ عُبَيْدِ الطائِي، كوفي⁽³⁾، من الخامسة⁽⁴⁾.
وأبو الرِّحالِ أطلقَ القولَ بتوثيقه يحيى بن معين⁽⁵⁾، ولم يُنكِرْ سماعَهُ من أنسٍ بن مالك⁽⁶⁾.
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ: سألتُ أبي عن عُقْبَةَ بنِ عُبَيْدٍ، فقال: هو أخو سعيد بن عُبَيْدٍ،
قلتُ: هو ثقةٌ؟ قال: وكم يروى عنه؟ يروى عنه حديثين أو ثلاثة⁽⁷⁾

وقال الدارقطني: ليس به بأس⁽⁸⁾

وذكره ابن الجوزي في ضعفائه، واكتفى بنقل قول ابن حَبَّان فيه⁽⁹⁾
وأشارَ الذهبيُّ إلى ضعفه⁽¹⁰⁾

وقال ابن حجر في التقریب: مقبول⁽¹¹⁾

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه

وانفرد البخاري وأحمد بالرواية عنه، دون أصحاب الكتب التسعة، ولَهُ في البخاري فردٌ
حديث.

(1) نفس المصدر (12 / 421).

(2) المجروحين، ابن حبان (2 / 199)

(3) فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده الأصبهاني (ص 326)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (8097).

(5) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ابن معين (1 / 105)

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 481)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 315)

(8) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 255).

(9) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (2 / 181)

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 437)

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8097)

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ⁽¹⁾، قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى⁽²⁾، قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّائِي⁽³⁾، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ⁽⁴⁾ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مُنْذُ يَوْمِ عَهْدَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقِيمُونَ الصُّفُوفَ، وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ بِهَذَا⁽⁵⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده، عن أبي معاوية محمد بن خازم التميمي⁽⁶⁾، وعن يحيى ابن سعيد القطان⁽⁷⁾؛ كلاهما عن عقبة بن عبيد، عن بشير بن يسار، عن أنس بن مالك بلفظ قريب من متن البخاري.

خلاصة القول

أبو الرجال مقبول، وأخرج له الإمام البخاري تعليقا، وأخرج الإمام أحمد الحديث بنفسه سند البخاري، وعلق الشيخ شعيب على الحديث بقوله: حديث صحيح، وهذا إسنادٌ يَحْتَمِلُ التحسين، وإذا علمنا أن يحيى القطان قد روى عنه، مع ما عُرِفَ عنه من التشدد في الرواية، فالبخاري روى عنه للاعتبار، ولم يرو عنه للاحتجاج، كما أخبر بذلك ابن حبان، وهذا الحديث لم يكن من رواية يزيد بن بيان المعلم عنه، وهي الطريق التي يُتَقَى منها حديثه.

وقد أخرج له البخاري تعليقا، وبيّن ابن حجر سبب رواية البخاري له، فقال: وأراد به بيان سماع بشير بن يسار هله من أنس، وقد وصله أحمد في مسنده عن أبي معاوية، عن عقبة بن عبيد الطائي⁽⁸⁾.

المبحث الحادي والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "ينفرد بالمناكير عن أنس،

ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش. ويزيد الرقاشي

(1) معاذ بن أسد المروزي كاتب بن المبارك أبو عبد الله نزل البصرة ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6723)

(2) الفضل بن موسى السنيناني، أبو عبد الله المروزي ثقة ثبت، وربما أغرب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5419).

(3) سعيد بن عبيد الطائي أبو الهذيل الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2361).

(4) بشير بن يسار الحارثي مولى الأنصار مدني ثقة فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (730).

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إثم من لم يُتمِّ الصُّفُوفَ، (ح 724)، (1 / 146).

(6) مسند الإمام أحمد، حديث أنس بن مالك، (ح 12109)، (62/19).

(7) نفس المصدر، (ح 12124)، (177/19).

(8) مسند الإمام أحمد، حديث: أنس بن مالك، (ح 12109)، (162/19).

عنه، لا يجوز الاحتجاجُ بخبره، وإن اعتُبرَ بما وافقَ الثقاتَ من حديثه فلا ضيرٌ⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عيسى بن طهمان الجشمي).

عيسى بن طهمان الجشمي، أبو بكر البصري نزيل الكوفة⁽²⁾

وعيسى بن طهمان أطلق القول بتوثيقه ابن معين⁽³⁾، وقال في موضع آخر: ليس به بأس⁽⁴⁾ وكذلك وثقه الإمام أحمد⁽⁵⁾، وكذلك قال في موضع آخر: ليس به بأس⁽⁶⁾، ووثقه النسائي⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، الذي قال: لا بأس به، أحاديثه مستقيمة، ووثقه كذلك يعقوب بن سفيان الفسوي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وقال في موضع آخر: صدوق⁽¹¹⁾

وقال أبو حاتم: لا بأس به، يشبه حديثه حديث أهل الصدق، وما بحديثه بأس⁽¹²⁾

وقال الدارقطني⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق.

وخالف صاحباً التحريز ابن حجر، وقالوا: بل ثقة، وذكرنا الذين أطلقوا القول بتوثيقه⁽¹⁵⁾

وقد دافع ابن حجر في التقريب عن عيسى بن طهمان، حيث قال: أفرط فيه ابن حبان،

والذنب فيما استنكره من حديثه، لغيره⁽¹⁶⁾، وعلى الرغم من أن العقيلي هو الوحيد الذي ضعفه. إلا إنه

(1) المجروحين لابن حبان (2 / 117)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5301).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11 / 142)

(4) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 201)

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3 / 456)

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11 / 142)

(7) تهذيب الكمال، المزي (22 / 617)

(8) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11 / 142)

(9) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (3 / 232)

(10) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 498)، الكاشف، الذهبي (2 / 110)

(11) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 149)

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 280)

(13) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 257).

(14) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5301)

(15) انظر: تحرير التقريب، شعيب الأرنؤوط وبشار معروف، (3 / 139).

(16) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5301)

نَافِحَ عَنْهُ حِينَ قَالَ: وَلَعَلَّهُ أَتَى مِنْ قَبْلِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وله حديثان، أورد البخاري أحدهما في موضعين.

الحديث الأول: قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ⁽³⁾، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ⁽⁴⁾، قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ نَعْلَانَ جَرْدَاوَيْنِ (جَرْدَاوَيْنِ)

هُمَا قِبَالَانِ فَحَدَّثَنِي ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ⁽⁵⁾، بَعْدُ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُمَا نَعَلَا النَّبِيَّ⁽⁶⁾ . ٨

وقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ⁽⁷⁾، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ⁽⁸⁾، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: خَرَجَ (أَخْرَجَ) إِلَيْنَا

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِنَعْلَيْنِ (نَعْلَيْنِ) هُمَا قِبَالَانِ، فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ⁽⁹⁾ . ٨

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ يُحْيَى بْنِ دِينَارٍ، عَنْ قَتَادَةَ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِنَحْوِهِ⁽¹⁰⁾

(1) الضعفاء الكبير، العقبلي (3 / 1085)

(2) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر البخاري المعروف بالمسندي ثقة حافظ جمع المسند؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3585).

(3) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6017).

(4) عيسى بن طهمان الجشمي، أبو بكر البصري نزيل الكوفة صدوق، أفرط فيه ابن حبان والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5301).

(5) ثابت بن أسلم البُناني، أبو محمد البصري ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (810).

(6) صحيح البخاري، كتاب: فرض الخمس، باب: ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه (ح 3107)، 4 / (83).

(7) محمد بن مقاتل أبو الحسن الكسائي المروزي نزيل بغداد ثم مكة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6318). وعقب صاحب التحرير على صنيع ابن حجر، بالقول: لم يذكر له مرتبة، وهو: ثقة، فقد روى عنه البخاري في "الصحيح"، ووثقه ابن حبان، والخطيب، والخليلي، وقال أبو حاتم: صدوق؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (322/3).

(8) عبد الله بن المبارك المروزي، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3570).

(9) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب قبالات في نعل، ومن رأى قبالات واحدا واسعا، (ح 5858)، (7 / 154).

(10) نفس المصدر، (ح 5857)، (7 / 154).

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله : حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى (1)، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (رضي الله عنه) يَقُولُ: نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَحَلْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ۗ ۸ ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ (2)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من طريق محمد بن عبد الله الرقاشي (3)، ومن طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي (4)، ومن طريق الحسن بن عمر (5)، ثلاثتهم من حديث أبي مجلز، عن أنس (رضي الله عنه) بنحو متنه.

ومن حديث عبد الله بن بكر السهمي (6)، ومن حديث يحيى القطان (7)، كلاهما من طريق حميد ابن أبي حميد، عنه (رضي الله عنه) بنحوه.

وأخرجه البخاري كذلك من حديث سليمان بن حرب (8)، ومن حديث مسدد (9)، كلاهما من حديث حماد بن زيد، عن ثابت بن أسلم، عنه (رضي الله عنه) بنحو متنه.

(1) خلد بن يحيى بن صفوان السلمي، أبو محمد، صدوق رُمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1766).

وقال ابن حجر في الهدي: وثقه أحمد والعجلي والخليلي، وقال ابن نمير: صدوق، إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً، وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة، إنما أخطأ في حديث واحد، حديث عمرو بن حريث، عن عمر في الشعر رفعه هو ووقفه النسائي، وقال ابن حجر وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة غير هذا، وقال أبو حاتم ليس بذلك المعروف محله الصدق؛ انظر: هدي الساري، ابن حجر (ص 398).

(2) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب [وكان عرشه على الماء (هود: 7)] [وهو رب العرش العظيم (التوبة: 129)] (ح 7421)، (9 / 125).

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله [لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ.... (الأحزاب: 53)]، (ح 4791)، (6 / 118).

(4) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: آية (عَلَمَةَ) الْحِجَابِ، (ح 6239)، (8 / 53).

(5) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ أَصْحَابَهُ أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَوْمِ النَّاسِ، (ح 6271)، (8 / 61).

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله [لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ.... (الأحزاب: 53)]، (ح 4794)، (6 / 118).

(7) نفس المصدر، كتاب النكاح، باب الصفرة للمتزوج، (ح 5154)، (7 / 21).

(8) نفس المصدر، كتاب النكاح، باب: الْوَلِيمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ، (ح 5168)، (7 / 24).

(9) نفس المصدر، كتاب النكاح، باب: مَنْ أَوْلِمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ، (ح 5171)، (7 / 24).

خلاصة القول

يرى الباحث أن عيسى بن طَهَّانَ ثقةً، وما أخرج له الإمام البخاري في صحيحه فهي أحاديثٌ صحيحةٌ بمجموع طرقها وشواهدِها، وكلا الروايتين وهما من طريق أنسٍ (رضي الله عنه) لم ينفرد بهما عيسى بن طَهَّانَ بل تابعه جمعٌ من الثقات⁽¹⁾، ولم يرو له البخاري عن أبان بن أبي عيَّاشٍ، ويزيد الرِّقَاشيُّ المتهم بالتدليس عنها.

لذلك يرى الباحث أن الإمام البخاري لم يفارق الجادة، إنما وافق شَرَطَهُ في الرجال حين روى عن عيسى بن طَهَّانَ في صحيحه، والله أعلم.

المبحث الثاني والعشرون: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان فاحشُ الخطأ، ممن

يرفعُ المراسيلَ ويقلبُ الأسانيدَ، ليسَ ممن يُحتجُّ به"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي).

محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي، لقبه التُّلُّ⁽³⁾، مات سنةً مئتين أو نحوها⁽⁴⁾.

ولقد تفاوتت أقوال العلماء فيه، فقد وثَّقه الدارقطني⁽⁵⁾، وقال الدارقطني في موضع آخر: لا بأس به⁽⁶⁾.

وذكره ابنُ حَبَّانَ في الثقات، وقال: يُغرب⁽⁷⁾.

وقال ابنُ شاهين: ثقةٌ صدوقٌ⁽⁸⁾.

(1) لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري أبو مجلِّز، مشهور بكنيته ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7490).

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت، يقال ولد أكمه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5518).

حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ثقة مدلس وعبه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1544). قال مؤمل بن إسماعيل: عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت يعني البناني عنه، وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت، قال العلائي: فعلى تقدير أن تكون مراسيل، قد تبين الوساطة فيها، وهو ثقة محتج به؛ انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العلائي (ص 82)

ثابت بن أسلم البُناني، أبو محمد البصري ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (810).

(2) المجروحين لابن حبان (2 / 277).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5816).

(4) تهذيب الكمالن المزي (25 / 69).

(5) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل (ص 267).

(6) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (31 / 168)

(7) الثقات، ابن حبان (78/9).

(8) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 293).

وقال ابن معين: أدركته، وليس هو بشيء⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: شيخ⁽²⁾، وتبعه في ذلك أبو حاتم⁽³⁾

وقال العجلي: لا بأس به⁽⁴⁾

وقال أبو داود: صالح، يُكْتَبُ حديثه⁽⁵⁾

وقال أبو جعفر العقيلي: لا يتابع على حديثه⁽⁶⁾

وقال الساجي⁽⁷⁾، ويعقوب بن سفيان الفسوي⁽⁸⁾: ضعيف.

وقال ابن عدي: وله غير ما ذكرت أفراداً، وحدّث عنه الثقات من الناس، ولم أرَ بحديثه

بأساً⁽⁹⁾

وقال ابن حجر: صدوق، فيه لين⁽¹⁰⁾

وقال بشارٌ وشُعَيْبٌ: ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ والشواهدِ⁽¹¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيث أخرج له البخاري في موضعين؛ ولكلٍ منهما

الكثير من المتابعاتِ في الصحيحين.

الموضع الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ⁽¹²⁾، حَدَّثَنَا أَبِي،

(1) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 349).

(2) تهذيب الكمال، المزي (25 / 67)

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 225).

(4) الثقات للعجلي (2 / 235).

(5) تهذيب الكمال، المزي (25 / 67)

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1215).

(7) تهذيب التهذيب، ابن حجر (9 / 117).

(8) المعرفة والتاريخ، الفسوي (3 / 56).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 173).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5816).

(11) تحرير التقريب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط، (3 / 228).

(12) عمر بن محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، ابن التل، صدوقٌ ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4964).

وقال صاحبها التحرير: بل صدوقٌ حسنٌ الحديث، وقوله: "ربما وهم" استفادها من ابن حبان الذي انفرد بها، وهو شيخ غير واحدٍ من الثقات الأثبات منهم: البخاري وأبو حاتم الرازي -وقال: محله الصدق-، والنسائي، وقال: صدوقٌ، وقال الدارقطني: لا بأس به؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْبٌ (3 / 83).

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ⁽¹⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ⁽²⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا (كَوْمًا - كَوْمٌ) مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا (فَجَعَلَهَا) فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ (صَدَقَةً)"⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ⁽⁴⁾، وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ⁽⁵⁾، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ عُثْمَانَ⁽⁶⁾، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ .

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ نَصْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ⁽⁷⁾، وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ⁽⁸⁾، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ.

(1) إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، ثقة يُعْرَبُ، وتُكَلِّمُ فِيهِ لِلإِجْرَاءِ، وَيُقَالُ رَجَعَ عَنْهُ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (189).

وقال صاحبنا التحرير: لم يكن إبراهيم بن طهمان مُرْجِيًا بالمعنى المعروف لأصحاب هذه النحلة، بل كان ممن يرجو لأهل الكباير الغفران ولا يُكْفَرُونَ بها، وهو إِرْجَاءٌ محمود، وعليه عقيدة أهل السنة والجماعة، قال الذهبي في ترجمة مسعر بن كدام: الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، ولا ينبغي التحامل على قائله؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (89/1).

(2) محمد بن زياد الجُمَحِي مولا هم، أبو الحارث المدني نزلي البصرة، ثقة ثبت، ربما أرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5888).

ورد عنه صاحبنا التحرير تهمة الإرسال، وقالوا: قوله: "ربما أرسل" لم يقلها أحد قبله، وإنما قالها، لقوله - ابن حجر - في تهذيب التهذيب: وعندي أن روايته عن الفضل بن عباس مرسلة، والفضل بن العباس ذكره المزني فيمن روى عنه المُتْرَجَمَ له، ولم يذكر فيه شيئاً، ولا ذكر ذلك أحدٌ من المتقدمين، على أن أحداً من أصحاب الكتب الستة لم يخرج له شيئاً من روايته عنه؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (244/3).

(3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: أَخَذَ صَدَقَةَ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ وَهَلْ يُبْرَكُ الصَّبِيُّ فِيمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ، (ح 1485)، (2 / 126).

(4) صحيح البخاري، كتاب الهبة وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيطِ عَلَيْهَا، باب: قُبُولِ الْهَدِيَّةِ، (ح 2576)، (3 / 155).

(5) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ، (ح 1491)، (2 / 127).

(6) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: مَنْ تَكَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ وَالرُّطَانَةِ، (ح 3072)، (4 / 73).

(7) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ دُونَ غَيْرِهِمْ، (ح 2522)، (3 / 118).

(8) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: قُبُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدِيَّةِ وَرَدُّ الصَّدَقَةِ، (ح 2542)، (3 / 121).

فللحديث متابعة عند البخاري، وشواهد عند البخاري ومسلم، ومحمد بن الحسن ثوبع من
معن بن عيسى.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ، حَدَّثَنَا أَبِي،
حَدَّثَنَا حَفْصُ⁽¹⁾، عَنْ هِشَامِ⁽²⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽³⁾، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: مَا غَرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ
النَّبِيِّ ﷺ مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَمَا رَأَيْتُهَا، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْتَبُ ذِكْرَهَا، وَرُبَّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ
ثُمَّ يَقْطَعُهَا أَعْضَاءً، ثُمَّ يَبْعُثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ كَأَنَّهُ (كَأَنَّ) لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا
امْرَأَةً إِلَّا خَدِيجَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، فَيَقُولُ: "إِنَّمَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ"⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من طريق الليث بن سعد⁽⁵⁾، ومن طريق حميد بن
عبد الرحمن⁽⁶⁾، ومن طريق النضر بن شميل⁽⁷⁾، ومن طريق حماد بن أسامة بن زيد⁽⁸⁾، أربعتهم من
حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بلفظ قريب من حديث الباب .
وأخرجه الإمام مسلم، عن محمد بن العلاء أبو كريب، عن حماد بن أسامة، عن هشام، عن
أبيه، عنها (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بنحوه⁽⁹⁾.

وكذلك أخرجه من حديث الزهري، عن عروة، عنها (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بنحوه كذلك⁽¹⁰⁾

خلاصة القول

يرى الباحث أن محمد بن الحسن صدوق، وإنما أخرج له البخاري للاعتبار، ووقع له هذا
الحديث عاليًا من رواية الليث بن سعد وحميد بن عبد الرحمن والنضر بن شميل وأبي أسامة، ويين ابن
حجر سبب نزول البخاري في هذا الإسناد، بقوله: وقد نزل البخاري في هذا الإسناد بالنسبة لحديث

- (1) حفص بن غياث، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليل في الآخر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1430).
- (2) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دأس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7302).
- (3) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4561).
- (4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها، (ح 3818)، (5/38).
- (5) نفس المصدر، (ح 3816)، (5/38).
- (6) نفس المصدر، (ح 3817)، (5/38).
- (7) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: غير النساء وجدهن، (ح 5229)، (7/36).
- (8) نفس المصدر، كتاب الأدب، باب: حسن العهد من اليمان، (ح 6004)، (8/9).
- (9) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، (ح 6430)، (7/133).
- (10) المصدر نفسه، (ح 6433)، (7/134).

حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ دَرَجَةً، فَإِنَّهُ يَرُوي الكَثِيرَ عن ولدهِ عَمْرٍ بنِ حَفْصٍ وغيرِهِ من أَصْحابِ حَفْصٍ، وهنا لم يصلِ لِحَفْصٍ إلا باثْنينِ، وبالنسبةِ لروايةِ هشامِ بنِ عُرْوَةَ درجتينِ، فإنه قد سَمِعَ من بعضِ أَصحابِهِ، واخرَجَ هذا في الصحيحِ في كتابِ العِتقِ، منه حدثنا عبيدُ بنُ موسى، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، من مسندِ أبي ذرٍّ، والسببُ في اختيارِهِ إيرادُ هذه الطريقِ النازلةِ، ما اشتملتُ عليه من الزيادةِ على روايةِ غيره⁽¹⁾.

وإنما روى لهُ البخاريُّ بمتابعةٍ من اللَّيْثِ وغيرِهِ، لكي يقوي روايتهُ، وكذلك في الروايةِ الأولى التي ساقها البخاريُّ رحمه الله فقد تابعَهُ شُعْبَةُ بنُ الحجاجِ، ومَعْنُ بنُ عيسى بنِ يحيى، وهو ثقةٌ ثبتٌ⁽²⁾، وما ساق البخاريُّ هذه المتابعاتِ إلا لكي يقوي روايتهُ، ويرفعُ من شأنها⁽³⁾، والله أعلم.

المبحث الثالث والعشرون: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "منكرُ الحديثِ، يروي

المقلوباتِ عن أقوامِ ثقاتٍ، لا يعجبني الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انفرد"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (مروان بن شجاع).

مروان بن شجاع الحافظ الإمام أبو عمرو الجزري مولى بني أمية: حراني سكن بغداد، وكان عالماً بخصيف⁽⁵⁾، الخصيفي...، نسبةً إلى خصيف بن عبد الرحمن الجزري لكثرة روايته عنه⁽⁶⁾،... مات ببغداد سنة أربع وثمانين ومائة في خلافة هارون الرشيد⁽⁷⁾، و مروان وثقه ابن سعد⁽⁸⁾، وابن معين⁽⁹⁾، والفسوي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، وابن شاهين⁽¹²⁾، وزاد ابن سعد: كان صدوقاً. ثم عاد ابن حَبَّانَ وذكرَهُ في الثقات⁽¹³⁾

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (7 / 137).

(2) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6820).

(3) انظر: فتح الباري، ابن حجر (1 / 438).

(4) المجروحين لابن حبان (3 / 13).

(5) تذكرة الحفاظ وذبوله، الذهبي (1 / 216).

(6) الأنساب للسمعاني (2 / 377).

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13 / 147).

(8) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 485).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 274).

(10) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (2 / 452).

(11) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص 67).

(12) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 314).

(13) الثقات لابن حبان (9 / 179).

وقال أحمد بن حنبل: شيخ صدوق⁽¹⁾، وفي موضع آخر قال: لا بأس به⁽²⁾
وقال أبو داود: لا بأس به⁽³⁾

وقال أبو حاتم: صالح، ليس بذاك القوي، في بعض ما يروي مناكير، يُكْتَبُ حديثه⁽⁴⁾
وقال الذهبي: صدوق⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: وثق⁽⁶⁾، وجعل حديثه في مرتبة الحسن⁽⁷⁾
وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام⁽⁸⁾
وقال بشار وشعيب: صدوق، حسن الحديث، وذلك لوجود بعض المناكير في حديثه⁽⁹⁾
ويرى الباحث أن مروان صدوق، حسن الحديث.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وعددها اثنان، حيث أخرج له البخاري من طريق

سالم بن عجّلان، وهو أيضاً من تكلم فيهم ابن حبان وأخرج لهم البخاري.

الموضع الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ⁽¹⁰⁾، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ

ابن سُلَيْمَانَ⁽¹¹⁾، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ⁽¹²⁾، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽¹³⁾ قَالَ: سَأَلَنِي
يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ: أَيُّ الْأَجْلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ،
فَقَدِمْتُ؛ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَلَ⁽¹⁴⁾

(1) علل أحمد رواية المروزي، أحمد بن حنبل (ص 216).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 273).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13 / 147).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 274).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 253)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 173).

(6) المغني في الضعفاء، الذهبي (2/651).

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9 / 34).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6571).

(9) انظر: تحرير التقريب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (3/363).

(10) محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير، أبو يحيى المعروف بصاعقة، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6091).

(11) سعيد بن سليمان الصبي، أبو عثمان الواسطي، لقبه سعدويه ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2329).

(12) سالم بن عجّلان الأفطس الأموي مولا هم، أبو محمد الحراني ثقة رُمي بالإرجاء؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2183).

(13) سعيد بن جبّير الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة ثبت فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2278).

(14) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ، (ح2684)، (3 / 181).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام الحاكم مرفوعاً من حديث عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) بنحو متن البخاري⁽¹⁾، وأخرجه الإمام البيهقي من طريق الحاكم بسنده⁽²⁾

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ⁽³⁾، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا مَرْوَانَ بْنُ شُجَاعٍ، حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرِبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مَجْجَمٍ، وَكَيْتَةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ .

وقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا مَرْوَانَ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: " قَالَ الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مَجْجَمٍ، أَوْ شَرِبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيْتَةِ نَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ "⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام ابن ماجه⁽⁷⁾، والإمام أحمد بن حنبل مرفوعاً⁽⁸⁾، وأخرجه الإمام الطبراني مرفوعاً كذلك من طريق أحمد بن حنبل⁽⁹⁾ .

خلاصة القول

يرى الباحث أن مروان بن شجاع قد أطلق القول بتوثيقه بعض من أئمة الجرح والتعديل، وضَعَفَهُ آخرون، وأشار الذهبي إلى أن حديثه يأتي في درجة الحسن، وقد ساق كل من بشائر وشعيب مسوغاً لنزول حديثه عن الصحة، بسبب ما روى من مناكير، كما أشار إلى ذلك أبو حاتم، وقال: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ

وقال ابن حجر باسطاً العذر للبخاري حين أخرج لمروان بن شجاع، وأورد مسوغاً له يرفع عنه الجرح، حين قال: ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر تقدم في الشهادات، ولم يتفق

(1) المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، (ح3490)، (407/2).

(2) السنن الكبرى، البيهقي، باب: جواز الإجارة، (ح11972)، (117/6).

(3) الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي، ثقة حافظ مصنف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1348).

(4) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي الأصم، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (114).

(5) سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2219).

(6) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب: الشفاء في ثلاث، (ح5680، ح5681)، (7 / 122).

(7) سنن ابن ماجه، باب: الكي، (ح3491)، (5 / 150).

(8) مسند أحمد، حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، (ح2208)، (4 / 85).

(9) المعجم الكبير، الطبراني (437/11).

وقوع هذا الحديث للبخاريّ عاليًا، فإنه سمع من أصحابِ مَرْوَانَ بْنِ شُجَاعٍ هذا، ولم يقع له هذا الحديثُ عنه إلا بواسطتين، وشيخُه سالمُ الأَفْطَسُ، وما له في البخاريّ سوى الحديثين المذكورين من روايةِ مَرْوَانَ بْنِ شُجَاعٍ عنه قوله حديثي سالمُ الأَفْطَسُ، وفي الرواية الثانية عن سالمٍ،.... والحديثُ متصلٌ بلا رَيْبٍ، وقولُه عن ابنِ عباسٍ، قَالَ: الشفاءُ في ثلاثٍ... كذا أوردهُ موقوفًا، لكنَّ آخرَه يشعرُ بأنَّه مرفوعٌ، لقولِه: "وأمنى أمتي عن الكي..."، ولقولِه: رفعَ الحديثُ، وقد صرَّحَ برفعه في روايةِ سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ، حيثُ قالَ فيه: عن ابنِ عباسٍ، عن النبي ^:....، ولعلَّ هذا هو السرُّ في إيرادِ هذه الطريقِ أيضًا مع نزولها، وإنما لم يكتفِ بها عن الأولى للتصريح في الأولى بقولِ مَرْوَانَ: حديثي سالمٌ، ووقعت في الثانية بالعننة⁽¹⁾

ومما تقدم يرى الباحثُ أنَّ مروانَ صدوقٌ، وحديثُه حسنٌ، ولم يرو له البخاريُّ محتجًا بروايته، وإنما أخرج له للاعتبار، ولهذا لا يُلامُ الإمامُ البخاريُّ في صنيعه، والله أعلم

المبحثُ الرابعُ والعشرون: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن ينضردُ بالمناكيرِ

عن المشاهيرِ، لا يعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انضردَ، فأما فيما وافقَ الثقاتَ فإنَّ اعتباره مُعْتَبَرٌ من غيرِ احتجاجٍ به ثم أربذلك بأسأ"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمةُ للراوي (مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهِ).

مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهِ البصريُّ، أبو بحرٍ،... من الرابعة⁽³⁾

ومَيْمُونٌ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِتَوْثِيقِهِ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁴⁾

وعادَ وذكره ابنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ⁽⁵⁾، وَقَالَ: يُحْطَىءُ وَيُخَالَفُ.

وقال الدارقطنيُّ: يُحْتَجُّ بِهِ⁽⁶⁾

وقال الذهبيُّ: وَرَعَّ تَقِيٌّ صَدُوقٌ⁽⁷⁾

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (10 / 138).

(2) المجروحين لابن حبان (3 / 6)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7045)

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 233)

(5) الثقات لابن حبان (7 / 472)

(6) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 275).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 311)

وقال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ يخطئ⁽¹⁾

وضَعَفَهُ ابنُ معِين⁽²⁾، والفسوي⁽³⁾، و ابنُ شاهين⁽⁴⁾

وقال أبو داود: ليسَ بذلك⁽⁵⁾

وقال ابنُ عديٍّ: هو أحدٌ من كان يُعَدُّ في زهادِ البَصْرَةِ، والزهادُ لا يضبطونَ الأحاديثَ كما

يُجِبُّ، وأرجو أَنَّهُ لا بأسَ به⁽⁶⁾

وقال بشارٌ وشُعَيْبٌ: ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ والشواهدِ⁽⁷⁾

والقولُ فيه أَنَّهُ صدوقٌ حسنُ الحديثِ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وله في البخاريِّ حديثٌ واحدٌ.

قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ⁽⁸⁾، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُهْدِيِّ⁽⁹⁾، قَالَ

حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ⁽¹⁰⁾، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَنْ

صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُ وَ

اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ" (12)

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (7045).

(2) تاريخ ابن معين رواية الدوري ، يحيى بن معين (4 / 105)

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10 / 347)

(4) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 179).

(5) تهذيب الكمال، المزي (29 / 204)

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 413)

(7) انظر: تحرير التقريب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط، (3/445).

(8) عمرو بن العباس الباهلي أبو عثمان البصري أو الأهوازي صدوقٌ ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5059)، وقال

الدارقطني: ثقة. انظر: سوالات الحاكم (ص 250)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف؛ انظر: الثقات، (8/486).

وقال صاحبنا التحرير: قوله: ربما وهم، تابع ابن حجر فيها ابن حبان، الذي قال: ربما خالف، وهذا الشيخ روى عنه جمعٌ من

الثقات منهم البخاري في الصحيح، ولا نعلم فيه جرحاً؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (3/98).

(9) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم، أبو سعيد البصري، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث، قال ابن المديني:

ما رأيت أعلم منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4018).

(10) منصور بن سعد البصري صاحب اللؤلؤ، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6899).

(11) أخفرت الرجل، وذلك إذا نقضت عهده؛ انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (2 / 203)، تهذيب اللغة، الأزهرى (7 / 356)، لسان

العرب، ابن منظور (4 / 253).

(12) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: فَضَّلَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، (ح 391)، (1 / 87).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام النسائي من حديث حَفْصِ بْنِ عَمْرٍ، عن ابن مهدي، عن منصور بن سعد، عن مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عن أنسٍ (رضي الله عنه) بنحو متن البخاري⁽¹⁾، وصححه الألباني⁽²⁾. وأخرجه الإمام النسائي كذلك من حديث حَبَّانِ بْنِ مُوسَى، عن ابن المبارك، عن حميد، عنه بنحوه⁽³⁾، وأخرجه كذلك من حديث محمد بن عيسى، عن حميد عنه (رضي الله عنه) بنحوه⁽⁴⁾. وأخرجه الإمام الترمذي⁽⁵⁾، والإمام أبو داود⁽⁶⁾، كلاهما من حديث سعيد بن يعقوب، عن ابن المبارك، عن حميد الطويل، عنه (رضي الله عنه) بنحوه أيضاً. فقد تابع حميد الطويل، ميموناً بن سياه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن ميمون بن سياه، صدوق، حيث ضعفه ابن معين، وأبو داود، وابن حبان، والفسوي، وابن شاهين، ولم يوثقه سوى أبو حاتم، وذكره الدارقطني بخير، وذكره ابن حبان في الثقات، ولكنه أرفق قائلاً: ربما خالف، وحين أخرج له البخاري، فقد أتبع رواية ميمون برواية حميد الطويل⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: وفائدة إيراد هذا الإسناد، تقوية رواية ميمون بن سياه⁽⁸⁾، والله أعلم.

المبحث الخامس والعشرون: من قال فيه ابن حبان: " كان ممن يروي عن

الثقات المقلوبات، حتى إذا سمعها من كان الحديث صناعتها، لم يشك أنها مقلوبة، لا يجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الأثبات" ⁽⁹⁾؛ وفيه مطلبان:

- (1) سنن النسائي، باب: صفة المسلم، (ح5012)، (8 / 479).
- (2) صحيح وضعيف سنن النسائي، الألباني (11 / 69)؛ انظر: السلسلة الصحيحة، الألباني (17 / 60).
- (3) السنن الكبرى للنسائي، كتاب المحاربة، باب: تحريم الدم، (ح3415)، (3 / 409).
- (4) نفس المصدر، كتاب المحاربة، باب: تحريم الدم، (ح3414)، (3 / 409).
- (5) سنن الترمذي، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة، (ح2608)، (4 / 353).
- (6) سنن أبي داود، باب: على ما يقاتل المشركون، (ح2643)، (2 / 348).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة، (ح393)، (1 / 87).
- (8) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 497).
- (9) المجروحين لابن حبان (3 / 126).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (يحيى بن أبي زكريا الغساني).

يحيى بن أبي زكريا الغساني، هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه، واشتهر أبوه بكنيته، والغساني نسبة إلى بني غسان⁽¹⁾، شامي نزل واسط، واسم أبي زكريا يحيى أيضا⁽²⁾، مات سنة تسعين ومئة⁽³⁾. وقد اضطرب أمره على البعض، فالإمام الذهبي يترجم له مرة على أنه يحيى بن أبي زكريا يحيى الغساني، واسطي روى عن هشام بن عروة، وذكر قول ابن حبان فيه⁽⁴⁾، وأخرى باسم يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي، عن هشام بن عروة ويونس بن عبيد، وعنه محمد بن حرب وجماعة، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: ضعيف، يُكنى أبا مروان، من طبقة زيد بن هارون⁽⁵⁾، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وذكر أنّها اثنين، فقال: وهو غير يحيى بن أبي زكريا الغساني الذي أخرج له البخاري⁽⁶⁾، والصحيح أنّها واحد، وما حدث للذهبي، أنّه ذكر ترجمته موزعة على الموضوعين، وحين جمع ابن حجر ترجمته كاملة في الفتح، تبين لنا أنّها واحد⁽⁷⁾، وذهب الخطيب البغدادي إلى أنّها واحد، فقال: يحيى بن أبي زكريا فواحد: هو أبو مروان الغساني، شامي الأصل سكن واسط⁽⁸⁾، وبذلك اتضح أنّه شخص واحد لا اثنان، والله أعلم، مات 190 هـ.

ويحيى الغساني وثقه أحمد⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾

وسئل عنه ابن معين، فقال: لا أدري⁽¹¹⁾

وقال البزار: ليس به بأس⁽¹²⁾

وضعه أبو داود⁽¹³⁾

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (3 / 486).

(2) نفس المصدر، (5 / 208).

(3) تهذيب الكمال، المزي (31 / 315).

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي (7 / 226).

(5) نفس المصدر (7 / 177).

(6) لسان الميزان، ابن حجر (8 / 483).

(7) انظر: فتح الباري، ابن حجر (1 / 451).

(8) غنية الملتبس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (1 / 428).

(9) سوالات أبي داود لأحمد، أحمد بن حنبل (ص 21).

(10) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 282).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 146).

(12) مسند البزار (6 / 325).

(13) تهذيب الكمال، المزي (31 / 314).

وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بمشهور⁽¹⁾

وقال ابن حجر: ضعيف⁽²⁾

ولذا يرى الباحث أن يحيى بن أبي زكريا ضعيف يُعْتَبَرُ به، وثقة أحمد والدارقطني والبرزاري وأبو حاتم، وضَعَفَهُ ابنُ معينٍ وأبو داودَ وابنُ حجرٍ، وكذا فعلَ بشارٌ وشُعَيْبٌ⁽³⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه

وقد اختلفَ في عددِ أحاديثه أيضًا، فقد قال الإمامُ الذهبيُّ: قد خرَّجَ له البخاريُّ حديثاً واحداً⁽⁴⁾، وتبعَهُ ابنُ حجرٍ كذلك، فنجدهُ في مصنفاته يشيرُ إلى أنه ما له في البخاريِّ سوى موضعٍ واحدٍ متابعه⁽⁵⁾، والصحيحُ أن له أكثرَ من ذلك، فقد أشارَ الكلاباذيُّ إلى ذلك بقوله: روى عنه محمدُ ابنُ حَرَبٍ الغَسَّانِيُّ في آخرِ الاعتصامِ مفرداً، وفي سائرِ المواضعِ مقروناً⁽⁶⁾.

إذاً فقد أخرجَ له البخاريُّ في أربعةِ مواضعٍ.

الموضع الأول: قال الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ⁽⁷⁾، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ⁽⁸⁾، عَنْ

هِشَامٍ⁽⁹⁾، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ⁽¹⁰⁾، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ،

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 146)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7550).

(3) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (84/4)، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص 451).

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي (12 / 455).

(5) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 185)، تقريب التهذيب، ابن حجر (7550).

(6) رجال صحيح البخاري، الكلاباذي (2 / 805).

(7) إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني، صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (460)

قال صاحبها التحرير: بل ضعيف يُعْتَبَرُ به، فيقبل في المتابعات والشواهد حسَب، ضَعَفَهُ النسائي لما بَانَ له من أمره ما لم يَبِنْ لغيره، وتابعه الدارقطني، وقال اللالكائي: إن كلام هؤلاء كلهم يؤوَلُ إلى أنه ضعيف، أما ابن معين فقد اختلف قوله فيه اختلافاً واضحاً واسعاً، وأما أحمد بن حنبل فقد حسَّ القول فيه، ولكن يُلاحظ أن من أسباب ذلك أنه قد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً منه، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً؛ انظر: تحرير التقریب، د. بشار والشيخ شُعَيْبٌ (1/135).

(8) سليمان بن بلال، أبو محمد وأبو أيوب المدني، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2539).

(9) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7302).

(10) محمد بن حرب، الواسطي النشائي، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5804).

وتعقب صاحبها التحرير ابن حجر، وأطلقا القول بتوثيقه، فقد روى عنه جمعٌ غيرٌ من الثقات، منهم: البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وأبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة، وبقي بن مخلد الأندلسي وهو ممن نصوا على أنه لا يروي إلا عن ثقة، وأبو حاتم الرازي، وقال: "صدوق"، وهو اللفظ الذي يستعمله لشيوخه الثقات، وقال الطبراني: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولا نعلم فيه جرح؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْبٌ (3/226).

عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ، إِنَّ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَتَعَدَّرُ فِي مَرَضِهِ أَيَّنَ أَنَا الْيَوْمَ أَيَّنَ أَنَا غَدًا؟ اسْتَبْطَأَ لِيَوْمَ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي، قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي (1)

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ (2)، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُؤْمَيْرٍ (3)، وَمِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (4)، وَمِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ (5)، أُرْبَعْتُهُمْ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِلَفْظٍ قَرِيبٍ.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَّادِ بْنِ أُسَامَةَ (6)، وَعَبَادِ بْنِ عَبَّادٍ (7)، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُؤْمَيْرٍ كَذَلِكَ (8)، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِنَحْوِهِ. فِيحْيَى بْنُ أَبِي زَكْرِيَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَاءَ مُتَابِعًا لِسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَتَابِعَهُ سُلَيْمَانُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، وَكَذَلِكَ تَابِعَهُ فِي الصَّحِيحِينَ، عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُؤْمَيْرٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمَّ

- (1) صحيح البخاري، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (ح1389)، (2 / 102).
- (2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، بَاب: مَرَضُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَفَاتِهِ، (ح4450)، (6 / 13)، كتاب النكاح، باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذْنُ لَهُ، (ح5217)، (7 / 34)، كتاب الجمعة، باب: مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ، (890)، (2 / 4).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعَلَّةٍ، (ح683)، (1 / 137).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ، (ح716)، (1 / 144)، باب: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ، (ح678)، (1 / 136)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَارُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْعُلُوفِ فِي الدِّينِ وَالبِدْعِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى [يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ (النساء: 171)]، (ح7303)، (9 / 98).
- (5) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: [قَوْلِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ (النساء: 69)]، (ح4586)، (6 / 46).
- (6) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، (ح6445)، (7 / 137).
- (7) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب: اسْتِحْبَابُ رُقِيَةِ الْمَرِيضِ، (ح5843)، (7 / 16).
- (8) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: اسْتِحْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ وَغَيْرِهِمَا مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، (970)، (2 / 23).

سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَيَّ بِعَيْرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ"، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ⁽¹⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان؛ البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾، بإسناد البخاري؛ عن عُرْوَةَ، عن زينب، عنها (ﷺ) بنحوه.

وتابع يحيى بن أبي زكريا؛ أبو قبيصة الفزاري، عند الطبراني⁽⁴⁾، وعبد بن سليمان في الرواية التي أخرجها الإمام النسائي في سننه⁽⁵⁾

وقال النسائي في أعقاب روايته للحديث: عُرْوَةُ لم يسمعه من أم سلمة، وجزم الدارقطني بإرساله، فقال: وهذا مرسل، ووصله حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، ووصله مالك⁽⁶⁾، عن أبي الأسود، عن عُرْوَةَ، عن زينب، عن أم سلمة في الموطأ⁽⁷⁾، ونجد أن الطحاوي أيضًا ينفي سماع عُرْوَةَ من أم سلمة (ﷺ)، فقال بعد روايته للحديث من طريق هشام، عن أبيه، عن أم سلمة (ﷺ): ولم يذكر فيه بين عُرْوَةَ وبين أم سلمة أحدًا، وهذا منقطع لأن عُرْوَةَ لم نعلم له سماعًا من أم سلمة⁽⁸⁾

وقال الحافظ ابن حجر بإمكانية سماع عُرْوَةَ من أم سلمة، فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد⁽⁹⁾

وقال الدكتور نافذ حماد: والقلب إلى القول بعدم السماع كما قال النسائي والطحاوي والدارقطني أميل، رغم المعاصرة لها في المدينة نفسها، فلعل البخاري أورده بعد السند القوي

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: مَنْ صَلَّى رَكَعَتِي الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ، (ح1626)، (2/154).

(2) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: إِذْخَالَ الْبُعَيْرُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعَلَّةِ، (ح464)، (1/100)، كتاب الحج، باب: طَوَافُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ، (ح1619)، (2/153)، كتاب الحج، باب: الْمَرِيضُ يَطُوفُ رَاكِبًا، (ح1633)، (2/155)، كتاب تفسير القرآن، باب سورة الطور، (ح4853)، (6/140).

(3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جَوَازُ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَاسْتِئْثَانُ الْحَجْرِ بِمَحْجَنٍ وَنَحْوِهِ لِلرَّاكِبِ، (ح3137)، (4/68).

(4) المعجم الكبير، الطبراني (23/269).

(5) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب: طَوَافُ الرَّجَالِ مَعَ النِّسَاءِ، (ح2926)، (5/246).

(6) الموطأ، الحج، جامع الطواف، (ح1371)، (3/541).

(7) الإلزامات والتتبع، الدارقطني (ص247)

(8) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (9/141).

(9) فتح الباري، ابن حجر (3/487).

الصحيح لبيّن علته، أو أنّ إيرادَهُ الحديثَ على وجهين إشارةً إلى أنّ الخلافَ لا يضرُّ، وما يُستدلُّ به على اكتفائه بالمعاصرة، فالله أعلم⁽¹⁾

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري رحمه الله: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ يَعْنِي الْوَاسِطِيَّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعْتَ أَوْلَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ، حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ⁽³⁾، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي !! فَقَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْتَهَرَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ"⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث إسحاق بن منصور⁽⁵⁾، ومن حديث عبيد الله بن سعيد⁽⁶⁾، ومن حديث زكريا بن يحيى⁽⁷⁾، ثلاثتهم؛ عن حماد بن أسامة أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رضي الله عنها) نحوه.

وأخرجه الإمام البخاري كذلك من حديث سلمة بن رجاء⁽⁸⁾، ومن حديث علي بن مسهر⁽⁹⁾، كلاهما عن هشام، عن أبيه، عنها (رضي الله عنها) بمتن قريب.

الموضع الرابع: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِي، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى

(1) الموصوفون بالجهالة من غير الصحابة في رجال صحيح الإمام البخاري (دراسة توثيقية)، بحث مُحكم، نُشر في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، (المجلد 5، العدد 3)، شوال 1429 هـ/ اكتوبر 2008م.

(2) محمد بن حرب الواسطي النشائي صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5804). سبق له ترجمة مفصلة.

(3) حُسَيْلٌ بالتصغير ويقال بالتكبير بن جابر بن ربيعة بن فروة بن الحارث بن مازن بن قطيعة بن عبس المعروف باليمان العنسي، والد حذيفة بن اليمان استشهد في حياة النبي صلى الله عليه و سلم؛ انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (74 / 2)، انظر: الأعلام للزركلي (171 / 2).

(4) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب: العَفْوُ فِي الْخَطَا بَعْدَ الْمَوْتِ، (ح6883)، (6 / 9).

(5) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب: إِذَا مَاتَ فِي الرَّحَامِ أَوْ قُتِلَ، (ح6890)، (7 / 9).

(6) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: [إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ] (آل عمران: 122)، (ح4065)، (98 / 5).

(7) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: صِفَةُ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، (ح3290)، (125 / 4).

(8) صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب: ذَكَرُ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانَ الْعَنْسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (ح3824)، (39 / 5).

(9) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: إِذَا حَبِثَ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ، وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى [وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ (الأحزاب: 5)] وَقَالَ [لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ (الكهف: 73)]، (ح6668)، (136 / 8).

عَلَيْهِ، وَقَالَ: " مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ؟ "، وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي؟ فَأْذَنَ لَهَا وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْغُلَامَ، وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ سُبْحَانَكَ: [مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ] (1) [(2)]

تخريج الحديث

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ (3)، وَفُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ (4)، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِنَحْوِهِ.

وَتَابَعَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ (5)

خلاصة القول

يرى الباحث أن يحيى بن أبي زكريا ضعيف، يُعْتَبَرُ بِهِ، فَقَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَالِدَارِقُطْنِيُّ، وَضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَجْرٍ، وَكَذَا فَعَلَ بَشَارٌ وَشُعَيْبٌ (6)، وَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَتَابَعَاتٍ تَجِبُ مَا اعْتَرَى رِوَايَتَهُ مِنَ الضَّعْفِ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْفَتْحِ: وَبَالِغَ ابْنِ حَبَّانَ، فَقَالَ: لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ (7)، فَقَدْ تَابَعَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ خَلَقٌ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِمْ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكْرِيَا. وَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْبُخَارِيُّ الْحَدَّ فِي رِوَايَتِهِ لِيَحْيَى بْنِ أَبِي زَكْرِيَا، وَأَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ حَبَّانَ قَدْ بَالِغَ فِي عِبَارَتِهِ، وَمَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ سَلِمَ مِنَ الْعَلَلِ الَّتِي أَعْلَلَهُ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث السادس والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث على قلة

روايته، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه" (8)؛ وفيه مطلبان:

(1) سورة النور (16).

(2) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى [وَأْمُرْهُمْ شُورَى يَبْنِيَهُمْ] (الشورى: 38) [وَشَاوَرُكُمْ فِي الْأَمْرِ (آل عمران: 159)]، (ح7370)، (9 / 113).

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: حديث الإفك، (ح4141)، (5 / 116)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى [وَأْمُرْهُمْ شُورَى يَبْنِيَهُمْ] (الشورى: 38) [وَشَاوَرُكُمْ فِي الْأَمْرِ (آل عمران: 159)]، (ح7369)، (9 / 113).

(4) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: تعديل النساء بعضهم بعضاً (باب حديث الإفك)، (ح2661)، (3 / 173).

(5) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (ح7198)، (8 / 118).

(6) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (84/4).

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (1 / 451).

(8) المجروحين لابن حبان (3 / 139).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (يونس بن أبي الفرات الإسكافي).

يونس بن أبي الفرات القرشي مولاهم، أبو الفرات البصري الإسكافي⁽¹⁾.⁽²⁾، ويقال المعولي⁽³⁾، من السادسة⁽⁴⁾.

ويونس؛ وثقه أبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وقوى حديثه⁽⁸⁾، وعارض الذهبي قول ابن حبان فيه، فقال: بل الاحتجاج به واجب لثقتيه⁽⁹⁾، ووثقه ابن حجر كذلك⁽¹⁰⁾.
وقال ابن سعد: كان معروفاً، له أحاديث⁽¹¹⁾.

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽¹²⁾.

وقال أحمد: أرجو أن يكون ثقة، صالح الحديث⁽¹³⁾.

وقال ابن عدي: ليس بمشهور⁽¹⁴⁾.

وقال الدارقطني: أخرج له البخاري⁽¹⁵⁾، وكأنه يوثقه، ويقوي شأنه.

والقول في يونس أنه ثقة.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وله رواية واحدة أخرجها البخاري في موضعين.

- (1) كل صانع إسكاف عند العرب؛ انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (3 / 90)، الصانع؛ انظر: تهذيب اللغة، الأزهرى (10 / 78)؛ انظر: لسان العرب، ابن منظور (9 / 156).
- (2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7912).
- (3) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 392).
- (4) تقريب التهذيب، ابن حجر (7912).
- (5) سوالات الأجرى لأبي داود (ص 336).
- (6) تهذيب الكمال، المزي (32 / 535).
- (7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 404).
- (8) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 767).
- (9) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (7 / 319).
- (10) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7912).
- (11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 392).
- (12) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص 418).
- (13) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 518).
- (14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 396).
- (15) سوالات الحاكم للدارقطني (ص 286).

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي⁽³⁾، عَنْ يُونُسَ قَالَ عَلِيٌّ: هُوَ الْإِسْكَافُ، عَنْ قَتَادَةَ⁽⁴⁾، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ۞ أَكَلَ عَلَى سُكَّرَجَةٍ (سُكَّرَجَةٍ)⁽⁵⁾ قَطُّ، وَلَا حُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى حِوَانٍ⁽⁶⁾ قَطُّ، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَامَ (فَعَلَى مَا) كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ⁽⁷⁾ .⁽⁸⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث عبد الله بن أبي الأسود، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن يونس بن أبي الفرات، عن قَتَادَةَ، عن أنس بن مالك (رحمته الله) بنحوه⁽⁹⁾ وأخرجه الإمام البخاري كذلك من حديث هُدْبَةَ بن خالد⁽¹⁰⁾، ومحمد بن سنان⁽¹¹⁾، كلاهما، عن هَمَّام بن يحيى، عن قَتَادَةَ، عن أنس بن مالك (رحمته الله) بنحوه .

(1) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب السعدي مولا هم أبو الحسن بن المدني بصري ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المدني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وقال النسائي: كان الله خلقه للحديث، عابوا عليه إجابته في المحنة لكنه متصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه؛ انظر: تهذيب، ابن حجر (4760).

(2) معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري، صدوقٌ ربما وهم؛ انظر: تهذيب، ابن حجر (6742). وقال صاحباً التحرير: صدوقٌ حسن الحديث، فقد احتج به الشيخان في "صحيحيهما"، واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: ثقة، وقال مرة: صدوق، وليس بحجة، وقال مرة: لم يكن بالثقة. وتوقف فيه أبو داود، ووثقه ابن قانع، وذكره ابن حبان في "الثقات"؛ انظر: تحرير تهذيب، ديبشار والشيخ شُعَيْب (391/3).

(3) هشام بن أبي عبد الله سَنَبَر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت، وقد رُمِيَ بالقدر؛ انظر: تهذيب، ابن حجر (7299).

(4) قَتَادَةَ بن دَعَامَةَ بن قَتَادَةَ السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه؛ انظر: تهذيب، ابن حجر (5518).
(5) قَصَاعٌ يُؤْكَلُ فِيهَا، صَغَارٌ، وَلَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ، وَهِيَ كُبْرَى وَصُعْرَى: الْكُبْرَى تَحْمُلُ سِتَّ أَوَاقٍ، وَالصُّعْرَى ثَلَاثُ أَوَاقٍ، وَالصُّعْرَى ثَلَاثُ أَوَاقٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ مَثَابِلَ وَقِيلَ: مَا بَيْنَ ثَلَاثِي أَوْ قِيَّةٍ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْتَعْمِلُهَا فِي الْكُوَامِخِ وَأَشْبَاهِهَا مِنَ الْجَوَارِشِ عَلَى الْمَوَائِدِ حَوْلَ الْأَطْعَمَةِ لِلتَّشْبِيهِ؛ انظر: تاج العروس، الزبيدي (6 / 41)، وفي اللسان: إناءٌ صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأذم وهي فارسية وأكثر ما يوضع فيها الكوامخ ونحوها؛ انظر: لسان العرب، ابن منظر (2 / 299).
(6) وهو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (2 / 89)، انظر: لسان العرب، ابن منظور (13 / 144).

(7) يقال للطعام الذي يُتَّخَذُ لِلْمَسَافِرِ سَفْرَةً؛ انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (3 / 83)، والسفرة: التي يؤكل عليها، سُميت سفرة لأنها تُبَسَطُ إِذَا أُكِلَ عَلَيْهَا؛ انظر: تهذيب اللغة، الأزهر (12 / 401)؛ وانظر: لسان العرب، ابن منظور (4 / 367).

(8) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب: الخُبْزِ المُرَقَّقِ وَالْأَكْلُ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةَ، (ح5386)، (70 / 7).

(9) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ، (ح5415)، (75 / 7).

(10) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب: شَاءَ مَسْمُوطَةٌ وَالْكَتِفُ وَالْجَنْبُ، (ح5421)، (76 / 7).

(11) نفس المصدر، كتاب الأطعمة، باب: الخُبْزِ المُرَقَّقِ وَالْأَكْلُ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةَ، (ح5385)، (70 / 7).

وأخرجهُ الإمامُ البخاريُّ أيضًا من حديثِ عبدِاللهِ بنِ عمروِ أبو مَعْمَرٍ، عن عبدِالوارثِ،
عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ، عنه (رحمتهُ اللهُ) بنحوه (1) .

مما تقدم يتبيّن لنا أنّ يُونُسَ قد تُوبِعَ من هَمَّامِ بنِ يحيى (2)، وسعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ (3)، وهما من

الثقاتِ كذلك

خلاصة القول

يرى الباحثُ أنّ يُونُسَ بنَ أبي الفُرَاتِ ثقةٌ، وثقتهُ جمعٌ ممن يُعتدُّ بهم في الجرحِ والتعديلِ، وقد
انبرى الذهبيُّ وابنُ حجرٍ للدفاعِ عنه، فوجدوا أنّ الذهبيَّ أوجبَ الاحتجاجَ به لكونه ثقةً، وابنُ حجرٍ
قال: تكلّمَ فيه ابنُ حِبَّانَ بلا مُستندٍ (4)، وأردفَ قائلًا: ومن وثقتهُ أعرَفُ بحالِهِ من ابنِ حِبَّانَ (5)
لذلك يرى الباحثُ أنّ ابنَ حِبَّانَ قد بالغَ في القولِ في يُونُسَ بنَ أبي الفُرَاتِ، وهو ثقةٌ، ولم
يُخالفَ فيه البخاريُّ حينَ روى عنه، والله أعلم .

(1) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب: فضّل الفقير، (ح6450)، (8 / 96).

(2) هَمَّامِ بن يحيى بن دينار العَوَدي، أبو عبد الله أو أبو بكر البصري، ثقةٌ ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7319).

(3) سعيد بن أبي عروبة، أبو النضر، ثقةٌ حافظٌ، له تصانيف، كثير التدايس واختلط، وكان من أثبت الناس في قَتَادَةَ؛ انظر: تقريب
التهذيب، ابن حجر (2365). ورد صاحبنا التحرير دعوى ابن حجر بالقول: أما وصفه بكثرة التدايس هنا، فمناقض لما ذكره في "
طبقات المدلسين"، فقد ذكره في الطبقة الثانية التي احتمل الأئمة تدايسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدايسهم، مع أنهم
قد ذكروا جماعة روى عنهم ولم يسمع منهم وفيهم كثرة، وما ندري هل مثل هذا يسمى تدايساً أم إرسالاً؟ وأردف صاحبنا التحرير
بذكر بعضاً ممن روى عنه قبل الاختلاط؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شُعَيْب (38/2)

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (1 / 464).

(5) نفس المصدر (9 / 531).

الفصل الثالث

" الرواهُ الذين انفرادَ الإمامَ مسلمٌ بالروايةِ لهم في صحيحه وتكلمَ
فيهم الإمامُ ابنُ حبانٍ في كتابه المجروحين " ويشتمل على ستة وعشرين مبحثاً:

المبحثُ الأولُ: من قال فيه ابنُ حبانَ: "كثيرُ الخطأ تُستحبُّ مجانبته ما انفرادَ من به الرواياتِ، ولا يعجبني الاحتجاجُ بما وافق الأثباتَ لكثرة ما يأتي من المقلوبات" (1)؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمة للراوي (إبراهيمُ بنُ مهاجرٍ بنُ جابرِ البجليُّ).
إبراهيمُ بنُ مهاجرٍ بنُ جابرٍ، ذُهَلِيٌّ من بَجِيلَةَ، مولىَ عمارِ الدُهْنِيِّ (2)، أبو إسحاق الكوفيُّ (3)، من الخامسة (4).

وإبراهيمُ بنُ المهاجرِ؛ وثقه ابنُ سعدٍ (5)

وقال سفيانُ الثوريُّ: لا بأس به (6)

وقال يحيى بنُ سعيدِ القطانِ: لم يكن بقوي (7)

وضَعَفَهُ ابنُ معينٍ (8)، وقال: ليسَ بذاك القوي (9)، وقال في موضعٍ آخر: في حديثه ضعفٌ (10)،

وقال: سَمَّاكَ (11) أحبُّ إليَّ من إبراهيمِ بنِ مهاجرٍ (12)

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 122).

(2) طبقات خليفة، ابن خياط (ص 280).

(3) تهذيب الكمال، المزي (2 / 211).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (254).

(5) الطبقات الكبير، ابن سعد (8/450).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 132).

(7) تهذيب الكمال، المزي (2 / 211).

(8) تاريخ ابن معين رواية النوري، ابن معين (3 / 344).

(9) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص 343).

(10) تاريخ ابن معين رواية النوري، ابن معين (3 / 425).

(11) سَمَّاكَ بن حرب، أبو المغيرة صدوقٌ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة، فكان ربما تَلَقَّن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2624).

(12) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية النوري (3 / 538).

وقال علي بن المديني⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾: ليس بالقوي، وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس⁽³⁾

أما أحمد، فلين أمره⁽⁴⁾، وقال: لا بأس به⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: كان كذا وكذا⁽⁶⁾، وكأنه يُضعفه، وسئل عن أبي معشر⁽⁷⁾ وإبراهيم بن مهاجر! فقال: أبو معشر أجل في قلبي من ابن مهاجر⁽⁸⁾

وقال العجلي: جائر الحديث⁽⁹⁾

وقال أبو داود: صالح الحديث⁽¹⁰⁾

وقال الساجي: صدوق⁽¹¹⁾

وقال أبو حاتم: مهاجر ليس بقوي، محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يُتَّجَّ به⁽¹²⁾

وقال الفسوي: حديثه لين⁽¹³⁾

وقال ابن عدي: إبراهيم بن مهاجر أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح

من إبراهيم الهجري⁽¹⁴⁾، وحديثه يكتب في الضعفاء⁽¹⁵⁾

وقال الدارقطني: يُعتَبَرُ به⁽¹⁶⁾، وقال في رده على قول الحاكم: ضَعُفُوهُ؛ تَكَلَّمَ فِيهِ بِحِي الْقَطَّانُ

وغيره، قلت: بحجة؟ قال: بلى، حدثت بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضاً⁽¹⁷⁾

(1) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1 / 54).

(2) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص 146).

(3) تهذيب الكمال، المزي (2 / 211).

(4) علل أحمد رواية المروزي، أحمد بن حنبل (ص 74).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 132).

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (1 / 79).

(7) نجيب بن عبد الرحمن السيدي، أبو معشر، ضعيف، أسن واختلط؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7100).

(8) العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (2 / 75).

(9) الثقات للعجلي (1 / 206).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (1 / 146).

(11) نفس المصدر.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 132).

(13) المعرفة والتاريخ، الفسوي (3 / 93).

(14) إبراهيم بن مسلم العبيدي أبو إسحاق الهجري، لين الحديث، رفع موقوفات؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (252).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1 / 215).

(16) الضعفاء والمتروكين، الدارقطني (ص 65).

(17) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، الدارقطني (ص 180).

وذكره العراقي في التحفة⁽¹⁾

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، لئن الحفظ⁽²⁾

وقال بشارٌ وشعيبٌ: ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ والشواهدِ⁽³⁾

ويرى الباحثُ أنه صدوقٌ حسنٌ الحديثِ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له مسلمٌ في موضعين.

الموضع الأول: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى⁽⁴⁾، وَابْنُ بَشَّارٍ⁽⁵⁾، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى،

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ⁽⁷⁾، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ⁽⁸⁾ تُحَدِّثُ، عَنْ

عَائِشَةَ، أَنَّ أَسْمَاءَ⁽⁹⁾، سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ، فَقَالَ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا

فَتَطَهَّرُ فُتْحِسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ دَلْكَاً شَدِيداً حَتَّى تَبْلُغَ شُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ

عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا". فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ

تَطَهَّرِينَ بِهَا". فَقَالَتْ عَائِشَةُ كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ: تَبَّعِينَ أَثَرَ الدَّمِ. وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ: "تَأْخُذُ

مَاءً فَتَطَهَّرُ فُتْحِسِنُ الطُّهُورَ - أَوْ تُبْلِغُ الطُّهُورَ - ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُونَ

رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ". فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ

يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ⁽¹⁰⁾

(1) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعه العراقي (ص 18).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (254).

(3) انظر: تحرير التقريب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط، (100/1).

(4) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري المعروف بالزمن مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6264).

(5) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بُدَارٌ ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5754).

(6) محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بَعْدَرٌ ثقةٌ صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5787).

(7) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذنب عن السنة وكان عابداً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2790).

(8) صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدي لها رؤية وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة وفي البخاري التصريح بسماها من النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر الدارقطني إدراكها؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8622) وذكرها ابن عبد البر في الاستيعاب، وكذلك ابن حجر في الإصابة، ولم يرجح صحبتها؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (2 / 105)، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (743 / 7)..

(9) أسماء بنت شكل الأنصارية صحابية ويقال إنها بنت يزيد بن السكن نسبت لجدها وصُحِفَ اسمه؛ انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (485 / 7).

(10) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب: اسْتِحْبَابِ اسْتِعْمَالِ الْمُغْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِ فِرْصَةً مِنْ مِثْلِكِ، (ح776)، (1 / 179).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث يحيى بن جعفر، عن ابن عيينة، عن منصور بن صفيّة، عن أمه بنحوه (1).

ومن حديث مسلم بن إبراهيم، عن وهيب بن خالد، عن منصور، عن أمه، عن عائشة (رضي الله عنها) بنحوه أيضًا (2).

وأخرجه الإمام مسلم من حديث عمرو بن محمد، وابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن منصور بن صفيّة، عن أمه، عن عائشة (رضي الله عنها) بنحوه كذلك (3).

ويتبين هنا أن إبراهيم بن المهاجر قد تابعه منصور بن صفيّة، وهو ثقة (4).

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (5)، حَدَّثَنَا أَبُو

الأخوص (6)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ (7)، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي، فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصْرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ (8) ٨

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام مسلم من حديث ابن أبي عمر المكي، عن ابن عيينة، عن عمر بن

سعيد، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه (9).

ويتبين هنا أن إبراهيم بن مهاجر قد تابعه أشعث بن أبي الشعثاء، وهو ثقة (10).

(1) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب: ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدّم، (ح314)، (1/70).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب: غسل غسل من الحيض، (ح315)، (1/70).

(3) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدّم، (ح774)، (1/179).

(4) منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث، وهو ابن صفيّة بنت شيبه، ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6904).

(5) عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، أبو بكر بن أبي شيبه الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3575).

(6) سلّم بن سلّم الحنفي مولا هم، أبو الأخوص، ثقة متقن صاحب حديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2703).

(7) سلّم بن الأسود بن حنظلة أبو الشعثاء المحاربي الكوفي ثقة باتفاق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2524).

(8) صحيح مسلم، كتاب المسجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، (ح1521)، (2/124).

(9) صحيح مسلم، كتاب المسجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، (ح1522)، (2/125).

(10) أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (526).

خلاصة القول

يرى الباحث أن إبراهيم بن المهاجر صدوق، حسن الحديث، فقد وثقه ابن سعد، وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وذكر أبو حاتم مسوغاً لعدم الاحتجاج بحديثه، كونه لا يحفظ، ويحدث بها لا يحفظ ويغلط، فيكون في حديثه اضطراب⁽¹⁾، وبين الدارقطني كذلك سبب الطعن فيه، بأنه حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وأن شعبة قد غمزها.

وحين أخرج له الإمام مسلم فقد انتقى من أحاديثه ما توبع عليه، وقد تابعه منصور بن صفيّة، وأشعث بن أبي الشعثاء، وهما من الثقات، وكان الإمام مسلماً أراد أن يجبر ضعفه بهذه المتابعات، والله أعلم

المبحث الثاني: من قال فيه ابن حبان: "كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً، ثم جعل يأتي عن عمه⁽²⁾ بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كيديها⁽³⁾"؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري "بحشل").

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بحشل⁽⁴⁾، يكنى أبا عبيد الله⁽⁵⁾، القرشي بالولاء⁽⁶⁾، وتوفي في شهر ربيع الآخر، سنة أربع وستين ومئتين⁽⁷⁾.
وأحمد بن عبد الرحمن؛ وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وزاد محمد: ما رأينا إلا خيراً، وأقر بسأعه من عمه⁽⁸⁾

(1) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 132).

(2) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).

(3) المجروحين لابن حبان (1 / 149).

(4) نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر العسقلاني (1 / 113).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (67).

(6) الأعلام للزركلي (1 / 146).

(7) تهذيب الكمال، المزي (1 / 391).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 59).

وأدرکه أبو زُرْعَةَ، ولم يكتب عنه، وأجاب حين سُئِلَ عن رجوعه في أحاديثه التي أنكرت عليه، فقال: إن رجوعه مما يُحسُنُ حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك⁽¹⁾ وقال أبو حاتم: أدركته، وكتبته عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، وسئل عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً⁽²⁾ وقال النسائي: كذاب⁽³⁾

وقال ابن خزيمة حينما سُئِلَ: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك، عن الزهري، عن أنس "إذا حضر العشاء...⁽⁴⁾" فإنه ذكر أنه وجدته في دُرج من كُتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث فرواها، وكلمناه فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه⁽⁵⁾

وقال العقيلي: أحمد بن عبد الرحمن ليس بشيء⁽⁶⁾ وقال أبو سعيد بن يونس: لا تقوم بحديثه حجة⁽⁷⁾ وقال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجتمعين على ضعفه⁽⁸⁾ وقال الدارقطني: تكلموا فيه⁽⁹⁾ وقال الذهبي: مختلف فيه،... وله عدة أحاديث لا تُحتمل⁽¹⁰⁾ وذكره العلاني في المختلطين⁽¹¹⁾

-
- (1) المصدر نفسه.
(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 59).
(3) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 158).
(4) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يُريد أكله في الحال، (ح1269)، (78/2).
(5) تهذيب الكمال، المزي (1 / 387).
(6) التعديل والتجريح، الباجي (1 / 319).
(7) تهذيب الكمال، المزي (1 / 387).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1 / 184).
(9) سؤالات السلمي للدارقطني (ص 26).
(10) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 45).
(11) المختلطين، أبو سعيد العلاني (ص 7).

وقال ابن حجر في التقریب: صدوقٌ، تَغَيَّرَ بِأَخْرَجٍ⁽¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيث أخرج له مسلمٌ في تسعة مواضع⁽²⁾،

وسيكفي الباحث بدراسة اثنين منها. إن شاء الله تعالى.

الموضع الأول: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ⁽³⁾، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ⁽⁴⁾، أَنَّ أَبَا يُونُسَ⁽⁵⁾ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُرِيتُ أَنِّي أَنْزَعُ عَلَى حَوْضِي أَسْقِي النَّاسَ، فَجَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ

الدَّلْوَ مِنْ يَدَيَّ لِيُرْوِحَنِي، فَنَزَعَ دَلْوَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، فَجَاءَ ابْنُ الْخَطَّابِ، فَأَخَذَ مِنْهُ،

فَلَمْ أَرَنْعَ رَجُلٍ قَطُّ أَقْوَى مِنْهُ، حَتَّى تَوَلَّى النَّاسَ وَالْحَوْضَ مَلَأَنُ يَتَفَجَّرُ»⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث همام بن منبه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحو متن

مسلم⁽⁷⁾، ومن حديث إبراهيم بن سعيد⁽⁸⁾، وعقيل بن خالد⁽⁹⁾، كلاهما عن الزهري، عن سعيد بن

المسيب عنه (رضي الله عنه) بنحوه.

وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن المبارك⁽¹⁰⁾، و مسلم من حديث عبد الله بن

وهب⁽¹¹⁾، كلاهما عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عنه (رضي الله عنه) بنحوه

كذلك.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (67).

(2) في باب: السهو في الصلاة والسجود له (ح571)، وفي باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، (ح792)، وفي باب: فضل

قراءة [قل هو الله أحد (الإخلاص:1)] (ح813)، وفي باب: ذكر الخارج وصفاتهم، (ح1064)، وفي باب: فضيلة الإمام العادل

وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية (ح1829) وفي باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (ح1709)

وفي باب: قوله ﷺ « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم » (ح1924)، وفي باب: نهي عن

دخل عليه عشر ذي الحجة، وهو مريد التضحية، (ح1977)، وفي باب: من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه (ح2392).

(3) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد من التاسعة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).

(4) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أيوب ثقة فقيه حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5004).

(5) سليم بن جبيرة الدوسي، أبو يونس المصري ثقة من الثالثة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2526).

(6) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، (ح2392)، (7/113).

(7) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب: الاستراحة في المنام، (ح7022)، (9/39).

(8) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: في المشيئة والبرادة، (ح7475)، (9/139).

(9) نفس المصدر، كتاب التعبير، باب: نزع الدُّوب والدُّوبين من البئر بضغف، (ح7021)، (9/38).

(10) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، (ح3664)، (5/4).

(11) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، (ح6343)، (7/112).

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِمَاسَةَ الْمُهْرِيُّ⁽²⁾، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُسْلِمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ⁽³⁾، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرُّ مَنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ فَقَالَ لَهُ مُسْلِمَةُ يَا عُقْبَةُ: اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ. فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يَقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ " فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْكِ، مَسَّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ"⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ حَزْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى⁽⁵⁾، وَالْإِمَامُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ بَخْرِ بْنِ نَضْرٍ الْخَوْلَانِيِّ⁽⁶⁾، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(1) يزيد بن أبي حبيب، أبو رجاء وأسم أبيه سويد، واختلف في ولائه، ثقة فقيه وكان يرسل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7701)

ودافع صاحبها التحرير عن اتهامه بالإرسال؛ فقالوا: ذكر أبو داود وابن بكير أنه لم يسمع من الزهري، لكن المزني ذكر أن الزهري كتب إليه. وذكر ابن بكير أنه لم يسمع من نافع، وقال الدار قطني في "العلل" إنه لم يسمع من ابن عمر ولا من أحد من الصحابة. فأما روايته عن الزهري، فقد أخرجها مسلم، وأما روايته عن نافع ففي "سنن ابن ماجه". وأخرج له أبو داود والترمذي من روايته عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي، وقال المزني: "إن كان محفوظاً"، فهذا كل ما أرسل، والله أعلم؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، ديبشار والشيخ شعيب (109/4).

(2) عبد الرحمن بن شماسة المَهْرِيُّ المصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3895).

(3) مسلمة بن مَخْلَدِ بْنِ الصَّامِتِ بْنِ نِيارِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ. وقيل الزرقي. يكنى أبا مَعْن. وقيل أبا مسعود. وقيل أبا معاوية. وقيل أبا معمر. ولد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشر سنين؛ انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 437).

(4) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ »، (ح1924)، (6 / 54).

(5) صحيح ابن حبان، ذكر الإخبار عن وصف الطائفة المنصورة التي تكون على الحق إلى أن تأتي الساعة، (ح6836)، (15 / 250).

(6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، الفتن والملاحم، (ح8540)، (4 / 456).

خلاصة القول

يرى الباحث أن أحمد بن عبد الرحمن "بحشل" صدوق، قد تغير بأخرة، وهو شيخ مسلم، ومن الثابت أن الإمام مسلماً قد روى عنه قبل تغيره واختلاطه، وأشار النووي إلى ذلك، وأنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر⁽¹⁾، والعديد من أهل الجرح والتعديل على أنه رجع عن الأحاديث التي أنكرت عليه، وقد روى له الإمام مسلم في الأصول أحياناً، وفي المتابعات أحياناً أخرى، ومقروناً في بعض المواضع، وهو من شيوخ مسلم، ومسلم أدرى بشيوخه. وما دام الأمر هكذا فلا عبار على الرواية له في الصحيح، والله أعلم.

المبحث الثالث: من قال فيه ابن حبان: "يروى عن الثقات الموضوعات، وعن

الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال"⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أفلح بن سعيد القبائي).

أفلح بن سعيد الأنصاري القبائي، وهذه النسبة إلى قباء، وهو موضع بالمدينة، وبه مسجد

ذكره الله عز وجل في كتابه، 7 M8 A CB A I H G F E D K J

N M P O Q R S T U (3) L (4)، المدني أبو محمد⁽⁵⁾، مات بالمدينة

سنة ست وخمسين ومئة⁽⁶⁾.

وأفلح بن سعيد، وثقه يحيى القطان⁽⁷⁾، وابن سعد⁽⁸⁾، وزاد ابن سعد: قليل الحديث، ووثقه

ابن حجر كذلك⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: صدوق⁽¹⁰⁾، وعاد ابن حبان وذكره في الثقات⁽¹¹⁾

(1) انظر: شرح النووي على مسلم، النووي (1 / 25).

(2) المجروحين لابن حبان (1 / 176)

(3) سورة التوبة (108).

(4) الأنساب للسمعاني (4 / 442)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (548).

(6) الطبقات الكبير، ابن سعد (1 / 428)

(7) تهذيب الكمال، المزي (3 / 323)

(8) الطبقات الكبير، ابن سعد (1 / 428)

(9) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر (3 / 1150)

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (548).

(11) الثقات لابن حبان (8 / 134)

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽¹⁾، وكذلك قال أحمد بن حنبل⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾.

وقال أبو حاتم: شيخ، صالح الحديث⁽⁴⁾

وذكره العقيلي في الضعفاء⁽⁵⁾

وقال الذهبي: صدوق⁽⁶⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له في مسلم ثلاثة أحاديث، أخرجها له في

موضعين.

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ⁽⁷⁾، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ

نَافِعٍ⁽⁸⁾، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽⁹⁾، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو⁽¹⁰⁾، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ،

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ⁽¹¹⁾، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ أُمَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهِيَ

تَمَشُّطُ: «أَيُّهَا النَّاسُ». فَقَالَتْ لِمَ شَطَطَتْهَا: كُفِيَ رَأْسِي⁽¹²⁾. بِنَحْوِ حَدِيثِ بُكَيْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ⁽¹³⁾

تخريج الحديث

انفرد الإمام مسلم بهذا الحديث، ولم يخرجهُ أي من أصحاب كتب الحديث الستة، وأخرجه

الطبراني⁽¹⁴⁾، من حديث القاسم بن عباس الهاشمي⁽¹⁵⁾، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة (رضي الله عنها)

بنحوه

إذا فقد تابع القاسم بن العباس، أفلح بن سعيد، وهو ثقة.

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 324).

(2) سوالات أبي داود لأحمد، أحمد بن حنبل (ص 12)

(3) تهذيب الكمال، المزي (3 / 323)

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 324)

(5) الضعفاء الكبير، العقيلي (1 / 142)

(6) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي (ص 71)

(7) زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرقاشي البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2162).

(8) محمد بن أحمد بن نافع العبدي، أبو بكر البصري مشهور بكنيته، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5716).

(9) عبد بن حميد، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).

(10) عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العدي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4199).

(11) عبد الله بن رافع المخزومي، أبو رافع المدني مولى أم سلمة، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3305).

(12) أي اجمعيه، وضمي شعره بعضه إلى بعض؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (4 / 191).

(13) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبيينا - صلى الله عليه وسلم - وصفايته، (ح 6115)، (7 / 67).

(14) المعجم الكبير، الطبراني، ما أسندت أم سلمة، حديث: عبدالله بن رافع، (ح 661)، (23 / 297).

(15) القاسم بن العباس بن محمد بن معتب بن أبي لهب، الهاشمي أبو العباس المدني، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5466).

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (1) حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ حُبَابٍ (2) - حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقْرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ» (3)

وَقَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (4) وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكَتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقْرِ» (5)

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (6)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (7)، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، عَنْ أَفْلَحَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) بِمِثْلِهِ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

وَقَالَ شُعَيْبٌ مَعْقِبًا عَلَى رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

خلاصة القول

يَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ أَفْلَحَ بْنَ سَعِيدٍ صَدُوقٌ، فَقَدْ وَثَّقَهُ بِحَبِي الْقَطَّانُ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ حَجْرٍ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ، وَضَعَّفَهُ آخَرُونَ، وَبَتَّبَعِ رِوَايَاتِهِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ حَدِيثَهُ صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي عَدَّهَا ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ مِثَالِ أَفْلَحَ، دَافَعَهَا الذَّهَبِيُّ وَصَحَّحَهَا فِي مَعْنَاهَا، وَقَوَّى أَمْرَهَا بِالشَّاهِدِ، وَهِيَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ، فَقَالَ الذَّهَبِيُّ: ابْنُ حَبَّانٍ رَبَّهَا قَصَّبَ الثَّقَةَ - أَيِ شَتَمَهُ وَعَابَهُ وَجَرَحَهُ -، حَتَّى كَانَهُ لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ بَيَّنَّ مُسْتَدْرِكِهِ، فَسَاقَ حَدِيثَ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: "إِنْ طَالَتْ بِكَ

(1) محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، الكوفي أبو عبد الرحمن ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6053).

(2) زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكْلِيُّ، أصله من خُرَّاسَانَ وَكَانَ بِالْكُوفَةِ وَرَحَلَ فِي الْحَدِيثِ فَأَكْثَرَ مِنْهُ وَهُوَ صَدُوقٌ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثُّورِيِّ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2124). وانتهى الإمام مسلم عليه، فلم يرو له هنا عن سفيان الثوري.

(3) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعْفَاءُ، (ح7374)، (8 / 155).

(4) عبيد الله بن سعيد بن يحيى الليشكري، أبو قدامة السرخسي، ثقة مأمون؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4296).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعْفَاءُ، (ح7375)، (8 / 155).

(6) مسند أحمد، حديث أبو هريرة، (8073)، (13 / 437).

(7) المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، كتاب الفتن والملاحم، (ح8462)، (4 / 435).

مدة فستري قومًا، يغدون في سخطِ الله، ويروحون في لعنتِهِ، يحملون سياتًا مثل أذنانِ البقرِ"، ثمَّ قال: وهذا بهذا اللفظِ باطلٌ، وقد رواه سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: "اثنانِ من أمتي لم أرهما: رجالٌ بأيديهم سياتٌ مثل أذنانِ البقرِ، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ" قلتُ: بل حديثٌ أَفْلَحُ صحيحٌ غريبٌ، وهذا شاهدٌ لمعناه⁽¹⁾

وحذا ابنُ حجرٍ حدوَ الذهبيِّ، فعَدَّ ما ذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ من طعنٍ في أَفْلَحَ غَفْلَةً منه، وقال: فمستندُ ابنِ حِبَّانَ في تضعيفِهِ مردودٌ، وقد غَفَلَ مع ذلك فذكرَهُ في الطبقةِ الرابعةِ من الثقاتِ، وذَهَلُ ابنُ الجوزيِّ، فأوردَ الحديثَ من الوجهينِ في الموضوعاتِ، وهو من أَقْبَحِ ما وقعَ له فيها، فَإِنَّهُ قَلَّدَ فِيهِ ابنَ حِبَّانَ من غيرِ تَأَمُّلٍ⁽²⁾

مما تقدم يتضح أنَّ الإمامَ مسلمًا لا يُلام في روايته عن أَفْلَحَ بنِ سعيدٍ، وأنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّانَ قد جانبَهُ الصوابُ في طعنه على أَفْلَحَ، وخاصةً أَنَّهُ عادَ وذكرَهُ في ثقاتِهِ. والله أعلم.

المبحثُ الرابعُ: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان مرجئًا، يروي من الأخبارِ ما لا

يُتَابَعُ عليها، وهو قليلُ الحديثِ على مناكيرٍ فيه"⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: الترجمةُ للراوي (بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ).

بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ القرشيُّ الزهرِيُّ، أبو محمدٍ المدنيُّ، أخو مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، مولى سعدِ بنِ أبي

وقاصٍ⁽⁴⁾، ماتَ سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ ومئةً⁽⁵⁾.

وبُكَيْرُ وَثَقَهُ العجليُّ⁽⁶⁾، وعادَ ابنُ حِبَّانَ وذكرَهُ في الثقاتِ⁽⁷⁾

وقالَ عنه البخاريُّ: فيه بعضُ النظرِ⁽⁸⁾

وقالَ النسائيُّ: ليسَ به بأسٌ⁽⁹⁾

(1) ميزان الاعتدال، الذهبي (1 / 440).

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر (1 / 321).

(3) المجروحين لابن حبان (1 / 194).

(4) تهذيب الكمال، المزني (4 / 251).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (766).

(6) الثقات للعجلي (1 / 254).

(7) الثقات لابن حبان (6 / 105).

(8) التاريخ الكبير للبخاري (2 / 115).

(9) تهذيب الكمال، المزني (4 / 251).

وقال ابن عدي: لم أخرج له شيئاً ها هنا، لأنني لم أجد في رواياته حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به.. وعندي أنه مستقيم الحديث، فأستغني عن أن أذكر له حديثاً لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق⁽¹⁾

وقال الذهبي: صدوق⁽²⁾، وكذلك قال ابن حجر⁽³⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، أخرج له الإمام مسلم في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ⁽⁴⁾ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ⁽⁵⁾ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ⁽⁶⁾ - عَنْ بَكْرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ⁽⁷⁾، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَمَرَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ سَعْدًا، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التُّرَابِ⁽⁸⁾؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا قَاهَنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَنْ أَسْبَهُ لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ: خَلَفَهُ فِي بَعْضِ مَعَاذِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبُوَّةَ بَعْدِي». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ فَتَطَاوَلْنَا لَهَا فَقَالَ: «ادْعُوا لِي عَلِيًّا». فَأْتِيَ بِهِ أَرْمَدًا، فَبَصَقَ فِي عَيْنِهِ، وَدَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ،

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 42)

(2) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 115).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (766).

(4) قتيبة بن سعيد، أبو رجاء البغلاني، يقال اسمه يحيى وقيل علي، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5522).

(5) محمد بن عباد بن الزبيران المكي، نزيل بغداد، صدوق بهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5993).

وتعقب صاحبها التحرير ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، فقالا: بل صدوق حسن الحديث، أخطأ في حديث، وهم في آخر، وقد روى عنه الشيخان في صحيحيهما فرضياه، وقال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق، وقال ابن معين وصالح جزرة: لا بأس به، وثقه ابن قانع، وذكره ابن حبان في "الثقات"؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (263/3).

(6) حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، صحيح الكتاب صدوق بهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (994).

وثقه صاحبها التحرير، وقالوا: وثقه يحيى بن معين والدارقطني وابن حبان والعجلي والذهبي وقال أحمد: حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي زعموا أن حاتمًا فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح، وفي هذا القول توثيق له لا تضعيف لتفضيله على الدراوردي أولاً، ولقوله زعموا، وقد أخرج له البخاري ومسلم في صحيحهما، على أن علي بن المديني تكلم في أحاديثه عن جعفر بن محمد المعروف =بالصادق، ولم يُخرج له البخاري شيئاً من روايته عن جعفر، بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (229/1).

(7) عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3089).

(8) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فَفَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ⁽¹⁾) دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي»⁽²⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ⁽³⁾، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ، عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) بِنَحْوِ مَتْنِ مُسْلِمٍ. وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ⁽⁴⁾ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁵⁾، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ، عَنْ غُنْدَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ.

وَقَدْ تَابَعَ بُكَيْرٌ، سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا ابْنُ حِبَّانَ⁽⁶⁾، وَمِنْ الزَّهْرِيِّ فِي رَوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ⁽⁷⁾.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ -، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ لَهُ أَبْوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ. قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَحْرَقَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَمَ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي». قَالَ: فَتَزَعْتُ لَهُ بِسَهْمٍ لَيْسَ فِيهِ نَضْلٌ، فَأَصَبْتُ جَنْبَهُ، فَسَقَطَ فَانْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى نَوَاجِذِهِ⁽⁸⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ⁽⁹⁾، مِنْ حَدِيثِ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ السَّعْدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْهُ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) بِنَحْوِ مَتْنِ مُسْلِمٍ.

(1) سورة آل عمران (61).

(2) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (ح6373)، (7 / 120).

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب أبي الحسن رضي الله عنه، (ح3706)، (5 / 19).

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، (ح4416)، (6 / 3).

(5) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (ح6371)، (7 / 120).

(6) صحيح ابن حبان، كتاب مناقب الصحابة، ذكر خير أوهم في تأويله جماعة لم يحكموا صناعة العلم، (ح6926)، (15 / 369).

(7) المعجم الكبير، الطبراني، باب: في إكرام قريش، (ح328)، (1 / 146).

(8) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، (ح6390)، (7 / 125).

(9) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: [إذ همّت طائفتان منكم أن تفتنلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون] (آل عمران: 122)، (ح4055)، (5 / 97).

وأخرجهُ الإمامُ البخاريُّ كذلك من حديثِ عبد الوهابِ بنِ عبد المجيد⁽¹⁾، ومن حديثِ مُسَدِّدٍ، عن يحيى القَطَّانِ⁽²⁾، ومن حديثِ قُتَيْبَةَ بنِ سعيدٍ، عن كَيْثِ بنِ سَعْدٍ⁽³⁾. وأخرجهُ كذلك الإمامُ مسلمٌ من حديثِ سليمانَ بنِ بلالٍ⁽⁴⁾، جميعُهُم عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ عنه (رحمتهُ اللهُ) بنحوه .

وأخرجهُ الحاكمُ⁽⁵⁾ من حديثِ إسماعيلَ بنِ محمدٍ بنِ سَعْدٍ، عن عامرِ بنِ سَعْدٍ، عن أبيه (رحمتهُ اللهُ) بنحوه .

وتابع بُكَيْرُ بنِ مِسْمَارٍ، إسماعيلُ بنُ محمدٍ⁽⁶⁾، وهو ثقةٌ حجةٌ.

الموضع الثالث: قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ⁽⁷⁾ وَعَبَّاسُ بنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ⁽⁸⁾ - وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ - قَالَ عَبَّاسٌ حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا - أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ⁽⁹⁾ حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بنُ مِسْمَارٍ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بنُ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي إِبِلِهِ فَجَاءَهُ ابْنُهُ عُمَرُ فَلَمَّا رَأَاهُ سَعْدٌ، قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الرَّاكِبِ، فَتَزَلَّ، فَقَالَ لَهُ: أَنْزَلْتِ فِي إِبِلِكَ وَعَنْمِكَ، وَتَرَكْتِ النَّاسَ يَتَنَازَعُونَ الْمُلْكَ بَيْنَهُمْ، فَضَرَبَ سَعْدٌ فِي صَدْرِهِ، فَقَالَ: اسْكُتِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْحَقِيَّ»⁽¹⁰⁾

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري، ويؤثر زهرة أخوال النبي صلى الله عليه وسلم وهو سعد بن مالك، (3725)، (22 / 5).

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: [إذ همت طائفتان منكم أن نقسلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون (آل عمران: 122)]، (4056)، (97 / 5).

(3) المصدر نفسه، (4057)، (97 / 5).

(4) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، (6388)، (125 / 7).

(5) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، كتاب الجهاد، (2428)، (96 / 2).

(6) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، أبو محمد، ثقة حجة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (479).

(7) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قيل موته؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).

(8) عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري، أبو الفضل، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3076).

(9) عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، أبو بكر الحنفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4147).

(10) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب: حدثنا قتيبة بن سعيد، (7621)، (214 / 8).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمد بن حنبل، من حديث بُكَيْرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عن عامرٍ، عن أبيه (رحمته الله) بنحوه، ومن حديث المُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن عمر بن سعدٍ، عن أبيه (رحمته الله) بنحوه كذلك⁽¹⁾، وصححه الإمام الألباني⁽²⁾

خلاصة القول

يرى الباحث أن بُكَيْرَ بْنَ مِسْمَارٍ صدوقٌ، وإنما أخرج له الإمام مسلمٌ استشهادًا، ولم يرو له في الأصول، فلا يُلامُ الإمامُ مسلمٌ في روايته عنه، والله أعلم.

المبحث الخامس: من قال فيه ابنُ حبان: "كان يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيل"⁽³⁾

؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي).

الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي⁽⁴⁾ والد وكيع⁽⁵⁾، من بني عبيد بن رؤاس بن كلاب⁽⁶⁾، ناظر بيت المال ببغداد لهارون الرشيد⁽⁷⁾، مات سنة خمسٍ، ويقال ست وسبعين ومئة⁽⁸⁾.

واختلف أهل الجرح والتعديل فيه، فقد وثقه ابن معين مرة⁽⁹⁾، وأبو داود⁽¹⁰⁾، ويعقوب بن سُفيان الفسوي⁽¹¹⁾

وتفاوتت فيه أقوال يحيى بن معين، فقال: ما كتبت عن وكيع عن أبيه، ولا من حديث قيس شيبان قط، وقال مرة: ضعيف الحديث، وهو أمثل من أبي يحيى الحناني، وقال ثالثة: ليس به بأس، يكتب حديثه⁽¹²⁾.

(1) مسند أحمد، حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، (ح1441)، (3 / 51)، (ح1529)، (3 / 112).

(2) الجامع الصغير وزيادته، الألباني (ص 277).

(3) المجروحين لابن حبان (1 / 219).

(4) الرؤاسي جماعة ينسبون إلى رؤاس بن كلاب بن ربيعة واسم رؤاس الحارث؛ انظر: الإكمال، ابن ماكولا (4 / 150).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (908).

(6) جمهرة أنساب العرب، الأندلسي (2 / 287).

(7) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (11 / 64).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (908).

(9) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 267).

(10) تهذيب الكمال، المزني (4 / 517).

(11) المعرفة والتاريخ، الفسوي (3 / 131).

(12) تهذيب الكمال، المزني (4 / 518).

وقال البخاريُّ: صدوقٌ⁽¹⁾

وقال ابنُ سعدٍ: كان ضعيفاً، وكان عسراً في الحديث، مُتَّعاً به⁽²⁾

وقال العجليُّ: لا بأس به، وابنه أنبل منه⁽³⁾

وقال النسائيُّ: ليس به بأسٌ⁽⁴⁾

وقال أبو حاتمٍ: يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُحْتَجُّ به⁽⁵⁾

وقال ابنُ عديٍّ: له أحاديثٌ سالحةٌ ورواياتٌ مستقيمةٌ، وحديثُهُ لا بأس به، وهو صدوقٌ، ولم

أجدُ في حديثِهِ منكرًا فأذكرُهُ⁽⁶⁾

وقال الدارقطنيُّ: ليس بشيءٍ، هو كثيرُ الوهمِ، ولا يُعْتَبَرُ به⁽⁷⁾

وقال الخطيبُ البغداديُّ: كان ضعيفاً في الحديث⁽⁸⁾

وقال الذهبيُّ: صدوقٌ⁽⁹⁾

وذكره سبطُ ابنِ العجميِّ في الكشفِ الحثيثِ بناءً على ما قاله ابنُ معينٍ، وأورد دفاعاً عنه،

واعتبرَ روايةَ مسلمٍ عنه نافيةً التهمةَ عنه، حين قال: الحاصلُ أنَّه لم يُذكر فيه أنه وَضَعُ،..... فكيفَ يحلُّ

لمسلمٍ يعني ابنِ الحجاجِ أن يروي عنه؟ وقد قال النوويُّ في حاشيتهِ على صحيحِ مسلمٍ: أنه مذكورٌ

هنا في المتابعاتِ، والذي يظهرُ لي أنَّه روى له في الأصولِ، وعلى تقديرِ ثبوتِ ذلك عن ابنِ معينٍ فيه،

ذكرتهُ في هؤلاء⁽¹⁰⁾

وَوَهَمَ سبطُ ابنِ العجميِّ، ولم يروِ له مسلمٌ في الأصولِ، بل روى له في المتابعاتِ.

وقال ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يهيمُ⁽¹¹⁾

(1) علل الترمذي، أبو طالب القاضي (ص394).

(2) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 380)

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2 / 58)

(4) تهذيب الكمال، المزي (4 / 517)

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2 / 523).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 163).

(7) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص20).

(8) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7 / 252).

(9) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 128).

(10) انظر: الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي (ص83).

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (908)

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه ؛ له حديث واحد.

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدِمِيُّ⁽²⁾، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ⁽⁵⁾، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ (رضي الله عنه)، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتُهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تُحْطِئُهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ - فَتَوَجَّعْنَا لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا فُلَانُ لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا يَقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَيَقِيكَ مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ. قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا أَحْبَبُّ أَنْ بَيْتِي مُطْنَبٌ⁽⁶⁾ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ جِمْلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ - قَالَ - فَدَعَا، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي أَثَرِهِ الْأَجْرَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لَكَ مَا احْتَسَبْتَ». وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ⁽⁷⁾، وَحَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ⁽⁸⁾، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ⁽⁹⁾، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ⁽¹⁰⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ⁽¹¹⁾، حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمُ عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ⁽¹²⁾.

(1) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشیخ شعیب الأرنؤوط (211/1).

(2) محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، أبو عبد الله النقي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5761).

(3) عبّاد بن عبّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، أبو معاوية، ثقة، ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3132).

(4) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكانه بسبب دخوله في الولاية؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3060).

(5) عبد الرحمن بن مل، أبو عثمان النهدي، مشهور بكنيته مخضرم ثقة ثبت عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4017).

(6) مُطْنَبٌ مشدود بالأطناب يعني ما أحب أن يكون بيتي إلى جانب بيته لأني أحسب عند الله كثرة خطاي من بيتي إلى المسجد؛ انظر: لسان العرب لابن منظور (4 / 2708).

(7) سعيد بن عمرو بن سهل الكندي الأشعبي، أبو عثمان الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2372).

(8) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوقٌ صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).

(9) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس، لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2451).

(10) سعيد بن يحيى بن الأزهر بن نجیح الواسطي، أبو عثمان، وقد يُنسب إلى جده ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2414).

(11) وكيع بن الجراح بن مليح الرّوآسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7414).

(12) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل كثرة الخطى إلى المساجد، (ح1549)، (2 / 130).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام مسلم⁽¹⁾ من حديث سليمان بن طرخان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي بن كعب (رضي الله عنه) بنحوه.

وتابع الجراح، شعبة بن الحجاج في الرواية التي أخرجهما الإمام أحمد في المسند⁽²⁾.
مما تقدم فقد روى له الإمام مسلم في المتابعات، بعد أن روى الحديث من طرق أخرى.

خلاصة القول

يرى الباحث أن الجراح بن مليح يكتب حديثه، ولا يُتَّجَّج به، وأن الإمام مسلماً أخرج له في موضع واحد، وفي المتابعات، ولم يُتَّجَّج به، فلا يُلام الإمام مسلم في إخراجِه في الصحيح.
ويرى الباحث أنه من الممكن أن يكون من اتهمه ابن معين وضعفه، ليس الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، وإنما الجراح بن مليح البهراني الشامي، ولم يميز المزي كذلك بينهما فنسب إلى ابن معين القول: أنه ضعيف الحديث،... وليس به بأس⁽³⁾، وهذا مُحَالَفٌ لما نُقِلَ عنه بتوثيقه.

المبحث السادس: من قال فيه ابن حبان: "يخطئ كثيراً حتى فحش الخطأ في

حديثه"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (حرب بن ميمون أبو الخطاب البصري).

حرب بن ميمون الأكبر، أبو الخطاب الأنصاري مولا هم، البصري،... من السابعة، مات في حدود سنة 160هـ⁽⁵⁾

وحرب وثقه ابن المديني⁽⁶⁾، والخطيب البغدادي⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وزاد الذهبي: غلط من تكلم فيه، وهو صدوق⁽⁹⁾

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل كثرة الخطى إلى المساجد، (ح1546)، (2 / 130).

(2) مسند أحمد، مسند الأنصار، حديث أبي عثمان النهدي، (ح21215)، (35 / 140).

(3) انظر: تهذيب الكمال، المزي (4 / 519).

(4) المجروحين، ابن حبان (1 / 261).

(5) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1168).

(6) تهذيب الكمال، المزي (5 / 531).

(7) المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي (1 / 19).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (1 / 317).

(9) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 153).

وقال يحيى بن معين: صالح⁽¹⁾، وكذا قال ابن شاهين⁽²⁾

وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: شيخ⁽³⁾

وقال الساجي: صدوق⁽⁴⁾

وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث، ويشبهه أن يكون من العبّاد المجتهدين من أهل البصرة،

والصالحين في حديثهم بعض ما فيه، إلا أنه ليس بمتروك الحديث⁽⁵⁾

وقال ابن حجر في التّريب: صدوق، رومي بالقدر⁽⁶⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له عند الإمام مسلم حديث واحد.

قال الإمام مسلم: وحدثني حرمة بن يحيى التّجيب⁽⁷⁾، حدثنا عبد الله بن وهب⁽⁸⁾، أخبرني

أسامة⁽⁹⁾، أن يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري⁽¹⁰⁾، حدثه أنه سمع أنس بن مالك (رضي الله عنه)

يقول: جئت رسول الله ﷺ يوماً، فوجدته جالساً مع أصحابه يحدثهم، وقد عصب بطنه بعصاية - قال

أسامة وأنا أشك - على حجر، فقلت لبعض أصحابه: لم عصب رسول الله ﷺ بطنه؟ فقالوا: من

الجوع. فذهبت إلى أبي طلحة وهو زوج أم سليم بنت ملحان، فقلت: يا أبتاه قد رأيت رسول الله ﷺ

عصب بطنه بعصاية، فسألت بعض أصحابه، فقالوا من الجوع. فدخل أبو طلحة على أمي فقال: هل

من شيء؟ فقالت: نعم عندي كسر من خبز وتمرات، فإن جاءنا رسول الله ﷺ وحده أشبعناه، وإن

جاء آخر معه قل عنهم. ثم ذكر سائر الحديث بقصته.

(1) تهذيب الكمال، المزي (5 / 533).

(2) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 73).

(3) تهذيب الكمال، المزي (5 / 533).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2 / 176).

(5) نفس المصدر، (2 / 418).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1168).

(7) حرمة بن يحيى بن حرمة، أبو حفص، صاحب الشافعي، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1175) وهو شيخ مسلم.

(8) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري، الفقيه ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).

(9) أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق بهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (317)، وحسن حديثه صاحباً

التحرير، وقالوا: روى له مسلم في الشواهد مما يرويه عنه ابن وهب، وهي نسخة صالحة كما ذكر ابن عدي، فهو حسن الحديث إلا

عند المخالفة؛ انظر: تحرير التّريب، د. بشار والشيخ شعيب (111/1).

(10) يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7823).

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنِ النَّضْرِ
ابْنِ أَنَسٍ⁽³⁾، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ⁽⁵⁾، وَعَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁶⁾، وَعَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ⁽⁷⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ⁽⁸⁾، جَمِيعُهُمْ عَنْ مَالِكِ بْنِ
أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رحمتهم الله) بنحوه.

خلاصة القول

يُخْلِصُ الْبَاحِثُ إِلَى أَنَّ حَرْبًا بَنَ مَيْمُونُ صَدُوقٌ، وَثَقَّهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ
وَالذَّهَبِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَحَدٌ جَرَحًا غَيْرَ ابْنِ حَبَّانَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ بِمَتْروكٍ الْحَدِيثُ، وَالَّذِي يَرَاهُ
الْبَاحِثُ أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ رُبَّمَا كَانَ يَقْصِدُ حَرْبًا بَنَ مَيْمُونِ الْأَصْغَرَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ عَنْهُ
حَرْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ: كَانَ أَكْذَبَ الْخَلْقِ⁽⁹⁾.

وَالَّذِي أَخْرَجَ لَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَرْبُ بْنُ مَيْمُونِ الْأَكْبَرَ، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ فِي
الشُّوَاهِدِ، فَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ شَرْطُهُ، وَلَا يُلَاقِ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) حجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي الأمير الشهير الظالم المبير وقع ذكره وكلامه في الصحيحين وغيرهما وليس بأهل أن يروى عنه ولي إمرأة العراق عشرين سنة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1141).

(2) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7914).

(3) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو مالك البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7131).

(4) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: جَوَازِ اسْتِئْذَانِهِ غَيْرُهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَنْقُ بِرِضَاةِ بَدَلِكُ وَيَحْفَقُهُ تَحْفَقًا تَامًا وَاسْتِحْبَابِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ، (ح2040)، (6 / 121).

(5) صحيح البخاري، كتاب القدر، باب: إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ فَأَكَلَ ثَمْرًا بَخْبُرًا وَمَا يَكُونُ مِنَ الثَّامِ (مِنْهُ الثَّامِ)، (ح6688)، (8 / 140).

(6) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب: مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ، (ح5381)، (7 / 69).

(7) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: مَنْ دَعَا لَطْعَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ، (ح422)، (1 / 92)، كتاب الأنبياء (أحاديث الأنبياء)، باب: عَلَامَاتُ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، (ح3578)، (4 / 193).

(8) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: جَوَازِ اسْتِئْذَانِهِ غَيْرُهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَنْقُ بِرِضَاةِ بَدَلِكُ وَيَحْفَقُهُ تَحْفَقًا تَامًا وَاسْتِحْبَابِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ، (ح5437)، (6 / 118).

(9) التاريخ الكبير، البخاري (65/3).

المبحث السابع: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كان ممن يخطئ ويروي عن الثقات

مالا يتابعُ عليه، والذي عندي فيها التنكبُ عما انفردَ به من الحديث، والاحتجاجُ بما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (رياحُ بنُ أبي معروفٍ).

رَبَاحُ بنُ أَبِي مَعْرُوفٍ بنُ أَبِي سَارَةَ المَكِّيُّ،... من السادسة⁽²⁾

وَرَبَاحُ كان يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ لا يُحَدِّثانِ عنه شيءٌ، وكان عبدُ

الرحمنِ حَدَّثَ عنه ثم تَرَكَه⁽³⁾

وقال ابنُ سَعِدٍ: قليلُ الحديثِ⁽⁴⁾

وقال ابنُ مَعِينٍ: ضعيفٌ⁽⁵⁾

وقال العجليُّ: لا بأسَ به⁽⁶⁾

وقال أبو زُرْعَةَ، وأبو حاتمٍ: صالحُ الحديثِ⁽⁷⁾

وقال النسائيُّ: ليس بالقويِّ⁽⁸⁾، وقال في موضعٍ آخر: ضعيفٌ⁽⁹⁾

وعادَ ابنُ حَبَّانَ وذكرَهُ في الثقاتِ، وقال: يُحْطِئُ وَيَهْمُ⁽¹⁰⁾

وقال ابنُ عَدِيٍّ: وما أرى بروايتهِ بأسًا، ولم أجِدْ له حديثًا منكرًا⁽¹¹⁾

وقال ابنُ حجرٍ في التقریب: صدوقٌ، له أوهامٌ⁽¹²⁾

والقولُ فيه أنه ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به

(1) المجروحين لابن حبان (1 / 300)

(2) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1875)

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 489).

(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5 / 495).

(5) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ابن معين (ص 74)

(6) الثقات للعجلي (1 / 349).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 489).

(8) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 178).

(9) تهذيب الكمال، المزي (9 / 47)

(10) ثقات ابن حبان (6 / 307)

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (3 / 170).

(12) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1875).

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له مسلمٌ في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: قَالَ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽¹⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ⁽²⁾، حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً⁽³⁾، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى⁽⁴⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽⁵⁾ (حَدَّثَنِي) قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَرُهُ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ يُظِلُّهُ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ (حَدَّثَنِي): إِنِّي أَحَبُّ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ أَنْ أُدْخَلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ. فَلَمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ حَمْرَهُ عُمَرُ (حَدَّثَنِي) بِالثَّوْبِ فَجِئْتُهُ، فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ، قَالَ ﷺ: «أَيْنَ السَّائِلُ آتِئًا عَنِ الْعُمْرَةِ؟». فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ ﷺ: «انزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بَكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ»⁽⁶⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ⁽⁷⁾، وَمِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ⁽⁸⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ فَرُوحٍ⁽⁹⁾، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَطَاءَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِيهِ (حَدَّثَنِي) بِنَحْوِهِ.

- (1) إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (384).
- (2) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي، صدوق لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4317).
- (3) عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال؛ انظر: تقريب التهذيب، (4591).
- (4) صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2945).
- (5) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي، وهو يعلى بن منية وهي أمه، صحابي مشهور، أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف وتبوك؛ انظر: الإستهيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (2 / 3).
- (6) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانَ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2859)، (5 / 4).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، (ح1847)، (3 / 17).
- (8) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: يَفْعَلُ فِي الْعُمْرَةِ مَا يَفْعَلُ فِي الْحَجِّ، (ح1789)، (3 / 5).
- (9) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانَ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2855)، (3 / 4).

وأخرجه الإمام البخاري أيضًا من حديث إسماعيل بن إبراهيم⁽¹⁾، ومن حديث يحيى القطان⁽²⁾، كلاهما عن عبد الملك بن عبد العزيز، وأخرجه الإمام مسلم من حديث عمرو بن دينار⁽³⁾، ومن حديث قيس بن سعد⁽⁴⁾، ثلاثتهم عن عطاء، عن صفوان بن يحيى، عن أبيه بنحوه. مما تقدم يتبين أن رباح بن أبي معروف، تابعه همام بن يحيى وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقيس بن سعد.

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السَّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ⁽⁵⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث سفيان بن عيينة⁽⁶⁾، ومن حديث عبد الله بن وهب⁽⁷⁾، كلاهما عن ابن جريج، ومن حديث خالد بن يزيد⁽⁸⁾، كلاهما عن عطاء، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) بنحوه.

وأخرجه الإمامان؛ البخاري من حديث يحيى القطان⁽⁹⁾، و مسلم من حديث بهز بن حكيم⁽¹⁰⁾، كلاهما عن سليم بن حيّان، عن سعيد بن ميناء، عن جابر (رضي الله عنه).

- (1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة الطائف، (ح4329)، (5 / 157).
- (2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: نزل القرآن بلسان فرئيس والعرب، وقول الله تعالى [فَرَأَيْنَا عَرَبِيًّا (الزخرف: 3)] [بلسان عربي مبين (الشعراء: 195)]، (ح4985)، (6 / 182).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: ما يُباح للمُحْرَمِ بَحْجٍ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يُبَاحُ وَيَبَّانُ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ، (ح2856)، (4 / 4).
- (4) نفس المصدر، (ح2858)، (4 / 4).
- (5) صحيح مسلم، باب: النهي عن المُحَافَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ وَعَنْ الْمُخَابَرَةِ وَيَبَّعِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا وَعَنْ بَيْعِ الْمُعَاوَمَةِ وَهُوَ يَبَّعُ السَّنِينَ، (ح3996)، (5 / 18).
- (6) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ مَمْرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ فَلِلْبَائِعِ (وَلِلْبَائِعِ) الْمَمْرُ وَالسَّقْيُ حَتَّى يَرْفَعَ وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرَبِيَّةِ، (ح2381)، (3 / 115).
- (7) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: يَبَّعِ الثَّمَرِ عَلَى رُءُوسِ النُّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (أَوْ الْفِضَّةِ)، (ح2189)، (3 / 75).
- (8) صحيح البخاري، كتاب الزكاة: باب: مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرَعَهُ وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ، فَأَدَى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، (ح1487)، (2 / 127).
- (9) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: يَبَّعِ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، (ح2196)، (3 / 77).
- (10) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: النهي عن المُحَافَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ وَعَنْ الْمُخَابَرَةِ وَيَبَّعِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا وَعَنْ بَيْعِ الْمُعَاوَمَةِ وَهُوَ يَبَّعُ السَّنِينَ، (ح3993)، (5 / 18).

فالحديثُ تعضدهُ متابعاتٌ كاملةٌ، وأخرى ناقصةٌ، فقد تابعهُ متابعَةٌ كاملةٌ؛ خالدُ بنُ يزيدَ، وابنُ جُرَيْجٍ، وتابعهُ متابعَةٌ ناقصةٌ؛ سعيدُ بنُ مينا، وأبو الزبيرِ محمدُ بنُ مُسَلِّمٍ⁽¹⁾، وعمرو بنُ دينارٍ⁽²⁾.

الموضع الثالث: قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽³⁾، وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ⁽⁴⁾،

وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ⁽⁵⁾، قَالَ: إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا رَبَاحٌ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ عَطَاءٍ⁽⁷⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لُضْبَاعَةَ⁽⁸⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: « حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْسِنِي ». وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ أَمَرَ ضُبَاعَةَ⁽⁹⁾

تخريج الحديث

انفردَ رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ بِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ، فَمَدَّارُ الْحَدِيثِ عَلَى عِكْرَمَةَ وَطَاوُوسَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرَمَةَ⁽¹⁰⁾، وَمِنْ حَدِيثِ طَاوُوسَ وَعِكْرَمَةَ⁽¹¹⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بِنَحْوِهِ.

(1) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، (ح3951)، (12 / 5).

(2) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، (ح3952)، (12 / 5).

(3) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقةٌ حافظٌ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).

(4) سليمان بن عبيد الله بن عمرو بن جابر الغيلاني المازني، أبو أيوب البصري، صدوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2590). ووثقه صاحبنا التحريز، فقد روى عنه النسائي ووثقه، وهو شيخ مسلم، وقال أبو حاتم: صدوق، ولا نعلم فيه جرماً، وإنما ذكره الذهبي في الميزان تمييزاً؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (73/2).

(5) أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي، أبو جعفر، صدوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (26)، ووثقه صاحبنا التحريز، وقال: وثقه ابن جبان، والخطيب البغدادي، وروى عنه مسلم في الصحيح، والترمذي، وجمع من الثقات، ولا نعلم فيه جرماً؛ انظر: تحرير التقريب، د. بشار والشيخ شعيب (60/1).

(6) عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي، ثقةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4199).

(7) عطاء بن أبي رباح، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، لكنه كثير الإرسال؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4591).

(8) ضُبَاعَةُ بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية، بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، لها صحبةٌ وحديثٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8629) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (3 / 8).

(9) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جَوَازِ اسْتِثْرَاطِ الْمُحْرَمِ التَّحَلُّلَ بَعْدَ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ، (ح1208)، (26 / 4).

(10) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: جَوَازِ اسْتِثْرَاطِ الْمُحْرَمِ التَّحَلُّلَ بَعْدَ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ، (ح1207)، (26 / 4).

(11) المصدر السابق، (ح1206)، (26 / 4).

خلاصة القول

يرى الباحث أنَّ رِبَاحَ بنَ أبي معروفٍ ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به، فقد أطلق القول بضعفه ابنُ معينٍ والنسائيُّ وابنُ حِبَّانَ، ولم يذكره بخيرٍ إلا أبو زُرْعَةَ وأبو حاتمٍ، فقالا: صالحُ الحديثِ، وأخرج له الإمامُ مسلمٌ، وأتبع أحاديثه بمتابعاتٍ، فقد تابعه في الرواية الأولى؛ هَمَّامُ بنُ يحيى، وعمرو بنُ دينارٍ، وقيسُ بنُ سعدٍ، وابنُ جُرَيْجٍ، وجميعهم من الثقات، وكذلك تابعه في الرواية الثانية؛ خالدُ بنُ يزيدٍ، وابنُ جُرَيْجٍ كذلك وكلُّهم ثقاتٌ.

وفي الرواية الثالثة انفرد بالرواية عن عطاء بنِ أبي رباحٍ، ولكن مسلماً خرَّجه بعد أن ساق الحديثَ من طرقٍ أخرى عليها مدارُ السندِ، فالحديثُ شواهدُه كثيرةٌ صحيحةٌ. وهو هنا لم ينفرد بالرواية، ولم يُخالفِ الثقاتَ، بل وافقهم، فتصحَّ الروايةُ عنه، ولا لومَ على الإمامِ مسلمٍ في الروايةِ عنه، والله أعلم.

المبحث الثامن: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان رجلاً صالحاً يهيم ولا يعلم، ويخطئ

ولا يفهم، حتى غلبَ في حديثه المناكيرُ التي يرويها عن المشاهير⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (زَمْعَةُ بنُ صالحِ الجَنْدِيُّ).

زَمْعَةُ بنُ صالحِ الجَنْدِيُّ اليمانيُّ، أبو وهبٍ نزيلُ مكة، ... من السادسة⁽²⁾

وأغلبُ أهلُ الجرحِ والتعديلِ على تَضْعِيفِ زَمْعَةَ، قال عنه ابنُ معينٍ: ضعيفٌ، أضعيفٌ

الحديث⁽³⁾، وقال مرةً: صَوَيْلِحُ الحديث⁽⁴⁾، وقال أيضاً: لم يكن زَمْعَةُ بالقوي، وهو أصلح حديثاً من

صالح⁽⁵⁾ بنِ أبي الأخضر⁽⁶⁾

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: ضعيفُ الحديث⁽⁷⁾

(1) المجروحين لابن حبان (312 / 1)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2035).

(3) من كلام أبي زكريا في الرجال، ابن معين (ص 46)

(4) تاريخ ابن معين رواية الدوري (3 / 75)، (3 / 133).

(5) صالح بن أبي الأخضر اليمامي، ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2844).

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4 / 286).

(7) العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل (2 / 530)

وقال البخاريُّ: يُخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ، تَرَكَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ أَحْيَاءً⁽¹⁾، وَقَالَ: هُوَ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْغَلَطِ⁽²⁾، وَقَالَ أَيْضًا: ذَاهِبُ الْحَدِيثِ⁽³⁾، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ⁽⁴⁾.

وقال الجوزجانيُّ: متماسكٌ⁽⁵⁾

قال أبو زُرْعَةَ: واهي الحديث، وأحاديثه عن الزهري كأنه يقول: مناكير⁽⁶⁾

وقال أبو داود: ضعيفٌ⁽⁷⁾، وصالح - بن أبي الأخضر -⁽⁸⁾ أحب إلي من زمعة، أنا لا أُخْرِجُ

حديثَ زَمْعَةَ⁽⁹⁾

وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، ووُهَيْبٌ⁽¹⁰⁾ أَوْثَقُ مِنْهُ⁽¹¹⁾

وقال النسائيُّ: ليس بالقوي، كثيرُ الغلطِ عن الزهري⁽¹²⁾

وقال ابنُ عديٍّ: ربما يهيم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به⁽¹³⁾

وقال الذهبيُّ: صالحُ الحديث⁽¹⁴⁾

وقال ابنُ حجرٍ: ضعيفٌ⁽¹⁵⁾

(1) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 451)

(2) علل الترمذي الكبير (1 / 330).

(3) المصدر نفسه، (2 / 448).

(4) شرح علل الترمذي لابن رجب (2 / 24).

(5) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 146)

(6) سوالات البرذعي، أبو زرعه الرازي (2 / 759).

(7) انظر: تهذيب الكمال، المزي (388/9).

(8) يعني صالح بن أبي الأخضر اليمامي.

(9) سوالات الأجرى لأبي داود السجستاني، أبو داود (1 / 395).

(10) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن

حجر (7487).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3 / 624)

(12) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 181)

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 229)

(14) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 240)

(15) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2035).

ويرى الباحثُ أنَّ زَمْعَةَ بنَ صالحٍ ضعيفٌ، روى له مسلمٌ مقروناً بمحمدِ بنِ أبي حَفْصَةَ، وهو صدوقٌ يُحْطَى⁽¹⁾، وقد عَبَّ بِشارٌ على مسلمٍ إخراجَ روايتهُ، حتى ولو كان مقروناً بغيره⁽²⁾، ولا يُعَابَ مسلمٌ بذلك، لأن ذلك مما يقوي الرواية.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ روى له مسلمٌ مقروناً بمحمدِ بنِ أبي حَفْصَةَ.

قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ⁽⁵⁾ وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ⁽⁶⁾، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ⁽⁷⁾، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَانَ⁽⁸⁾، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ آيُنَ تَنْزَلُ عَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ. قَالَ ﷺ: « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ⁽⁹⁾ مِنْ مَنَزِلٍ! »⁽¹⁰⁾

(1) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5826).

(2) انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي (389/9).

(3) محمد بن حاتم بن ميمون، صدوقٌ ربما وهم وكان فاضلاً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5793). وهو شيخ مسلم.

(4) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ الْعَلَاءِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ فَاضِلٌ لَهُ تَصَانِيفٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1962).

(5) محمد بن أبي حفصة ميسرة، أبو سلمة البصري، صدوقٌ يُحْطَى؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5826).

ورد صاحبنا التحرير ما قاله الحافظ ابن حجر، وقالوا: ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به في المتابعات والشواهد، فقد ضَعَفَهُ النسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي. أما يحيى بن معين، فقد اختلفت فيه أقواله، فقال الدوري عنه: ثقة، وقال ابن أبي خَيْمَةَ عنه: صالح، وقال الدارمي عنه: ليس به بأس، وفي رواية: صُوَيْلِحٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وقال ابن طهمان عنه: ليس بذاك القوي .. ليس بشيء، وقال ابن الجُنَيْدِ عنه: ضعيف. وهذا الاختلاف يفسره لنا نص نقله العُقَيْلِيُّ وابن عدي عن ابن المديني، قال: قلت ليحيى: حملت عن محمد بن أبي حفصة؟ قال: نعم كتبت حديثه كُله، ثم رميتُ به بعد ذلك". فتبين أن ابن معين كان حَسَنَ الظَّنِّ به، ثم عرفه فَضَعَفَهُ، ومثل ذلك يقال عن معاذ بن معاذ الذي حدَّث عنه، فقد كتب وحدَّث عنه، ثم عرفه، فَرَغِبَ عنه، كما ذكر العقيلي وابن عدي. وقد وثقه أبو داود، وقال: "حدَّث عنه معاذ، غير أن يحيى بن سعيد لم يكن له فيه رأي". ولا ندري إن كان أبو داود قد عَلِمَ برأي معاذ الأخير فيه؟ ولعل أحسن ما قيل فيه هو قول ابن عدي: "روى عنه الثقات من الناس .. وهو من الضعفاء الذين يُكْتَبُ حديثهم"، وقول الدارقطني: "صالحٌ يُعْتَبَرُ به"، وقول ابن البرقي الذي نقله البخاري في "رجال البخاري": "صُوَيْلِحٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ": فكلها تدل على أنه ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به. وقد قال ابن المديني: ليس به بأس. وإنما أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزهري توبع فيهما، فتبين أنه انتقى هذين الحديثين من حديثه؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْب (231/3).

(6) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه

الحافظ متفق على جلالته وإتقانه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6296).

(7) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين ثقة ثبتٌ عابدٌ فقيهٌ فاضلٌ مشهورٌ قال ابن عيينة عن الزهري: ما

رأيت قرشياً أفضل منه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4715).

(8) عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عثمان ثقة من الثالثة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5077).

(9) عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبِ الْهَاشِمِيِّ أَخُو عَلِيٍّ وَجَعْفَرُ وَكَانَ الْأَسْنُ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا أَبَا يَزِيدَ، إِنِّي أَحْبَبْتُ حَبِيبًا لِقَرَابَتِكَ مِنِّي، وَحَبَابًا لَمَّا كُنْتُ أَعْلَمُ مِنْ حُبِّ عَمِي إِيَّاكَ " قَدِيمٌ عَقِيلُ الْبَصْرَةِ ثُمَّ الْكُوفَةِ ثُمَّ أُنَى الشَّامَ وَتُوفِيَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ وَلَهُ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 331).

(10) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: النَّزُولُ بِمَكَّةَ لِلْحَاجِّ وَتَوَرُّبُ ثَوْبِهَا، ح (3362)، (4 / 108).

تخريج الحديث

أخرج الحديث البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديث يونس بن يزيد، وأخرجه كذلك؛ البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديث معمر بن راشد، وأخرجه الإمام البخاري كذلك من حديث محمد بن أبي حفصة⁽⁵⁾، ومن حديث ابن جريج⁽⁶⁾، وأخرجه الإمام مسلم، من حديث ابن عيينة⁽⁷⁾، خمستهم؛ عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد (رضي الله عنه) بلفظ قريب منه.

وأخرجه الإمام البخاري من حديث إبراهيم بن سعد⁽⁸⁾، وشعيب بن أبي حمزة⁽⁹⁾، وأخرجه الإمامان البخاري⁽¹⁰⁾، ومسلم⁽¹¹⁾، من حديث عبدالرحمن بن عمرو والأوزاعي، ثلاثتهم عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه.

وأخرجه الإمامان البخاري⁽¹²⁾، ومسلم⁽¹³⁾، من حديث عبدالرحمن بن هرم، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه.

كما تقدم يتبين أن زمعة بن صالح قد تابعه معمر بن راشد، ويونس بن يزيد عند الشيخين، وابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز، ومحمد بن أبي حفصة عند البخاري، وابن عيينة عند مسلم.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: توريث دور مكة وبيعها وشراؤها، (ح1588)، (2 / 147).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: النزول بمكة للحاج وتوريث دورها، (ح3360)، (4 / 108).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم، (ح3058)، (4 / 71).
- (4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: النزول بمكة للحاج وتوريث دورها، (ح3361)، (4 / 108).
- (5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الرأية يوم الفتح، (ح4282)، (5 / 147).
- (6) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وإذا أسلم قبل أن يُقسم الميراث فلا ميراث له، (ح6764)، (8 / 156).
- (7) صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب: حدثنا يحيى بن يحيى، (ح4225)، (5 / 59).
- (8) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه وسلم، (ح3882)، (5 / 51)، كتاب المغازي، باب: أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الرأية يوم الفتح، (ح4258)، (5 / 148).
- (9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة، (ح1589)، (2 / 148)، كتاب التوحيد، باب: في المشيئة والبرائة، (ح7479)، (9 / 140).
- (10) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة، (ح1590)، (2 / 148).
- (11) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: استحياب النزول بالمحصب يوم النفر والصلوة به، (ح3235)، (4 / 86).
- (12) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الرأية يوم الفتح، (ح4284)، (5 / 147).
- (13) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: استحياب النزول بالمحصب يوم النفر والصلوة به، (ح3236)، (4 / 86).

خلاصة القول

يرى الباحث أن زَمْعَةَ بنَ صالحٍ ضعيفٌ، روى له مسلمٌ مقروناً بمحمد بن أبي حفصة وهو صدوقٌ يُحطَى، وَوثقَهُ ابنُ معينٍ، وَضعَفَ حديثَهُ عن الزهري⁽¹⁾، وَقَالَ النسائيُّ بضعفه⁽²⁾، وقد عابَ بشارٌ على الإمامِ مسلمٍ إخراجَ روايةِ زَمْعَةَ، حتى ولو كان مقروناً بغيره⁽³⁾، وهذا رأيٌ مردودٌ فحينها يُروى للراوي الضعيفِ مقروناً، فهذا يقوي الحديث، وساق له الإمامُ مسلمٌ متابعاتٍ عن ثقاتٍ، وكأنه أراد أن يجبر ما في هذه الرواية من ضعفٍ بيّن، والله أعلم.

المبحث التاسع: من قال فيه ابنُ حبان: "يأتي عن الثقات بالمعضلات،... يجبُ

مجانبة رواياته، هذا إلى ما يخطئ في الآثار ويقلب الأخبار"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني).

سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحدثاني⁽⁵⁾، ويقال له الأتباري، أبو محمد،... مات سنة 240هـ⁽⁶⁾

وهو من شيوخ الإمام مسلم، وتفرّد مسلمٌ عن البخاري بالرواية عنه.

وقال بتوثيقه العجلي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والخليلي⁽⁹⁾. وزاد الدارقطني: غير أنه لما كبر، رها قُرئ

عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه

وقال ابنُ معين: ما حدّثك فاكتب عنه، وما حدّث به تلقيناً فلا،... وقال أيضاً: هو حلالٌ

الدم⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (3 / 60)، من كلام أبي زكريا في الرجال (ص 67)، سوالات ابن الجنيد لابن معين (ص 309).

(2) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 235).

(3) انظر: حاشية تهذيب الكمال، المزي، (389/9).

(4) المجروحين لابن حبان (1 / 352)

(5) هذه النسبة إلى بلدة الحديثة، وهي بلدة على الفرات، والمشهور بهذه النسبة أبو محمد سويد بن سعيد بن سهل بن شهر يار الهروي الحدثاني، ويقال له الحدثاني، والحديثي أيضاً؛ انظر: الأنساب للسمعاني (2 / 186)

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2690).

(7) معرفة الثقات، العجلي (1 / 442)

(8) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 32).

(9) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (1 / 247).

(10) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 230).

وقال في موضعٍ آخر: كذابٌ ساقطٌ، لو كان لي فرسٌ ورمحٌ كنتُ أغزوه⁽¹⁾، وقال أبو داود سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقول: سُويِدُ ماتَ منذُ حينٍ⁽²⁾

قالَ الذهبيُّ: عنى أنه ماتَ ذكرُهُ لَليِنِه، وإلا فقد بقي سُويِدٌ بعدَ يحيى سبعَ سنينٍ⁽³⁾.
وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عليِّ بنُ المدينيِّ: سئلَ أبي عن سُويِدِ الأتباري فحرَّكَ رأسَهُ، وقالَ: ليسَ بشيءٍ⁽⁴⁾

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنُ حنبلٍ: عرضتُ على أبي أحاديثَ لسُويِدِ بنِ سعيدٍ، عن ضِمَامِ بنِ إسماعيلٍ، فقالَ لي: اكتبها كُلَّها، أو قالَ: تتبعها، فإنَّه صالحٌ، أو قالَ: ثقةٌ⁽⁵⁾، وقالَ مرةً: أرجو أن يكونَ صدوقًا، أو قالَ: لا بأسَ به⁽⁶⁾، وقالَ أيضًا: ما علمتُ إلا خيرًا، وكانَ الإمامُ أحمدٌ يتتقى عليه لولديه صالحٌ وعبدُ اللهِ يَختلفانِ إليه فيسمعانِ منه⁽⁷⁾، وقالَ أحمدٌ في موضعٍ آخر: متروكُ الحديثِ⁽⁸⁾
وقالَ البخاريُّ: حديثُ سُويِدٍ منكرٌ⁽⁹⁾. وقالَ في موضعٍ آخر: فيه نظرٌ، كانَ عميَ فلقنَ ما ليسَ من حديثِهِ⁽¹⁰⁾

وقالَ يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: صدوقٌ مُضْطَرَبُ الحفظِ، ولا سيما بعدَ ما عمي⁽¹¹⁾
وقالَ أبو زرعة: أما كُتِبَهُ فَصِحَّاحٌ، وكنتُ أتتبعُ أصولَهُ فأكتبُ منها، فأما إذا حدَّثَ من حفظِهِ فلا⁽¹²⁾

وقالَ أبو حاتمٍ: كانَ صدوقًا، وكانَ يدلسُ يُكثِرُ ذاكَ، يعنى التديليسَ⁽¹³⁾

(1) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 32).

(2) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 230).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (11 / 412).

(4) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 230).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 428).

(6) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (9/230).

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 231).

(8) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 32).

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (11 / 416).

(10) التاريخ الصغير، البخاري (2 / 343).

(11) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 230).

(12) الضعفاء أو أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، أبو زرعة الرازي (2 / 407).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 240).

وقال صالح بن محمد البغدادي: صدوقٌ، إلا انه كان قد عمي، فكان يُلقنُ أحاديثَ ليست من حديثه⁽¹⁾

وقال النسائي: ليس بثقة⁽²⁾، ولا مأمون⁽³⁾.

وقال أبو بكر الأعيُن: هو سدادٌ من عيشٍ، هو شيخ⁽⁴⁾

وأنكرَ عليه ابنُ عديٍّ بعضَ الأحاديثِ، وقال: لسويدٌ مما أنكرتُ عليه غيرُ ما ذكرتُ، وهو إلى

الضعفِ أقربُ⁽⁵⁾

ونقل حمزة بن يوسف السهمي دفاع الدارقطني عن سويد، فقال: سألت الدارقطني عن

سويد بن سعيد، فقال: تكلم فيه يحيى بن معين، وقال: حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن

عطية، عن أبي سعيد أن النبي [^] قال: "الحسنُ والحسينُ سيدا شبابِ أهلِ الجنة..."⁽⁶⁾، قال يحيى بن

معين: هذا باطلٌ عن أبي معاوية، لم يروه غيرُ سويد، وجرح سويد لروايته لهذا الحديث.

وقال الدارقطني رحمه الله: فلم نزل نظنُّ أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويدًا أتى أمرًا عظيمًا في

روايته لهذا الحديث، حتى دخلتُ مصرَ في سنةٍ سبعٍ وخمسين، فوجدتُ هذا الحديثَ في مسندِ أبي

يعقوبَ إسحاقَ بن إبراهيم المعروف بالمنجنيقي، وكان ثقةً روى عن أبي كريب، عن أبي معاوية، كما

قال: سويدٌ سواء، وتخلص سويدٌ وصحَّ الحديثُ عن أبي معاوية⁽⁷⁾

وذكره ابنُ الجوزي في ضعفائه⁽⁸⁾

وقال العلاءي: قال غيرُ واحدٍ كان كثيرَ التدليسِ⁽⁹⁾.

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 230).

(2) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 187)

(3) سير اعلام النبلاء، الذهبي (413/11).

(4) انظر: تهذيب الكمال، المزي (12 / 247)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3 / 428)

(6) مسند أحمد، من حديث أبي سعيد الخدري، (ح10999)، (31/17).

(7) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، الدارقطني (ص 216).

(8) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (2 / 32).

(9) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلاءي (ص 106).

وقال أبو أحمد الحاكم: عَمِيَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، فَرَبِمَا لُقِنَ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ. فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ وَهُوَ بَصِيرٌ، فَحَدِيثُهُ عَنْهُ أَحْسَنُ⁽¹⁾، وَتَبِعَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ⁽²⁾.

وقال الذهبي: مُحَدَّثٌ نَبِيلٌ، لَهُ مَنَاقِيرٌ⁽³⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: كَانَ يَحْفَظُ، لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ⁽⁴⁾، وَسَوَّغَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: شَاخَ وَأَصْرَ وَنَقَصَ حَفْظَهُ، فَأَتَى فِي حَدِيثِهِ بِأَحَادِيثَ مُنْكَرَةٌ⁽⁵⁾.

وقال ابنُ العِراقِيِّ: كَانَ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ⁽⁶⁾، وَتَبِعَهُ سَبْطُ ابْنِ الْعَجْمِيِّ⁽⁷⁾.
وَأَلْحَقَ ابْنُ رَجَبٍ بِالْمُخْتَلَطِينَ مِنْ أَصْرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَكَانَ لَا يَحْفَظُ جَيِّدًا، فَحَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ، أَوْ كَانَ يُلْقِنُ فَيَتَلَقَّنُ⁽⁸⁾. وَهَذَا مَا حَدَّثَ لِسُوَيْدٍ.

وبعد أن ذكره ابنُ حجرٍ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْمُدْلِسِينَ، قَالَ: مَوْصُوفٌ بِالتَّدْلِيسِ، وَصَفَهُ بِهِ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَغَيْرُهُمَا،... وَأَرْجَعَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ بِسَبَبِ الْعَمَى⁽⁹⁾.

وقال ابنُ حجرٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِيَ فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، فَأَفْحَشَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ الْقَوْلَ⁽¹⁰⁾.

ويرى الباحثُ أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ صَدُوقٌ، وَرُمِيَ بِالتَّدْلِيسِ، وَرَبِمَا كَانَ ذَلِكَ لِفَقْدِهِ بَصَرَهُ، فَلَمْ يُمَيِّزْ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ حيثُ أخرج له مسلمٌ في (52) موضعٍ⁽¹¹⁾

وسيكتفي الباحثُ بدراسةِ ثلاثِ رواياتٍ منها إن شاء الله تعالى.

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي(11 / 413).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 229).

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 290).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (1 / 472).

(5) تذكرة الحفاظ، الذهبي(2 / 455).

(6) المدلسين - أبو زرعة " ابن العراقي " (1 / 56).

(7) التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي (ص 32).

(8) شرح علل الترمذي لابن رجب (2 / 197).

(9) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص50).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2690).

(11) الأحاديث (23- 91- 183- 244- 247- 275- 519- 526- 563- 661- 773- 907- 987- 1001- 1022- 1050-

1117- 1211- 1449- 1450- 1474- 1534- 1542- 1579- 1647- 1654- 1720- 1856- 1863- 1899- 2068-

2104- 2121- 2170- 2299- 2346- 2416- 2437- 2459- 2515- 2568- 2598- 2621- 2622- 2635- 2669- 2741-

2743- 2675- 2854- 2862- 2959)

الموضع الأول: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ⁽¹⁾، قَالَا حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِيانِ الْفَزَارِيَّ⁽²⁾ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ⁽³⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽⁴⁾، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»⁽⁵⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ أَحْمَدٌ مِنْ حَدِيثِ⁽⁶⁾؛ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيَّ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، بِمِثْلِ مِثْنِ مُسْلِمٍ.

فَقَدْ تَابَعَ سُؤَيْدًا بْنَ سَعِيدٍ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽⁷⁾، عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَاجَةٌ.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ⁽⁸⁾، عَنْ دَاوُدَ⁽⁹⁾، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ⁽¹⁰⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽¹¹⁾، قَالَ: بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثِيَّةٌ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّائُهُمْ

(1) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى، صدوقٌ صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).

(2) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يبدل أسماء الشيوخ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6575).

(3) سعد بن طارق أبو مالك الأشجعي الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2240).

(4) طارق بن أشتيم بن مسعود الأشجعي، والد أبي مالك، صحابي له أحاديث جزم بذلك ابن حجر في الإصابة، قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه؛ انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (3 / 507).

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، (ح139)، (1 / 39).

(6) مسند أحمد، من مسند القبائل، حديث طارق بن أشتيم، (ح27213)، (45 / 189).

(7) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني أبو محمد، ثقة حجة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (479).

(8) علي بن مسهر القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة، له غرائب بعد أن أضر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4800).

ورد صاحبها التحرير قول الحافظ ابن حجر: "له غرائب بعد أن أضر"، ووقالا: لو لم يذكرها، لكان أحسن، فهذه الحكاية تُقرَّد بها العُقَيْلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ، وَحَمَلَهَا ابْنُ حَرْبٍ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْبَغِي، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَحْمَدَ قَالَ: "كَانَ قَدْ ذَهَبَ بِصْرَهُ، وَكَانَ يَحْدِّثُهُمْ مِنْ حِفْظِهِ". وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَحْمَدَ وَثَقَهُ، بَلْ قَالَ عَنْهُ: أَثْبَتَ مِنْ أَبِي مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ فِي الْحَدِيثِ. وَأُطْلِقَ تَوْثِيقَهُ الْأُئِمَّةُ: ابْنُ مَعِينٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْبُ (3/55).

(9) داود بن أبي هند القشيري مولا هم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقن، كان يهجم بأخرة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1817).

ودافع صاحبها التحرير عن داود بن أبي هند، ودفعاً عنه ما أتهمه به الحافظ ابن حجر بالوهم، وساقاً ما يعضد القول بأن القول على الراوي بالوهم لا يصح على إطلاقه، إلا أن يكون ذلك الغالب على حاله، ولا يكون بمجرد الوهم في حديثين أو ثلاثة، وساقاً أقوال أهل العلم في ذلك؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْبُ (378/1).

(10) أبو حرب بن أبي الأسود، الدُّوَلِيُّ البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8042).

(11) أبو الأسود الديلي، ويقال الدُّوَلِيُّ البصري، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال عمرو بن ظالم، ويقال ظلم، ويقال عمرو بن عثمان، أو عثمان بن عمرو، ثقة فاضلٌ مخضرم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7940).

فَأَثَرُهُ وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَفْسُقُوا قُلُوبَكُمْ كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا فِي الطُّولِ وَالشَّدَّةِ بِرَاءَةٍ فَأَنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَعِي وَادِيًا ثَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا بِإِحْدَى الْمُسَبِّحَاتِ فَأَنْسِيَتْهَا غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ⁽¹⁾] فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ⁽²⁾

تخريج الحديث

افرد الإمام مسلمٌ بهذا الحديث عن أصحابِ الكتبِ الستة، وأخرجه الإمام الطحاويُّ من حديث، فروة بن أبي المغراء، عن علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري (رحمته الله) بمثله.

فقد توبع سويدٌ من فروة بن أبي المغراء⁽³⁾، وهو صدوقٌ.

الموضع الثالث: قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽⁵⁾، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽⁶⁾، عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) أَنَّهُمَا قَالَتْ: وَاعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا، فَجَاءَتْ تِلْكَ السَّاعَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ وَفِي يَدِهِ عَصَا فَالْقَاهَا مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ «مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ».

ثُمَّ انْتَمَتَ فَإِذَا جَرُّوْ كَلْبٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هَا هُنَا؟». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ. فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَجَاءَ جَبْرِيلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاعَدْتَنِي فَجَلَسْتُ لَكَ فَلَمْ تَأْتِ». فَقَالَ: مَنَعَنِي الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ⁽⁷⁾.

(1) سورة الصف (1).

(2) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: لو أن لابن آدم واديين لا يبتغي ثالثا، (ح2466)، (3 / 100).

(3) فروة بن أبي المغراء، واسم أبيه معدي كرب الكندي، يكنى أبا القاسم، كوفي صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5390). وقال صاحبنا التحرير: بل ثقة، فقد روى عنه جمعٌ من الثقات، منهم: البخاري في صحيحه، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو التعبير الذي يستعمله لشيوخه الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني، ولا نعلم فيه جرأ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (156/3).

(4) عبد العزيز بن أبي حازم، سلمة بن دينار المدني، صدوقٌ فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4088).

(5) سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج، مولى الأسود بن سفيان، ثقةٌ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2489).

(6) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، ثقةٌ مكثر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8142).

(7) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: لا ندخلُ الملائكةُ بيوتاَ فيه كلبٌ ولا صورةٌ، (ح5633)، (6 / 155).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمامان البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من حديث القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن عائشة (رضي الله عنها) بنحوه.

وقد توبع سويد بن سعيد، من يحيى بن عبد الله بن بكير⁽³⁾، في الرواية التي أخرجها الإمام الطحاوي⁽⁴⁾.

خلاصة القول

بعد كل ما تقدم، فإن الباحث يرى أن الإمام مسلماً لم يجاوز الصواب حين أخرج لسويد في الصحيح، لأن الإمام مسلماً كان في الغالب يسوق روايته بعد روايات من طرقٍ صحيحةٍ.

وانبرى الكثير من أهل العلم، للدفاع عن رواية مسلم له

فبعد أن جعله ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، قال: وقد تغير في آخر عمره

بسبب العمى، فضعف بسبب ذلك، وكان سماع مسلماً منه قبل ذلك في صحته⁽⁵⁾.

وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟

قال: فمن أين كنت أتى بنسخة حفص بن ميسرة؟ قلت - أي الذهبي -: ما كان مسلم أن يخرج له في الأصول. وليته عَصِدَ أحاديث حفص بن ميسرة، بأن رواها بنزول درجة أيضاً⁽⁶⁾.

وقال ابن الكيال: هذا يدل على أن مسلماً روى عنه من كتابه، وقد تقدم عن أبي زرعة أن كتبه

صحاح، والله أعلم⁽⁷⁾

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: التَّجَارَةُ فِيمَا يُكْرَهُ لِلسَّاءِ وَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، (ح2105)، (3 / 63)، كتاب بدء الخلق، باب: إذا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، (ح3224)، (4 / 114) كتاب التوحيد، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ] (الصافات:96) [إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] (القمر:49)، (ح7557)، (9 / 161).

(2) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، (ح5655)، (6 / 160).

(3) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر(7580).

ووثقه صاحبنا التحرير، وقالوا: وثقه غير واحد، وضعفه النسائي وحده، وقال الذهبي: كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى وضعفه.... وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكرًا حتى أورده، وقد قال أسلم بن عبد العزيز: حدثنا بقي بن مخلد أن يحيى بن بكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب(91/4).

(4) شرح معاني الآثار، الطحاوي، كتاب الكراهة، باب: الصور التي في الثياب، (ح6413)، (4 / 282).

(5) طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (1 / 50)

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (11 / 410 - 420)

(7) الكواكب النيرات، ابن الكيال (1 / 470)

وقال الذهبي: فترى مسلماً يتجنب تلك المناكير، ويُخرج له من أصوله المعتمدة⁽¹⁾.
وعقب العلاءي بقوله: فلا ينبغي أن يكون ما رواه على شرط مسلم لتغيره بعدما سمع منه
مسلم⁽²⁾، وهو شيخ مسلم⁽³⁾، ومسلم أدرى بشيوعه.

المبحث العاشر: من قال فيه ابن حبان: "كان يقلب الأسانيد ويضع على
الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (سويد بن عمرو الكلبي).

أبو الوليد سويد بن عمرو الكلبي، من أهل الكوفة⁽⁵⁾، مات سنة أربع أو ثلاث ومائتين⁽⁶⁾.
وسويد قال بتوثيقه ابن معين⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، وابن القطان⁽¹⁰⁾، وابن
حجر⁽¹¹⁾ وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحاً متعبداً⁽¹²⁾.
وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، وله في مسلم رواية واحدة.

قال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ⁽¹⁴⁾، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ
سَلَمَةَ⁽¹⁵⁾، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ⁽¹⁶⁾، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ (رضي الله عنه) يَقُولُ: "كَانَ

(1) تذكرة الحفاظ، الذهبي (2 / 455).

(2) المختلطين، العلاءي (1 / 51).

(3) المغني في الضعفاء، الذهبي (1 / 290).

(4) المجروحين لابن حبان (1 / 351).

(5) الأنساب للسمعاني (5 / 86).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (2694).

(7) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (1 / 118).

(8) تهذيب الكمال، المزي (12 / 263).

(9) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص 35).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان (5 / 253).

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2694).

(12) الثقات للعجلي (1 / 443).

(13) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 33).

(14) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6204).

(15) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمه، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة؛ انظر: التقريب، ابن حجر (1499).

(16) سيّار بن سلامة الرياحي، أبو المنهال البصري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2715).

رَسُولُ اللَّهِ ^٨ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى السِّتِينَ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضَنَا وَجَهَ بَعْضٍ" (1)

تخريج الحديث

وتفرّد الإمام مسلمٌ برواية هذا الحديث من هذه الطريق عن أصحاب الكتب الستة. وأخرج الحديث الإمام البخاريُّ؛ من حديث حَفْصِ بْنِ عَمْرٍ (2)، ومن حديث آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ (3). وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ (4)، ومن حديث يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ (5)، عن خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، جميعهم عن شُعْبَةَ، عن أَبِي الْمُنْهَالِ، عن أَبِي بَرَزَةَ (رضي الله عنه) بنحو متنه. وأخرجه الإمام البخاريُّ من حديث مُحَمَّدِ بْنِ مِقَاتٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (6)، ومن حديث مُسَدَّدٍ، عن يَحْيَى الْقَطَّانِ (7)، كلاهما عن عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، عن أَبِي الْمُنْهَالِ، عن أَبِي بَرَزَةَ (رضي الله عنه) بنحوه كذلك.

وأخرجه الإمام البخاريُّ من حديث عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ (8)، وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (9)، كلاهما عن خَالِدِ بْنِ مَهْرَانَ الْحَدَّاءِ، عن أَبِي الْمُنْهَالِ، عن أَبِي بَرَزَةَ بنحوه. وأخرجه الإمام مسلمٌ من حديث أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (10)، عن يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، عن سَلِيمَانَ ابْنَ طَرْحَانَ، عن أَبِي الْمُنْهَالِ، عنه (رضي الله عنه) بنحوه أيضاً. ولقد تابع سُوَيْدًا بْنَ عَمْرٍو، يُونسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (11)، في الرواية التي أخرجهما الإمام أحمد (12).

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحبّاب التّكبير بالصُّبح في أوّل وقتها وهو التّغليس ويبيّن قدر القراءة فيها، (ح647)، (2/120).

(2) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت الظُّهر عند الزّوال، (ح541)، (1/114).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: القراءة في الفجر، (ح771)، (1/153).

(4) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحبّاب التّكبير بالصُّبح (ح1495)، (2/120).

(5) نفس المصدر، (ح1494)، (2/119).

(6) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت العَصْرِ، (ح547)، (1/114).

(7) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: ما يُكره من السّمر بعد العِشاء، (ح599)، (1/123).

(8) نفس المصدر، (ح568)، (1/118).

(9) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصُّبح، (ح1060)، (2/40).

(10) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصُّبح، (ح1059)، (2/40).

(11) يُونسُ بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدّب، ثقة ثبت؛ انظر: تقييد التهذيب، ابن حجر (7914).

(12) مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث أبي بَرَزَةَ الأُسلمي، (ح19800)، (33/39).

خلاصة القول

مما تقدم يرى الباحث أن سويدًا بن عمرو الكلبى ثقة، أجمع على ذلك الكثير من أهل الجرح والتعديل، وجانب ابن حبان الصواب حين تكلم فيه، وقال الذهبي: اتهمه ابن حبان بالوضع فبالغ⁽¹⁾، وقال ابن حجر: أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل⁽²⁾ لذلك يرى الباحث أنه لا لوم على الإمام مسلم في الرواية عنه، أما ابن حبان فقد أسرف واجترأ باتهامه له دون وجه حق، أو أن يُقيم الدليل على صواب ما قال، والله أعلم.

المبحث الحادي عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات"

المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات⁽³⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (شهر بن حوشب الأشعري).

شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن⁽⁴⁾، ويقال أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن، ويقال أبو الجعد، الحمصي، ويقال الدمشقي⁽⁵⁾، مات سنة اثنتي عشرة ومائة⁽⁶⁾. وشهر بن حوشب وثقه ابن معين⁽⁷⁾، والبخاري⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، ويعقوب بن شيبه⁽¹⁰⁾، والفسوي⁽¹¹⁾، وزاد ابن معين: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثبت⁽¹²⁾، ووثقه كذلك ابن شاهين⁽¹³⁾، وقال البخاري مرة: حسن الحديث، وقوى أمره، وأضاف: إنما يتكلم فيه ابن عون، ثم روى ابن عون، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب⁽¹⁴⁾

(1) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 97)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2694).

(3) المجروحين لابن حبان (361 / 1)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (441 / 1)

(5) انظر: تهذيب الكمال، المزي (579/12)

(6) الطبقات الكبير، ابن سعد (449 / 7).

(7) من كلام أبي زكريا في الرجال، ابن معين (ص 54)، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (216 / 4).

(8) سنن الترمذي (621 / 3).

(9) الثقات للعجلي (461 / 1)

(10) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (324 / 4)

(11) المعرفة والتاريخ، الفسوي (426 / 2)

(12) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (434 / 4)

(13) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 111)

(14) سنن الترمذي (427 / 4).

ويشير بذلك البخاريُّ إلى ما قاله ابنُ عَوْنٍ حينما سُئِلَ عن حديثِ شَهْرٍ بنِ حَوْشَبٍ: دعوا شَهْرًا، فإن شَهْرًا قد تركوه، يعني طُعِنَ⁽¹⁾

وتعمدَ شُعْبَةَ تَرْكِهِ، وعدمِ الأخذِ عنه⁽²⁾.

وما كان يحيى القَطَّانُ يُحَدِّثُ عنه، وكان عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ يُحَدِّثُ عنه⁽³⁾.

وضَعَفَهُ ابنُ سعدٍ⁽⁴⁾، وموسى بنُ هارونَ⁽⁵⁾

وكان ابنُ المدينيِّ حسنُ الرأيِ فيه، فقال: أنا أُحَدِّثُ عنه، ... وأنا لا أدعُ حديثَ الرجلِ إلا أن يجتمعَ عليه يحيى وعبدُ الرحمنُ على تَرْكِهِ⁽⁶⁾.

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: لا أبالي بحديثِ شَهْرٍ بنِ حَوْشَبٍ⁽⁷⁾، وقال أيضًا: ليسَ به بأسٌ⁽⁸⁾.

وقال الجوزجانيُّ: شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ أحاديثُهُ لا تشبهُ حديثَ الناسِ⁽⁹⁾.

وقال أبو زُرْعَةَ: لا بأسَ به.....، أما أبو حاتمٍ فقال: لا يُحْتَجُّ بحديثِهِ⁽¹⁰⁾

وقال النسائيُّ: ليسَ بالقويِّ⁽¹¹⁾.

وقال الساجيُّ: فيه ضعفٌ، وليسَ بالحافظِ⁽¹²⁾.

وذكره العُقَيْلِيُّ في الضعفاءِ⁽¹³⁾.

وقال ابنُ عديٍّ: ليسَ بالقويِّ في الحديثِ، وهو ممن لا يُحْتَجُّ بحديثِهِ، ولا يُتَدَيَّنُ به⁽¹⁴⁾

(1) تاريخ أبو زرعة الدمشقي (ص 357).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (4 / 378)

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 324)

(4) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 449)

(5) سنن الدارقطني (1 / 183).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 324)

(7) سنن الترمذي (3 / 621).

(8) إكمال تهذيب الكمال، مغلطي (6 / 300).

(9) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 96).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 382)

(11) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 194).

(12) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 324)

(13) الضعفاء الكبير، العقيلي (2 / 570).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4 / 36)

وقال الدارقطني: شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ⁽¹⁾، ويخرج من حديثه ما روى عبد الحميد بن بهرام⁽²⁾.

وقال ابن حزم: ساقط⁽³⁾

وقال ابن حجر: صدوق، كثير الإرسال والأوهام⁽⁴⁾
والقول فيه أنه صدوق.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له الإمام مسلم رواية واحدة .

قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَيْبٍ⁽⁷⁾، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ⁽⁸⁾، قَالَ: فَلَقَيْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ⁽⁹⁾ (رحمته الله)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ (رحمته الله)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « الْكَمَاءُ⁽¹⁰⁾ مِنَ الْمُنِّ⁽¹¹⁾، وَمَا وَهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ⁽¹²⁾ ».

(1) سنن الدارقطني (1 / 182).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 36).

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4 / 324)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2830).

(5) يحيى بن حبيب بن عربي البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7526).

(6) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً ولعله طراً عليه، لأنه صح أنه كان يكتب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1498).

(7) محمد بن شبيب الزهراني البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5951).

(8) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، حليف بني عدي الكوفي، ويقال له الفرسي نسبة إلى فرس له سابق كان يقال له القبطي، وربما قيل ذلك أيضاً لعبد الملك، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4200).

وقال صاحبنا لتحرير: بل صدوق حسن الحديث، فإنه لا يرتقي حديثه إلى مراتب الصحة، نعم وثقه العجلي، وابن عمير، ويعقوب بن سفيان، لكن قال النسائي: ليس به بأس، وضعفه أحمد جداً، وقال ابن معين في أصح الروايات عنه: مخطئ. وقال أبو حاتم: صالح الحديث ... لم يوصف بالحفظ. أما قوله: "ربما دلس"، فإنه أخذها من ابن حبان، ونقل في طبقات المدلسين عن الدارقطني وصفه بالتدليس، ولعل ذلك لكونه كان يرسل عن بعض الصحابة، فهو لم يسمع من أبي عبيدة بن الجراح، ولا من عدي بن حاتم، ولا أدرك الأشعث بن قيس، ويشك في سماعه من جرير بن عبد الله البجلي؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (386/2).

(9) عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، صحابي صغير، يكنى أبا سعيد، رأى النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه، مسح برأسه، ودعا له بالبركة وخط له بالمدينة داراً بقوس. وكان قد ولي إمارة الكوفة ومات بها سنة خمس وثمانين، وهو أخو سعيد بن حريث؛ انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 363).

(10) الفطر؛ انظر: تهذيب اللغة، الأزهر (3 / 268).

(11) أي هي مما من الله به على عباده، وقيل شبهها بالمن وهو: العسل الحلو الذي ينزل من السماء عفوياً بلا علاج، وكذلك الكماء لا مؤونة فيها ببذر ولا سقي؛ انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (4 / 366).

(12) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: فضل الكماء ومداوة العين بها، (ح 2049)، (6 / 125).

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ⁽¹⁾، وشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ⁽²⁾، كلاهما عن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عن عمرو بن حُرَيْثٍ، عن سعيد بن زيد⁽³⁾ (رحمته الله) بمثله. وأخرجه الإمام مسلم من حديث شُعْبَةَ كَذَلِكَ⁽³⁾، وابن عُيَيْنَةَ⁽⁴⁾، وجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ⁽⁵⁾؛ ثلاثتهم عن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عن عمرو بن حُرَيْثٍ، عن سعيد بن زيد⁽³⁾ (رحمته الله) بمثله كذلك. مما تقدم فقد ساق الإمام مسلم رواية شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ فِي أَعْقَابِ ذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ، فقد توبع شهرًا عند مسلم من؛ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وابنِ عُيَيْنَةَ، وجرير بن عبد الحميد، وجميعهم ثقات، وقد أخرجها في المتابعات. وتابعه عند البخاري، شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وهما من الثقات كذلك.

خلاصة القول

يرى الباحث أن شهر بن حوشب صدوق، والتوسط في حاله هو الأقرب، خاصة مع توثيق المتقدمين من الأئمة له، وعدم وجود حجة قوية لمن ضعفه، قال الذهبي: الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح⁽⁶⁾. وبين الترمذي سبب الطعن فيه، فنقل عن ابن عَوْنٍ قَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ النَّضْرُ: نَزَّكُوهُ أَي طَعَنُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا طَعَنُوا فِيهِ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَانِ⁽⁷⁾. وأخرج له الإمام مسلم رواية واحدة، وكأنه انتقى من أحاديثه ما توبع عليه، لذلك فلا لوم على الإمام مسلم في إخراج حديثه في الصحيح. والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: من قال فيه ابن حبان: "يتفرد عن أبيه بما لا أصل له من

حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد⁽⁸⁾"؛ وفيه مطلبان:

- (1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله تعالى [وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلًّا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (البقرة: 57)]، (ح4478)، (6 / 18).
- (2) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: [المَنَّاءَ وَالسَّلْوَى]، (ح4639)، (6 / 59).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب: فَضَّلَ الْكَمَاءَ وَمَدَاوَاةَ الْعَيْنِ بِهَا، (ح5464)، (6 / 124).
- (4) نفس المصدر، (ح5468)، (6 / 125).
- (5) نفس المصدر، (ح5463)، (6 / 124).
- (6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (4 / 378).
- (7) سنن الترمذي (4 / 427).
- (8) المجروحين لابن حبان (2 / 164).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عباد بن أبي صالح السمان).

عبدالله بن أبي صالح السمان المدني، ويقال له عباد⁽¹⁾، واسم أبيه ذكوان، يكنى رغبة⁽²⁾، رغبة بنتحات ثلاث⁽³⁾، مولى جويرية بنت الحارث الغطفاني⁽⁴⁾، كان يجلب السمن إلى الكوفة من المدينة ويبيعه، والزيت أيضاً، فنسب إلى ذلك⁽⁵⁾، من السادسة⁽⁶⁾.
وعباد أطلق القول بتوثيقه ابن معين⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾.
وقال ابن المدني: عباد ليس بشيء⁽⁹⁾
وقال الساجي، وتبعه الأزدي: ثقة، إلا أنه روى عن أبيه ما لم يتابع عليه⁽¹⁰⁾
وذكره العقيلي في الضعفاء⁽¹¹⁾
وقال الذهبي: حديثه حسن⁽¹²⁾
وقال ابن حجر: كين الحديث⁽¹³⁾
وقال بشار و شعيب: ضعيف، يعتبر به في المتابعات والشواهد⁽¹⁴⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، أخرج له الإمام مسلم رواية واحدة.

قال الإمام مسلم رحمه الله: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة⁽¹⁵⁾، حدثنا يزيد بن هارون⁽¹⁶⁾، عن

- (1) تقريب التهذيب، ابن حجر (3390).
- (2) نفس المصدر، (11145).
- (3) نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر العسقلاني (1 / 328).
- (4) فتح الباب في الكنى والألقاب، محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني (ص 429).
- (5) الأنساب، السمعي (3 / 291).
- (6) تقريب التهذيب، ابن حجر (3390).
- (7) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 182).
- (8) معرفة الثقات، العجلي (2 / 38).
- (9) التاريخ الكبير، البخاري (6 / 38).
- (10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (5 / 231).
- (11) الضعفاء الكبير، العقيلي (3 / 882).
- (12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (1 / 562).
- (13) تقريب التهذيب، ابن حجر (1 / 515).
- (14) انظر: تحرير التقريب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط (222/2).
- (15) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ صاحب تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3575).
- (16) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاها، أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7789).

هُشَيْمٌ⁽¹⁾، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ»⁽³⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام مسلمٌ عن يحيى بن يحيى النيسابوري وعمرو الناقد⁽⁴⁾، عن هُشَيْمٍ، عن عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، بنحوٍ متنه.

خلاصة القول

من خلال ما تقدم يرى الباحث أنَّ عبَّاداً بنَ أبي صالحٍ صدوقٌ، فقد تفرَّدَ هنا بالرواية عن أبيه، وقالَ الترمذيُّ بعد أن أوردَ الحديثَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ⁽⁵⁾، وقد صحَّحَ الإمامُ الألبانيُّ الحديثَ⁽⁶⁾ وفي سندهِ عبَّاداً. والإمامُ مسلمٌ ساقَ هذا الحديثَ، في أعقابِ ذِكْرِهِ للحديثِ الذي رواه يحيى بنُ يحيى النيسابوريُّ، وعمرو الناقدِ، ولعلَّ الإمامَ مسلماً قد أخرجَ له بالرغمِ من ضَعْفِهِ لمطابقةِ متنِ الحديثِ لترجمةِ البابِ، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: من قال فيه ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يخطئ كثيراً، ثم يَفْحُشُ خطوهُ حتى استحقَّ التركَ، ولا هو ممن سلكَ سَنَنَ الثقاتِ فيسلكُ مَسْلَكَهُمْ، والذي أرى في أمرِهِ تَنَكُّبُ ما خالفَ الثقاتَ من أخبارِهِ والاحتجاجُ بما وافقَ الأثباتَ منها"⁽⁷⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنُ أُوَيْسَ بنِ أبي عامرٍ الأصبَحيُّ المدنيُّ).
عبدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أُوَيْسِ بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ الأصبَحيُّ المدنيُّ، ابنُ عمِّ الإمامِ مالكِ، وصهره على أخته⁽⁸⁾.

(1) هُشَيْمٌ بنُ القاسمِ بنِ دينارِ السلمي، ثقةٌ ثبتٌ كثيرُ التدليسِ والإرسالِ الخفي؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7312).

(2) ذكوان أبو صالح السَّمَانُ الزيات المدني ثقةٌ ثبتٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1841).

(3) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: يَمِينُ الحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ، (ح4374)، (5 / 87).

(4) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب: يَمِينُ الحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ، (ح4373)، (5 / 87).

(5) سنن الترمذي، (ح1354)، (3 / 29).

(6) انظر: الجامع الصغير وزيادته، الألباني (1 / 1416).

(7) المجروحين لابن حبان (2 / 24).

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي (1 / 210).

مات سنة سبع وستين ومئة⁽¹⁾.

وعبدالله اختلف فيه ابن معين، فقال: ثقة⁽²⁾، وقال: صدوق، وليس بحجة⁽³⁾، وقال: ضعيف الحديث⁽⁴⁾، وقال: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائر، وقال أيضاً: ليس بشيء، وليس به بأس⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: ليس بثقة⁽⁶⁾.

وقال علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً⁽⁷⁾.

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، أو قال ثقة⁽⁸⁾.

وقال البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح⁽⁹⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: هو صدوق وصالح الحديث، وإلى الضعيف ما هو⁽¹⁰⁾.

وقال أبو داود: صالح الحديث⁽¹¹⁾.

وقال أبو زرعة: صالح صدوق، كأنه لير⁽¹²⁾.

وقال أبو حاتم⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾، والساجي⁽¹⁵⁾: ليس بالقوي، وزاد أبو حاتم: يكتب

حديثه، ولا يُحتج به، وزاد الساجي: فيه ضعف.

وقال ابن عدي: في أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وهو

ممن يكتب حديثه⁽¹⁶⁾.

(1) تهذيب الكمال، المزي (15 / 170).

(2) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (3 / 158)

(3) نفس المصدر (3 / 225)

(4) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 312).

(5) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10 / 5)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 92)

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10 / 5)

(8) نفس المصدر.

(9) التاريخ الكبير للبخاري (5 / 127)

(10) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10 / 5)

(11) نفس المصدر.

(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 92)

(13) نفس المصدر.

(14) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 257)

(15) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، (8/16).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4 / 183).

وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء⁽¹⁾.

واختلف فيه ابن شاهين أيضاً، فمرة يقول: ثقة⁽²⁾، وأخرى يذكره في الضعفاء، ويقول:

ضعيف⁽³⁾.

وقال الخليلي: منهم من رضي حفظه، ومنهم من يُضعفه،.... وهو مقارب الأمر ليس له في

الفقه رتبة، لكنه معدود في المحدثين⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر: صدوق⁽⁵⁾ بهم.

وقال صاحب التحرير: ضعيف، يُعتبر به⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، أخرج له الإمام مسلم في موضعين.

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ قَالَ [رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمُوتَى قَالَ

أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي (7)] قَالَ « وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْ طَأَّ لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ وَلَوْ

لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلاً لَبِثْتُ يُونُسَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ ».

وَحَدَّثَنِي بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الصُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ

الرُّهْرِيِّ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ،

عَنِ الرَّهْرِيِّ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ « وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ». قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى جَاَزَهَا.

(1) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص 73)

(2) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 125)

(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 120)

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (1 / 287)

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3412)

(6) انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معروف الشيخ شعيب الأرنؤوط (227/2).

(7) سورة البقرة (260).

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ⁽¹⁾، قَالَ حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ⁽²⁾ - حَدَّثَنَا أَبُو
أُوَيْسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽³⁾ كَرَوَايَةِ مَالِكٍ - يَعْنِي ابْنَ أَنَسٍ - بِإِسْنَادِهِ، وَقَالَ ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى
أَنْجَزَهَا⁽⁴⁾.

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامَانِ الْبَخَارِيُّ⁽⁵⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾، مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ.
وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ⁽⁷⁾ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ كَذَلِكَ.

مِمَّا تَقَدَّمَ فَقَدْ تُوْبِعَ عَبْدُ اللَّهِ، مِنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُمَا مِنَ الثَّقَاتِ.
الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمُعَقَّرِيِّ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا النَّضْرُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ⁽¹⁰⁾، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ أَبِي⁽¹¹⁾، وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ⁽¹²⁾،

(1) عبد بن حُمَيْدٍ، أبو محمد قيل اسمه عبد الحميد، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4266).

(2) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، نزيل بغداد، ثقة فاضل؛ تقريب
التهذيب، ابن حجر (7811).

(3) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر الفقيه
الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6296).

(4) صحيح مسلم، باب: زِيَادَةُ طَمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِتَطَاهُرِ الْأَدِلَّةِ، (ح401)، (1 / 92).

(5) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ [وَتَبَيَّنَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ نَخَلُوا عَلَيْهِ] (الحجر: 51 - 52)،
(3372)، (4 / 147).

(6) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب: زِيَادَةُ طَمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِتَطَاهُرِ الْأَدِلَّةِ، (ح399)، (1 / 92).

(7) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّالِطِينَ] (يوسف: 7)،
(3387)، (4 / 150).

(8) أحمد بن جعفر المعقري، نزيل مكة مقبول؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (19). وقال صاحب التحرير: بل صدوق حسن
الحديث، فهو شيخ مسلم في الصحيح، وروى عنه جمع، ولا نعلم فيه جرحاً؛ انظر: تحرير التقريب، دبشار والشيخ شعيب (59/1).

(9) النضر بن محمد بن موسى الجُرشي، أبو محمد اليمامي مولى بني أمية، ثقة له أفراد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7148).

(10) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شَيْبَلٍ بكسر المدي، صدوق ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن
حجر (5247)، وقال بتوثيقه صاحب التحرير، وقالوا: روى عنه جمعٌ غفيرٌ من الثقات، منهم: مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر،

والسفيانان، وشعبة، والداروردي، وعبيد الله العمري، وغيرهم. وثقة أحمد، والترمذي، وابن سعد، والعجلي، وقال النسائي: ليس به
بأس، وقال أبو زُرْعَةَ: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء، وقال ابن
عدي: ما أرى به بأساً، واحتج به مسلم في "صحيحه". وضعفه ابن معين وحده؛ انظر: تحرير التقريب، بشار وشعيب (130/3).

(11) عبد الرحمن بن يعقوب الجُهني المدني، مولى الحرقة، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4046).

(12) أبو السائب الأنصاري المدني، مولى بن زهرة، يقال اسمه عبد الله بن السائب، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8113).

وَكَانَا جَلِيسِيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ » . يَقُولُهَا ثَلَاثًا بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ⁽¹⁾ .

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ⁽²⁾ ، وَمُسْلِمٌ⁽³⁾ ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ .

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ، حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ⁽⁴⁾ ، وَحَبِيبِ الْمَعْلَمِ⁽⁵⁾ ؛ كِلَاهُمَا عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِهِ كَذَلِكَ .

وَلَقَدْ تُوْبِعَ أَبُو أُوَيْسٍ ، مِنْ سَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁶⁾ .

خلاصة القول

يَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أُوَيْسٍ ، صَدُوقٌ ، وَقَدْ وَافَقَ الثَّقَاتَ ، وَلَمْ يَخَالَفَهُمْ ، وَفِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مُتَابِعَةً ، وَلَمْ يَرَوْهُ فِي الْأَصُولِ ، فَفِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ سَبَقَ رَوَايَةَ أَبُو أُوَيْسٍ بِحَدِيثَيْنِ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَهُمَا مِنَ الثَّقَاتِ ، وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ، سَأَقَ حَدِيثَ أَبُو أُوَيْسٍ بَعْدَ رَوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتٌ ، فَلَا تَشْرِيبَ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي رَوَايَتِهِ لِأَبِي أُوَيْسٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المبحث الرابع عشر: مَنْ قَالَ فِيهِ ابْنُ حَبَّانَ: " كَانَ يُدَلِّسُ عَنِ الضَّعْفَاءِ قَبْلَ

احْتِرَاقِ كُتُبِهِ⁽⁷⁾ " ؛ وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

(1) صحيح مسلم، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، (907)، (10 / 2).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: القراءة في الفجر، (ح772)، (1 / 154).

(3) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، (ح909)، (10 / 2).

(4) نفس المصدر، (ح910)، (10 / 2).

(5) نفس المصدر، (ح908)، (10 / 2).

(6) نفس المصدر، (ح904)، (9 / 2).

(7) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (11 / 2).

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبد الله بن لهيعة بن عُقبة الحضرمي).

أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة⁽¹⁾ بن عُقبة ابن فرعان⁽²⁾، الحضرمي⁽³⁾ الأعدولي⁽⁴⁾ من أنفسهم، ويقال: الغافقي المصري⁽⁵⁾، ولي قضاء مصر للمنصور العباسي سنة 154هـ، فأجرى عليه 30 ديناراً كل شهر، فأقام عشر سنين، وصرف سنة 164هـ، واحترقت داره وكتبه سنة 170هـ⁽⁶⁾، وكان سبب علته، أنه كان على حمار فسقط عنه⁽⁷⁾، مات سنة أربع وسبعين ومئة⁽⁸⁾.

قال عنه ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يُدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا، يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه، وقال أبو حاتم (ابن حبان): قد سبّرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتقدمين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان ألس - دلس - عن أقوام ضعفي، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقافتاً، فالتزقت تلك الموضوعات به، وأما رواية المتقدمين عنه بعد احتراق كتبه ففيها منا كثير كثيرة، وذلك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتقدمين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه⁽⁹⁾

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يراه شيئاً⁽¹⁰⁾

(1) لهيعة؛ انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (39 / 3).

(2) هو فرعان بن الأعراف أحد بني النزال بن سعد المنقري هو الذي قال لنفسه وهو يجود بها: اخرجي لكاح؛ انظر: الإكمال، ابن ماكولا (7 / 47).

(3) الحضرمي: هذه النسبة إلى حضرموت، وهي من بلاد اليمن في أقصاها؛ انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (39 / 3).

(4) الأعدولي: هذه النسبة إلى أعدل وهو بطن من الحضارمة؛ انظر: الأنساب للسمعاني (186 / 1).

(5) تهذيب الأسماء، النووي (1 / 403).

(6) الأعلام، الزركلي (4 / 115).

(7) المختلطين، العلاني (ص 66).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (3563).

(9) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان (2 / 11).

(10) الضعفاء، البخاري (ص 80).

وقال ابنُ سعدٍ: كان ضعيفًا، وعندهُ حديثٌ كثيرٌ⁽¹⁾

وضَعَفَهُ كذلكُ أحمدُ بنُ حنبلٍ⁽²⁾، والنسائيُّ⁽³⁾، والدارقطنيُّ⁽⁴⁾، وزادَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: مَنْ كَتَبَ

عنه قديمًا، فسأعهُ صحيحٌ⁽⁵⁾

وقال يحيى بنُ معينٍ: ليسَ هو بذلكَ، وقالَ مرةً أخرى: ضعيفُ الحديثِ، وقالَ أيضًا: في

حديثه كلِّه ليسَ بشيءٍ، وقالَ أحمدُ بنُ محمدٍ بنُ محرزٍ قالَ: سمعتُ يحيى مرةً أخرى يقولُ: ضعيفٌ في

حديثه كلِّه، لا في بعضه⁽⁶⁾، وقالَ: لا يُحتجُّ بحديثه⁽⁷⁾

وقالَ أبو زُرْعَةَ وأبو حاتمٍ: ضعيفٌ، وأمره مُضْطَرِبٌ، يُكْتَبُ حديثُهُ على الاعتبارِ⁽⁸⁾، وحين

سُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن سماعِ القدماءِ منه؟ فقالَ: آخرُهُ وأولُهُ سواءٌ، إلا أنَّ ابنَ المباركِ وابنَ وهبٍ، كانا

يتتبعانِ أصولَهُ فيكتبانِ منه، وهؤلاءِ الباقونَ كانوا يأخذونَ من الشيخِ، وكان ابنُ هُيَعَةَ لا يضبطُ،

وليسَ ممن يُحتجُّ بحديثه⁽⁹⁾.

وقالَ أبو حاتمٍ: لا يُعرفُ حديثه⁽¹⁰⁾

وعَدَّهُ ابنُ عديٍّ فيمن يُكْتَبُ حديثُهُمْ، وحَسَّنَ حديثه⁽¹¹⁾

وقالَ ابنُ شاهينٍ: ليسَ بشيءٍ⁽¹²⁾

ونقلَ المزيُّ سيلاً من النقولِ منها ما يُفهمُ منه تعديلُ ابنِ هُيَعَةَ، ومنها ما يدلُّ على خلافِ

ذلكَ، حتى أنَّ هناكَ مِنَ الأئمةِ مَنْ تباينَ رأيُهُ فيه، مثلُ عبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ فنجدُ له فيه رأيينِ

يعارضُ الواحدُ منهما الآخرَ⁽¹³⁾

(1) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 516).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 145)

(3) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص 203)

(4) سؤالات السلمي للدارقطني (ص 15).

(5) المختلطين، العلائي (ص 65)

(6) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ابن معين (1 / 67)، انظر: تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (ص 153).

(7) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (4 / 481).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 145).

(9) المصدر نفسه.

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (8 / 290)

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4 / 153).

(12) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 118).

(13) انظر: تهذيب الكمال، المزي (15 / 487)

وضَعَّفَ الذهبِيُّ حَدِيثَهُ⁽¹⁾، وَقَالَ: يُرَوَى حَدِيثُهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ⁽²⁾، وَنَفَى الذَّهَبِيُّ

أَنْ يَكُونَ مُتَشَبِّهًا، وَأَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ تَفَرَّدَ فِي دَعْوَاهُ بِذَلِكَ⁽³⁾

وَذَكَرَهُ سَبْطُ ابْنِ الْعَجْمِيِّ فِي التَّبْيِينِ، وَقَالَ: كَانَ يَدْلُسُ عَنِ الضَّعْفَاءِ⁽⁴⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

أَنَّهُ نُسِبَ إِلَى الْاِخْتِلَاطِ، وَالْعَمَلُ عَلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِهِ⁽⁵⁾

وَجَعَلَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ طَبَقَاتِ الْمَدْلُسِينَ (وَهُمْ مَنْ قَدْ ضَعَّفَ بِأَمْرِ آخَرَ غَيْرِ

التَّدْلِيسِ)، وَقَالَ: اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَكَثُرَ عَنْهُ الْمَنَاقِيرُ فِي رِوَايَتِهِ⁽⁶⁾، وَقَالَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

صَدُوقٌ، ... خَلَطَ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ⁽⁷⁾، وَقَالَ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: وَمَنْ أَشْنَعَ مَا رَوَاهُ ابْنُ هَيْبَةَ مَا

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ طَرِيقِهِ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: "مَاتَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ... انْتَهَى⁽⁸⁾"، وَهَذَا مِمَّا يُقَطَّعُ بِبَطْلَانِهِ، لِمَا ثَبَتَ أَنََّّهُ قَالَ لَمَّا لَدُّهُ: "لَمْ

فَعَلْتُمْ هَذَا؟ قَالُوا: خَشِينَا أَنْ يَكُونَ بَكَ ذَاتِ الْجَنْبِ، فَقَالَ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيُسَلِّطَهَا عَلَيَّ⁽⁹⁾". وَإِسْنَادُ

الْحَاكِمِ إِلَى ابْنِ هَيْبَةَ صَحِيحٌ، وَالْآفَةُ فِيهِ مِنْ ابْنِ هَيْبَةَ، فَكَانَتْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثِ⁽¹⁰⁾

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: وَصِفَ بِالتَّدْلِيسِ⁽¹¹⁾

وَقَالَ ابْنُ الْكَيْلَالِ: إِذَا قَلْنَا إِنَّ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ صَحِيحَةٌ، كَمَا هُوَ رَأْيٌ كَثِيرٌ

مِنَ الْأَثْمَةِ، فَرِوَايَةُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ الْمَصْرِيِّ عَنْهُ صَحِيحَةٌ، لِأَنَّ

هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ رَوَوْا عَنْهُ وَمَاتُوا قَبْلَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ، لِأَنَّ كُتُبَهُ احْتَرَقَتْ سَنَةَ 169 هـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَتُوفِيَ

رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ 174 هـ.⁽¹²⁾

(1) الكاشف، الذهبي (1 / 590)

(2) تذكرة الحفاظ، الذهبي (1 / 239).

(3) انظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي (11 / 225).

(4) التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي (ص 36)

(5) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، سبط ابن العجمي (ص 190).

(6) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص 54)

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3563).

(8) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، كتاب الطب، علاج ذات الجنب، (ح8345)، (405/4).

(9) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، كتاب الطب، العجوة والصخرة والشجرة من الجنة، (ح7555)، (203/4).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5 / 327)

(11) أسماء المدلسين، السيوطي (ص 66).

(12) الكواكب النيرات، ابن الكيال (1 / 481)

وقال بشارٌ وشُعَيْبٌ: ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به، وحديثه صحيحٌ إذا حدث عنه العبادلة: ابنُ المبارك، وابنُ وهبٍ، وابنُ يزيدَ المقرئ، وابنُ مسلمةَ القعنبى، فإنهم كانوا يتبعون أصوله فيكتبون منها...ومن سَمِعَ منه قبلَ احتراقِ كتبه: الوليدُ بنُ مزِيد، وفُتَيْبَةُ بنُ سعيد، والأوزاعي، والثوري، وشُعْبَةُ، وعمرو بنُ الحارث، وعبد الرحمن بنُ مهدي، والوليد بنُ مسلم، وإسحاق بنُ عيسى⁽¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه، له عند الإمام مسلمٍ روايةٌ واحدةٌ.

قال الإمام مسلمٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ⁽²⁾، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ⁽³⁾، وَأَخْبَدُ بْنُ عَيْسَى⁽⁴⁾ - وَالْفَاطِظُ مُمْتَقَرِبَةٌ - قَالَ عَمْرُو أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ⁽⁵⁾، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ⁽⁶⁾، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ⁽⁷⁾، أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ⁽⁸⁾، حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽⁹⁾، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ آتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْحَرَ جُزُورًا لَنَا، وَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ نُحْضِرَهَا. قَالَ: « نَعَمْ ». فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْنَا مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجُزُورَ لَمْ تَنْحَرَ، فَانْحَرْنَا، ثُمَّ قُطِعَتْ، ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا، ثُمَّ أَكَلْنَا قَبْلَ أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ. وَقَالَ الْمُرَادِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ هَلِيعَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ⁽¹⁰⁾

(1) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط (258/2).

(2) عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو العامري، أبو محمد البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5046).

(3) محمد بن سلمة بن أبي فاطمة المرادي الجملي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5921).

(4) أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يُعْرَفُ بابن التُسْتَرِيِّ، صدوقٌ نُكَلِّمُ فِي بَعْضِ سَمَاعَاتِهِ، قَالَ الْخَطِيبُ: بِلَا حُجَّةٍ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (86).

(5) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم، ثقةٌ حافظٌ عابدٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3694).

(6) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري، أبو أيوب ثقةٌ فقيهٌ حافظٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5004).

(7) يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء واسم أبيه سُؤَيْدٌ، وَاخْتَلَفَ فِي وِلَايَتِهِ، ثَقَّةٌ فَقِيهٌ وَكَانَ يَرْسَلُ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7701).

ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ بُكَيْرٍ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الزُّهْرِيِّ، لَكِنِ الْمَزِي ذَكَرَ أَنَّ الزُّهْرِيَّ كَتَبَ إِلَيْهِ. وَذَكَرَ ابْنُ بُكَيْرٍ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ نَافِعٍ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْعِلَالِ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَمْرِو وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. فَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَدُخِرَ بِهَا مُسْلِمٌ، وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ نَافِعٍ فَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ. وَأَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ اللَّيْثِيِّ، وَقَالَ الْمَزِي: إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا، فَهَذَا كُلُّ مَا أُرْسِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْبٌ (109/4).

(8) موسى بن سعد أو سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني مقبولٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6965). وقال صاحب التحرير: بل صدوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ جَرْحًا؛ انظر: تحرير التقریب، معروف والأرناؤوط، (431/3).

(9) حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك، ويقال فيه عبيد الله بن حفص ولا يصح، وهو صدوقٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1411).

(10) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: اسْتِحْبَابُ التَّبَكُّيرِ بِالْعَصْرِ (ح624)، (2/110).

تخريج الحديث

أخرج الحديث ابن حبان في صحيحه من حديث حرملة بن يحيى⁽¹⁾، وأخرجه الإمام الدارقطني من حديث هارون بن معروف⁽²⁾، وكذلك أخرجه أبو عوانة في مسنده من حديث أحمد ابن عبد الرحمن بن وهب⁽³⁾، ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن موسى بن سعد، عن حفص بن عبيد الله، عن أنس^(رضي الله عنه)، بنفسه متنه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن ابن لهيعة تباينت الأقوال فيه بين معدل ومجرح، فمن قال بعدالته وقبل روايته، نظر إلى حاله قبل أن تحترق كتبه ويختلط، وأما من طعن فيه، ورد روايته فهذا لما كان منه بعدما اختلط، فضابط الأمر اختلاطه، ولعله قد غرر به، حيث كان بعض الرواة يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فيحدثهم⁽⁴⁾، فمن روى عنه قبل احتراق كتبه واختلاطه فرواياته صحيحة ومقبولة، وما دون ذلك فلا، وقد سبق القول أن رواية عبد الله بن وهب عنه صحيحة، وهنا أخرج له الإمام مسلم من طريق عبد الله بن وهب، ومقروناً بعمرو بن الحارث وهو ثقة حافظ، فلا تثريب على الإمام مسلم رحمه الله في إخراج هذه الرواية في صحيحه، والله أعلم.

المبحث الخامس عشر: من قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن

أبيه ما لم يتابع عليه"⁽⁵⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد

الجهني).

عبد الملك بن الربيع بن سبرة⁽⁶⁾ بن معبد الجهني،... من السابعة⁽⁷⁾

(1) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (ح1516)، (4 / 382).

(2) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب: ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات في ذلك، (ح862)، (1 / 480).

(3) مسند أبي عوانة، مبتدأ أبواب مواقيت الصلاة، صفة وقت صلاة العصر، (ح1038)، (1 / 294).

(4) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (1 / 34)

(5) المجروحين، ابن حبان (2 / 132)

(6) هو سبرة بن حرملة بن سبرة بن خديج بن مالك بن عمرو بن ذهل بن مالك بن ثعلبة بن رفاعة بن نصر بن مالك بن غطفان بن قيس بن جهينة؛ ولسبرة صحبة؛ انظر: جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي (2 / 445) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (3 / 30).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4178).

وعبدُ الملكِ قالَ عنه ابنُ القَطَّانِ: وإنْ كانَ مسلمٌ قد أخرجَ لعبدِ الملكِ، فغيرُ مُحْتَجِّجٍ به⁽¹⁾
 وَضَعَفَ ابنُ معينٍ حديثَهُ عن أبيه عن جدِّه⁽²⁾، وقالَ مرةً: ضعيفٌ⁽³⁾
 ونجدُ أنَّ الذهبيَّ يقولُ فيه مرةً ثقةً⁽⁴⁾، ومرةً أخرى يقولُ: صدوقٌ⁽⁵⁾
 ونقلَ ابنُ حجرٍ في التَّقریبِ توثيقَ العجليِّ له دونَ أنْ يُبدِيَ فيه رأياً⁽⁶⁾
 وقالَ بضَعْفِهِ صاحبًا للتَّحریرِ، حيثُ لم يُوثِّقَهُ أحدٌ⁽⁷⁾

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثه؛ وأخرجَ له مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ من صحيحِهِ.

قالَ الإمامُ مسلمٌ رحمه اللهُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽⁸⁾، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ⁽¹⁰⁾، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ⁽¹¹⁾، عَنْ جَدِّهِ⁽¹²⁾ (عنه)
 قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُنْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى مَهَّأَنَا عَنْهَا⁽¹³⁾

تخريج الحديث

أخرجَ الحديثَ الإمامُ مسلمٌ؛ من حديثِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ⁽¹⁴⁾، وكَيْثِ بْنِ سَعْدٍ⁽¹⁵⁾، وعُمارةَ

-
- (1) ميزان الاعتدال، الذهبي (4 / 398)
 - (2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5 / 350)
 - (3) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (2 / 149)
 - (4) الكاشف، الذهبي (1 / 664)
 - (5) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 405)
 - (6) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4178).
 - (7) انظر: تحرير التَّقریبِ، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط (2 / 382).
 - (8) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقةٌ حافظٌ مجتهدٌ، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).
 - (9) يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا مولى بني أمية، ثقةٌ حافظٌ فاضلٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7496).
 - (10) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ثقةٌ حجةٌ تكلم فيه بلا قاذح من الثامنة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (177).
 - (11) الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني ثقةٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1892).
 - (12) سبرة بن معبد أو بن عوسجة أو بن ثرية الجهني والد الربيع له صحبة وأول مشاهده الخندق وكان ينزل ذا المروة ومات بها في خلافة معاوية؛ انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (3 / 30)
 - (13) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المنعة وبيان أنه أبيض ثم نسيخ ثم أبيض ثم نسيخ واستقرَّ تحرُّمُهُ إلى يومِ القيامةِ، (ح) (3490)، (4 / 132).
 - (14) المصدر نفسه، (ح) (3496)، (4 / 134).
 - (15) نفس المصدر (ح) (3485)، (4 / 131).

ابنُ غَزِيَّةَ⁽¹⁾، وعبد العزيز بن الربيع بن سبرة⁽²⁾، ومن حديث سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ⁽³⁾، وصالح بن كيسان⁽⁴⁾، ومَعْمَرٍ⁽⁵⁾؛ عن الزهري، ومن حديث عبد العزيز بن عمر⁽⁶⁾؛ جميعهم عن الربيع بن سبرة عن أبيه بنحوه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن عبد الملك بن الربيع بن سبرة ضعيف، حيث لم يوثقه أحدٌ، ويميل الباحث إلى رأي ابن القطان من أن إخراج الإمام مسلم له لا يعني الاحتجاج به، ومسلمٌ أخرج له متابعة عن أبيه عن جده، فقد تابعه الليث بن سعد، والزهري، وعمر بن عبد العزيز، وهم من الثقات، ومن رجال البخاري ومسلم.

المبحث السادس عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان يهمل في الأخبار ويخطئ

في الآثار، حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يروها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به⁽⁷⁾"؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (علي بن زيد بن عبد الله بن زهير التيمي)

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان، أبو الحسن القرشي الأعمى⁽⁸⁾ التيمي البصري أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، يُنسبُ أبوه إلى جد جده⁽⁹⁾، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة⁽¹⁰⁾.

وقد روى عنه شعبة بن الحجاج قبل أن يختلط، وقال عنه: كان رفاعاً⁽¹¹⁾

(1) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المُتَعَةِ وَبَيَانَ أَنَّهُ أُبِيحَ ثُمَّ نُسِخَ ثُمَّ أُبِيحَ ثُمَّ نُسِخَ وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، (ح3486)، (131 / 4).

(2) نفس المصدر، (ح3491)، (133 / 4).

(3) نفس المصدر، (ح3492)، (133 / 4).

(4) نفس المصدر، (ح3494)، (133 / 4).

(5) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المُتَعَةِ وَبَيَانَ أَنَّهُ أُبِيحَ ثُمَّ نُسِخَ ثُمَّ أُبِيحَ ثُمَّ نُسِخَ وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، (ح3493)، (133 / 4).

(6) نفس المصدر، (ح3488)، (132 / 4).

(7) المجروحين لابن حبان (103 / 2).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (186 / 6).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4734).

(10) تهذيب الكمال، المزني (444 / 20).

(11) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (225 / 3).

وكان يحيى بن سعيد القطان يتقي الحديث عنه⁽¹⁾

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يُحتج به⁽²⁾

وقال ابن معين: ليس بذاك القوي⁽³⁾، وقال مرة: ليس بشيء في الحديث⁽⁴⁾، وقال: ليس

بِحُجَّة⁽⁵⁾، وقال أيضًا: لم يكن بالحافظ⁽⁶⁾، وقال عنه: ضعيف، وليس بذاك، وقال مرة أخرى

ضعيف في كل شيء، وقال: ليس بشيء⁽⁷⁾، ونفى عنه الاختلاط⁽⁸⁾

وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بالقوي⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: ليس بشيء، وقال: ضعيف

الحديث⁽¹⁰⁾

وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، وفيه ميل عن القصد، لا يُحتج بحديثه⁽¹¹⁾

وقال العجلي: يُكْتَبُ حديثه، وليس بالقوي، وكان يتشيع، ... لا بأس به⁽¹²⁾

وقال يعقوب بن شيبان: ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو⁽¹³⁾

وقال أبو زرعة، و أبو حاتم: ليس بقوي، وزاد أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحتج به، ...

وكان يتشيع⁽¹⁴⁾

وقال الترمذي: علي بن زيد صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره⁽¹⁵⁾

وقال النسائي: ضعيف⁽¹⁶⁾

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 186).

(2) الطبقات الكبير، ابن سعد (7 / 252)

(3) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (1 / 141)

(4) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري (3 / 84).

(5) نفس المصدر، (4 / 341).

(6) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 325).

(7) تهذيب الكمال، المزي (20 / 438).

(8) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 456)

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 186).

(10) تهذيب الكمال، المزي (20 / 437).

(11) أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ص 194).

(12) الثقات، العجلي (2 / 154).

(13) تهذيب الكمال، المزي (20 / 438).

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 186).

(15) سنن الترمذي (4 / 410).

(16) تهذيب الكمال، المزي (20 / 439).

وقال أبو بكر بن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه⁽¹⁾
 وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: اختلط في كبره⁽²⁾
 وأثبت ابن عدي رواية البصريين عنه، وقال: كان يُعالي في التشيع،... ومع ضعفه يُكتب
 حديثه⁽³⁾

وقال الحاكم النيسابوري: ليس بالمتين عندهم⁽⁴⁾
 ليته الدارقطني، وقال: أفق فيه، لا يُترك عندي⁽⁵⁾
 وقال ابن الجوزي: يهّم ويخطئ، فكثُر ذلك منه، فاستحقَّ الترك⁽⁶⁾
 وقال الذهبي: صالح الحديث⁽⁷⁾، وقال مرة: أحد الحفاظ، وليس بالثابت⁽⁸⁾
 وضعفه ابن حجر⁽⁹⁾
 والقول في علي بن زيد أنه ضعيف.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له في مسلم حديث واحد.

قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ⁽¹⁰⁾ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ⁽¹¹⁾ عَنْ
 عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ⁽¹²⁾ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ
 مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَلَمَّا رَهَقُوهُ⁽¹³⁾ قَالَ: « مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ
 ». فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيضًا، فَقَالَ[^]: « مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ

(1) تهذيب الكمال، المزي، (20 / 438).

(2) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (2 / 741).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5 / 195).

(4) تهذيب الكمال، المزي (20 / 438).

(5) سؤالات البرقاني، الدارقطني (ص 52).

(6) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي (2 / 193).

(7) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 447).

(8) الكاشف، الذهبي (2 / 40).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4734).

(10) هُدْبَةُ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْقَيْسِيِّ، أَبُو خَالِدٍ الْبَصْرِيِّ، وَيُقَالُ لَهُ هَدَّابٌ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ، تُقَرَّدُ النِّسَابِيُّ بِتَلْبِينِهِ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7269).

(11) حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ ثَقَّةٌ عَابِدٌ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي ثَابِتٍ، وَتَغْيِيرَ حِفْظِهِ بِأَخْرَجَهُ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1499).

(12) ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمِ الْبُنَانِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ ثَقَّةٌ عَابِدٌ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (810).

(13) الرَّهَقُ: غَشِيَانُ الشَّيْءِ الشَّيْءِ، وَقَوْلُهُمْ: رَهَقَهُ الْأَمْرُ: غَشِيَهُ. انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (2 / 451).

هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ ». فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا » (1)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام مسلم⁽²⁾ من حديث عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس⁽³⁾ (رحمته الله).

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل⁽³⁾، والإمام النسائي⁽⁴⁾ من حديث عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عن حماد ابن سلمة، عن علي بن زيد وثابت البناني، عن أنس⁽³⁾ (رحمته الله) بمثل متنه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن علياً بن زيد قد تكالبت عليه سهام الجرح من كل حدب وصوب، فهو ضعيف، والإجماع على عدم الاحتجاج به قائم، والإمام مسلم حينما أخرج له لم يحتج به، وإنما أخرج له مقروناً بثابت البناني، لذلك يرى الباحث أنه لا لوم على الإمام مسلم في إخراج حديثه في الصحيح، والله أعلم.

المبحث السابع عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان غالباً في التشيع ممن

يروى المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته، مع ما يقلب من الأسانيد⁽⁵⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (علي بن هاشم بن البريد).

علي بن هاشم بن البريد، أبو الحسن الخزاز⁽⁶⁾ الكوفي⁽⁷⁾، العائذي⁽⁸⁾ القرشي مولاهم⁽⁹⁾، مات سنة ثمانين ومئة وقيل في التي بعدها⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة أُحُدٍ، (ح 4742)، (5 / 178).

(2) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: استيخاب الدعاء بالأنصر عند لقاء العدو، (ح 4644)، (5 / 144).

(3) مسند أحمد، حديث أنس بن مالك، (ح 14056)، (21 / 443).

(4) السنن الكبرى للنسائي، كتاب السير، باب: قتل الرجل الجماعة، (ح 8597)، (8 / 40).

(5) المجروحين، ابن حبان (2 / 110).

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12 / 116).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4810).

(8) من عائذة قریش وهي امرأة من النمر وهي أم بني عبيد بن خزيمه بن لؤي بن غالب؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (21 / 161).

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (8 / 342).

(10) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4810).

وعليُّ بنُ هاشمٍ وثَّقَهُ ابنُ معينٍ⁽¹⁾، وابنُ المدينيِّ⁽²⁾، والعجليُّ⁽³⁾، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ⁽⁴⁾، وقالَ ابنُ المدينيِّ في موضعٍ آخر: كان صدوقًا، وكان ضعيفًا⁽⁵⁾، وكان يتشيع⁽⁶⁾، وعادَ ابنُ حَبَّانَ وذكرَهُ في الثقاتِ، وقالَ: كان يتشيع⁽⁷⁾

وقالَ ابنُ سعدٍ: صالحُ الحديثِ، صدوقٌ⁽⁸⁾

وقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: ما به بأسٌ⁽⁹⁾، وكذا قالَ النسائيُّ⁽¹⁰⁾

وأشارَ الجوزجانيُّ إلى سوءِ مذهبه، وأنه كان غالبًا فيه⁽¹¹⁾

وقالَ أبو داودَ ردًّا على الأجرِيِّ: أهلُ بيتِ تشيعٍ، وليسَ نَمَّ كَذِبٌ⁽¹²⁾

وقالَ أبو زُرْعَةَ: صدوقٌ، وقالَ أبو حاتمٍ: كان يتشيعُ، يُكْتَبُ حديثُه⁽¹³⁾

وقالَ ابنُ عديٍّ: هو من الشيعةِ المعروفينَ بالكوفةِ، ويروي في فضائلِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ أشياء

لا يرويها غيرُه بأسانيدَ مختلفةٍ، وقد حدَّثَ عنه جماعةٌ من الأئمةِ، وهو إن شاء الله صدوقٌ في روايته⁽¹⁴⁾

وذكره ابنُ شاهينٍ في الثقاتِ⁽¹⁵⁾

وقالَ الذهبيُّ: صدوقٌ⁽¹⁶⁾، وقالَ في موضعٍ آخر: شيعيٌّ غالٍ، وله ما يُستنكر⁽¹⁷⁾

وقالَ ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يتشيعُ⁽¹⁸⁾

(1) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (423/2).

(2) تهذيب الكمال، المزي (166/21).

(3) الثقات، العجلي (158 / 2).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (116 / 12).

(5) العلال، ابن المديني (ص 73).

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (116 / 12).

(7) الثقات، ابن حبان (213 / 7).

(8) الطبقات الكبير، ابن سعد (392 / 6).

(9) العلال ومعرفة الرجال، ابن حنبل (489 / 2).

(10) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (116 / 12).

(11) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 73).

(12) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (158/1).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (207 / 6).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (183 / 5).

(15) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 208).

(16) المغني في الضعفاء، الذهبي (456 / 2).

(17) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 140).

(18) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4810).

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له مسلمٌ في موضعين.

الحديث الأول: قال الإمام مسلمٌ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيْبٍ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ⁽²⁾، ح، وَحَدَّثَنِي

أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَنْدَلِيُّ⁽³⁾، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ⁽⁴⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ⁽⁵⁾، عَنْ عَمْرَةَ⁽⁶⁾، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ"، وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.⁽⁷⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ⁽⁹⁾، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁰⁾،

وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ⁽¹¹⁾، ثَلَاثَتُهُمْ؛ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِنَحْوِهِ.

(1) محمد بن العلاء بن كُرَيْبٍ الهمداني أبو كُرَيْبٍ الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6204).

(2) حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره من كبار التاسعة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1487). ولكنه كان يبين سبب تدليسه، فهذا لا يؤثر فيه؛ انظر: تهذيب الكمال، المزي (224/7).

(3) إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهلالي، أبو معمر القطيعي ثقة مأمون؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (415).

(4) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7302). أشار صاحبي التحرير إلى أن قول ابن حجر: (ربما دلس)، مرده إلى توسع هشام في الرواية عن أبيه، وتساهله في ذلك حتى أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه، وقال في النهاية، ولا يُعَدُّ بهذا؛ انظر: تحرير التقريب، د. بشار عواد والشبخ شعيب الأرنؤوط (41/4).

(5) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3239).

(6) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية أكثرت عن عائشة ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (8643).

(7) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب: يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ، (ح 3642)، (4 / 162).

(8) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: قَوْلُهُ [إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تَخَفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (الأحزاب: 54)]، (ح 4796)، (6 / 120).

(9) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: مَا يَحِلُّ مِنَ النَّحُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النَّسَاءِ فِي الرَّضَاعِ، (ح 5239)، (7 / 38).

(10) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: [وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعَنَكُمُ (النساء: 23)] وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ (الرِّضَاعِ) مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، (ح 5099)، (7 / 9).

(11) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب: يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ، (ح 3641)، (4 / 162).

وَمِنْ تَبَعِ الروايةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ للحديثِ شواهداً صحيحةً، وقد تابعَ حمَّادُ بنُ أسامةَ - أبو أسامةَ - ،
عَمَّارَ بنَ محمدٍ في الروايةِ التي أخرجَها أبو عوَّاةٌ في مسندهِ⁽¹⁾.

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثِ أَبُو عَمَّارٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى⁽³⁾، أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى⁽⁴⁾، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ⁽⁵⁾، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ. فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْعَرِيُّ. ثُمَّ انصَرَفَ، فَقَالَ: رُدُّوا عَلَيَّ رُدُّوا عَلَيَّ. فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا رَدَّكَ كُنَّا فِي شُغْلٍ. قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « الْإِسْتِذَانُ ثَلَاثٌ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ ». قَالَ لَتَأْتِيَنِي عَلَى هَذَا بَيْتَةٍ، وَإِلَّا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ. فَذَهَبَ أَبُو مُوسَى، قَالَ: عُمَرُ إِنْ وَجَدَ بَيْتَهُ مَجْدُوهُ عِنْدَ الْمُنْبَرِ عَشِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيْتَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ. فَلَمَّا أَنْ جَاءَ بِالْعَشِيِّ وَجَدْهُ، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا تَقُولُ، أَقَدْ وَجَدْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. قَالَ: عَدَلٌ. قَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَدَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَّبِعَ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى بِهِدَا
الِإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ؛ فَقَالَ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: نَعَمْ فَلَا تَكُنْ يَا ابْنَ

(1) مسند أبي عوَّاة، كتاب النكاح وما يشاكله، باب: بيان تحريم النكاح بالرضاع بما تحرم به الولادة، (ح4371)، (3 / 105).

(2) الحسين بن حُرَيْثِ الخزاعي مولا هم، أبو عمار المروزي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1314).

(3) الفضل بن موسى السَّيِّئَانِي، أبو عبد الله المروزي، ثقة ثبت، وربما أعرَب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5419).

وتعقب صاحبا التحرير الحافظ ابن حجر، وقال: قوله: ربما أعرَب، استفادة من قول ابن المديني: إنه روى أحاديث مناكير، وذكر منها واحداً حسب. وهو مما تفرد له علي ابن المديني، وقد أطلق توثيقه الأئمة: البخاري، وابن معين، ووكيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقال: هو أثبت من ابن المبارك، وثقة ابن المبارك، وغيرهم؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْب (161/2) (4) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني، نزيل الكوفة، صدوقٌ يخطيء؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3036). قال صاحبا التحرير: هو صدوقٌ حسن الحديث، وقوله " يخطيء " أخذها من ابن جَبَّان، وثقه يعقوب بن شيبه، وابن معين، والدارقطني، والعجلي، وابن سعد. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث. وقال أبو زُرْعَةَ وأحمد والنسائي في رواية: صالح، وفي رواية: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال يعقوب بن سفيان: شريفٌ لا بأس به، في حديثه لين، وقال البخاري: منكر الحديث، ولم نجد ذلك في شيء من كتبه، ومهما يكن فإنه - إن صح عنه ذلك - فقد تفرد بهذا الحكم؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْب (161/2).

(5) أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري، قيل اسمه عامر، وقيل الحارث، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7952).

(6) عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولا هم، ويقال له الجعفي نسبة إلى خاله حسين بن علي أبو عبد الرحمن الكوفي مُسْتَكْدَانَةٌ، وهو وعاء المسك بالفارسية، صدوقٌ، فيه تشيُّع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3493).

الْحَطَّابِ عَدَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ سُبْحَانَ اللَّهِ. وَمَا بَعْدَهُ⁽¹⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري في البيوع⁽²⁾، والإمام مسلم في الآداب⁽³⁾، من حديث عبيد بن عمير، وأخرجه البخاري كذلك في الاستئذان⁽⁴⁾، ومسلم في الآداب أيضًا⁽⁵⁾، من حديث أبي سعيد الخدري⁽⁶⁾، كلاهما عن أبي موسى الأشعري⁽⁷⁾، بلفظ قريب. وتابع عليًا بن هاشم؛ عبدالله⁽⁶⁾ بن داود⁽⁷⁾، ووقع للإمام أحمد عاليًا⁽⁸⁾، ورواه مختصرًا عن الفضل⁽⁹⁾ بن دكين، عن طلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبيه.

خلاصة القول

يرى الباحث أن عليًا بن هاشم قد وثقه ابن معين وابن المديني والعجلي وابن شيبه، وعاد ابن حبان وذكره في ثقافته، وكذلك ابن معين ضعفه في موضع آخر، ومعظم الأئمة على أنه صدوق، وما أخذوا عليه إلا أنه كان متشيعًا، لذلك يرى الباحث أنه صدوق، وحديثه حسن يتقوى بالمتابعة والشواهد، ونجد أن حماد بن أسامة قد تابعه في الرواية الأولى، وتابعه في الرواية الثانية جمع من الثقات، وللحديثان شواهد كثيرة، على ذلك يكون حديثه صحيحًا لغيره، ولا تثريب على الإمام مسلم في إخراجِه في الصحيح. والله أعلم.

= قال صاحب التحرير: ثقة، فقد وثقه أحمد، وروى عنه جمع من الثقات، منهم: مسلم، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقافت شيوخه، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وإنما نقم عليه التشيع، وهي علة غير قاذحة، وأنكر عليه أحمد إسناده حديث واحد فقط، وهو حديث الإبراد في الظهر، لكنه أطلق توثيقه، وكل ثقة يخطيء، فكان ماذا؟؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (243/2).

- (1) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، (ح2154)، (6 / 179).
- (2) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: الخروج في التجارة، (ح2062)، (3 / 55).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، (ح5757)، (6 / 179).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثًا، (ح6245)، (8 / 54).
- (5) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، (ح5751)، (6 / 177).
- (6) عبد الله بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبد الرحمن الخريبي، ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3297).
- (7) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب: كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، (ح5183)، (4 / 510).
- (8) مسند أحمد، أول مسند الكوفيين، حديث أبو موسى الأشعري، (ح19556)، (32 / 326).
- (9) الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم الأحول، أبو نعيم الملائني، مشهور بكنيته، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5401).

المبحث الثامن عشر: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن فحش خطؤه وكثر

وهمه حتى استحق الترك من أجله⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (عمار بن محمد الثوري).

عمار بن محمد الثوري، أبو اليقظان الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري، سكن بغداد⁽²⁾، توفي في

المحرم سنة اثنتين وثمانين ومائة في خلافة هارون⁽³⁾.

وعمار وثقه ابن سعد⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وقال الذهبي في موضع آخر: صدوق نبيل⁽⁶⁾

ونقل الخطيب في تاريخه توثيق علي بن حجر، وأبي معمر القطيعي له، وقول سفيان الثوري:

إن نجا أحد من أهل بيتي فعمار⁽⁷⁾

وقال البخاري: كان أوثق من سيف⁽⁸⁾ يعني شقيقه سيف بن محمد الثوري المتفق على

ضعفه⁽⁹⁾.

وقال ابن معين: لم يكن به بأس⁽¹⁰⁾

وقال الجوزجاني: ليس بالقوي في الحديث⁽¹¹⁾، وكذا قال أبو زرعة⁽¹²⁾

(1) المجروحين، ابن حبان (2 / 195).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4832)

(3) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 388).

(4) نفس المصدر.

(5) ميزان الاعتدال، الذهبي (5 / 203)

(6) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (1 / 141).

(7) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12 / 252).

(8) التاريخ الكبير، البخاري (7 / 29).

(9) انظر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 277)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 187)، الضعفاء أو أسامي

الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، أبو زرعة الرازي (2 / 450، 322)، العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1 / 245)، (2 /

370)، يحيى بن معين وكتابه التاريخ - رواية الدوري (3 / 445)، الضعفاء للعقيلي (2 / 545)، المجروحين من المحدثين والضعفاء

والمتروكين لابن حبان (1 / 346)، الكامل في ضعفاء الرجال (3 / 434)، (4 / 291)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية،

الدارقطني (11 / 193)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9 / 226)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 / 35)، تهذيب الكمال،

المزي (12 / 328)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (1 / 476)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (3

/ 354)، مجمع الزوائد للهيثمي (1 / 511)، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العمري (1 / 132)، تقريب التهذيب

، ابن حجر (2726).

(10) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (2 / 246).

(11) انظر: أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 142).

(12) الجرح والتعديل، ابن حاتم (6 / 393).

وقال أبو حاتم: ليس به بأس، يُكْتَبُ حديثه⁽¹⁾

وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال: ليس به بأس⁽²⁾

وقال ابن حجر في التقریب: صدوقٌ يخطئ⁽³⁾

ونجد أن صاحبي التحرير قد قالا بتوثيقه، سيرًا على خطى من وثقه من الأئمة⁽⁴⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: له حديث واحد في المساقاة.

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبرَاهِيمَ⁽⁵⁾، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ⁽⁷⁾، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ⁽⁸⁾، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ^(عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ حَائِطًا فَقَالَ: « يَا أُمَّ مَعْبِدٍ مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ أَمْسَلِمَ أَمْ كَافِرٌ؟ ». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ. قَالَ: « فَلَا يَغْرَسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ⁽¹⁰⁾، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ⁽¹¹⁾، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ⁽¹²⁾، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ⁽¹³⁾، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدِ⁽¹⁴⁾، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ،

(1) الجرح والتعديل، ابن حاتم (6 / 393).

(2) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص228).

(3) تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4832).

(4) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط (61/3).

(5) أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي، أبو عبد الله الأشقر، ثقة حافظ؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (37).

(6) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، ثقة فاضل؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (1962).

(7) زكريا بن إسحاق المكي، ثقة، رُمي بالقدر؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (2020).

(8) عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم، الجُمحي مولا هم، ثقة ثبت؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (5024).

(9) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (3575).

(10) حَفْصُ بْنُ غِيَاثِ بن طَلْقِ بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليل في الآخر؛ انظر: تقریب

التهذيب، ابن حجر (1430).

(11) محمد بن العلاء بن كُرَيْبِ الهمداني، أبو كُرَيْبِ الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (6204).

(12) إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه

تغير قبل موته بيسير؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (332).

(13) محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهمل في حديث غيره؛

انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (5841).

(14) عمرو بن محمد بن بكر الناقد، أبو عثمان البغدادي نزل الرقة، ثقة حافظ؛ تقریب التهذيب، ابن حجر (5106).

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ⁽¹⁾، كُلُّ هُوَلَاءِ، عَنِ الْأَعْمَشِ⁽²⁾، عَنِ أَبِي سُفْيَانَ⁽³⁾،
عَنْ جَابِرٍ (رضي الله عنه). زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمَّ
مُبَشَّرٍ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضَيْلٍ، عَنِ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رَبِّمَا
قَالَ عَنْ أُمَّ مُبَشَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ^ﷺ ^ ، وَرَبِّمَا لَمْ يَقُلْ ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا عَنِ النَّبِيِّ^ﷺ ^ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي
الرُّبَيْرِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ⁽⁴⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامَانِ الْبَخَارِيُّ⁽⁵⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾، مِنْ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ
الْبَخَارِيُّ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ⁽⁷⁾، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ
أَنْسِ (رضي الله عنه).

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁾ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنهما).

فَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدٌ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الشَّيْخِينَ، وَتَوْبَعَ عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ؛ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ أَبُو
مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ⁽⁹⁾، فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول

يرى الباحث أَنَّ عَمَّارَ بْنَ مُحَمَّدٍ ثِقَةٌ، فَقَدْ وَثَّقَهُ عِدَّةٌ مِنْ يُعْتَبَرُ بِهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَمَنْ لَمْ يُوَثِّقَهُ لَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا مَفْسَرًا، وَابْنُ حِبَّانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَدَدٌ لَمَّا رَمَاهُ بِهِ، وَيَكْفِي أَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ قَدْ جَاوَزَ بِهِ
الْقَنْطَرَةَ حِينَ خَصَمَهُ بِالنَّجَاحَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ.

- (1) محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاها، صدوق عارف، رُمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6227).
- (2) سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقرائن ورع، لكنه بدلس؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2615).
- (3) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكافي، نزل مكة، صدوق؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3035). وروى له البخاري مقروناً، وحديثه عن جابر صحيفه، وأحاديث الأعمش عنه مستقيمة؛ انظر: تحرير التقریب، د. بشار والشيخ شعيب (161/2).
- (4) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: فضل العرس والزرع، (ح4053-ح4054)، (5 / 28).
- (5) صحيح البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب: فضل الزرع والعرس إذا أكل منه، وقول الله تعالى [أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا (الواقعة: 64 - 65)]، (ح2320)، (3 / 103).
- (6) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: فضل العرس والزرع، (ح4055)، (5 / 27).
- (7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم، (ح6012)، (8 / 10).
- (8) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: فضل العرس والزرع، (ح4050)، (5 / 27).
- (9) محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحدث، ثقة يحفظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6114).
- (10) مسند أحمد، مسند بني هاشم، حديث جابر بن عبد الله، (ح15201-ح15202)، (23 / 377).

كذلك الإمام مسلم رحمه الله أخرج له في المتابعات وتعليقاته، ولم يُخرج له في أصل الباب حيث أنه صدرَ الباب بحديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) الذي سبق الإشارة إليه، لكل ما تقدم، فقد بالغ ابن حبان حين قال بتركه، ولا لومَ على الإمام مسلم بالرواية له في صحيحه، والله أعلم.

المبحث التاسع عشر: من قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث جداً، كان ممن"

يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية⁽¹⁾ الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره، والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به وفيما انفرَد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها⁽²⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (فضيل بن مرزوق الرقاشي).

فضيل بن مرزوق، أبو عبد الرحمن، الكوفي، العنزي، مولا هم الأغر،.. الرقاشي⁽³⁾، وقيل الرؤاسي⁽⁴⁾. وتوفي قبل سنة سبعين ومائة⁽⁵⁾

وفضيل وثقه سفيان الثوري⁽⁶⁾، وسفيان بن عيينة⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، ويعقوب

(1) عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي، أبو الحسن، صدوقٌ يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4616).

ورد صاحبنا التحرير قول الحافظ ابن حجر: صدوقٌ يخطئ كثيراً، وقالوا: بل ضعيفٌ، ضَعَفَهُ هُشَيْمٌ، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وأبو زرعة الرازي، وابن معين في عدة روايات، وقال في أخرى: ليس به بأس. وضَعَفَهُ أبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، وابن عدي، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني، والساجي، فهو مجمعٌ على تضعيفه، ما وثقه سوى ابن سعد! فلا ندري من أين جاء ابن حجر بعبارة: "صدوقٌ يخطئ كثيراً... إلخ"؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شُعَيْب (20/3).

(2) المجروحين لابن حبان (2 / 209)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5437).

(4) نسبة إلى بني رؤاس وهو الحارث بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهم من قيس عيلان؛ انظر: الأنساب، السمعي (3 / 97)

(5) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (10 / 396)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 75)

(7) سؤالات الأجرى لأبي داود (1 / 238).

(8) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 272)

(9) الثقات للعجلي (2 / 208)

ابنُ سفيانَ الفسويُّ⁽¹⁾، والذهبيُّ⁽²⁾. وقالَ ابنُ معينٍ في موضعٍ آخر: ليسَ به بأسٌ⁽³⁾، وعادَ ابنُ حبانَ وذكرَهُ في الثقاتِ⁽⁴⁾.

وقالَ أبو حاتمٍ: صدوقٌ، صالحُ الحديثِ، يَهَمُ كثيرًا، يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُجْتَبُ بهِ⁽⁵⁾.
وقالَ النسائيُّ: ضعيفٌ⁽⁶⁾.

وقالَ ابنُ عديٍّ: لَهُ أحاديثٌ حَسَنانٌ، وأرجو أن لا بأسَ بهِ⁽⁷⁾

وقالَ ابنُ شاهينَ: هذا الخِلافُ في فَضِيلِ يُوجِبُ التوقِفَ في أمرِهِ، لأن ليحيى بنَ معينٍ فيه قولانٍ، والثوريُّ قد حادَ عن ذكرِهِ، وأحمدُ بنُ صالحٍ تَكَلَّمَ في حديثِهِ، فليسَ له أن يُدْخَلَ في الصحيحِ، واللهُ أعلمُ⁽⁸⁾

واستدلَّ الذهبيُّ على تحسِينِ حديثِهِ بعدمَ ذكرِهِ في الضعفاءِ عند البخاريِّ، ولا العُقَيْليِّ، ولا الدولابيِّ⁽⁹⁾

وذكرَهُ ابنُ الجوزيِّ في الضعفاءِ⁽¹⁰⁾.

وقالَ ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يَهَمُّ، ورُمِيَ بالتَشْيِيعِ⁽¹¹⁾.

وتعقَّبَ صاحبُ التحريرِ ابنَ حجرٍ في وصفِهِ له بالوَهْمِ، فقالا: قولُهُ: "يَهَمُّ"، لا معنى لها بعدَ أن أنزَلَهُ إلى مرتبةِ الصدوقِ، الحسنُ الحديثِ⁽¹²⁾.

والقولُ فيه أنه صدوقٌ، حسنُ الحديثِ. واللهُ أعلمُ.

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثِهِ؛ أخرجَ له مسلمٌ في الصلاةِ والزكاةِ.

(1) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (3 / 133).

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2 / 125)

(3) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (1 / 191)

(4) الثقات لابن حبان (7 / 316)

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 75)

(6) انظر: تهذيب الكمال، المزي (23 / 308).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 19)

(8) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين (ص 77)

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 342)

(10) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3 / 9)

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر (5437).

(12) تحرير تقريب التهذيب، د. بشار معرف والشيخ شعيب الأرنؤوط (3 / 164).

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ⁽¹⁾، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ⁽²⁾، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ⁽³⁾، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعَصْرِ. فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَنَزَلَتْ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى⁽⁴⁾ فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ لَهُ: هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ. فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽⁵⁾.

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمد⁽⁶⁾ في مسنده بنفس إسناده مسلم، وتوبع فضيلاً بن مَرْزُوقٍ، من الأسود بن قيس⁽⁷⁾، في الرواية التي أخرجها الإمام البيهقي في السنن الكبرى⁽⁸⁾.

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ⁽¹⁰⁾، حَدَّثَنَا فَضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ⁽¹¹⁾، عَنْ أَبِي حَازِمٍ⁽¹²⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ⁽¹³⁾) وَقَالَ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوَا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ⁽¹⁴⁾) ». ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ

(1) إسحاق بن إبراهيم، أبو محمد بن راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).

(2) يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7496).

(3) شقيق بن عقبة العبدي الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2818).

(4) سورة البقرة (238).

(5) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، (ح1460)، (2 / 112).

(6) مسند أحمد، أول مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب، (ح18673)، (30 / 613).

(7) الأسود بن قيس العبدي ويقال العجلي الكوفي يكنى أبا قيس، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (506).

(8) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب: مَنْ قَالَ هِيَ الْعَصْرُ، (ح2247)، (1 / 459).

(9) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6204).

(10) حماد بن أسامة القرشي مولاها، الكوفي أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1487).

(11) عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، ثقة رُمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4539).

(12) سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2479).

(13) سورة المؤمنون (51).

(14) سورة البقرة (172).

يُمَدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَتَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث

جميع من روى هذا الحديث كان مداراً لإسنادهم على رجالٍ إسنادهم مسلم، وقد أخرج الحديث الإمام أحمد من حديث، هاشم بن القاسم⁽²⁾، وأخرجه الإمام الترمذي من حديث عبد بن حميد⁽³⁾، كلاهما عن الفضل بن دكين عن فضيل بن مرزوق عنه (رحمته الله) بلفظ قريب. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وعقب شعيب على رواية أحمد بقوله: إسناده حسن.

خلاصة القول

يرى الباحث أن الإمام مسلماً أخرج لفضيل بن مرزوق في موضعين، في الأول توبع فضيلاً من الأسود بن قيس، وهو ثقة، واستشهد الإمام مسلم بهذه الرواية بعد أن ساق حديث فضيل، وكأنه أراد أن يجبر ما فيها من خلل، وفي الموضع الثاني حكم الترمذي على الحديث بأنه حسن، وقال شعيب بتحسين الإسناد، وانتقى مسلم عليه، ولم يرو له من طريق عطية بن سعد.

وهنا لم يخالف الثقات بل وافقهم، وابن حبان نفسه عاد وذكره في الثقات، وبناءً على ذلك لا غبار على الإمام مسلم في الرواية له والاحتجاج به. والله أعلم.

المبحث العشرون: من قال فيه ابن حبان: " كان غالياً في الرفض، وهو رأس الزيدية، كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي، وكان داعيةً إلى مذهبه، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"⁽⁴⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (هارون بن سعد العجلي).

هارون بن سعد العجلي أو الجعفي الكوفي الأعور⁽⁵⁾، رأس الزيدية في أيامه، من المتزهدين العلماء بالحديث⁽⁶⁾، من السابعة⁽⁷⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، (ح2393)، (3 / 85).

(2) مسند أحمد، من مسند بني هاشم، حديث أبي هريرة رضي الله عنه (ح8348)، (14 / 89).

(3) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة البقرة (ح2989)، (5 / 95).

(4) المجروحين لابن حبان (3 / 94).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7227).

(6) الأعلام للزركلي (8 / 60).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (7227).

وعادَ ابنُ حَبَّانَ وذكرَهُ في الثَّقَاتِ (1) .
 وهارونُ قَالَ عَنْهُ ابنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ (2) ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مِنَ الْمُغْلِبَةِ فِي التَّشْيِيعِ،
 وَكَانَ مِنَ الْخَرِيبَةِ (3) . (4)
 وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: صَالِحٌ، أَظُنُّهُ كَانَ يَتَشْيَعُ (5) .
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ (6) .
 وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: كَانَ يَغْلُو فِي الرِّفْضِ (7) .
 وَنَفَى ابنُ عَدِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادِيثٌ مُنْكَرَةٌ، وَقَالَ: أَرْجُوا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ (8) .
 وَذَكَرَهُ ابنُ الْجَوْزِيِّ فِي ضَعْفَائِهِ (9) .
 وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ رَافِضِيٌّ بَغِيضٌ (10) .
 وَقَالَ ابنُ حَجْرٍ: صَدُوقٌ، رُمِيَ بِالرِّفْضِ، وَيُقَالُ رَجَعَ عَنْهُ (11) .

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ ولقد انفرد الإمام أحمد ومسلم بالرواية له من

دون أصحاب الكتب التسعة، وله في صحيح مسلم رواية واحدة.
 قَالَ الإمامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ (12)، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (13)، عَنِ

(1) الثقات لابن حبان (7 / 579)

(2) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (1 / 224)

(3) ذكر الدكتور بشار معروف في تعليقه على تهذيب الكمال، أن الخريبة هم الذين يرون جواز إتيان النساء من أدبارهن، وهو مذهب الشيعة؛ انظر تهذيب الكمال، المزي (87/30) .

(4) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية الدوري (3 / 359).

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2 / 475)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 90)

(7) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1478)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 126)

(9) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3 / 170)

(10) ميزان الاعتدال، الذهبي (7 / 61)

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7227).

(12) سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث مروذي الأصل ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2219).

(13) حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عبد الرحمن الرُّوَاسِي، أبو عوف الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1551).

الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ⁽¹⁾، عَنْ هَارُونَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ⁽²⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زِرُّسُ الْكَافِرِ أَوْ نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ، وَغَلْظُ جِلْدِهِ مَسِيرَةُ ثَلَاثٍ»⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ ذَكَوَانَ السَّيِّانِ⁽⁴⁾، وَمِنْ حَدِيثِ فَضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ⁽⁵⁾، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ⁽⁶⁾، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ⁽⁷⁾، أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه).

خلاصة القول

يرى الباحث أن هارون بن سعد العجلي صدوق، وحديثه حسن، وأن كل ما أخذ عليه أنه كان مُتَشَبِّهًا غَالِيًا فِي مَذْهَبِهِ، وَلَمْ يَسْتَنْدِ ابْنُ حَبَّانَ فِي دَعْوَاهُ بَعْدَمِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ إِلَى دَلِيلٍ، سِوَى أَنَّهُ رَأْسٌ فِي الزَيْدِيَّةِ، وَأَنَّهُ غَالٍ فِيهَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسَلِّمٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدْعُو بِهِ لِبَدْعَتِهِ، وَلَا يُرَوِّجُ لَهَا، وَلَقَدْ تَابَعَهُ فَضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ وَهُوَ ثِقَةٌ⁽⁸⁾، فَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْإِمَامُ مُسَلِّمٌ الْحَدَّ فِي الرِّوَايَةِ لَهُ فِي الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث الحادي والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن ينضرد عن

الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به"⁽⁹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (الوليد بن جميع الزهري).

الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة،... من الخامسة⁽¹⁰⁾

(1) الحسن بن صالح الهمداني الثوري، ثقة فقيه عابد، رُمي بالتشيع؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1250).

(2) سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب ابن حجر العسقلاني (2479).

(3) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الصُّعْفَاءُ، (ح7364)، (8 / 153).

(4) سنن الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي عِظَمِ أَهْلِ النَّارِ، (ح2577)، (4 / 331).

(5) نفس المصدر، (ح2579)، (4 / 332).

(6) مسند أحمد، حديث أبو هريرة، (ح8410)، (14 / 134)، (ح10931)، (16 / 543).

(7) المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، (ح8912)، (4 / 595).

(8) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5434).

(9) المجروحين لابن حبان (3 / 78).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7432).

والوليد، قال بتوثيقه ابنُ سعد⁽¹⁾، وابنُ معين⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وزاد ابنُ معين: مأمونٌ مرضيٌّ.

وعادَ ابنُ حَبَّانَ وذكره في الثقات⁽⁴⁾

وكانَ يحيى بنُ سعيدِ القَطانُ لا يُحَدِّثُ عنه، فلما كانَ قبلَ موتهِ بقليلٍ حَدَّثَ عنه⁽⁵⁾

قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾: ليسَ به بأسٌ.

وقالَ أبو زُرْعَةَ: لا بأسَ به⁽⁸⁾

وقالَ أبو حاتمٍ: صالحُ الحديثِ⁽⁹⁾

وقالَ العُقَيْلِيُّ: في حديثِهِ اضْطِرَابٌ⁽¹⁰⁾

وقالَ الحاكمُ: لو تركَهُ مسلمٌ لأجادَ⁽¹¹⁾

وقالَ عنه ابنُ حجرٍ في التقریب: صدوقٌ يهيمُ، ورُميَ بالتَشْيِيعِ⁽¹²⁾

وحَسَنَ حديثُهُ صاحبًا للتحرير، ودفعًا عنه ما رمَاهُ به ابنُ حجرٍ من الوَهْمِ، وقالوا: لا معنى

لها، وليسَ له فيها سَلْفٌ⁽¹³⁾

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وأخرج له مسلمٌ في موضعين.

الموضع الأول: قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽¹⁴⁾، حَدَّثَنَا أَبُو

(1) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 354)

(2) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ابن معين (1 / 97)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ابن معين (1 / 221).

(3) الثقات للعجلي (2 / 342)

(4) الثقات لابن حبان (5 / 492)

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 8)

(6) سؤالات أبي داود، أحمد بن حنبل (1 / 303)

(7) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11 / 122)

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 8)

(9) نفس المصدر.

(10) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1441)

(11) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 190)

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7432)

(13) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (63/4).

(14) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحبُ تصانيف؛ انظر: تقريب التهذيب، (3575).

أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ⁽¹⁾ (حَدَّثَنَا) ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ (حَدَّثَنَا) قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي - حُسَيْلٌ⁽²⁾ - قَالَ: فَأَخَذَنَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصُرَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَآتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انصُرْنَا، نَفِي هُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ»⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى⁽⁴⁾، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ أَسَامَةَ⁽⁵⁾، كِلَاهُمَا عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ عَنِ أَبِي الطُّفَيْلِ (حَدَّثَنَا)، عَنِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ (حَدَّثَنَا) بِنَحْوِهِ.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ⁽⁶⁾، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْكُوفِيُّ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ وَبَيْنَ حُذَيْفَةَ بَعْضُ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ كَمْ كَانَ أَصْحَابُ الْعَقَبَةِ؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: أَخْبِرْهُ إِذْ سَأَلَكَ؛ قَالَ: كُنَّا نُخْبِرُ أُمَّهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْهُمْ فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنْ اثْنَيْ عَشَرَ مِنْهُمْ حَرَبُ اللَّهِ وَلِرَسُولِهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ وَعَدَرَ ثَلَاثَةً، قَالُوا: مَا سَمِعْنَا

(1) عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي، أبو الطفيل وربما سمي عمرا، أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثماني سنين، ولد عام أُحُدٍ ورأى النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي بكر فمن بعده وعمر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح، وهو آخر من مات من الصحابة قاله مسلم وغيره؛ أنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 241)

(2) أبو حذيفة بن اليمان، وهو حُسَيْلُ بْنُ جَابِرِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جُرُودَةَ، وَجُرُودَةُ عَيْسِي، وَهُوَ الْيَمَانِ. فَنَسَبَ حَذِيفَةَ إِلَيْهِ؛ أَنْظَرُ: أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، (1 / 143) شَهِدَ هُوَ وَابْنَاهُ حَذِيفَةَ وَصَفْوَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدًا فَأَصَابَ حَسِيلًا الْمُسْلِمُونَ فِي الْمَعْرَكَةِ فَقَتَلُوهُ يَظُنُّونَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يَدْرُونَ وَحَذِيفَةَ بِصَبِيحِ أَبِي أَبِي وَلَمْ يَسْمَعْ فَتَصَدَّقَ أَبْنُهُ حَذِيفَةَ بِدَيْتِهِ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ؛ أَنْظَرُ: الْإِسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ، ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (1 / 103).

(3) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، (ح/178)، (5 / 176).

(4) المستدرک علی الصحیحین، الحاکم، کتاب معرفة الصحابة، باب: ذِکْرُ مَنَاقِبِ الْيَمَانِ بْنِ جَابِرِ أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ وَهُوَ مِمَّنْ شَهِدَ أُحْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (ح/4896)، (3 / 201).

(5) مسند أحمد، حديث حذيفة بن اليمان، (ح/23354)، (38 / 377).

(6) زهير بن حرب بن شداد، أبو خثيمة النسائي نزلي بغداد ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2042).

(7) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6017).

مُنَادَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَلِمْنَا بِمَا أَرَادَ الْقَوْمُ. وَقَدْ كَانَ فِي حَرَّةٍ⁽¹⁾ فَمَشَى فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ فَلَا يَسْبِقُنِي إِلَيْهِ أَحَدٌ». فَوَجَدَ قَوْمًا قَدْ سَبَقُوهُ ، فَلَعَنَهُمْ يَوْمَئِذٍ⁽²⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام أحمد بن حنبل من حديث أبي الطفيل⁽³⁾، بمتن قريب من متن مسلم.

خلاصة القول

يرى الباحث أن الوليد بن جميع صدوق، حسن الحديث، فقد وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وروى عن يحيى القطان، وذكره ابن حبان في الثقات، وكذلك ابن شاهين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأثبت البخاري سماعه من أبي الطفيل⁽⁴⁾، ولقد بالغ ابن حبان في تربيجه والخط عليه دون دليل أو مستند، وليس ما يدعو لترك حديثه وعدم الاحتجاج به، والله أعلم.

المبحث الثاني والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن ساء حفظه وكثر"

وهمه حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به⁽⁵⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (يحيى بن عيسى التميمي النهشلي).

أبو زكريا يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن محمد التميمي الخزاري⁽⁶⁾، أصله من الكوفة، وإنما

(1) الحرّة حجارة سودّ وجمعتها حرّات وحرار وأحرون في الرفع وأحرّين في النصب والخفض، قال الأصمعي: الحرّة: الأرض التي ألبسها حجارة سوداء، وقال الليث: الحرّة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، ومنه حرّة المدينة، وهي من حرّين وحروراء موضع قريب من الكوفة، نزله الخوارج فقبل الحرورية؛ انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (1 / 201)، انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (4 / 201)، وقال ابن منظور: وحرّ الرجل يحرّ حرّة عطش؛ انظر: لسان العرب، (4 / 177).

(2) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، (ح2714)، (8 / 123).

(3) مسند أحمد، حديث حذيفة بن اليمان، (ح2321)، (38 / 346).

(4) التاريخ الكبير، البخاري (8 / 146).

(5) المجروحين لابن حبان (3 / 126).

(6) وهي حرفة تطلق على من كان يبيع الخز، وهي ثياب تنسج من صوف وإبريسم؛ انظر: الأنساب للسمعاني (2 / 356)، لسان العرب، ابن منظور (2 / 1149).

أقام بالرملة بجهز الزيت إلى الكوفة وإلى غيرها، فقبل: الرمي⁽¹⁾، النهشلي⁽²⁾ الفأخوري⁽³⁾ الكوفي، ... مات سنة إحدى ومائتين⁽⁴⁾

وثقة العجلي، وقال: وكان فيه تشيع⁽⁵⁾

وقال عنه ابن معين: ليس بشيء⁽⁶⁾، ولا يكتب حديثه⁽⁷⁾.

قال أحمد: ما أقرب حديثه⁽⁸⁾، ولم يكتب عنه شيئاً⁽⁹⁾

وقال الجوزجاني: يروي أحاديث ينكرها الناس⁽¹⁰⁾

وقال عنه النسائي: ليس بالقوي⁽¹¹⁾

وقال ابن عدي: وعامة رواياته مما لا يتابع عليه⁽¹²⁾

وقال الذهبي: صويلح⁽¹³⁾

وقال ابن حجر في التقریب: صدوقٌ يُخطئ، ورُمي بالتشيع⁽¹⁴⁾

وقال ابن العماد: حسن الحديث⁽¹⁵⁾

وقال صاحباً التحرير: ضعيف، يُعتبر به في المتابعات والشواهد⁽¹⁶⁾

والقول فيه أنه ضعيف، يكتب حديثه ولا يُتَّجَّ به.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ ولهُ في مسلم رواية واحدة.

(1) الأنساب للسمعاني (91 / 3).

(2) نسبة إلى بني تميم من بني نهشل؛ انظر: الأنساب، للسمعاني (91/3).

(3) هذه النسبة إلى بيع الكيزان من الخزف، ويقال لمن يعمل ذلك الفخاراني؛ انظر: الأنساب للسمعاني (4 / 329).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7619).

(5) الثقات للعجلي (2 / 355).

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 285)

(7) الموضوعات، ابن الجوزي (1 / 362)

(8) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3 / 49).

(9) نفس المصدر، (2 / 488).

(10) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 62).

(11) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص 249).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 217).

(13) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 198).

(14) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7619).

(15) شذرات الذهب، ابن العماد (2 / 3).

(16) انظر: تحرير التقریب، د. بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (97/4).

قال الإمام مسلم رحمه الله : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (1) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ (2) جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ - ابن اليمان - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ - ابن الخطاب - ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ كَمَا قَالَ؟، قَالَ: فَقُلْتُ أَنَا. قَالَ: إِنَّكَ لَجَرِيءٌ، وَكَيْفَ قَالَ؟ قَالَ: قُلْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ يُكْفَرُهَا الصِّيَامُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». فَقَالَ عُمَرُ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ إِنَّمَا أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ - قَالَ - فَقُلْتُ: مَا لَكَ وَلَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ: أَفَيْكُسِرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا بَلْ يُكْسَرُ. قَالَ: ذَلِكَ أَحْرَى أَنْ لَا يُغْلَقَ أَبَدًا. قَالَ فَقُلْنَا لِحُذَيْفَةَ: هَلْ كَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ مِنَ الْبَابِ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدِ اللَّيْلَةِ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ (3). قَالَ: فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ مِنَ الْبَابِ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلْهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: عُمَرُ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ (4)، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (5)، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (6)، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (7)، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (8)، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (9)، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ (10)، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ (11)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ

- (1) محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، الكوفي أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6053).
- (2) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6204).
- (3) الأغلطي مفردا أغلوطة، والأغلوطه ما يُغالط به من المسائل؛ انظر: لسان العرب، ابن منظور (7 / 363).
- (4) عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3354).
- (5) وكيع بن الجراح بن ملبج الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7414).
- (6) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبيسي، أبو الحسن بن أبي شيبه الكوفي، ثقة حافظ شهير، وله أوهام، وقيل كان لا يحفظ القرآن؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4513).
- (7) جرير بن عبد الحميد بن فرط، الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيا، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره بهم من حفظه؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (916).
- (8) إسحاق بن إبراهيم أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (332).
- (9) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5341).
- (10) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6391).
- (11) سليمان بن مهران، أبو محمد الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدل؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2615).

أَبِي مُعَاوِيَةَ⁽¹⁾، وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ⁽²⁾، قَالَ: سَمِعْتُ حُدَيْفَةَ ابْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ:
(3)

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ؛ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ⁽⁴⁾، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ⁽⁵⁾، وَجَرِيرِ
ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ⁽⁶⁾، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ سَلِيَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِنَحْوِ مَتْنِ مُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)
بِنَحْوِهِ⁽⁷⁾.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ عَنْهُ بِنَحْوِهِ كَذَلِكَ⁽⁸⁾

خلاصة القول

يَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَيْسَى ضَعِيفٌ، حَيْثُ لَمْ يُوَثِّقْهُ سِوَى الْعَجَلِيِّ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ:
صُورِلِحٌ، وَالْآخَرُونَ عَلَى تَضْعِيفِهِ، وَنَجَدُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا قَدْ أَخْرَجَ لَهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، فَلَا لَوْمَ
عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث الثالث والعشرون: من قال فيه ابنُ حَبَّانَ: "كَانَ مَمْنُ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ
وَيَرْفَعُ الْمَرَاثِيلَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ صَارَ غَيْرَ مُحْتَجِّ بِهِ إِلَّا عِنْدَ الْوَفَاقِ، وَإِنْ
اعْتَبَرَ بِمَا لَمْ يَخَالَفِ الْأَثْبَاتَ فِي حَدِيثِهِ فَلَا ضَيْرَ"⁽⁹⁾؛ وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (يحيى بن محمد بن قيس أبو زكريا).

(1) محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره؛
انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5841).

(2) شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم؛ تقريب التهذيب، ابن حجر (2816).

(3) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: في الفئنة التي تموج كموج البحر، (ح7451)، (8 / 173).

(4) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب: الفئنة التي تموج كموج البحر، (ح7096)، (9 / 54).

(5) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كقارة، (ح525)، (1 / 111).

(6) نفس المصدر، كتاب الزكاة، باب: الصدقة تكفر الخطيئة، (ح1435)، (2 / 113).

(7) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب: الصوم كقارة، (ح1895)، (3 / 25).

(8) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً وأنه يارز بين المسجدين، (ح386)، (1 / 89).

(9) المجروحين لابن حبان (3 / 119)

يحيى بن محمد بن قيس المَحَارِبِيُّ الضَّرِيرُ، أبو محمد المدني نزيل البصرة لَقَبَهُ أَبُو زُكَيْرٍ⁽¹⁾، مؤدبُ جعفر بن سليمان الأمير، طالَ عمرُهُ وَعَمِيَ⁽²⁾، من الثامنة⁽³⁾.

ويحيى قالَ عنه ابنُ معينٍ: ضعيفٌ⁽⁴⁾

وقالَ عمرو بن علي: ليسَ بمتروكٍ الحديثِ⁽⁵⁾

وقالَ أبو زُرْعَةَ: أحاديثُهُ متقاربةٌ، إلا حديثينِ حَدَّثَ بهما⁽⁶⁾

وقالَ أبو حاتمٍ: يُكْتَبُ حديثُهُ⁽⁷⁾

وقالَ الساجيُّ: صدوقٌ يَمُ، وفي حديثه لِينٌ⁽⁸⁾

وقالَ العُقَيْلِيُّ: لا يُتَابَعُ على حديثه⁽⁹⁾

وقالَ ابنُ عديٍّ: عامةُ أحاديثه مستقيمةٌ⁽¹⁰⁾

وقالَ الخليليُّ: شيخٌ صالحٌ⁽¹¹⁾

وقالَ الذهبيُّ: ثقةٌ مشهورٌ⁽¹²⁾، وقالَ مرةً: صالحُ الحديثِ⁽¹³⁾

وقالَ ابنُ حجرٍ: صدوقٌ، يُحْطَى كَثِيرًا⁽¹⁴⁾

وقالَ صاحبُ التحريرِ: ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به، وساقا ما يُدَلُّ على ذلكِ⁽¹⁵⁾

والقولُ فيه ما قاله صاحبُ التحريرِ. واللهُ أعلم.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7639).

(2) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (13 / 479)

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (7639).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 184)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 243)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 184)

(7) نفس المصدر.

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11 / 240)

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 1535)

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 243)

(11) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (1 / 173).

(12) المغني في الضعفاء، الذهبي (2 / 743)

(13) ميزان الاعتدال، الذهبي (7 / 368)

(14) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7639).

(15) انظر: تحرير التقريب، د. بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، (4/100).

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ وأخرج له مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ فقط.

قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ أَبِي زُكَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽²⁾ يُحَدِّثُ هَذَا الْإِسْنَادَ، وَقَالَ " آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ"⁽³⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام البخاري من حديث سليمان أبي الربيع⁽⁴⁾، ومحمد بن سلام⁽⁵⁾، ومن حديث قتيبة بن سعيد⁽⁶⁾، وأخرجه الإمام مسلم من حديث قتيبة بن سعيد ويحيى بن أيوب⁽⁷⁾؛ جميعهم عن إسماعيل بن جعفر، عن نافع بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بنحوه. وأخرجه أبو يعلى⁽⁸⁾ من حديث محمد بن المثنى، عن يحيى بن محمد بن قيس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عنه (رضي الله عنه) بنحوه، وقال حسين سليم أسد: إسناده حسن. فالحديث له شواهد كثيرة من طرقٍ صحيحة، ويحيى بن محمد ثوبع من محمد بن المثنى، عند أبي يعلى، وهو ثقة ثبت⁽⁹⁾.

خلاصة القول

يرى الباحث أن يحيى بن محمد ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ به، ولم يوثقه إلا الذهبي، الذي قال في موضعٍ آخر: صالح الحديث، وقال الخليلي: صالحٌ، وضعفه ابن معين، ومن تكلم فيه من الآخرين، على

- (1) عقبة بن مكرم العمي، أبو عبد الملك البصري ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4651).
- (2) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقلي، أبو شيبيل، المدني صدوق، ربما وهم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5247). وتعقب صاحباً التحرير الحافظ ابن حجر، وقال: بل ثقة، فقد روى عنه جمعٌ غفيرٌ من الثقات، منهم: مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، والسفيانان، وشعبة، والدراوردي، وعبيد الله العمري، وغيرهم. ووثقه أحمد، والترمذي، وابن سعد، والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء، وقال ابن عدي: ما أرى به بأساً، واحتج به مسلم في "صحيحه". وضعفه ابن معين وحده؛ انظر: تحرير تقريب التهذيب، د. بشار والشيخ شعيب (130/3).
- (3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، (ح222)، (1 / 56).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: علامة المنافق، (ح33)، (1 / 16).
- (5) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: قول الله تعالى [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ] (التوبة: 119) وَمَا يُنْهَى عَنِ الْكُذْبِ، (ح6095)، (8 / 25).
- (6) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَارِ الْوَعْدِ، (ح2682)، (3 / 180).
- (7) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، (ح220)، (1 / 56).
- (8) مسند أبي يعلى، مسند أبو هريرة، (ح6533)، (11 / 406).
- (9) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (6264).

تَضْعِيفِهِ وَتَلْيِينِ حَالِهِ، وَمَا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ مُسَلِّمًا قَدْ سَاقَ الْحَدِيثَ فِي أَعْقَابِ رِوَايَتِهِ لَهُ مِنْ طَرِقٍ صَحِيحَةٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مُتَابِعَةً، وَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ فِي الْأَصُولِ لِلْيِينِ حَالِهِ، فَلَا تَثْرِيْبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث الرابع والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث، يروي عن

أبيه وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار" (1)؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (يونس بن أبي يعفور).

يونس بن أبي يعفور (2)، واسم أبيه وقدان الكوفي (3)، من الثامنة (4).

ويونس أطلق القول بتوثيقه الدارقطني (5)

وعاد وذكره ابن حبان في الثقات (6)

وقال أبو زرعة: صدوق (7)

وقال ابن عدي: وهو عندي ممن يكتب حديثه (8)

وقال ابن حجر: صدوق، يُخطئ كثيراً (9)

وضعه ابن معين (10)، وأحمد (11)، والنسائي (12).

وقال العجلي: لا بأس به (13)

وجعله أبو داود (14)

(1) المجروحين لابن حبان (3 / 139)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7920).

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي (11 / 410)

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7920).

(5) سؤالات البرقاني الدارقطني (ص 72)

(6) الثقات، ابن حبان (7 / 651)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 247)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 175)

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7920).

(10) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 362)

(11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 397)

(12) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص 247)

(13) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 397)

(14) تهذيب الكمال، المزني (32 / 558)

وقال الساجي: فيه ضعف، وكان ممن يُفِرطُ في التَّسَيُّعِ (1)

وقال صاحباً التحريير: ضعيف، يُعتبرُ به في المتابعاتِ والشواهدِ (2)

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: أخرج له مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ.

قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (3)، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ

أَبِيهِ (4)، عَنْ عَرْفَجَةَ (5) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ» (6)

تخريج الحديث

أخرج الحديث الإمام مسلمٌ من حديث محمد بن جعفر غندر (7)، عن شعبة، عن زياد بن

علاقة، عن عرفة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، بنحوه.

خلاصة القول

من كل ما تقدم يرى الباحث أن يونس بن أبي يعفور ضعيف، فلم يوثقه سوى الدارقطني،

وقال بصغفه ابن معين وأحمد والنسائي، وابن حبان بعدما حطَّ عليه، عادَ وذكره في الثقات، وابن

عدي قال: يُكْتَبُ حديثه للاعتبار، والإمام مسلمٌ إنما أخرج له في المتابعات، ولم يُخرج له في الأصول،

ولم ينفرد بهذه الرواية، فلا لومَ على الإمام مسلمٍ في الرواية له، والله أعلم.

المبحث الخامس والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "ممن كثر خطؤه فبطل"

الاحتجاجُ به إذا انفرد... وإن اعتبر مُعْتَبَرٌ بما وافق الثقات لم يُجْرَجِ فِي فَعْلِهِ ذَلِكَ (8)؛ وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أبو بكر بن عبد الله بن أبي القَطَافِ النَّهْشَلِيُّ).

أبو بكر النَّهْشَلِيُّ الكوفي، قيل: هو ابن عبد الله بن أبي القَطَافِ، وقيل: ابن قَطَافِ، وقيل: اسمه

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر (11 / 397)

(2) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، (142/4).

(3) عثمان بن محمد، أبو الحسن بن أبي شيبَةَ الكوفي، ثقةٌ حافظٌ شهيرٌ، وله أوهام؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (4513).

(4) وقدان أبو يعفور العبدي الكوفي مشهور بكنيته وهو الكبير ويقال اسمه وأد ثقه؛ انظر: تقریب التهذيب، ابن حجر (7413).

(5) عَرْفَجَةُ بن أسعد بن كرب التميمي صحابي نزل البصرة؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1 / 327).

(6) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب: حُكْمَ مَنْ فَرَّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُجْتَمِعٌ، (ح4904)، (6 / 23).

(7) نفس المصدر، (ح4902)، (6 / 22).

(8) المجروحين لابن حبان (3 / 145).

عبدُ الله بنُ قَطَافٍ، وقيل: ابنُ مُعَاوِيَةَ بنِ قَطَافٍ⁽¹⁾، ماتَ سنةَ ستِّ وستينَ ومئةٍ⁽²⁾.
وأبو بكرٍ النَّهْشَلِيُّ أطلقَ القولَ بتوثيقه يحيى بنُ معينٍ⁽³⁾، وأحمدُ بنُ حنبلٍ⁽⁴⁾، والعجليُّ⁽⁵⁾،
والفسويُّ⁽⁶⁾، والدارقطنيُّ⁽⁷⁾، وكذلك صاحبيَّ التحريرِ⁽⁸⁾.
وقال عنه ابنُ سعدٍ: كان مُرَجِّئًا، وكان عابدًا ناسكًا، وكانت له أحاديثٌ، ومنهم من
يَسْتَضَعِفُهُ⁽⁹⁾.

وقال أبو داود: ثبت في الحديث، إلا أنه مُرَجِّئٌ⁽¹⁰⁾.
وقال أبو حاتم: شيخٌ صالحٌ، يُكْتَبُ حديثُهُ⁽¹¹⁾.
وقال الخطيبُ: صدوقٌ، ضعيفُ الحديثِ⁽¹²⁾.
وقال الذهبيُّ: صالحُ الحديثِ⁽¹³⁾، وقال مرةً: حسنُ الحديثِ، صدوقٌ⁽¹⁴⁾.
وقال ابنُ حجرٍ: صدوقٌ، رُمِيَ بالإرجاءِ⁽¹⁵⁾.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ له عند مسلمٍ حديثان.

الموضع الأول: قال الإمام مسلمٌ: وَحَدَّثَنَا عَنْ بَنِي سَلَامٍ الْكُوفِيِّ⁽¹⁶⁾، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (12 / 39)

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (8001).

(3) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ابن معين (3 / 334)، سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص 358).

(4) سؤالات أبي داود لأحمد، أحمد بن حنبل (ص 31).

(5) معرفة الثقات للعجلي (2 / 390).

(6) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (3 / 180).

(7) سنن الدارقطني (3 / 146).

(8) انظر: تحرير التقریب، د. بشار معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، (4 / 163).

(9) الطبقات الكبير، ابن سعد (6 / 378).

(10) سؤالات أبي عبيد الأجرى، أبو داود السجستاني (1 / 339).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 344).

(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11 / 453).

(13) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص 207).

(14) ميزان الاعتدال، الذهبي (7 / 334).

(15) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8001).

(16) عون بن سلام، أبو جعفر الكوفي مولى بني هاشم، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5220).

النَّهْشَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ⁽¹⁾، عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - بن مسعود - (رحمته الله) قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ حَمْسًا. قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ». ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ⁽³⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁴⁾، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ سَلِيانَ بْنِ مَهْرَانَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾، مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ⁽⁷⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁸⁾، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رحمته الله) بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ⁽⁹⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ بِنَحْوِهِ، وَعَلِقَ شُعَيْبٌ عَلَى الْحَدِيثِ، بِقَوْلِهِ: صَحِيحٌ لغيره، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف جابرٍ.

الموضع الثاني: قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ⁽¹⁰⁾، حَدَّثَنَا بِهِ بْنُ

أَسَدٍ⁽¹¹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ⁽¹²⁾،

- (1) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (3803).
 - (2) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه؛ انظر: تقريب التهذيب، (509).
 - (3) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، (ح1312)، (2 / 85).
 - (4) نفس المصدر (ح1313)، (2 / 85).
 - (5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ، (ح401)، (1 / 89).
 - (6) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، (ح1302)، (2 / 84).
 - (7) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب: إِذَا صَلَّى حَمْسًا، (ح1226)، (2 / 68)، كتاب أخبار الأَخَادِ، باب: مَا جَاءَ فِي إِجَارَةِ خَيْرِ الْوَأَجِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْحُكْمِ، (ح7249)، (9 / 87).
 - (8) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، (ح1309)، (2 / 85).
 - (9) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيفٌ رافضي؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (878).
 - (10) محمد بن حاتم بن ميمون البغدادي السمين، صدوقٌ ربما وهم، وكان فاضلاً؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5793).
 - (11) بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (771).
 - (12) زياد بن عِلَاقَةَ الثعلبي، أبو مالك الكوفي، ثقةٌ رُمِيَ بالنصب؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2092).
- وَبَيَّنَ صَاحِبَا التَّحْرِيرِ مُسْتَنَدَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، حِينَ قَالَ: رُمِيَ بِالنَّصَبِ، فَقَدْ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ الْأُرْدِيِّ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ مُنْحَرِقًا عَنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُتَابِعِ الْأُرْدِيُّ عَلَى هَذَا كَبِيرٌ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي غَيْرِهِ، فَقَدْ ضَعَفَهُ - يَعْنِي الْأُرْدِيُّ - الْبُرْقَانِيُّ، وَقَالَ الْأُرْمَوِيُّ: أَهْلُ الْمَوْصِلِ يُؤَهَّنُونَ أَبَا الْفَتْحِ الْأُرْدِيَّ، وَلَا يَعِدُونَهُ شَيْئًا، وَقَالَ الْخَطِيبُ: فِي حَدِيثِهِ مَنَاقِيرٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَعَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الضَّعْفَاءُ مَوَاقِدَاتٌ، فَإِنَّهُ ضَعَّفَ جَمَاعَةً بِلَا دَلِيلٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ وَتَقْهَمُ؛ انظر: تحرير التقريب، د. بشار والشيخ شُعَيْب (427/1).

عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ⁽¹⁾، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ⁽²⁾

تخريج الحديث

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ⁽³⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ⁽⁴⁾، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ⁽⁶⁾، مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ⁽⁷⁾، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ سَلَامَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْهَا بِنَحْوِهِ. وَمَا تَقَدَّمَ فَقَدْ تَوَبَّعَ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، مِنْ أَبِي الْأَحْوَصِ سَلَامَ بْنِ سُلَيْمٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ مُتَقَنَّ⁽⁹⁾.

خلاصة القول

بعد كل ما تقدم يرى الباحث أن أبا بكر النَّهْشَلِيَّ ثِقَةً، فَقَدْ وَثَّقَهُ إِمَامَا الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حَنْبَلٍ، وَكَذَلِكَ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَالفَسْوِيُّ وَالدَّارِقَطْنِيُّ، وَمَنْ حَطَّ عَلَيْهِ لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى دَلِيلٍ، فَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ مَرَجَّتًا وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ، وَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَشِيرُ إِلَى الْبَدْعَةِ أَوْ مَا يَدْعُو إِلَيْهَا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، أَيُّ لِلْإِعْتِبَارِ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ احْتَجَّ بِهِ هُنَا فَلَا يُوَثِّرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

- (1) عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبد الله ويقال أبو يحيى، مخضرم مشهور ثقة عابد؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (5122).
- (2) صحيح مسلم، باب: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، (ح/2640)، (3/136).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب: الْمُبَاشَرَةُ لِلصَّائِمِ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَرْجُهَا، (ح/1927)، (3/30).
- (4) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، (ح/2635)، (3/135).
- (5) صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب: غُسْلُ (عَسَلُ) الْمُعْتَكِفِ، (ح/2030)، (3/48).
- (6) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، (ح/2634)، (3/126).
- (7) نفس المصدر، (ح/2637)، (3/136).
- (8) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، (ح/2639)، (3/136).
- (9) سلام بن سُلَيْمٍ الحنفي، أبو الأحوص الكوفي ثقة متقن، صاحب حديث؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2703).

المبحث السادس والعشرون: من قال فيه ابن حبان: "كان ممن يروي المقلوبات ويأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد"⁽¹⁾؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الترجمة للراوي (أبو الدهماء).

أبو الدهماء، وهو قرفة بن نقيش، ويقال: بهيس، من ولد خزيمَةَ بن جُل بن عدي، وهناك من قال: قرفة بن بهيس⁽²⁾، قال أبو زرعة: بصري، قدم حران، لا يعرف بالبصرة⁽³⁾، من الثالثة⁽⁴⁾. وأبو الدهماء أطلق القول بتوثيقه ابن سعد⁽⁵⁾، وابن معين⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وابن شاهين⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾

وقال أبو زرعة: روى غير حديث منكر⁽¹¹⁾

ولاشك في أن أبا الدهماء ثقة، وما قاله أبو زرعة لا يقلل من شأنه.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له مسلم حديثاً واحداً في صحيحه، قال:

حدَّثني زهير بن حرب⁽¹²⁾، حدَّثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي⁽¹³⁾، حدَّثنا عبد العزيز - يعني ابن المختار -⁽¹⁴⁾، حدَّثنا أيوب⁽¹⁵⁾، عن حميد بن هلال⁽¹⁶⁾، عن رهطٍ منهم أبو الدهماء،

(1) المجروحين لابن حبان (354هـ)، (3 / 149).

(2) انظر في ضبط اسمه: الإكمال، ابن ماكولا (7 / 49)، (1 / 376)؛ طبقات خليفة، ابن خياط (1 / 331)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (5536).

(3) سؤالات البرذعي، أبو زرعة الرازي (264 هـ) (2 / 380).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (5536).

(5) الطبقات الكبير، ابن سعد (230 هـ)، (9 / 130).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (327 هـ)، (7 / 147).

(7) الثقات للعجلي (361 هـ)، (2 / 400).

(8) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 192).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (852 هـ)، (5536).

(10) الثقات لابن حبان (328 / 5).

(11) سؤالات البرذعي، أبو زرعة الرازي (2 / 380).

(12) زهير بن حرب بن شداد، أبو خثيمة النسائي نزيل بغداد، ثقة ثبت؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (2042).

(13) أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، أبو إسحاق البصري، ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (7).

(14) عبد العزيز بن المختار الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين ثقة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (4120).

(15) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (605).

(16) حميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري، ثقة عالم؛ انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (1563).

وَأَبُو قَتَادَةَ⁽¹⁾، قَالُوا: كُنَّا نَمُرُّ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نَأْتِي عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَقَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: إِنَّكُمْ لَتَجَاوِزُونِي إِلَى رِجَالٍ مَا كَانُوا بِأَحْضَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْنِي، وَلَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنِّي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « مَا يَبِينُ خَلْقَ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقُ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَالِ »⁽²⁾

تخريج الحديث

أخرج الحديث الأئمة؛ أحمد بن حنبل⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، من حديث حميد بن هلال، وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي الدهماء⁽⁶⁾، وأخرجه الطبراني كذلك من حديث أبي قتادة⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن هشام بن عامر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

خلاصة القول

والذي يراه الباحث، أن أبا الدهماء ثقة، وأن العديد من أئمة الجرح والتعديل لم يذكروا فيه جرحاً، وجاء عن معظمهم القول بتوثيقه، والذي نقل منهم القول بتوثيقه عن غيره من الأئمة، لو علم فيه جرحاً لكان الأولى أن يذكره بدلاً من القول بتوثيقه، ونجد أن ابن حبان قد انفرد بجرحه، وعاد وذكره في الثقات، ويخلص الباحث إلى أن الإمام مسلماً قد وافق الصواب حين أخرج حديث أبي الدهماء، ولا عبرة بما ذكره ابن حبان وأبو زرعة الرازي، والله أعلم.

(1) أبو قتادة الأنصاري هو: الحارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربيعة السلمى المدني، شهد أحداً وما بعدها، ولم يصح شهوده بدرًا، ومات سنة أربع وخمسين في المدينة، والصحيح أنه توفي بالكوفة في خلافة علي رضي الله عنه وهو الذي صلى عليه؛ انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (86/1).

(2) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: في بقية من أحاديث الدجال؛ ح (7582)، (8 / 207).

(3) مسند أحمد، حديث هشام بن عامر، (ح16265)، (26 / 194).

(4) المستدرک على الصحيحين، الحاكم، كتاب الفتن والملامح، (ح8756)، (4 / 528).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (22 / 174)، (ح452).

(6) مسند أحمد، حديث هشام بن عامر (ح16267)، (26 / 195).

(7) المعجم الكبير، الطبراني (22 / 173)، (ح450).

الخاتمة

ها نحنُ قد وصلنا إلى نهاية المطاف، ومع سعادتِي بتمام الإنجاز، إلا أَنَّهُ يعزُّ عليَّ أن أفارقَ عزيزاً رافقني على مدارِ عامٍ تقريباً، لم يفارقني لحظةً، شاركني في حلي وترحالي، في فراغي وانشغالي، وفي كلِّ أحوالي. ونختمُ هذه الدراسة، بالإشارة إلى أهم ما توصلنا إليه من نتائج:

لقد اشتملت الدراسة على سبعة وستين راوياً، بلغت مروياتهم في الصحيحين (365) حديثاً، قمنا بدراسة (129) حديث، ويعودُ السببُ في اتساع الفارق بين الروايات في الصحيحين، وبين الروايات المدروسة، إلى أن راويين فقط بلغت مروياتهم ما يقارب من (163) رواية، وهما محمد بن الفضل السدوسي عارم، وهو ثقةٌ وشيخٌ للبخاري، وأخرج له البخاري في (102) موضع، والآخرُ سويد بن سعيد وهو شيخٌ لمسلم وثقةٌ أيضاً، وله في مسلم (52) رواية، ولقد ارتأينا أنه لا طائل من التوسع في دراسة المزيد من أحاديثها، ومعظم من تكلم فيهم ابن حبان، وأخرج لهم الشيخان ليس لهم روايات كثيرة في الصحيحين.

بعد الدراسة تبين أن (16) راوياً في عداد الثقات، وهؤلاء لا تريب على الشيخين في إخراجهم في الصحيحين، وأن (35) راوياً هم ممن في مرتبة الصدوق، حسن الحديث، وهؤلاء منهم من أخرج له الشيخان مقروناً، أو بمتابعة تقوي حديثهم، وكذلك في المتابعات والشواهد، و (14) راوياً هم من الضعفاء الذين روى الشيخان عنهم تعليقا أحياناً، وفي المتابعات والشواهد للاعتبار أحياناً أخرى، وراوٍ في عداد المقبولين، وهو عقبه بن عبيد الطائي، وهو من رجال البخاري، وروى له البخاري لدفع علة عدم السماع عن الإسناد، والراوي الأخير ضعيف، متروك الحديث، وهو الحسن بن عمارة، وهو من الرواة الذين انفرد البخاري عن مسلم بالرواية لهم، ولم يقصد البخاري الرواية عنه أو الاستشهاد به، وإنما لبيان علة في الإسناد.

ولقد عاب البعض على البخاري ومسلم إخراجهما في صحيحهما عن جماعة من الضعفاء، والمتكلم فيهم، ومن خلال دراسة أحاديث هؤلاء الرواة في الصحيحين، يمكن لنا الوقوف على منهجية الشيخين في الرواية لهم.

منهج الشيخين في الرواية لمن تكلم فيه من الرواة

1. إنَّ الشيخين لم يكثرَا من تخريج أحاديث الرواة الذين تكلم فيهم ابن حبان، وليس لواحدٍ منهم أحاديث كثيرة إلا من كان ثقةً عندهما.

2. أن الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم ابن حبان، منهم من كان ثقةً عندهما، ضعيفٌ عند غيرهما، وفي غالب الأحيان لم يكن لدى القائلين بالضعف دليلاً يؤكد زعمهم بضعفه.

3. أن الذين روى لهم الشيخان ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخهما الذين عرفوا أحوالهم وأطلعوا على أحاديثهم، ولا شك أن المرء أشدُّ معرفةً بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه، ممن تقدم عن عصرهم.

4. أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين، يُخرج الشيخان أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات والتعليق، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسنادٍ نظيفٍ رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يُتبعه بإسنادٍ آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تُنبه على فائدة فيما قدمه.

5. أما بالنسبة لمن أتهم بالبدعة من الرواة، فإنها يتجنبان الرافضة كثيراً، كأنها يخافا من تدينهم بالتقية، بالإضافة إلى أنهما كانا ينتقيان عليهم فلا يُخرجاهما لهم ما فيه إشارة إلى بدعهم، أو ما يروجون له بها.

6. إن الإمام البخاري كان أحياناً يورد أحاديث لرواةٍ مُتكلم فيهم هروباً من التكرار، فيكون ذلك من باب التنوع، بعدما يكون قد أخرج الحديث من طرقٍ أخرى صحيحةٍ قويةٍ.

7. إن الشيخين كسائر علماء الحديث، قد يُقدما الحديث عالي الإسناد على نازله، وقد يكون إسناد الراوي المُتكلم فيه وقع لهما عالياً فيذكرانه، فيقتصران على العالي، ولا يطولان بإضافة النازل إليه مكتفيان بمعرفة أهل الشأن في ذلك.

8. أن يكون ضعيف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذهما عنه، باختلاطٍ حَدَثَ عليه، فهو غير قادح فيما أخرجاه من قبل في زمن استقامته.

9. إن الشيخين كانا ينتقيان من أحاديث الرواة المُتكلم فيهم، الأحاديث التي سلّمت من العليل التي أعلَّ ابن حبان الرواة بها.

وقد فصل في ذلك كلاً من ابن حجر وابن الصلاح⁽¹⁾.

ختاماً سبحان الذي استأثر بالكمال لنفسه، وجعل العجز والقصور سمةً لفعل خلقه، ولقد اجتهدت ولم ألو جهداً، فإن وفققت فمن الله وحده، وإن قصرت فمن نفسي

(1) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1 / 286). صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح (ص96-100).

والشيطان، ولكن ما يبعث الأمل في النفس، أن بشير الخير ^٨ لم يحرم المجتهد من أجر إن هو لم يوافق الصواب، ﴿ ٩ ﴾ تُوَاخِذُنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ^{١٠} وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ^(١)

(١) البقرة: ٢٨٦

الفهارس

فهرس الأآآ

فهرس الأحادآ

فهرس الرواة

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
153 - 128	البقرة: 225	, + *) (' & % \$ # " !
292	البقرة: 238	(' & % \$ # " !
270	البقرة: 260	1 0 / . ; + *) (' & % \$
292	البقرة: 172	VU T SR QP O N M
189	البقرة: 232] \ [Z YX WV U T
194	البقرة: 133	أَمْ © شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ
266	البقرة: 57	وَوَلَّلْنَا ۞ μ ۞ أَلْمَنَ وَالسَّلَوَىٰ كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ
98 - 86	البقرة: 196	كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ
313	البقرة: 286	۞ تُوَاخِدْنَآ إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ
-238 - 220 239	آل عمران: 122) (' & % \$ # " !
1	آل عمران: 102	? > = < ; : 9 8 7 6 5 4
221	آل عمران: 159	J I HG EDC B A @ ? > =
68	آل عمران: 31	I H G F E D C B A @ ? >
238	آل عمران: 61	فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ
195-194	آل عمران: 200	يَتَّيْبَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ
1	النساء: 1	, + *) (' & % \$ # " !
218	النساء: 171	, + *) (' & % \$ # " !
284	النساء: 23	^ _
218	النساء: 69	T SR QP O NM L K J I
83-81	النساء: 95	, + *) (' & % \$ # " !

77	المائدة: 38	5 4 3 2 1 0 /
86	المائدة: 89	فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ
117	الأنعام: 109	وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا
83-81	الأنفال: 9	' & % \$ # " !
303	التوبة: 119	I HG FED C B
233	التوبة: 108	⌋ J I H G F E D C B A @ > = < U T S ⌋ P O N M
205	التوبة: 129	وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ
205	هود: 7	? > = <
194	يوسف: 6	DCB A@ ? > = < ; : 9
271	يوسف: 7	T S R Q P O N
271	الحجر: 52-51	% \$ # " ! ﴿٥١﴾
200	النحل: 40	إِن لِّشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ
107	النحل: 66	D C B A@ ? > =
99	الإسراء: 79	X W V U T S R Q P O N M
220	الكهف: 73	قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسْرًا
86	الأنبياء: 83	9 8 7 6 5 4 3 2 1 0
292	المؤمنون: 51	{ z y w v u t s r q
75	النور: 14	f e d c b a ` _
221	النور: 16	قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ ﴿٢١﴾ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ
248	الشعراء: 195	u t s
192	العنكبوت: 8	⌋ 0 / .
220	الأحزاب: 5	{ z y x w
50-49	الأحزاب: 23	- , + *) (' & % \$ # " !
205	الأحزاب: 53	o n m l k j i h g f e
284	الأحزاب: 54	إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ خُفِّفُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	الصفحة
1	"مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلَ	أنس بن مالك	214
2	أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ^٨ بِسَبْعٍ وَمَهَانَا	البراء بن عازب	115
3	أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ نَعْلَيْنِ	عيسى بن طهمان	204
4	إِذَا أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي	أم سلمه	218
5	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ	أبو ذر الغفاري	52
6	أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا	عبدالله بن بسر	172
7	أَزِمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي	سعد بن أبي وقاص	238
8	الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ فَإِنْ أذِنَ	أبو موسى الأشعري	285
9	أَصُمْتُ أُمْسٍ؟ " قَالَتْ: لَا	جُوَيْرِيَةَ بنت الحارث	174
10	اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ	عمران بن حصين	56
11	اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّلَفْتُ عَلَيْهِ	جندب بن عبدالله	181
12	اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّلَفْتُ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ	جندب بن عبدالله	43
13	اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّلَفْتُ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ	جندب بن عبدالله	60
14	أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ	عبدالله بن عباس	97
15	أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةٍ	سعد بن أبي وقاص	237
16	أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ^٨ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ	أبو هريرة	208
17	أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى	أبو هريرة	228
18	أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ^٨ بِالْمُنْتَعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ	سبرة بن معبد	278
19	أَنَّ الشَّمْسَ حَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ^٨	عائشة	184
20	إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ	أبو هريرة	196
21	إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ	أبو الدرداء	139
22	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ	سعد بن أبي وقاص	239
23	إِنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ فَلَا يَسْبِقُنِي إِلَيْهِ أَحَدٌ	حذيفة بن اليمان	298

165	عروة بن الجعد	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ	24
85	كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ	25
78	عبدالله بن عباس	أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ	26
79	أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ	27
197	أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى	28
102	عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ	أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ	29
71	فاطمة بنت قيس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى	30
235	أبو هريرة	إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْ شَكَّتْ	31
118	عائشة	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَتَعَدَّرَ فِي مَرَضِهِ	32
44	أبو موسى الأشعري	إِنَّ لِلْمُؤْمِنِ فِي الْجَنَّةِ حَلِيمَةً مِنْ لَوْلُؤَةٍ	33
171	واثلة بن الأسقع	إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى	34
84	علي بن أبي طالب	أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ	35
258	أبو موسى الأشعري	أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَأُوا هُمْ فَاتْلُوهُ	36
98	عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ	أَنْزَلَتْ آيَةُ الْمُنْعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ	37
297	حذيفة بن اليمان	انْصَرَفَ فَانْفِي هُمْ بِعَهْدِهِمْ، ...	38
307	عبدالله بن مسعود	إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ	39
145	أنس بن مالك	أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ	40
55	عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ	أَتَيْتُهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَأَذْجُوا	41
185	عبدالله بن عباس	إِنِّي أُرَيْتُ (رَأَيْتُ) اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ	42
303	العلاء بن عبد الرحمن	آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ وَإِنْ	43
292	أبو هريرة	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ	44
234	أم سلمة	أَيُّهَا النَّاسُ. فَقَالَتْ لِمَ شَطَبْتَهَا: كُنِّي	45
106	جابر بن عبد الله	بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ	46
105	جابر بن عبد الله	بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ	47
231	أبو هريرة	بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُرَيْتُ أَنِّي أَنْزَعُ	48
227	عائشة	تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا	49

127	عبدالله بن عمرو	تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا	50
78	عبدالله بن عباس	جَاءَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ مُنْصَرَفَهُ	51
123	عائشة	جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَقَالَتْ	52
244	أنس بن مالك	حِجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَوَجَدْتُهُ	53
249	عبدالله بن عباس	حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي	54
106	جابر بن عبد الله	حَمَرُوا الْأَيْنَةَ وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ	55
107	جابر بن عبد الله	حَمَرُوا الْأَيْنَةَ وَأَوَكُوا الْأَسْقِيَةَ	56
62	عبد الله بن موهب	دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا	57
151	أنس بن مالك	دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَاطٌ	58
121	أبو سعيد الخدري	الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا (مِثْلٌ) بِمِثْلِ	59
51	عبدالله بن مسعود	سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ	60
178	عبدالله بن عباس	الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ شَرِبَةِ عَسَلٍ	61
114	عبدالله بن عباس	الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ شَرِبَةِ عَسَلٍ وَشَرْطَةِ مَحْجَمٍ	62
178	عبدالله بن عباس	الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ	63
212	عبدالله بن عباس	الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ: شَرِبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مَحْجَمٍ	64
212	عبد الله بن عباس	الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ: فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرِبَةِ	65
50	عبدالله بن عمر	الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا عَشْرًا	66
89	عبد الله بن عباس	صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ	67
220	عائشة	صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ	68
191	عبد الله بن مسعود	الصَّلَاةُ لَوْ قَفَّتْهَا، وَبُرُّ الْوَالِدَيْنِ	69
276	أنس بن مالك	صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا	70
168	البراء بن عازب	ضَحَى خَالَ لِي يُقَالُ لَهُ	71
295	أبو هريرة	ضَرَسُ الْكَافِرِ أَوْ نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ	72
149	عبد الله بن عباس	عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَّمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ	73
49	أنس بن مالك	عَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ	74
300	حذيفة بن اليمان	فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَنَفْسِهِ	75

195	سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ	قَالَ رَبَّاطٌ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا	76
57	عبدالله بن عباس	فَدَخَبَاتُ لَكَ خَبِيئًا	77
178	عبدالله بن عباس	قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا	78
211	عبدالله بن عباس	قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا	79
90	عبدالله بن عباس	كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ [^]	80
242	أبي بن كعب	كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتُهُ	81
160	أنس بن مالك	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ	82
308	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ [^] يُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ	83
76	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ [^] يَقْطَعُ السَّارِقَ	84
262	أبو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ [^] يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ	85
189	مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ	كَانَتْ لِي أُخْتٌ	86
176	أنس بن مالك	كَانَتْهُمْ السَّاعَةَ يَهُودُ خَيْبَرَ	87
121	أبو هريرة	كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ	88
265	سعيد بن زيد	الْكَمَاءُ مِنَ الْمُنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ	89
138	جابر بن عبدالله	كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ	90
105	جابر بن عبدالله	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ [^] فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ	91
247	يعلى بن أمية	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ [^] فَأَتَاهُ رَجُلٌ	92
55	عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ	كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ [^] فِي مَسِيرٍ لَهُ فَأَدْبَجْنَا	93
67	عبدالله بن مسعود	كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ	94
66	عبدالله بن مسعود	كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا	95
232	عبدالله بن عمرو	لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ	96
152	عبدالرحمن بن سَمْرَةَ	لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ	97
112	عبدالله بن عمر	لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ (الْقُمُصَ)	98
83	عبدالله بن عباس	لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ	99
130	جابر بن عبدالله	لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ	100
75	أم رومان	لَمَّا رُمِيَتْ عَائِشَةُ خَرَّتْ	101

158	معاوية بن حيدة	اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ	102
134	عمر بن الخطاب	اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ	103
181	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ	104
61	عائشة	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ	105
98	عبدالله بن عباس	اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	106
199	عبدالله بن عتبة	لَوْ سَأَلْتَنِي هَذَا الْفَضِيبَ مَا أَعْطَيْتُكَهُ	107
82	عبدالله بن عباس	لَوْ فَعَلَهُ لَأَخَذْتُهُ الْمَلَائِكَةَ	108
202	أنس بن مالك	مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تُقِيمُونَ	109
310	عمران بن حصين	مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ	110
221	عائشة	مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي	111
223	أنس بن مالك	مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ⁸ أَكَلَ عَلَى سُكَّرَجَةٍ	112
209	عائشة	مَا غَرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ	113
63	عائشة	مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ	114
122	عبدالله بن عمر	مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى	115
102	سلمان بن عامر الضبي	مَعَ الْعُلَامِ عَقِيْقَةٌ فَأَهْرِيْقُوا عَنْهُ	116
305	عرفجة بن أسعد	مَنْ آتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ	117
143	سعد بن أبي وقاص	مَنْ اضْطَبَّحَ بِسَبْعِ تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ	118
79	عبدالله بن عباس	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقْصِصْهَا	119
74	أبو هريرة	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا	120
272	أبو هريرة	مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ	121
258	طارق بن أشيم	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ	122
129	جابر بن عبدالله	مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا	123
281	أنس بن مالك	مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ	124
270	أبو هريرة	نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ	125
205	أنس بن مالك	نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْنَبَ	126
98	عمران بن حصين	نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْني	127

292	البراء بن عازب	نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: " حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ...	128
248	جابر بن عبدالله	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءٍ	129
91	بُرَيْدَةَ بن الحَصِيب	مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزوروها	130
259	عائشة	وَاعَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلُ	131
69	عبدالله بن مسعود	وَقِيَتْ شَرَكُمُ كَمَا وَقِيْتُمْ شَرَّهَا	132
252	أسامة بن زيد	وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ	133
288	جابر بن عبدالله	يَا أُمَّ مَعْبِدٍ مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ	134
155	عائشة	يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ اذْهَبْ بِأُخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا	135
128	عبدالرحمن بن سُمْرَةَ	يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِنَ سَمْرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ	136
284	عائشة	يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ	137
268	أبو هريرة	الْيَمِينُ عَلَى نَبِيِّهِ الْمُسْتَحْلِفِ	138
235	أبو هريرة	يُوشِكُ أَنْ تَطَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى	139
135	صَالِحِ بن خَوَات	يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ، صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ	140

فهرس الرواة

الصفحة	الإسم	م
225	إبراهيم بن مُهاجر	1
308	أبو الدهماء	2
305	أبو بكر بن عبد الله النهشلي	3
141	أحمد بن بشير المخزومي	4
229	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب	5
144	أسباط أبو اليسع	6
147	أسيد بن زيد الجمال	7
150	أشهل بن حاتم	8
233	أفلق بن سعيد	9
240	الجراح بن مليح الرؤاسي	10
42	الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي	11
159	الحارث بن عمير	12
161	الحسن بن عمارة	13
395	الوليد بن جميع	14
154	أيمن بن نابل	15
236	بكير بن مسمار	16
156	بهر بن حكيم	17
243	حرب بن ميمون	18
166	حريث بن أبي مطر	19
169	حريز بن عثمان	20
173	حماد بن الجعد	21
245	رباح بن أبي معروف	22
250	زمنة بن صالح الجندي	23

176	زياد بن الربيع	24
46	زياد بن عبد الله البكائي	25
176	سالم بن عجلان الأفتس	26
179	سعيد بن زيد	27
183	سفيان بن حسين	28
58	سَلَّام بن أبي مطيع	29
53	سَلْم بن زَرِير	30
64	سليمان بن قَرَم	31
72	سليمان بن كثير	32
254	سُوَيْد بن سعيد	33
261	سُوَيْد بن عمرو	34
263	شهر بن حوشب	35
267	عَبَّاد بن أبي صالح السَّان	36
187	عَبَّاد بن راشد	37
189	عباد بن يعقوب الرواجني	38
193	عبد الرحمن بن عبد الله	39
80	عبد الكريم بن مالك الجَزَري	40
268	عبد الله بن عبدالله	41
197	عبد الله بن عبيدة	42
273	عبد الله بن هَيْعَة	43
277	عبد الملك بن الربيع	44
87	عطاء بن أبي مسلم الخُرَّساني	45
201	عقبة بن عبيد	46
279	علي بن زيد	47
282	علي بن هاشم البريد	48
287	عمار بن محمد الثوري	49

95	عمران بن مسلم القصير	50
203	عيسى بن طهمان	51
290	فُضَيْل بن مرزوق الرقاشي	52
100	قريش بن أنس	53
103	كثير بن شَنْظِير	54
108	ليث بن أبي سُليم	55
206	محمد بن الحسن	56
125	محمد بن الفضل السدوسي عارم	57
118	محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري	58
210	مروان بن شُجاع	59
213	ميمون بن سِيَاه	60
293	هارون بن سعد العجلي	61
131	هشام بن سعد القرشي	62
216	يحيى بن أبي زكريا الغساني	63
298	يحيى بن عيسى النهشلي	64
301	يحيى بن محمد بن قيس	65
222	يونس بن أبي الفرات	66
303	يونس بن أبي يعفور	67

137	أحمد بن عمرو بن عبدالله
276 - 137	أحمد بن عيسى بن حسان
	أحمد بن منيع: 212- 178-114
68	الأحوص بن جواب الضبي
181	آدم بن أبي إياس
151	أزهر بن سعد
244	أسامة بن زيد الليثي
	إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه: 76- 75-116 - 300-278-248-239
246-197	إسحاق بن منصور الكوسج
186	إسحاق بن يحيى
68	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق
134	أسلم العدوي
227	أسماء بنت شكل
63	إسماعيل بن إبراهيم الأسدي
113	إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة
284	إسماعيل بن إبراهيم بن معمر
160	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير
217	إسماعيل بن عبدالله
258 - 239	إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص
292	الأسود بن قيس العبدي
	الأسود بن يزيد النخعي: 306 - 69 - 51
	أشعث بن أبي الشعثاء: 115 - 116 - 228
101	أصبغ بن الفرغ الأموي
176	أنس بن مالك بن النضر
	أيوب بن أبي تيممة السخيتاني: 63 - 85 - 101 - 309
91	بُرَيْدَة بن الحُصَيْب الأسلمي

فهرس الأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة	الاسم
	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم: 77 - 121 - 199 - 278
208	إبراهيم بن طهمان
226	إبراهيم بن مسلم العبدي
89 - 82	إبراهيم بن موسى بن يزيد
168 - 68	إبراهيم بن يزيد بن قيس
258	أبو الأسود الدؤلي
272	أبو السائب الأنصاري
174	أبو أيوب المراغي
285	أبو بُرْدَة بن أبي موسى الأشعري
44	أبو بكر بن أبي موسى الأشعري
122	أبو بكر بن عياش
296	أبو حذيفة بن اليمان
258	أبو حرب بن أبي الأسود
259-74	أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف
309	أبو قتادة الأنصاري
44	أبو موسى الأشعري
306	أحمد بن إسحاق بن زيد الحضرمي
249	أحمد بن الحسن
271	أحمد بن جعفر المَعْقُري
288	أحمد بن سعيد بن إبراهيم
55	أحمد بن سعيد بن صخر
115	أحمد بن عبدالله بن يونس
71	أحمد بن عبدة بن موسى
102	أحمد بن عثمان النوفلي
21	أحمد بن علي بن عمرو السليمانى

276	حفص بن عبيدالله بن أنس
حفص بن غياث: 288 - 209 - 69	
139	حفص بن ميسرة
158	حكيم بن معاوية القشيري
292 - 284	حماد بن أسامة
حماد بن زيد: 265 - 181 - 106 - 61	
حماد بن سلمة بن دينار: 281 - 261 - 181	
حميد بن أبي حميد الطويل: 206 - 152 - 49	
294	حميد بن عبدالرحمن
85	حميد بن قيس
309	حميد بن هلال العدوي
167	خالد بن عبدالله الطحان
134	خالد بن يزيد
205	خلاد بن يحيى
258 - 168	داود بن أبي هند
268 - 196	ذكوان أبو صالح السمان
278	الربيع بن سبرة
152	الربيع بن صبيح
288 - 251	روح بن عبادة
134	روح بن القاسم
168 - 91	زيد بن الحارث
288	زكريا بن إسحاق المكي
زهير بن حرب أبو خيثمة: 309 - 297 - 123	
زهير بن معاوية بن حديج: 138 - 115 - 91	
307	زيد بن علاقة
زيد بن أسام العدوي: 139 - 136 - 134	
235	زيد بن الحباب
234	زيد بن يزيد الثقفي

98	بشر بن المفضل
67	بشر بن خالد العسكري
202	بشير بن يسار الحارثي
073 - 116	بهز بن أسد العمي
281 - 420	ثابت بن أسم البناني
151	ثمامة بن عبدالله
307	جابر بن يزيد بن الحارث
جرير بن حازم الأزدي: 128 - 101 - 66	
جرير بن عبدالحميد الضبي: 300 - 116 - 110 - 66	
127	جعفر بن إياس
60 - 43	جندب بن عبد الله البجلي
113	جويرية بن أساء الضبي
237	حاتم بن إسماعيل المدني
77	حاجب بن الوليد
98	حامد بن عمر بن حفص
102	حبيب بن الشهيد الأزدي
244	حجاج بن يوسف الثقفي
244 - 78	حرملة بن يحيى
الحسن بن أبي الحسن البصري: 189 - 152 - 128 - 102	
285	الحسن بن حريث
294	الحسن بن صالح
63	الحسن بن عيسى بن ماسر جس
178	الحسن بن محمد بن زياد
84	الحسن بن مسلم بن يناق
220	حسيل بن جابر بن ربيعة
212	الحسين بن محمد بن زياد
114	الحسين بن محمد بن زياد العبدي
149 - 51	حُصَيْن بن عبد الرحمن السلمي

191	سليمان بن حرب
115 - 71	سليمان بن داود بن الجارود
248	سليمان بن عبيدالله
186	سليمان بن كثير العبدي
130	سليمان بن معبد بن الكوسجان
سليمان بن مهران الأعمش: 300 - 289 - 69	
225 - 152	سماك بن حرب
152	سماك بن عطية
50	سهل بن عثمان بن فارس
261	سيار بن سلامة الرياحي
86	سيف بن سليمان
231	سليم بن جبير
165	شبيب بن غرقدة
شعبة بن الحجاج: 227 - 191 - 181 - 174 - 116	
186	شعيب بن أبي حمزة
292	شقيق بن عقبة
300 - 66	شقيق بن سلمة الأسدي
301	شقيق بن سلمه
62	شيبان بن عبد الرحمن التميمي
250	صالح بن أبي الأخضر
135	صالح بن خوات
199	صالح بن كيسان
247	صفوان بن يعلى
227	صفية بنت شيبه
249	صُباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب
155	الضحاك بن مخلد
91	ضرار بن مرة
257	طارق بن أشيم

121	سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب
211 - 114	سالم بن عجلان الأفتس
278 - 277	سبرة بن عوسجة بن حرمله
سُريج بن يونس: 294 - 212 - 178	
192	سعد بن إيّاس
257	سعد بن طارق بن أشيم
224	سعيد بن أبي عروبة
134	سعيد بن أبي هلال
160	سعيد بن الحكم
سعيد بن جبير: 211 - 178 - 149 - 114	
211 - 178	سعيد بن سليمان الضبي
202	سعيد بن عبيد الطائي
242	سعيد بن عمرو بن سهل
199	سعيد بن محمد الجرمي
44	سعيد بن منصور
242	سعيد بن يحيى بن الأزهر
91	سفيان بن سعيد الثوري
سفيان بن عيينة: 242 - 164 - 85 - 78 - 75 - 73	
43	سلام بن أبي مطيع
سلام بن سليم أبو الأحوص: 308 - 228 - 168 - 52	
294 - 292	سلمان بن حازم
سلمة بن دينار أبو حازم: 259 - 195 - 139	
228	سليم بن الأسود
231	سليم بن جبير
191 - 116	سليمان بن أبي سليمان الشيباني
92	سليمان بن بُرَيْدة
217	سليمان بن بلال
171	سليمان بن حبيب المحاربي

271	عبدالرحمن بن يعقوب الحُرقي
عبدالرزاق بن همام الصنعاني: 92-82-79-76	
190	عبدالسلام بن صالح بن سليمان
197 - 130	عبدالصمد بن عبدالوارث
259	عبدالعزيز بن أبي حازم
309	عبدالعزيز بن المختار الدباغ
181	عبدالعزيز بن صهيب
121	عبدالعزيز بن عبدالله بن أويس
239	عبدالكبير بن عبدالمجيد
284	عبدالله بن أبي بكر ابن حزم
85	عبدالله بن أبي نجيح
116	عبدالله بن إدريس
204-63	عبدالله بن المبارك
91	عبدالله بن بُريدة
172	عبدالله بن بسر
286	عبدالله بن داود بن عامر
196	عبدالله بن دينار العدوي
234	عبدالله بن رافع المخزومي
63	عبدالله بن زيد بن عمرو
300	عبدالله بن سعيد بن حُصين
285	عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان
188 - 105	عبدالله بن عمرو التميمي
عبدالله بن عون بن أرطبان: 168-152-151-86	
عبدالله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة: 90 - 76	
296 - 267 - 228 - 139 - 115	
101	عبدالله بن محمد بن أبي الأسود
204	عبدالله بن محمد بن عبدالله
195 - 151	عبدالله بن منير

285	طلحة بن يحيى
287	طلحة بن نافع
242 - 168	عاصم بن سليمان الأحول
237 - 143	عامر بن سعد بن أبي وقاص
162	عامر بن شراحيل الشعبي
296	عامر بن وائلة
191	عباد بن العوام
242	عباد بن عبّاد بن حبيب
239	عباس بن عبدالعظيم
49	عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري
51	عبد الرحمن بن يزيد الأزدي
79	عبد الله بن عبدالرحمن
113	عبيد الله بن عمر بن الخطاب
عبد بن حميد: 271 - 234 - 129 - 122 - 92 - 76	
156	عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق
84	عبدالرحمن بن أبي ليلى
306	عبدالرحمن بن الأسود بن يزيد
156	عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
116	عبدالرحمن بن بشر
152	عبدالرحمن بن سَمرة
232	عبدالرحمن بن شِماسة
184	عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي
22	عبدالرحمن بن محمد الإدريسي
242	عبدالرحمن بن مل المهدي
عبدالرحمن بن مهدي: 214 - 60 - 43	
185	عبدالرحمن بن نمر اليحصبي
61	عبدالرحمن بن نُمَيْر

290	عطية بن سعد العوفي
303	عقبة بن مُكْرَم العمي
252	عُقيل بن أبي طالب
185	عقيل بن خالد
82	عكرمة مولى ابن عباس
303 - 271	العلاء بن عبدالرحمن الحُرْقي
92	علقمة بن مرثد
252	علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب
223-164-73	علي بن عبدالله ابن المديني
171	علي بن عياش
258 - 115	علي بن مسهر
70	عمار بن رَزَيْق الضبي
207	عمر بن محمد بن الحسن
97-55	عمران بن ملحان
148	عمران بن ميسرة
284 - 76	عمرة بنت عبدالرحمن
276 - 231	عمرو بن الحارث
214	عمرو بن العباس الباهلي
265	عمرو بن حُرَيْث
288	عمرو بن دينار
49	عمرو بن زرارة
276	عمرو بن سواد بن الأسود
70	عمرو بن عبدالله بن عبيد
252	عمرو بن عثمان بن عفان
155 - 60 - 43	عمرو بن علي الفلاس
288	عمرو بن محمد بن بكير الناقد
307	عمرو بن ميمون
306	عون بن سلام

62	عبد الله بن نمير
-138 - 101 - 78	عبدالله بن وهب بين مسلم
276 - 244 - 231	
112 - 63	عبدالله بن يزيد المكي
176 - 43	عبدالمكك بن حبيب
138-89-82	عبدالمكك بن عبدالعزيز ابن جريج
249-234 - 116	عبدالمكك بن عمرو القيسي
265 - 50	عبدالمكك بن عمير
171	عبدالواحد بن عبدالله
105	عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان
68	عبدة بن عبد الله الصفار
168	عبيد بن معتب الضبي
77	عبيدالله بن عبدالله
121	عبيدالله بن سعد بن إبراهيم
235 - 189	عبيدالله بن سعيد
199 - 185	عبيدالله بن عبدالله بن عتبة
246 - 55	عبيدالله بن عبدالمجيد
97	عبيدالله بن عمر القواريري
116	عبيدالله بن معاذ بن معاذ العنبري
62	عثمان بن عبدالله
152	عثمان بن عمر بن فارس
304 - 300 - 67	عثمان بن محمد ابن أبي شيبة
292	عدي بن ثابت
304	عرفجة بن أسعد التميمي
165	عروة بن الجعد
209-123 - 61	عروة بن الزبير بن العوام
172	عصام بن خالد الحضرمي
249 - 246 - 129 - 97	عطاء بن أبي رباح

محمد بن الوليد الزبيدي: 77-123-171-186	
محمد بن بشار بNDAR: 67-116-174-227	
محمد بن بكر بن عثمان البرساني	84
محمد بن جعفر بن أبي كثير: 139-160-161	
محمد بن جعفر غندر: 67-116-174-181-227	
محمد بن حاتم بن ميمون: 83-106-251-307	
محمد بن حرب: 77-217-220	
محمد بن خازم: 69-288-300	
محمد بن رافع	79-92
محمد بن زياد	208
محمد بن سعيد الخزاعي	49-176
محمد بن سلام بن الفرغ	143
محمد بن سلمه المرادي	276
محمد بن سيرين	101
محمد بن شبيب الزهراني	265
محمد بن طلحة الياامي	50
محمد بن عباد	237
محمد بن عبدالرحيم البغدادي	178-211
محمد بن عبدالله بن الزبير: 70-204-297	
محمد بن عبدالله بن حوشب	145
محمد بن عبدالله بن مسلم	186
محمد بن عبدالله بن نمير: 67-90-235-299	
محمد بن عبيد الطنافسي	289
محمد بن عرعة	181
محمد بن عمرو بن عباد	70
محمد بن فضيل بن غزوان: 90-148-289	
محمد بن كثير العبدي	79
محمد بن محمد بن مرزوق	83

عيسى بن طهمان	204
عيسى بن يونس	300
فرعان بن الأعراف	273
فروة بن أبي المغراء	259
الفضل بن دكين	286
الفضل بن موسى	202-285
فضيل بن حسين بن طلحة	105
القاسم بن العباس	234
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	136-155
قبيصة بن عقبة	91
قتادة بن دعامة السدوسي: 145-152-174-223	
قتيبة بن سعيد: 66-106-135-160-237	
كثير بن مدرك الأشجعي	51
لاحق بن حميد	206
الليث بن سعد: 112-134-135-185	
مالك بن أنس: 113-135	
مبشر بن إسماعيل	122
مجاهد بن جبر: 84-114	
محارب بن دثار	91
محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	67-153
محمد بن أبي بكر المقدمي	242
محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء	98
محمد بن أبي حفصة	251
محمد بن احمد بن نافع	234
محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي	113
محمد بن العلاء بن كريب: 116-116-261-284-292--	
299	
محمد بن المثني العنزي: 67-90-116-227	

181 - 61	موسى بن إسماعيل المنقري
276	موسى بن سعد
50	موسى بن طلحة التميمي
113	موسى بن عقبة بن أبي عياش
112	نافع أبو عبدالله المدني مولى ابن عمر
226	نجيح بن عبدالرحمن
62	نصير بن أبي الأشعث
245	النضر بن أنس بن مالك
151	النضر بن شميل
271	النضر بن محمد بن موسى
196-195	هاشم بن القاسم
143	هاشم بن هاشم بن عتبة
281	هذبة بن خالد
223 - 145 - 153	هشام بن أبي عبدالله الدستوائي:
152	هشام بن حسان القردوسي
136	هشام بن سعد
55	هشام بن عبدالملك الباهلي
284-217-209 - 61	هشام بن عروة بن الزبير:
89-82	هشام بن يوسف الصنعاني
268	هشيم بن القاسم
181 - 149 - 52	هشيم بن بشير:
224 - 61	همام بن يحيى
171	وائلة بن الأسقع
130	واصل مولى أبي عيينة
127 - 115 - 75 - 69	وضاح اليشكري:
304	وقدان أبو يعفور
300 - 242 - 168 - 62	وكيع بن الجراح:
191	الوليد بن العيزار

محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري: 77 - 121 - 185 - 252 - 271
محمد بن مسلم بن تدرس: 130 - 135 - 138
محمد بن مقاتل 204
محمد بن يحيى العدني: 75 - 78 - 85 - 92 - 242 - 257 - 300
محمد بن يحيى بن عبدالله 151
مروان بن شجاع 178 - 114
مروان بن معاوية الفزاري 257
مسدد بن مسرهد: 97 - 167 - 174
مسلم بن إبراهيم الفراهيدي 145
مسلمة بن مخلد 232
مطر بن طههان الوراق 129
مطرف بن طريف 168
معاذ بن أسد 202
معاذ بن معاذ 116
معاذ بن هشام 223-135
معاوية بن حيدة القشيري 158
معاوية بن سويد بن مقرن 115
معاوية بن هاشم القصار 139
معل بن منصور الرازي 106
معمر بن راشد: 76 - 79 - 92 - 185
المغيرة بن مقسم الضبي 69
مقسم بن بجرة 83
منصور بن المعتمر: 68 - 152 - 168
منصور بن سعد البصري 214
منصور بن عبدالرحمن 228
مهدي بن ميمون 129

وهيب بن خالد بن عجلان: 62 - 251	
يحيى بن آدم بن سليمان: 68 - 278 - 292	
265	يحيى بن حبيب بن عربي
يحيى بن سعيد القطان: 97 - 174	
يحيى بن عبدالله بن بكير: 134 - 185 - 259	
82	يحيى بن موسى
يحيى بن يحيى النيسابوري: 44 - 75 - 91 - 115	
يزيد بن أبي حبيب: 232 - 276	
135	يزيد بن رومان
134	يزيد بن زريع
267 - 76	يزيد بن هارون
يعقوب بن إبراهيم بن سعد: 121 - 122 - 199 - 271	
يعقوب بن عبدالله بن سعد: 114 - 244	
247	يعلى بن أمية
51	يوسف بن حماد المغني
127	يوسف بن ماهك
يونس بن عبيد العبدي: 152 - 189	
يونس بن محمد بن مسلم: 244 - 262	
185 - 78	يونس بن يزيد الأيلي

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: كتب التفسير

1. تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري (310هـ)، تحقيق وتعليق: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
2. تفسير القرآن: الإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مُسلم محمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.
3. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

ثانياً: كتب متون الحديث

4. الجامع الصحيح المختصر (صحح البخاري): محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري (256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م.
5. الجامع الصحيح سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
6. الجامع الكبير (المعروف بسنن الترمذي): أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الجيل - بيروت، ودار العرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1998م.
7. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.
8. سنن أبي داود بحاشيته عون المعبود: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (275هـ)، دار الكتاب العربي.
9. سنن الدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، تعليق: محمد شمس الحق العظيم آبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
10. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (458هـ)، مجلس دائرة المعارف - حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1344هـ.
11. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (303هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الخامسة، 1420هـ.

12. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان (354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1993 م.
13. صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، 1390 هـ - 1970 م.
14. صحيح مسلم: أبي الحسين مسلم بن الحجاج (261 هـ)، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
15. عمل اليوم والليلة: أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي (303 هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ.
16. المستدرک على الصحيحين وبذيله التلخيص: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (405 هـ)، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت.
17. مسند أبي عوانة: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني (316 هـ)، دار المعرفة - بيروت.
18. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (241 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.
19. مسند البزار (البحر الزخار): أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (292 هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، 1409 هـ.
20. مسند الشافعي: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت.
21. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (360 هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، 1404 هـ - 1983 م.
22. موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - مصر.
- ثالثاً: كتب شروح الحديث**
23. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، دار الكتاب العربي - بيروت، 1323 هـ.
24. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (855 هـ)، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.
25. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت.

26. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج "شرح النووي على صحيح مسلم"، يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

27. هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية.

رابعاً: معاجم اللغة وكتب الغريب

28. الاشتقاق: محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة.

29. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.

30. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى (370هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، الدار المصرية - مصر الجديدة، 1384هـ - 1964م.

31. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: محمد بن أحمد الأزهرى (370هـ)، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى، 1399هـ.

32. غريب الحديث: حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1402هـ.

33. الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان.

34. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

35. لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة.

36. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، طبعة 1415هـ - 1995م.

37. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

38. المغرب في ترتيب المعرب: ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي، تحقيق: محمد فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، 1979م.

39. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

40. النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

خامساً: كتب الأنساب

41. الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي (1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

42. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف: ابن ماكولا، دار الكتاب الإسلامي الفارق الحديثة للطباعة والنشر.

43. أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري، تحقيق: د. محمد حميد الله، دار المعارف - مصر.

44. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعي (562هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، النشر والتوزيع دار الجنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

45. جمهرة أنساب العرب: علي بن أحمد الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.

46. اللباب في تهذيب الأنساب: علي بن محمد الجزري (630هـ)، دار صادر - بيروت، 1400هـ - 1980م.

47. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت.

48. نزهة الألباب في الألقاب: ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، 1409هـ - 1989م.

49. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان (681هـ)، حققه: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

سادساً: كتب التاريخ

50. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، 1400هـ.

51. تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبدالرحمن بن عمرو (281هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.

52. تاريخ أسماء الثقات: عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (385هـ)، حققه وعلق عليه: د. عبد المعطي أمين قلجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

53. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين (385هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م.

54. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

55. التاريخ الكبير: إسماعيل بن محمد البخاري (256هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، 1407هـ - 1986م.

56. تاريخ بغداد "تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر العلماء من غير أهلها وواديها"، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، حققه وضبطه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.

57. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر (571هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر - بيروت.

58. المعرفة والتاريخ رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي: يعقوب بن سفيان الفسوي (347هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1410هـ.

59. يحيى بن معين وكتابه التاريخ - رواية الدوري: يحيى بن معين (ت 233هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م.

سابعاً: كتب العلل والسؤالات

60. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن الحسن بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد، تحقيق وتعليق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويدي، دار الكتب العلمية - بيروت.

61. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: يحيى بن معين (ت 233هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

62. سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل: أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

63. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1414هـ.

64. سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ت 385هـ)، دراسة وتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

65. **سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني (275 هـ)** في معرفة الرجال وجرحهم وتعديليهم: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، دراسة وتحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة - الرياض، ومؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
66. **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل: علي بن عمر الدارقطني (385 هـ)**، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
67. **سؤالات أبي عبدالرحمن السلمى للدارقطني: محمد بن الحسين السلمي (412 هـ)**، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
68. **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: علي بن عمر الدارقطني (385 هـ)**، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
69. **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: علي بن عبد الله المديني (234 هـ)**، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، 1404 هـ.
70. **سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (405 هـ)**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
71. **شرح علل الترمذي لابن رجب: عبد الرحمن بن أحمد (باب رجب الحنبلي) (795 هـ)**، تحقيق: د. نور الدين عتر، تقديم: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية، 1421 هـ - 2001 م.
72. **الضعفاء وأجوبة أبي زرعه الرازي على سؤالات البرذعي: عبيد الله بن عبد الكريم (264 هـ)**، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
73. **علل الترمذي الكبير: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، 1409 هـ.**
74. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمّر الدارقطني (385 هـ)**، تحقيق وتخرّيج: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
75. **العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره: أحمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدارس السلفية - الهند، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
76. **العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

77. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: الدارقطني (385هـ)، جمع وترتيب : الدكتور محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور عبد الرحمان وأحمد عبد الرزاق وأيمن إبراهيم الزاملي ومحمود محمد خليل، عالم الكتب.

ثامناً: التراجم والطبقات

78. أحوال الرجال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (259هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد - باكستان.

79. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد الله الخليلي (446هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

80. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامع الصحيح): عبد الله بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، 1414هـ.

81. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (463هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل - بيروت، 1412هـ.

82. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

83. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (841هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه: (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط)، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م.

84. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مُغلطاي ابن قَلِيح بن عبد الله البَكْرِي الحنفي (672هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، أبي محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة.

85. الإلزامات والتتبع: علي بن عمّر الدارقطني (385هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.

86. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان (628هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، 1418هـ - 1997م.

87. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت.

88. التبيين لأسماء المدلسين: إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (841هـ)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

89. تحرير تقريب التهذيب: الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
90. تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل: أحمد بن عبد الرحيم أبي زُرعة العراقي (826هـ)، تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض، 1999م.
91. التحقيق في أحاديث الخلاف: عبد الرحمن بن علي الجوزي (597هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
92. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
93. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
94. تسمية الشيوخ: أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق: قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م.
95. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما: الحاكم محمد بن عبد الله (ت405هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، و دار الجنان - بيروت، 1407هـ.
96. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: سليمان بن خلف الباجي (474هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
97. تغليق التعليق على صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ.
98. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، 1406هـ - 1986م.
99. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (1386هـ)، تخريج وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، وعبدالرزاق حمزة، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (1406هـ - 1986م).
100. تهذيب الأسماء واللغات: محيي الدين بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
101. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.

102. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي (742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ - 1980م.
103. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: محمد بن عبد الله الدمشقي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
104. الثقات: محمد بن حبان (354هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1395هـ - 1975م.
105. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: أبو سعيد بن خليل بن كيكلي العلابي (761هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1986م.
106. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، قدم له وحققه: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، 1411هـ - 1991م.
107. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م.
108. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليميني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب/دار البشائر، بيروت، 1416هـ.
109. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، 1406هـ - 1985م.
110. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء، 1406هـ.
111. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه ومنهم ضعفه ومن قيل فيه قولان: عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (385هـ)، اعتناء وتقديم وتعليق: طارق بن عبد الله محمد، مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
112. رجال صحيح مسلم: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (428هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، 1407هـ.
113. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصل، الناشر دار البشائر الإسلامية - بيروت، 1412هـ - 1992م.

114. زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، يحيى بن عبدالله الشهريري، مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.
115. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: دار المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
116. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة، 1413 هـ - 1993 م.
117. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد (1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار بن كثير - دمشق، سنة 1406هـ.
118. شرح مشكل الآثار: أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (321هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1494 م.
119. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي (321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.
120. شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي، ويلييه شروط الأئمة الخمسة، الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية بيروت.
121. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، رتبه وبوبه: عوني نعيم الشريف، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ.
122. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (643هـ)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ.
123. الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1396 هـ.
124. الضعفاء أو أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين "أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي": عبید الله بن عبد الكريم (264هـ)، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
125. الضعفاء والمتروكين للنسائي: أحمد بن علي النسائي (303 هـ)، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
126. الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي الجوزي (597هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، 1406هـ.

127. الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم...: محمد بن عمر العقيلي (322 هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصمعيي-الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
128. طبقات الحفاظ: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، 1403هـ.
129. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي السبكي (756هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.
130. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ.
131. الطبقات الكبير: محمد بن سعد (230هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
132. طبقات المدلسين: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
133. العبر في خبر من غير: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
134. العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، عبدالكريم بن محمد الرافعي (623هـ)، تحقيق وتعلق: علي محمد معوص وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
135. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): عثمان بن عبد الرحمن (643هـ)، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى 1984م.
136. غنية الملتبس إيضاح الملتبس: أحمد بن علي الخطيب (463هـ)، حققه وعلق عليه: يحيى بن عبدالله البكري الشَّهْرِي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
137. فتح الباب في الكنى والألقاب: محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني (395هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، مكتبة الكوثر - الرياض، 1417هـ - 1996م.
138. قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون: أ.د نافذ حسين حماد، مكتبة الرشيد الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
139. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: أحمد بن علي العسقلاني (852هـ)، تحقيق: مكتبة ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى، 1401هـ.

140. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد بن الذهبي (748 هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علو - جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
141. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت.
142. كتاب الطبقات: أبي عمرو خليفة بن خياط، دراسة وتحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.
143. كتاب الموضوعات: عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (597 هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الكتبة السلفية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1386 هـ - 1966 م.
144. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (841 هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
145. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة: محمد بن أحمد المعروف بـ "ابن الكيال" (929 هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون - بيروت، الطبعة الأولى، 1981 م.
146. الإلزامات والتتبع، الدارقطني (385 هـ)، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985 م.
147. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: جلال الدين السُّيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت.
148. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
149. المتفق والمفترق: أحمد بن علي الخطيب (463 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، دار القادري - دمشق، 1988 م.
150. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان (354 هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، 1412 هـ / 1992 م.
151. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، (المجلد 5، العدد 3)، شوال 1429 هـ / أكتوبر 2008 م.
152. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر - بيروت، 1412 هـ.
153. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلیم بن تیمية (728 هـ) تحقيق: أنور الباز - عامر الجزائر، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، 1426 هـ / 2005 م.
154. المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (456 هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

155. **مختصر الكامل في الضعفاء**: أحمد بن علي المقرئزي (845هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة - القاهرة، 1415 هـ - 1994 م.
156. **المختلطين**: أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي العلاني (761هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، 1996 م.
157. **المدلسين**: أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بابن العراقي (826هـ) المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.
158. **مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري إمام الأئمة**، للشيخ كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
159. **مشاهير علماء الأمصار و أعلام فقهاء الأقطار**: محمد بن حبان (354 هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م.
160. **معرفة الثقات**: أحمد بن عبد الله العجلي (261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
161. **معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز**: يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق / محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
162. **معرفة الصحابة**، أبو نعيم الأصبهاني (430هـ)، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.
163. **المعين في طبقات المحدثين**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان، الطبعة الأولى 1404 هـ.
164. **المغني في الضعفاء**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
165. **المقتنى في سرد الكنى**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (748هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1408 هـ.
166. **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان**: يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، 1400 هـ.
167. **المؤتلف والمختلف**: علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق: موفق عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
168. **موازن الاعتدال في نقد الرجال**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

169. النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
170. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، حققه وعلق عليه: أبو مُعَاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم - الرياض، دار ابن عفان - القاهرة، الطبعة الأولى، 4126هـ - 2005م.
171. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات رجال صحيح البخاري: أحمد بن محمد الكلاباذي (398هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
ز	ملخص الرسالة
ح	ABSTRACT
1	مقدمة
3	أولاً : أسباب اختيار الموضوع.
3	ثانياً : أهمية الموضوع وأهدافه .
3	ثالثاً : الدراسات السابقة.
4	رابعاً : منهج الباحث في البحث.
6	خامساً : خطة البحث.
15	التمهيد : ويشتمل على :
15 - 24	أولاً : ابن حبان حياته ومكانته ، ويشتمل على (اسمه ونسبه وكنيته مولده ونشأته ورحلته وشيوخه وتلاميذه محنته عقيدته منزلته وثناء أهل العلم عليه مؤلفاته وفاته).
25 - 31	ثانياً : منهج ابن حبان في كتابه المجروحين .
31	ثالثاً : التعريف بالإمام البخاري ، وشروطه في صحيحه.
31	1. ترجمة الإمام البخاري: (نسبه ومولده ونشأته وشيوخه مولده ونشأته بعض شيوخه وتلاميذه وفاته).
32	2. شروط الإمام البخاري في صحيحه.
33	3. فضل الصحيح وثناء العلماء عليه.
35	رابعاً : التعريف بالإمام مسلم وشروطه في صحيحه.
35 - 40	1. ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج: (اسمه وكنيته ونسبه مولده أول سماعه للحديث مهنته تواضعه مع شيخه البخاري رحلته العلمية ثناء العلماء عليه عقيدته وشيوخه وتلاميذه وفاته رحمه الله وسببها).
40	2. شرطه في رواية الأحاديث في كتابه الصحيح.

42	الفصل الأول الرواة الذين اتفق الشيخان على الرواية لهم ، وتكلم فيهم ابن حبان في المجروحين
42	المبحث الأول: الحارث بن عبيد، أبو قدامة الإيادي
42	المطلب الأول: الترجمة للراوي
43	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
45	المبحث الثاني: زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي
46	المطلب الأول: الترجمة للراوي
49	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
53	المبحث الثالث: سلم بن زبير
53	المطلب الأول: الترجمة للراوي
55	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
58	المبحث الرابع: سلام بن أبي مطيع
58	المطلب الأول: الترجمة للراوي
60	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
64	المبحث الخامس: سليمان بن قرم الضبي
64	المطلب الأول: الترجمة للراوي
66	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
72	المبحث السادس: سليمان بن كثير العبدي
72	المطلب الأول: الترجمة للراوي.
73	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
80	المبحث السابع: عبد الكريم بن مالك الجزري
80	المطلب الأول: الترجمة للراوي
81	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
87	المبحث الثامن: عطاء بن أبي مسلم الخراساني
87	المطلب الأول: الترجمة للراوي
89	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.

95	المبحث التاسع: عمّران بن مُسلم القَصِير المنقري
95	المطلب الأول: الترجمة للراوي
97	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
99	المبحث العاشر: قُرَيْش بن أنس الأنصاري
100	المطلب الأول: الترجمة للراوي
101	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
103	المبحث الحادي عشر: كَثِير بن شَنْظِير الأزدي
103	المطلب الأول: الترجمة للراوي
105	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
108	المبحث الثاني عشر: لَيْث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم
108	المطلب الأول: الترجمة للراوي
112	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
118	المبحث الثالث عشر: محمد بن عبد الله بن مُسلم بن شهاب الزُّهري
118	المطلب الأول: الترجمة للراوي
120	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
124	المبحث الرابع عشر: محمد بن الفضل السدوسي
125	المطلب الأول: الترجمة للراوي
127	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
131	المبحث الخامس عشر: هشام بن سَعْد القرشي
131	المطلب الأول: الترجمة للراوي
133	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
141	الفصل الثاني "الرواة الذين انفرد الإمام البخاري بالرواية لهم في صحيحه ، وتكلم فيهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين".
141	المبحث الأول: أحمد بن بَشِير المَخْرومي
141	المطلب الأول: الترجمة للراوي
143	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.

144	المبحث الثاني: أسباط أبو اليسع البصريُّ
144	المطلب الأول: الترجمة للراوي
145	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
146	المبحث الثالث: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال
147	المطلب الأول: الترجمة للراوي
148	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
150	المبحث الرابع: أشهل بن حاتم الجمحي
150	المطلب الأول: الترجمة للراوي
151	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
153	المبحث الخامس: أيمن بن نابل
154	المطلب الأول: الترجمة للراوي
155	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
156	المبحث السادس: بهز بن حكيم بن معاوية
156	المطلب الأول: الترجمة للراوي
158	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
159	المبحث السابع: الحارث بن عمير
159	المطلب الأول: الترجمة للراوي
160	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
161	المبحث الثامن: الحسن بن عمارة البجلي
161	المطلب الأول: الترجمة للراوي
164	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
166	المبحث التاسع: حريث بن أبي مطر الفزاريُّ
166	المطلب الأول: الترجمة للراوي
167	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
169	المبحث العاشر: حريز بن عثمان الرحبي
169	المطلب الأول: الترجمة للراوي

171	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
173	المبحث الحادي عشر: حماد بن الجعد الهذلي
173	المطلب الأول: الترجمة للراوي
174	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
175	المبحث الثاني عشر: زياد بن الربيع اليمودي
175	المطلب الأول: الترجمة للراوي
176	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
176	المبحث الثالث عشر: سالم بن عجّان الأقطس
176	المطلب الأول: الترجمة للراوي
177	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
179	المبحث الرابع عشر: سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي
179	المطلب الأول: الترجمة للراوي
180	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
182	المبحث الخامس عشر: سفيان بن حسين بن حسن السلمي
182	المطلب الأول: الترجمة للراوي
184	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
187	المبحث السادس عشر: عبّاد بن راشد التميمي
187	المطلب الأول: الترجمة للراوي
188	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
189	المبحث السابع عشر: عبّاد بن يعقوب الرواجني
189	المطلب الأول: الترجمة للراوي
191	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
193	المبحث الثامن عشر: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني
193	المطلب الأول: الترجمة للراوي
194	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
197	المبحث التاسع عشر: عبد الله بن عبّيدة الربذي

197	المطلب الأول: الترجمة للراوي
199	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
201	المبحث العشرون: أبو الرِّحال عُقْبَةُ بنُ عُبَيْدِ الطَّائِي
201	المطلب الأول: الترجمة للراوي
201	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
202	المبحث الحادي والعشرون: عيسى بن طَهْمَانَ الجُشَمِي
203	المطلب الأول: الترجمة للراوي
204	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
206	المبحث الثاني والعشرون: محمد بن الحسن بن الرُّبَيْرِ الأَسَدِي
206	المطلب الأول: الترجمة للراوي
207	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
210	المبحث الثالث والعشرون: مَرْوَانَ بن شُجَاع
210	المطلب الأول: الترجمة للراوي
211	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
213	المبحث الرابع والعشرون: مَيْمُونُ بن سِيَاه
213	المطلب الأول: الترجمة للراوي
214	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
215	المبحث الخامس والعشرون: يحيى بن أبي زكريا العَسَّانِي
216	المطلب الأول: الترجمة للراوي
217	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
221	المبحث السادس والعشرون: يونس بن أبي الفُرَاتِ الإسْكَافِ
222	المطلب الأول: الترجمة للراوي
222	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
225	الفصل الثالث " الرواة الذين انفرد الإمام مسلم بالرواية لهم في صحيحه وتكلم فيهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين "
225	المبحث الأول: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجَلِيُّ

225	المطلب الأول: الترجمة للراوي
227	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
229	المبحث الثاني: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري "بحشَل".
229	المطلب الأول: الترجمة للراوي
231	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
233	المبحث الثالث: أفلح بن سعيد القبائي
233	المطلب الأول: الترجمة للراوي
234	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
236	المبحث الرابع: بكير بن مسمار
236	المطلب الأول: الترجمة للراوي
237	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
240	المبحث الخامس: الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي
240	المطلب الأول: الترجمة للراوي
242	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
243	المبحث السادس: حرب بن ميمون أبو الخطاب البصري
243	المطلب الأول: الترجمة للراوي
244	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
245	المبحث السابع: رياح بن أبي معروف
245	المطلب الأول: الترجمة للراوي
247	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
250	المبحث الثامن: زمعة بن صالح الجندي
250	المطلب الأول: الترجمة للراوي
251	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
253	المبحث التاسع: سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني
254	المطلب الأول: الترجمة للراوي
257	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.

260	المبحث العاشر: سُويد بن عمرو الكلبي
261	المطلب الأول: الترجمة للراوي
261	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
263	المبحث الحادي عشر: شَهْرُ بن حَوْشَب الأَشْعَرِي
263	المطلب الأول: الترجمة للراوي
265	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
266	المبحث الثاني عشر: عَبَّاد بن أبي صالح السَّمَّان
267	المطلب الأول: الترجمة للراوي
267	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
268	المبحث الثالث عشر: عبدُ الله بن عبدِ الله بن أُويس بن أبي عامر الأَصْبَحِيُّ
268	المطلب الأول: الترجمة للراوي
270	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
272	المبحث الرابع عشر: عبدُ الله بن لَهَيْعَة بن عُقْبَة الحضرمي
273	المطلب الأول: الترجمة للراوي
276	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
277	المبحث الخامس عشر: عبدُ الملك بن الربيع بن سَبْرَة بن مَعْبُد الجُهَنِيّ
277	المطلب الأول: الترجمة للراوي
278	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
279	المبحث السادس عشر: علي بن زَيْد بن عبدِ الله بن زُهَيْر التيميّ
279	المطلب الأول: الترجمة للراوي
281	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
282	المبحث السابع عشر: علي بن هاشم بن البرِيد
282	المطلب الأول: الترجمة للراوي
284	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
287	المبحث الثامن عشر: عمَّار بن محمد الثَّوْرِي
287	المطلب الأول: الترجمة للراوي

288	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
290	المبحث التاسع عشر: فضيل بن مرزوق الرقاشي
290	المطلب الأول: الترجمة للراوي
291	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
293	المبحث العشرون: هارون بن سعد العجلي
293	المطلب الأول: الترجمة للراوي
294	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
295	المبحث الحادي والعشرون: الوليد بن جُمَيْع الزُّهري
295	المطلب الأول: الترجمة للراوي
296	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
298	المبحث الثاني والعشرون: يحيى بن عيسى التميمي النَّهْشَلِي
298	المطلب الأول: الترجمة للراوي
299	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
301	المبحث الثالث والعشرون: يحيى بن محمد بن قيس أبو زُكير
301	المطلب الأول: الترجمة للراوي
302	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
303	المبحث الرابع والعشرون: يونس بن أبي يَعْفُور
303	المطلب الأول: الترجمة للراوي
304	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
305	المبحث الخامس والعشرون: أبو بكر بن عبد الله بن أبي القِطَاف النَّهْشَلِي
305	المطلب الأول: الترجمة للراوي
306	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
309	المبحث السادس والعشرون: أبو الدَّهْمَاء
309	المطلب الأول: الترجمة للراوي
309	المطلب الثاني: دراسة أحاديثه وخلاصة القول فيه.
311	الخاتمة

314	الفهارس
315	فهرس الآيات
318	فهرس الأحاديث
324	فهرس الرواة
327	فهرس الأعلام المترجم لهم
335	المصادر والمراجع
349	قائمة المحتويات